

ألفريد إيكس الابن

الاقتصاد العالمى المعاصر

منذ عام 1980

ترجمة: أحمد محمود

2426



فى " الاقتصاد العالمى المعاصر " يقدم ألفريد إيكس
مراجعة حية للاضطراب الأخير فى الاقتصاد العالمى
لغير المتخصصين . وهو يقدم رؤية مفصلة للاتجاهات
الاقتصادية والتجارية والجيوبوليتكية التى حددت
الأسواق العالمية والسياسات منذ الثمانينيات . وبينما
يركز الكتاب على ديناميكيات العولمة فهو ينظر إلى
التطورات من الناحية التاريخية شارحاً كيف تعمل
محركات التغير الاقتصادى الأساسية وكيف يمكننا
التعرف على آثارها فى العالم اليوم ، ويحدد التحديات
التي يواجهها النمو الاقتصادى المستدام فى السنوات
المقبلة .

الاقتصاد العالمى المعاصر

منذ عام ١٩٨٠

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2426
- الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام ١٩٨٠
- ألفريد إيكس الابن
- أحمد محمود
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

The Contemporary Global Economy: A History Since 1980

By: Alfred E. Eckes, Jr.

Copyright © 2011 by Alfred E. Eckes, Jr.

Arabic Translation © 2014, National Center for Translation

Authorized translation from the English language edition published by Blackwell Publishing Limited. Responsibility for the accuracy of the translation rests solely with National Center for Translation and is not the responsibility of Blackwell Publishing Limited. No part of this book may be reproduced in any form without the written permission of the original copyright holder, Blackwell Publishing Limited.

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الاقتصاد العالمى المعاصر

منذ عام ١٩٨٠

تأليف : ألفريد إيكس الابن

ترجمة : أحمد محمود



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

إيكس، ألفريد.

الاقتصاد العالمى المعاصر منذ عام ١٩٨٠: تأليف: ألفريد إيكس الابن؛

ترجمة: أحمد محمود

ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤

٤٣٢ ص؛ ٢٤ سم

١ - الاقتصاد الدولى

(أ) محمود، أحمد (مترجم)

٢٤١,٧٥

(ب) العنوان

رقم الإيداع ٢٠١٣/٩٣٢٠

I.S.B.N. 978-977-718-347-5 الترميم الدولى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

7	تصدير
11	تقديم
13	الفصل الأول: مقدمة
47	الفصل الثانى: الاقتصاد العالمى قبل ١٩٨٠
67	الفصل الثالث: الدول الغنية
93	الفصل الرابع: العالم النامى
133	الفصل الخامس: التفكير بشأن الاقتصاد العالمى
169	الفصل السادس: التجارة الدولية
209	الفصل السابع: الأعمال العالمية
247	الفصل الثامن: تدويل التمويل
279	الفصل التاسع: الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠)
321	الفصل العاشر: الجانب السلبي من الاقتصاد العالمى
349	الفصل الحادى عشر: خاتمة
363	الهوامش
389	قراءات مقترحة
395	المراجع
437	مسرد لأهم مصطلحات الكتاب

تصدير

كثيراً ما يكون العالم المعاصر بمثابة مشهد محبط؛ ذلك أن "النظم العالمية الجديدة" تأتي وتذهب، وتبدو "صدّامات الحضارات" وشبكة الوقوع، إن لم تكن واقعة بالفعل، ويبدو أن "أرباح السلام" تضيق بسهولة في البريد، ويحتل الإرهاب والحرب على الإرهاب عناوين الصحف، وتعيش الدول "الناضجة" بجانب الدول "الفاشلة" في توجس متبادل. وفي هذه الظروف، يصعب تبين "قواعد" اللعبة الدولية. ويظل ما هو، أو ما ليس هو، "القانون الدولي" إشكالياً على الدوام. ومن المؤكد أنه عالم لا تزال فيه الحدود والتخوم قائمة، إلا أنه يصعب حراستها والحفاظ عليها من الناحيتين المجازية والواقعية. ويحتل "اللجوء السياسي" عناوين الصحف، حيث تنتقل الشعوب عبر القارات، بدافع من الخوف. ويسعى مهاجرون آخرون إلى مستوى معيشة أفضل فحسب. وتبدو أذرع "المجتمع الدولي" غير مناسبة للتعامل مع العديد من المشكلات التي تواجه العالم، على الرغم من كثرة الاستعانة بها. ومع ذلك لا يخضع التغير المناخي للسيطرة القومية، مهما كانت الإغراءات. وتبدو المجاعة متوطنة في بعض البلدان. وتهدد الضغوط السكانية الموارد المحدودة. ومع ذلك فإنه في هذا السياق تُشيطَن العولة أو تُمدَح، تبعاً للطريقة التي تُفهم بها.

قد يمكن عرض هذه القائمة من المشكلات المعاصرة بقدر أكبر من التفصيل وتوسيعها على نحو غير محدود. إنه عالم معقد حاجز تماماً للاستقصاء في هذه السلسلة الطموحة من الكتب. ومن الصعب باستمرار تعريف كلمة "معاصر". فالتركيز في هذه السلسلة على تطور العالم منذ الثمانينيات. ومع مرور الوقت، ومع ظهور الكتب،

لم يعد يبدو من المعقول مساواة "العالم منذ عام ١٩٤٥" بـ "التاريخ المعاصر". فمازال ميراث "الحرب الباردة" موجوداً، لكنه "فى الخلفية" بكل تأكيد. والغموض بشأن "الثمانينيات" متعمد. ولا يحمل عام واحد الأهمية نفسها فى أنحاء المعمورة. ولهذا السبب فهم يحددون نقاط البداية الخاصة بهم، داخل الإطار "المعاصر" الشامل.

تتعامل السلسلة مع تاريخ مناطق أو بلدان أو قارات بعينها، لكنها تفعل ذلك وهى تعى تماماً أن تلك التواريخ، على الرغم من تميزها المستمر، يمكن اعتبارها، على نحو نادر فحسب، منفصلة عن تاريخ العالم ككل. فالقضايا الاقتصادية والديموجرافية والبيئية والدينية تتجاوز حدود الدولة أو الحدود الإقليمية أو القارية. وكما أن العالم نفسه يكافح للتوفيق بين التنوع والفردية من جانب والوحدة والهدف المشترك من جانب آخر، فكذلك يفعل مؤلفو هذه الكتب. فالمفهوم يمثل تحدياً. وقد اختير المؤلفون الذين لا يتقيدون بهويتهم العلمية - سواء أكان ذلك باعتبارهم مؤرخين أو علماء سياسة أو دارسين للعلاقات الدولية. فالمهمة هى دمج أكبر عدد ممكن من جوانب الحياة المعاصرة بطريقة يسهل استيعابها.

تركز معظم الكتب فى هذه السلسلة على بلدان أو مناطق أو قارات بعينها، لكن هذا الكتاب "يفكر بطريقة عالمية"، حيث يفسر ديناميكيات "الاقتصاد العالمى" ويشرحها. وكثافة "العولة" المعاصرة هى ما تمنح الفترة موضع البحث طابعها الخاص. ذلك أن حجم التبادل، بصورة أو بأخرى، يفوق مثيله فى أية حقبة أخرى. وكذلك الحال بالنسبة لسرعة الاتصال الدولى وحجم تدفق رؤوس الأموال. وفى هذه الظروف، يمكن أن تكون الشروح الكلاسيكية لـ "شروط التجارة"، على النحو المتصور فى قرون سابقة، قد عفى عليها الزمن. ومع ذلك فما زالت "التجارة الحرة" لها مؤيديها المتحمسون ومعارضوها الملتمزمون. وإذا كان بالإمكان التفكير فى "الاقتصاد العالمى" على أنه نظام، فهو يبدو متقلباً ولا يمكن التكهّن به. ويمكن فى بعض الأحيان الاعتراض على درجة ما من تنظيم التجارة والرسوم الجمركية من خلال التفاوض الموسع والمشحون، لكن بصعوبة كبيرة

وينجاح متقلب فحسب. فاقتصادات بعض الدول تنشأ أو تتقلص أو يصيبها الركود وترتك افتراضات الهيمنة العالمية (ذلك أن السياسة ليست بعيدة بحال من الأحوال). وبينما يرسم هذا الكتاب طريقاً واثقاً عبر التعقيد، فهو يستخلص جوهر الاقتصاد العالمي وأساليب عمله بجلاء يثير الإعجاب.

كيث روبنز

تقديم

فى الجيل التالى لعام ١٩٨٠، مر الاقتصاد العالمى بتغيرات كبيرة وتقلب هائل. فقد أزال التقدم التكنولوجى فى النقل والاتصالات ومعالجة البيانات حدود الزمان والمسافة التقليدية. ومع انهيار الكتلة السوفيتية واندماج الصين فى النظام التجارى العالمى، دخل من أربعة إلى خمسة مليارات من البشر فى اقتصاد السوق العالمى. وفتحت تلك الأحداث الباب أمام حقبة جديدة من الرأسمالية التى رُفعت عنها القيود. ودفعت الولايات المتحدة بنموذجها الاقتصادى الليبرالى الجديد الذى ينطوى على التجارة الحرة والأسواق المفتوحة. ونتيجة لذلك أصبح الاتصال أفضل بين الناس. وتسارع تدفق التجارة ورأس المال والمهاجرين والمعلومات. وأسقطت الاتفاقيات التجارية الحواجز التى تحول دون الوصول إلى الأسواق. وبدأت المشروعات متعددة الجنسيات تتعامل مع العالم على أنه اقتصاد واحد من أجل إنتاج السلع وبيعها.

فى هذه البيئة التى تحولت تحولاً جذرياً، تنبأ متفائلون كثيرون بانتعاش طويل يصاحبه نمو متسع ودخول متزايدة. وقد تصوروا مليارات الرأسماليين الجدد ومستهلكى الطبقة الوسطى. كما أن الدول القومية سوف تتضاغل لتصبح عديمة الأهمية.

كما اتضح، كان الاقتصاد العالمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة معيولاً. فقد أسهم الإقراض السهل والائتمان الميسر والأدوات المالية غير المختبرة والمنظمين المهملين وأيديولوجيا السوق الحرة مجتمعين فى تغذية انتعاش على مستوى العالم فى العقارات وأسواق الأوراق المالية. وعندما انفجرت الفقاعة لأول مرة فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨،

انهارت أسعار المساكن، وتوقف المقترضون عن سداد قروض الرهن العقاري، وبسرعة اخفت الثروات التي تكونت بسرعة في أسواق الأسهم والسندات، وخفت حدة التحمس لرفع القيود والتوسع التجاري. وكما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، دخلت الحكومات لإصلاح الأسواق وإنعاشها، وحاولت إنقاذ المشروعات شديدة الأهمية من الفشل.

ترك الانهيار الدول الأكثر تقدماً في صورة سيئة، حيث كانت تواجه تعديلات ضخمة. وقد زعزع الإيمان بإجماع واشنطن للأسواق الحرة والرأسمالية المنظمة تنظيمًا خفيفًا. ويبدو أنه عزز مدافعي السوق الناشئة عن المشروعات المملوكة للدولة والتنظيم الحكومي القوي. وبينما قادت بريطانيا الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، وأمريكا العالم في أواخر القرن العشرين، رأى كثيرون أن الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٧-٢٠١٠ أعلنت عن تحول في القيادة. ذلك أن البلدان النامية، كالصين والهند وغيرهما من العمالة الناشئين، سوف تكون لها أدوار محسنة في نظام القرن الحادي والعشرين وستصبح المحركات الجديدة للنمو العالمي. ويسعى هذا الكتاب عن الاقتصاد العالمي المعاصر إلى تقديم رؤية تاريخية للتطورات المهمة. وتبحث الفصول الاتجاهات العريضة، والمناطق والبلدان الرئيسية، وتطور الفكر بشأن الاقتصاد الدولي، والتجارة والتمويل الدوليين، وظهور الأعمال التجارية المتعدية للقوميات، والأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٧-٢٠١٠، كما يبحث الكتاب الجانب الخفي للعملة - بما في ذلك القضايا المتصلة بالإتجار في البشر والمصانع الاستغلالية، والجريمة والإرهاب، والصحة، والبيئة. وأخيراً تستعرض الخاتمة الجهود الأولية لتنظيم الاقتصاد العالمي وإعادة توازنه وتحقيق النمو المستدام، في وقت تطمح فيه القوى الناشئة إلى تولى دور القيادة في الشؤون الاقتصادية الدولية.

الفصل الأول

مقدمة

فى بداية القرن الحادى والعشرين كان ساكن أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية أو أوقيانوسيا^(*) كوزموبوليتانياً إلى حد كبير فى استهلاكه ومظهره؛ إذ كان يقود سيارة مستوردة (ربما أمريكية أو يابانية)، ويرتدى ملابس من صنع الصين، ويأكل منتجات غذائية من أنحاء العالم المختلفة كجزء من نظامه الغذائى اليومى، وكان يتصل من خلال جهاز كمبيوتر أو تليفون محمول جرى تجميعه فى آسيا بالأصدقاء أو الأقارب فى أنحاء العالم. ويسرُّ البريد الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت وابتكارات من قبيل سكاي بى وفيس بوك طريقة تبادل المعلومات والصور، والبقاء على اتصال مع شبكة عالمية من الأصدقاء والمعارف. وهؤلاء الذين أسعدهم الحظ بأن تكون لديهم محافظ استثمارية غالباً ما كانوا ينوعونها بالأسهم والسندات الأجنبية. وكان سكان الدول الغنية لا يولون اهتماماً كبيراً بقضاء العطلات فى الخارج (كانت فرنسا وإسبانيا وأمريكا الشمالية والصين مقاصد شائعة). وكان المتقاعدون يختارون السفريات التى تجرى على مهل، ربما على متن إحدى السفن العملاقة التى ترتاد ألاسكا أو البلطيق فى الصيف، أو منطقة الكاريبى والبحر المتوسط فى الشتاء.

(*) مجموعة جزر وسط المحيط الهادئ وجنوب (بولينيزيا ومايكرونيزيا وميلانيزيا وأستراليا ونيوزلندا).
(المترجم)

انضم ما بين أربعة وخمسة مليارات شخص إلى السوق العالمية خلال ربع القرن الماضى. وبينما اختارت النخب السياسية والاقتصادية المحلية أن تكون على علاقة ودية مع النخب الأخرى، حيث يتزljون على الجليد فى الشتاء أو يقومون برحلات باليخوت فى سانت بارتس أو موناكو فى الصيف، يتقاطع الكثيرون من الفقراء مع الاقتصاد العالمى بطريقة مختلفة. فقد أنتج حوالى ٥٠٠ مليون من عمال المصانع الجدد - والكثير منهم شباب - التى شيرتات والأحذية الرياضية وأجهزة الآى فون وغيرها من المنتجات للتصدير إلى المستهلكين فى البلدان الأخرى. وكثيراً ما كانوا يعملون ١٢ ساعة فى اليوم، أو أكثر، مقابل أجور منخفضة (ربما ما يساوى دولارين، أو أقل، فى اليوم)، وكان لديهم وقت فراغ أقل. وكان الكثيرون ينفقون جزءاً من مكاسبهم الضئيلة لتحسين قدرتهم على الحركة وصلاتهم بالأسرة والأصدقاء. بل إنه حتى فى الأماكن الأكثر قفراً وسعت المنتجات الأساسية كالدراجات النارية والتليفونات المحمولة وأجهزة التليفزيون المعرفة وزادت من حجم الفرص. وعند السماع عن فرص العمل الأفضل فى البلدان ذات الدخل المرتفع، كان البعض يسلمون أرواحهم للمهربين المحترفين الذين يحبسونهم فى حاويات السفن، أو يقودونهم فى الدروب الصحراوية فى منتصف الليل، لعبور الحدود. وكما فعل الملايين من المهاجرين فى قرون خلت، فقد خاطروا بحياتهم لتحسين دلائل المستقبل لأسرهم ولأنفسهم^(١).

بينما استفاد ملايين البشر من الاقتصاد العالمى المعاصر - وخاصةً النخب ذات الدخل المرتفع والمهنية - فلم يشارك الجميع فى رخائه. وتبين دراسات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية توزيعاً على قدر كبير من الانحراف للثروة فى بعض البلدان^(٢). وتشير بيانات العاطلين إلى أن عمال المصانع، وأسره، فى البلدان ذات الدخل المرتفع عانوا من ارتباكات فى حياتهم، حيث أغلقت المصانع ونقلت فرص العمل إلى بلدان ذات عمالة أرخص. وفى الاتحاد السوفيتى، خلق انهيار تخطيط الدولة صعوبات واسعة الانتشار لأصحاب معاشات التقاعد ولغير القادرين على التكيف مع الظروف الجديدة. ويالغ آخرون فى تقدير ظروفهم. ذلك أنهم أنفقوا ببذخ وخاطروا بديون تزيد كثيراً عن مواردهم. وكما اتضح، كان بعض أكبر التجاوزات فى الحكومة، حيث قدم المسئولون

المنتخبون في بلدان كثيرة وعوداً مالية غير مسئولة لكسب الأصوات، وزادت عجوزات الميزانية زيادة كبيرة.

أعادت الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ إلى الأذهان بصورة ما الفترتين الفيكتورية والإدواردية السابقة على الحرب العالمية الأولى. فمُنذ حوالي عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ كانت المملكة المتحدة مركز اقتصاد عالمي مشابه. كما كانت مفتوحة للتجارة والتمويل، وفرضت بضعة قيود على الهجرة. ونتيجة للكوابل البحرية، انتقلت الأخبار والمعلومات بسرعة. وربطت الكابلات المملوكة لبريطانيا العالم بلندن، وتولت البحرية الملكية حماية الطرق البحرية. واستهلك سكان المملكة المتحدة منتجات العالم واستثمروا مدخراتهم خارج البلاد في المناجم والمزارع والسكك الحديدية والمرافق. وتذكر عالم الاقتصاد البريطاني الشهير جون مينارد كينز تلك الفترة غير العادية بحنين إلى الماضي في كتابه "نتائج السلام الاقتصادية" (١٩٢٠). وتعجب كينز من "تحويل" الحياة الاقتصادية، مشيراً في فقرة شهيرة من كتاباته إلى كيف أن ساكن لندن يمكنه أن يطلب بالتليفون، وهو يحتسى شاي الصباح، منتجات مختلفة من العالم بأسره. وكان يمكنه استثمار ثروته في الموارد الطبيعية والمشروعات الجديدة في الخارج، أو يشتري سندات أية بلدية كبيرة في أي قارة يمكن أن يوصى بها خياله أو معلوماته^(٣).

لكن ما يؤسف له أن الاقتصاد العالمي المفتوح الذي سبق الحرب العالمية الأولى اختفى في ذلك الصراع، حيث فرضت الحكومات قيوداً لتنظيم الشؤون الاقتصادية. وطوال حوالي ٦٥ عاماً حتى عام ١٩٨٠ قيدت الحكومات الوطنية التجارة والتمويل، وفرضت قيوداً على الهجرة، وأدارت الاتصالات من خلال احتكارات مملوكة للحكومة أو تقوم هي بتنظيمها. وخلال تلك الفترة أربكت الأنماط الاقتصادية السابقة حربان عالميتان وكسادٌ عظيمٌ ومنافسةُ الحرب الباردة المكثفة. لكن في أواخر القرن العشرين، عندما هدأت توترات الحرب الباردة وانتعش من جديد التحمس لاقتصاد السوق، بزغ فجر حقبة جديدة من الأسواق المفتوحة ورفَّع القيود.

المجال

يقدم هذا الفصل التمهيدى نظرة عامة على التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية غير العادية التى شكّلت الاقتصاد العالمى المعاصر على مدى الجيل الأخير. وهو يبحث الأفكار العامة، بينما يقدم الفصل الثانى رؤية تاريخية قصيرة عن الاقتصاد الدولى فى أوائل القرن العشرين ومنتصفه. وبحث الفصلان التالىان أفكار النمو والتكامل والتقلب العريضة التى أثرت على البلدان الغنية والعالم النامى. ويناقش الفصل الخامس كيف شكلت الأفكار والأفراد الاقتصاد المعاصر. وهنا نستعرض أفكار آدم سميث وديفيد ريكاردو فى القرن الثامن عشر، ومفكرى الأعمال الأقرب عهداً مثل جون مينارد كينز وميلتون فريدمان وبيتر دراكر. وتبحث الفصول التالية كيفية تطبيق هذه الأفكار على التجارة الدولية، والأعمال التجارية العالمية، والتمويل. وبعد ذلك يعود الكتاب مرة أخرى إلى الأزمة المالية العالمية الحديثة وبحث تفاعل القوى الأكثر ظلاماً، ومنها الجريمة المنظمة والتهريب والمصانع الاستغلالية والصحة والسلامة والقضايا البيئية. ويستعرض الفصل الختامى الجهود الحديثة لتنظيم الاقتصاد العالمى وإعادة توازنه وإشراك القوى الناشئة.

عصر العولمة المعاصر، (١٩٨٠-٢٠١٠)

خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٨ مر العالم بحقبة ذهبية ثانية تعيد إلى الأذهان الرخاء السلمى قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من عدد الصراعات المحلية والإقليمية فى جزر فوكلاند والبلقان وأفغانستان والشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا، فلم تكن هناك أعمال عدائية بين القوى الكبرى. وشيئاً فشيئاً خففت الحكومات الضرائب، ورفعت القيود عن الأسواق، وباعت المشروعات المملوكة للدولة، وأزالت الحواجز التجارية. وخلال التسعينيات خففت نفقات التسليح بشكل حاد مع انتهاء الحرب الباردة. وتسارعت خطوات التغيير وغيرت المشهد السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وأبرزت مجموعة من الاتجاهات قصيرة المدى والظروف قصيرة المدى

فرصاً جديدة للبشرية، لكنها أتت كذلك بقدر أكبر من الشك والانزياحات والقلق بشأن التحديث. ومن ناحية، كان هناك قدر أكبر من التكامل بين الناس والدول (العولمة). ومن ناحية أخرى، كان هناك بعث للأقلية (حيث سعت الجماعات العرقية للحصول على قدر أكبر من تقرير المصير وتداول السلطة) والنزعة الحمائية، حيث تحدثت الجماعات المنكوبة الجهود الدولية لإزالة الحواجز وتكامل الأسواق. وسوف يُعالج معنى هذه المصطلحات ودلالاتها في فصول لاحقة.

على الصعيد السياسى، جاء سقوط سور برلين فى عام ١٩٨٩ وتفكيك الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ بحقبة من التعايش السلمى نسبياً بين القوى العظمى. واستجابة للظروف والأفكار الجديدة، رفعت الحكومات فى أنحاء العالم القيود عن الاقتصادات، وخصصت الصناعات، وسمحت لقوى السوق بأن تحيا من جديد، وتشجيعاً لرفع القيود والخصخصة، فتح الطريق كل من رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر والرئيس رونالد ريجان. وفى الوقت نفسه، دمجت تكنولوجيات النقل الجديدة (الطائرات النفاثة كبيرة الحجم وسفن الحاويات)، والاتصالات (التليفون المحمول وخطوط الألياف البصرية والأقمار الاصطناعية)، ومعالجة المعلومات (أجهزة الكمبيوتر الشخصى)، والأسواق الوطنية المتكاملة والحواجز الحدودية المذابة.

بالنسبة للاقتصاد العالمى، سرّعت هذه التغيرات تدفق المعلومات والسلع والخدمات والمال - وأفرزت التقلب، نتيجة لاستجابة قوى السوق للأحداث. ولم يعد عالم أواخر القرن العشرين عالماً فيه الأشخاص العاديون والمجتمعات المحلية تربطهم ببعضهم على نحو فضفاض التجارة والزائرون العارضون وتدفعات المعلومات المتفرقة (مكالمة تليفونية أو رسالة عارضة). فقد كان العالم الجديد فورياً وتفاعلياً ومتكاملاً. وفى العصر الرقمية تدفقت المعلومات والأفكار بكبسة زر. وكان تجار التجزئة فى منطقة ما من العالم يتصلون إلكترونياً وفورياً مع الموردين على بعد آلاف الأميال. وأثرت التغيرات فى أسواق السلع وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة على المستثمرين والمنتجين فى أطراف الأرض البعيدة بشكل فوري. وتدفقت مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص بسهولة وسرعة من منطقة إلى أخرى، فى تحدٍّ للسلطات والمنظمين المحليين.

متوسط الأعمال ومعرفة القراءة والكتابة

خلال فترة إعادة الهيكلة الاقتصادية، حسن ملايين الناس حياتهم وظروف معيشتهم. وفي معظم مناطق العالم، يتزايد متوسط الأعمار المتوقع. وفي عام ١٩٦٠، كان يمكن للشخص المولود في بلد ذي دخل مرتفع توقع أن يعيش حتى ٦٩ عاماً، بزيادة قدرها ٢٩ عاماً على الشخص المولود في أحد البلدان الأقل نمواً. وبحلول عام ١٩٨٠، قلت الفجوة إلى ٢٦ عاماً، حيث يعيش ساكن البلد ذي الدخل المرتفع ٧٣ عاماً، بينما يعيش ساكن البلد الأقل نمواً ٤٧ عاماً. وبعد ثمانية وعشرين عاماً (٢٠٠٨)، وهو آخر عام توفرت البيانات الخاصة به، كانت الفجوة لا تزال كبيرة، وهي ٢٣ عاماً. وهؤلاء الذين ولدوا في بلد ذي دخل مرتفع يمكنهم التطلع إلى ٨٠ عاماً من الحياة، بينما يمكن لمن ولدوا في بلد من البلدان الأقل نمواً التطلع إلى ٤٧ عاماً. وبينما لا تزال الفجوة الهائلة قائمة، زادت متوسطات الأعمار في كل من البلدان الغنية والفقيرة مع بعض الاستثناءات القليلة فحسب. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حصد الإيدز أرواح الكثيرين، تدنت متوسطات الأعمار في تسعة بلدان، هي بوتسوانا وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليسوتو وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوي. وعانت زيمبابوي، وهي أحد اقتصادات العالم الأسوأ إدارةً، من تدنى على مدى ١٥ عاماً (من ٥٩ إلى ٤٤). وفي بضعة بلدان خارج إفريقيا، كان هناك تدنٍ كذلك في متوسط الأعمار. وهذه البلدان هي كازاخستان وأوكرانيا وكوريا الشمالية.

جدول (١-١) متوسط الأعمار (إجمالي عدد السنوات)

(١٩٦٠ - ٢٠٠٨)

المنطقة أو البلد	١٩٦٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨
العالم	٥٢	٦٣	٦٧	٦٩
البلدان ذات الدخل المرتفع	٦٩	٧٣	٧٨	٨٠
أستراليا	٧١	٧٤	٧٩	٨١
كندا	٧١	٧٥	٧٩	٨١
منطقة اليورو	٧٠	٧٤	٧٨	٨١
فرنسا	٧٠	٧٤	٧٩	٨٢
ألمانيا	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠
اليابان	٦٨	٧٦	٨١	٨٣
نيوزيلندا	٧١	٧٣	٧٩	٨٠
المملكة المتحدة	٧١	٧٤	٧٨	٨٠
الولايات المتحدة	٧٠	٧٤	٧٧	٧٨
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٤٧	٦٠	٦٥	٦٧
البلدان الأقل نمواً	٤٠	٤٧	٥٤	٥٧
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٦	٦٤	٧٠	٧٢
الصين	٤٧	٦٦	٧١	٧٣
هونغ كونج	٦٦	٧٥	٨١	٨٢
إندونيسيا	٤١	٥٤	٦٧	٧١
ماليزيا	٥٤	٦٧	٧٣	٧٤
الفلبين	٥٣	٦١	٦٩	٧٢
سنغافورة	٦٤	٧١	٧٨	٨١
كوريا الجنوبية	٥٤	٦٦	٧٦	٨٠
تايلاند	٥٤	٦٦	٦٨	٦٩
فيتنام	٤٤	٥٧	٧٢	٧٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٥١	٦٤	٧٢	٧٣

٢٠٠٨	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٦٠	المنطقة أو البلد
٧٥	٧٤	٧٠	٦٥	الأرجنتين
٧٢	٧٠	٦٢	٥٤	البرازيل
٧٩	٧٧	٦٩	٥٧	تشيلي
٧٥	٧٤	٦٧	٥٧	المكسيك
٧١	٦٩	٥٨	٤٧	الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا
٧٠	٦٨	٥٧	٤٦	مصر
٨١	٧٩	٧٢	٧٣*	إسرائيل
٧٣	٧١	٦١	٤٤	المملكة العربية السعودية
٧٢	٧٠	٦٠	٥٠	تركيا
٦٤	٦١	٥٤	٤٣	جنوب آسيا
٦٦	٦١	٤٨	٤٠	بنجلاديش
٦٤	٦١	٥٥	٤٢	الهند
٦٧	٦٤	٥٨	٤٩	باكستان
٥٢	٥٠	٤٨	٤١	أفريقيا جنوب الصحراء
٥٧	٥٨	٥٣	٤٦	غانا
٧٤	٧٢	٥٧	٤٠	ليبيريا
٧٣	٧٢	٦٦	٥٩	موريشيوس
٤٨	٤٦	٤٥	٣٨	نيجيريا
٥١	٥٦	٥٧	NA	جنوب إفريقيا
٤٤	٤٣	٥٩	٥١	زيمبابوي
				شرق أوروبا ووسطها
٧٧	٧٥	٧٠	٧٠	جمهورية التشيك
٧٦	٧٤	٧٠	٦٨	بولندا
٦٨	٦٥	٦٧	NA	الاتحاد الروسي
٦٨	٦٨	٦٩	٦٩	أوكرانيا

المصدر: World Bank, World Development Indicators Database, <http://data.worldbank.org/data-catalog> (accessed August 2010).

وفى العالم النامى الذى يضم بلداناً منخفضة ومتوسطة الدخل، ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للبالغين الذين أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر من ٦٩,٩ بالمائة إلى ٨٠,٢ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٨^(٤).

تحسين مستويات المعيشة

قدم النمو الاقتصادى أدلة أخرى على تحسن الظروف. ففي أواخر القرن العشرين، رفع النمو الاقتصادى مستويات المعيشة بصورة كبيرة فى الكثير من الأسواق. ومنذ عام ١٩٨٠، زاد إجمالى الناتج المحلى فى العالم بالدولار الثابت بمعدل مركب قدره ٢,٨ بالمائة سنوياً. وفى الاقتصادات النامية كان متوسط إجمالى الناتج المحلى نسبة مبهرة هى ٦,٧ بالمائة، لكن فى البلدان الأقدم ذات الدخل المرتفع كان المعدل أقرب إلى ٢٠,٥ بالمائة^(٥).

أحد مؤشرات دخل الفرد الأفضل هو نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى مقاساً بالدولارات الثابتة وباستخدام تفاوتات القوة الشرائية لتعديل التكاليف فى

(*) إجمالى الناتج المحلى هو إجمالى قيمة كل السلع والخدمات المنتجة فى اقتصاد بعينه خلال عام. وعند تقسيمه على عدد سكان البلد يصبح نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى. ولأن تقلبات الأسعار والعملة تعقد المقارنات، فنحن نعتمد فقط على نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالدولار الثابت مستخدمين تفاوتات القوة الشرائية. وتمكّن تفاوتات القوة الشرائية الاقتصاديين من أن يحسبوا مستويات المعيشة المقارنة بدقة وتعويض تقلبات أسعار الصرف.

يستخدم نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى على نطاق واسع باعتباره بديلاً لمستوى المعيشة فى اقتصاد ما، لأن ظروف المعيشة تميل إلى التحسن عندما يرتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى. وهو ليس مقياساً لدخل الفرد ولا يأخذ فى حسبانته توزيع الثروة أو التعاملات غير السوقية. بيانات إجمالى الناتج المحلى متاحة على نطاق وتُجمَع بانتظام، مما يسمح بالمقارنات الدولية. ولأنه أفضل مؤشر متاح للأداء الاقتصادى النسبى، فإننا نستخدمه على نحو موسع فى هذه الدراسة. وفى مقارناتنا بين البلدان فيما يتعلق بنصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، اعتمدنا على بيانات البنك الدولى القائمة على تفاوتات القوة الشرائية بالدولار الثابت الدولى لعام ٢٠٠٥، للاطلاع عن مزيد من المعلومات، انظر World Bank, WDI. وطبقاً لما ذكرته مصادر البنك الدولى، فإن للدولار الدولى قيمة إجمالى الناتج المحلى الشرائية نفسها التى للدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة.

الاقتصادات المختلفة. وبالنسبة للعالم خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦٠٪ من ٥٩٤٩ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٨٥١٤ دولاراً في عام ٢٠٠٩. وكان للمملكة المتحدة (٧٤٪) والولايات المتحدة (٦٢٪) معدل نمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يتجاوز المتوسط العالمي. لكن البلدان النامية حققت نمواً حاول منافسوها اللحاق به. ففي شرق آسيا والمحيط الهادئ ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بصورة كبيرة بنسبة ٥٩٤٪ في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، وتمتعت الصين بزيادة بلغت ١٠٨٣٪، تلتها كوريا الجنوبية بنسبة ٣٦٠٪. وارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الهند بنسبة ٢٣٠٪. وحول هذا النمو الفلكي ملايين الفلاحين إلى مستهلكين لديهم نقود لشراء التليفونات المحمولة وأجهزة التليفزيون ووسائل النقل ذات المحركات، والارتباط بالعالم الخارجي. كما خلق النمو السريع الكثير من المليونيرات الآسيويين الجدد. وفي عام ٢٠٠٩، يقدر أن الأفراد الذين لديهم مليون دولار على الأقل من الأصول القابلة للاستثمار في آسيا كان يساوي العدد نفسه في أوروبا ويقترب من العدد الذي في أمريكا الشمالية وهو ٣.١ مليون^(٥).

في بعض مناطق العالم، كان نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل إثارة. فقد نعمت بقايا الإمبراطورية السوفيتية، التي كانت تمر بتحول صعب من الاقتصادات الخاضعة لسيطرة الدولة إلى الاقتصادات ذات التوجه السوقى، بنمو متفاوت. وكان أداء بلدان مثل بولندا وسلوفاكيا، التي اجتذبت قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي، أفضل من المواقع الأبعد. وأدارت روسيا مكسباً صغيراً - بلغ ٧ بالمائة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩، وفي الشرق الأوسط حققت تركيا ومصر مكاسب قوية، وكذلك فعلت بلدان جنوب آسيا. وكان نمو أمريكا اللاتينية متفاوتاً ودون الأداء التقليدي، فيما عدا تشيلي ذات التوجه السوقى وحققت أداء أفضل. وتحلقت إفريقيا جنوب الصحراء بنصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي قدره ٨ بالمائة فحسب، لكن هذه المنطقة ولدت نمواً قوياً بعد عام ٢٠٠٠، وعانى عدد من البلدان في تلك المنطقة من الدخول المتدنية. وكان في بعضها حكومات غير مستقرة وحروب وصراعات داخلية، وفساد على مستويات مرتفعة في القطاع العام^(٦).

الهجرة الدولية المتسارعة

ينتقل الناس عبر الحدود، كما تنتقل البضائع والمال والمعلومات. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، تسارع تدفق المهاجرين. وفي عام ١٩٨٠، كان ١٠٠ مليون شخص تقريباً يعيشون خارج البلد الذى وُلِدوا فيه، وبعد ٣٠ عاماً كان ٢١٥ مليوناً (٣,١ بالمائة من سكان العالم) يعيشون خارج البلد الذى وُلِدوا فيه. وأعاد ذلك الاتجاه إلى الأذهان حقبة العولة الذهبية الأولى (١٨٧٠-١٩١٤).

تسريع الهجرة الدولية

ينتقل الناس عبر الحدود، شأنهم فى ذلك شأن السلع والمال والمعلومات. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، تسارع تدفق المهاجرين. وفي عام ١٩٨٠، كان حوالى ١٠٠ مليون شخص يعيشون خارج البلد الذى وُلِدوا فيه، وبعد ٣٠ عاماً كان عددهم ٢١٤ مليوناً (٣,١ بالمائة من سكان العالم). وأعاد هذا الاتجاه إلى الأذهان عصر العولة الذهبى الأول (١٨٧٠-١٩١٤) عندما فرضت الحكومات بضعة قيود على الهجرة وكان الناس ينتقلون بحرية. لكن حريين عالميتين وكساداً عظيماً وقيود الهجرة المتزايدة أحبطت الهجرة واسعة النطاق حتى الستينيات عندما بدأت الحكومات تخفيف القيود. وبدأت بعض الحكومات الأوروبية تجنيد العمالة منخفضة المهارة فى تركيا وشمال إفريقيا. وبمرور الوقت سمحت القوى الاستعمارية السابقة - بلجيكا وهولندا وفرنسا والمملكة المتحدة - بدخول أعداد هائلة من المهاجرين من المستعمرات السابقة. كما خففت أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة القيود مما أفاد المهاجرين من شمال أوروبا وغربها. وبعد ذلك وفى أوائل التسعينيات، خفف الاتحاد الأوروبى تدريجياً القيود على الهجرة، مما أتاح فرصاً للهجرة بين الدول الأعضاء^(٧).

كان الاتجاه السائد على مدى فترة الثلاثين عاماً بالكامل هو انتقال الأفراد المتزايد من البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان مرتفعة الدخل. وتضاغت التدفقات من أوروبا إلى بلدان الهجرة التقليدية، كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وأثرت الأحداث

السياسية كذلك على إحصائيات الهجرة في التسعينيات. ومن بين الأحداث الكبيرة كان انهيار الاتحاد السوفيتي والصراعات في البلقان وانفتاح الصين. واستوعب روسيا ٤.٤ مليون مهاجر، وهو ما يزيد على ضعف ما كان عليه الحال في العقد السابق. وكانت تلك إلى حد ما قضية إحصائية، نتيجة لإعادة تصنيف المهاجرين الداخليين على أنهم مهاجرون دوليون عندما تفكك الاتحاد السوفيتي، وقامت ١٥ دولة مستقلة.

الجدول (٢-١) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تباين القدرة الشرائية، دولار ٢٠٠٥ الدولي الثابت)

المنطقة أو البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/١٩٨٠
العالم	٥,٩٤٩	٦,٨١٤	٩,٥٢٩	٩,٦٨٨	٩,٥١٤	٪١٦٠
البلدان ذات الدخل المرتفع	١٩,٤٩٥	٢٤,٥٠٥	٣٣,٨٧٣	٣٣,٨٧٠	٣٣,٦٠٠	٪١٦٧,٢
أستراليا	٢٠,٠٤٢	٢٣,٩٧٩	٣٣,٨٤٨	٣٤,٥٢٢	٣٤,٢٥٩	٪١٧١,٠
كندا	٢٢,٥٦٩	٢٦,٣٥٥	٣٦,٠٧٤	٣٥,٨٩٥	٣٤,٥٦٧	٪١٥٣,٢
منطقة اليورو	١٨,٩٦١	٢٣,٣٩٣	٣٠,٩٦٦	٣٠,٩٩٣	٢٩,٦٠٣	٪١٥٦,١
فرنسا	٢٠,٢٥٣	٢٤,٣١٥	٣٠,٦٥١	٣٠,٥٤٦	٢٩,٥٧٨	٪١٤٦,٠
ألمانيا	٢٠,٦٨٨	٢٥,٦٧٢	٣٣,٢٣٦	٣٣,٧١٩	٣٢,١٤٤	٪١٥٣,٤
اليابان	١٨,٦٤٧	٢٥,٩٤٦	٣١,٦٦٠	٣١,٢٩٦	٢٩,٦٨٨	٪١٥٩,٢
نيوزيلندا	١٦,٩٥٢	١٨,٤٣٤	٢٥,٦٤٩	٢٥,٢٧٠	٢٤,٨٧٣	٪١٤٦,٧
المملكة المتحدة	١٨,٤٦١	٢٣,٧٤٣	٣٤,٠٩٩	٣٤,٠٤٨	٣٢,١٤٧	٪١٧٤,١
الولايات المتحدة	٢٥,٩٣١	٣٢,٤٧٤	٤٣,٧٤٥	٤٣,٥٣٣	٤٢,١٠٧	٪١٦٢,٤
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٢,٤٣٥	٢,٧٨٦	٤,٦٨٤	٤,٩٠٢	٤,٩٦٨	٪٢٠٤ (١٩٩٠)
البلدان الأقل نمواً	-	٨١٢	١,١٨٤	١,٢٣٨	١,٢٥٩	٪٦٩٤
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧٩٣	١,٣٩٣	٤,٨٠٠	٥,١٦٧	٥,٥٠٧	٪١,١٨٣
الصين	٥٢٤	١,١٠١	٥,٢٣٩	٥,٧١٢	٦,٢٠٠	٪٢٩١,١
						(حتى عام ٢٠٠٨)
هونغ كونج	١٣,٩٤٥	٢٣,٦٩٧	٣٩,٩٥٨	٤٠,٥٩٩	-	٪٢٨٠,٢
إندونيسيا	١,٣٦١	٢,٠٨٧	٣,٥٢١	٣,٦٨٩	٣,٨١٣	٪٢٥٩,٢

المنطقة أو البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/١٩٨٠
ماليزيا	٤,٨٩١	٦,٦٤٦	١٢,٧٥٢	١٣,١١٧	١٢,٦٧٨	%١٢٢,٨
الفلبين	٢,٦١٨	٢,٣٨٥	٣,١٨٢٤	٣,٢٤٤	٣,٢١٦	%٣١٨,١
سنغافورة	١٤,٤٥٤	٢٣,٤٢٩	٩,٧٣٩	٤٨,٠٠٢	٤٥,٩٧٨	%٤٦٠
كوريا الجنوبية	٥,٥٤٤	١١,٣٨٣	٢٥,٠٢١	٢٥,٥١٧	٢٥,٤٩٣	%٣٢٥,٣
تايلاند	٢,٢٣١	٣,٩٦١	٧,٣٣٣	٧,٤٦٩	٧,٢٥٨	%٢٩٧,٢
فيتنام	-	٩٠٢	٢,٤٥٥	٢,٥٧٤	٢,٦٨١	(١٩٩٠)
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (نامية).	٧,٤٨٢	٦,٩٧٥	٩,٤٨٩	٩,٧٨١	٩,٤٩٦	%١٢٧
الأرجنتين	١٠,٠٦٧	٧,٤٩٢	١٢,٥٠٦	١٣,٢٢٠	١٣,٢٠٢	%١٣١,١
البرازيل	٧,٥٧٢	٧,١٧٩	٩,١٨١	٩,٥٥٩	٩,٤٥٥	%١٢٤,٩
تشيلي	٥,٣٦٦	٦,٥٨٣	١٣,٠٤٥	١٣,٣٩١	١٣,٠٥٧	%٢٤٣,٣
المكسيك	١٠,٤٢٢	١٠,١٢١	١٣,٣٧١	١٣,٤٣٤	١٢,٤٢٩	%١١٩,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (نامية).	٤,٣٥٧	٤,٣١١	٦,١٤٤	٦,٢٩٨	٦,٣٧٩	%١٤٦,٤
مصر	٢,٤٣٢	٣,١٨٤	٤,٧٦٢	٥,٠١١	٥,١٥١	%٢١١,٨
إسرائيل	١٥,٠٢٨	١٧,٨٦٤	٢٥,٠٠٥	٢٥,٥٤٨	٢٥,٣٦٨	%١٦٨,١
المملكة العربية السعودية	٣٤,٥٩٩	١٩,١٦٢	٢١,٣٠٢	٢١,٧١٣	٢١,٢٤٥	%٣٨,٦-
تركيا	٥,٦٩٤	٧,٨٠٦	١١,٩٧٣	١١,٩٠٤	١١,٢٠٢	%١٩٦,٧
جنوب آسيا (نامية)	٨٩٢	١,٢٢٢	٢,٤٥٨	٢,٥٤٠	٢,٦٧٩	%٣٠٠,٣
بنجلاديش	٦٠٤	٦٨٠		١,٢٣٣	١,٢٨٨	%٢١٣,٢
الهند	٨٩٩	١,٢٤٩	١,١٧٨	٢,٧٩٦	٢,٩٧٠	%٣٣٠,٤
باكستان	١,١٩١	١,٦٧٨	٢,٦٩٥	٢,٣٤٥	٢,٣٨١	%٢٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء (نامية)	١,٧٦٠	١,٥٨٥	٢,٣٤٨	١,٩١٤	١,٨٩٩	%١٠٨
غانا			١,٨٥٩	١,٣٥١	١,٣٧٠	%١٣٩,٤
ليبيريا			١,٢٨٦	٣٥٨	٣٦٠	%٧٩,٦-
موريشيوس	٩٨٣	٨٩٧	٣٥٠	١١,٤٧٢	١١,٦٥٩	%٣١٢,٧
نيجيريا	١,٧٦٥	٤٨٤	١٠,٩٨٧	١,٩٣٩	١,٩٥٠	%١١٦,٩

المنطقة أو البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/١٩٨٠
جنوب أفريقيا	٣,٧٢٩	٦,١١٥	١,٨٧٢	٩,٦٠٤	٩,٣٣٢	٪١٠٦,٥
زيمبابوى	١,٦٦٨	١,٤٢٠	٩,٣٦٧	-	٥,٥٠٧	-
شرق أوروبا ووسط آسيا (نامية)	٨,٧٦٣	٧,٩٧٥	٤,٨٠٠	٥,١٦٧	٢٢,٠٩٨	٪٣١٥,٣ (١٩٩٠)
جمهورية التشيك	٢٤٧	٢٦٥	١,٢٨٦	٢٣,٢٢٣	١٥,٠١٣	٪١٣٥,٤ (١٩٩٠)
ليتوانيا	-	١,٣٩٣	٢٢,٨٦٣	١٧,٥٧١	١٥,٠١٣	٪١٢٠,١ (١٩٩٠)
بولندا	-	١٦,٣٢٠	١٧,٠١٠	١٦,٤٣٦	١٦,٧٠٥	٪٢٠٤,٤ (١٩٩٠)
روسيا	-	١٢,٤٩٩	١٥,٦٥٥	١٤,٧٠٦	١٣,٥٥٤	٪١٠٧,٣ (١٩٩٠)
أوكرانيا	-	٨,١٧١	١٣,٩١٢	٦,٧٢١	٥,٧٣٧	٪٢٨,٨- (١٩٩٠)

المصدر: World Bank, World Development Indicators Database, <http://databank.worldbank.org/> (تم الرجوع إليه فى أكتوبر ٢٠١٠).

استوعبت ألمانيا الموحدة ٣,٦ مليون مهاجر خلال التسعينيات، مقابل ١.٨٥ مليون فى العقد السابق. ونتجت الزيادة الكبير فى أعداد الساعين للحصول على حق اللجوء واللاجئين عن الصراعات الإقليمية فى البلقان وأماكن أخرى. واعتباراً من عام ١٩٨٠ حتى الوقت الراهن تضاعف عدد الصينيين المولودين فى الخارج أربع مرات فى الولايات المتحدة، من ٣٩٣٢٧٧ إلى ١٥٧٠٩٩٩، ودخل عدد كبير من الطلاب الصينيين الولايات المتحدة للحصول على الشهادات الجامعية. وتزوج كثيرون من هؤلاء وجاءوا بأفراد الأسرة. وطلب عدد منهم الحصول على حق اللجوء السياسى.

أثرت العولمة على أنماط الهجرة بطريقة كبيرة خلال العقود الأخيرة؛ إذ أعطت الاتصالات المحسنة والنقل الرخيص والأنماط الجديدة من التجارة والتصنيع، ورفع القيود على الأعمال التجارية قوة دفع للحركات الشعبية من أجل التحسُّن الاقتصادى. ومع وجود معلومات أفضل بشأن ظروف المعيشة فى مناطق العالم الأخرى، دفعت الفجوة فى مستويات الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة سكان البلدان النامية إلى النظر إلى ما وراء حدودهم سعياً وراء الفرص الاقتصادية. وكان معظم هؤلاء المهاجرين عمالاً غير مهرة، لكن كثيرين تلقوا تعليماً متقدماً ولديهم مهارات مهنية^(٨).

عاشت أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر نمو للهجرة في العشرين عاماً التي بدأت بعام ١٩٩٠، وفازت الولايات المتحدة بحوالي ٢٠ مليون مهاجر، وزادت حصتهم بين السكان من ٩,١٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٥٪ في عام ٢٠١٠، ووفرت خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية ٤٤٪ من إجمالي عدد المهاجرين. وجاءت الحصة الكبرى من المكسيك المجاورة، بمعدل واحد من بين كل ثلاثة. وشملت البلدان الأخرى الفلبين والهند والصين وفيتنام - وجميعها في آسيا. واستقبلت ألمانيا حوالي ٥ ملايين مهاجر، وارتفعت حصتهم بالنسبة لعدد السكان من ٧,٥٪ إلى ١٣,١٪. وجاء كثيرون من بولندا وتركيا، وكذلك من مناطق أخرى من شرق أوروبا ووسطها. وفي المملكة المتحدة، كان هناك حوالي ٤ ملايين مهاجر آخرين، حيث ارتفعت الحصة من ٦,٥٪ إلى ١٠,٤٪ من إجمالي عدد السكان. وجاء أكبر الأعداد من المستعمرات السابقة في الهند وباكستان وجنوب إفريقيا ونيجيريا والعالم النامي. وبينما كان بين هذه الاتجاهات الحراك المتزايد لقوة العمل العالمية، فمن الجدير التأكيد على أن هجرة الناس تسارعت بشكل أكبر (١,٦٪ سنوياً من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠) من زيادة عدد سكان العالم (١,٣٪)^(٩).

اتبع جزء كبير من هذه الهجرة ممرات راسخة، وهو ما يعكس أثر الشبكات. فقد انتقل عشرة ملايين وثلاثمائة ألف مكسيكي عبر حدود أمريكا الجنوبية، ودخل ٣,٥ مليون من سكان بنجلاديش الهند، وهاجر ٢,٧ مليون تركي إلى ألمانيا، ورحل ٢,٢ مليون هندي إلى الإمارات العربية المتحدة. وانتقلت أعداد كبيرة من العمال الباحثين عن عمل مؤقت من جنوب وجنوب شرق آسيا إلى بلدان في الشرق الأوسط. وعبر آلاف الإندونيسيين إلى ماليزيا بحثاً عن فرص عمل، شأنهم في ذلك شأن آلاف البورميين الذين عبروا إلى تايلاند والأعداد الكبيرة من الفلبينيين الذي عبروا إلى سنغافورة وهونج كونج واليابان^(١٠).

منذ عام ١٩٨٠، زادت موجات الهجرة البشرية التنوع العرقي في بلدان عديدة، بما في ذلك بعض البلدان البيضاء تاريخياً. وطبقاً لما ذكره معهد سياسة الهجرة، فقد كانت بريطانيا بيضاء بنسبة ٩٤ بالمائة في عام ١٩٩١، وفي عام ٢٠٠٨ كانت بيضاء

بنسبة ٨١ بالمائة، حيث زاد الآسيويون والسود حصتهم من عدد السكان بما يزيد على الضعف. ومن بين السكان المولودين فى الخارج، فاق الهنود (٦٣٩.٠٠٠) والبولنديون (٥٢٦.٠٠٠) والباكستانيون (٤٣٦.٠٠٠) والأيرلنديون (٤٢٤.٠٠٠) عددًا^(١١).

التحويلات إلى البلدان الأم

مازال هؤلاء المهاجرون، الدائمون منهم والمؤقتون، يقدمون إسهامات هائلة لبلدانهم الأم. فكثيرون يحولون نسبة كبيرة من مكاسبهم إلى أقاربهم وسكان بلدانهم الأم، كما فعل المهاجرون على مر القرون. وفى عام ٢٠٠٨، قُدِّرَت التحويلات فى أنحاء العالم بـ ٤٤٤ مليار دولار. ومن بين هذا المبلغ، ذهب ٣٢٨ مليار دولار إلى البلدان النامية لإعالة الأسر. وكانت أكبر البلدان المتلقية الهند (٥١,٦ مليار دولار) والصين (٤٨,٥ مليار دولار) والمكسيك (٢٦,٣ مليار دولار) والفلبين (١٨,٦ مليار دولار). وكنسبة من إجمالى الناتج المحلى، تلقت كل من طاجيكستان ومولدوفا وتونجا تحويلات تصل إلى أكثر من ٢٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى. ويأتى أكثر من ٢٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى من التحويلات فى كل من جمهورية القرغيز وهندوراس وليسوتو وغيانا ولبنان وهاييتى والأردن. وقد فاقت التحويلات التى بهذا الحجم مساعدات التنمية الآتية من الحكومات والمؤسسات الدولية^(١٢).

استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة

شمل اتجاه مهم آخر الهجرة المستمرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية داخل الدول. ففى عام ١٩٦٠ كان أقل من ثلث سكان العالم يعيش فى المناطق الحضرية. وبحلول عام ١٩٨٠ كانت النسبة ٣٩٪، وبحلول عام ٢٠٠٩ كانت أكثر من النصف. وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، كان ٧٧٪ يقيمون فى المناطق الحضرية فى عام ٢٠٠٩ (٩٩٪ فى المملكة المتحدة، و٨٢٪ فى الولايات المتحدة، و٧٣٪ فى منطقة

اليورو). لكن أعداداً كبيرة من سكان العالم كانت لا تزال تعيش فى فقر حضرى شديد فى قطاعات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفى بلدان العالم الأقل تقدماً، وهى مجموعة تضم ٤٩ بلداً مجموع سكانها ٨١٨ مليون نسمة، كان ٧١٪ بالمائة يعيشون فى المناطق الريفية فى عام ٢٠٠٩، مقابل ٨٣٪ فى عام ١٩٨٠، وفى البلدين الأكثر سكاناً فى العالم، الصين والهند، يمثل سكان المناطق الريفية أكثر من نصف عدد السكان. وفى الصين كانت النسبة هى ٥٦٪ مقابل ٨٠٪ فى عام ١٩٨٠، وفى الهند ٧٠٪ مقابل ٧٧٪ فى عام ١٩٨٠، وتشير التجربة التاريخية للبلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ستظل اتجاهأ مهماً فى الأسواق الناشئة - خاصة فى الهند وبلدان جنوب آسيا المجاورة - لسنوات مقبلة^(١٣).

الزيادة السكانية الأبطأ

لماذا زاد نصيب الفرد من الدخل زيادةً حادة؟ كان من الواضح أن ديناميكية الاقتصاد العالمى عاملاً مهماً، لكن الزيادة السكانية الأبطأ كانت مهمة كذلك. فبينما زاد عدد سكان العالم بما يزيد على ٥٠ بالمائة من ٤,٤ مليار فى عام ١٩٨٠ إلى ٦,١ مليار فى عام ٢٠٠٠ و٦,٧ مليار فى عام ٢٠٠٨، فقد تباطأ معدل الزيادة. إذ كان ٢,٥ بالمائة فى أنحاء العالم فى عام ١٩٦٠، لكنه هبط إلى ١,٧ بالمائة فى عام ١٩٨٠ و١,٢ بحلول عام ٢٠٠٨، وواقع الأمر أن عدد سكان العالم، الذى كان يتضاعف كل ٢٩ عاماً فى عام ١٩٦٠، تضاعف كل ٦٠ عاماً فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

ومع ذلك كانت أنماط الزيادة غير مستوية؛ إذ زاد عدد السكان فى البلدان ذات الدخل المنخفض بنسبة ٩٣ بالمائة بعد عام ١٩٨٠، على نحو أسرع كثيراً من البلدان ذات الدخل المتوسط (٥١٪) والدول ذات الدخل المرتفع (٢٢٪). والواقع أن الزيادة السكانية فى بعض البلدان تحوّلت إلى زيادة سلبية. وحدث ذلك فى أوكرانيا وروسيا وبولندا واليابان والمجر وچورجيا وبلدان أخرى فى وسط أوروبا وغرب آسيا. وهناك كان لقضايا أسلوب المعيشة، كالمعدلات الأعلى للتدخين واستهلاك الكحول وحالات الانتحار،

وكذلك الهجرة الأكثر سهولة للناس، أثر سلبي. وكذلك الحال بالنسبة لتدنى معدل المواليد بين السكان غير المسلمين. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، أدى وباء الإيدز إلى تبطئة الزيادة السكانية^(١٤).

كان لإجراءات الحد من السكان كذلك بعض الأثر. فقد اتخذت الصين خطوات قاسية في عام ١٩٧٨ حيث حددت مولوداً واحداً لكل زوجين. ونتيجة لذلك هبط معدل الزيادة هبوطاً حاداً من ٢,٨ بالمائة في عام ١٩٧٠ إلى ٠,٧ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٠، وفي المكسيك، ساعدت البرامج الحكومية لتشجيع تنظيم الأسرة، وكذلك التدفق الكبير للمهاجرين إلى الولايات المتحدة، على تفسير الهبوط من الزيادة السكانية بمعدل ٣,٢ بالمائة في عام ١٩٧٠ إلى ١ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٨، وفي اليابان وبعض مناطق غرب أوروبا ذات الدخل المرتفع، أصبح السكان أكبر سناً، حيث اختار الأزواج عدم الإنجاب.

السكان الشائخون

كانت الأعمار الأطول تعني كذلك سكاناً أكثر شيخوخةً. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، ارتفعت نسبة الأشخاص فوق سن الرابعة والستين إلى السكان الذين في سن العمل (نسبة الإعالة) من ١٨٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٨، وزادت بشكل كبير في ألمانيا (٣٠٪) وإيطاليا (٣١٪) واليابان (٣٣٪). وكانت الأعداد المتزايدة من المواطنين كبار السن تنذر بمشكلات للمسؤولين العاملين الذين يتولون توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية وغير ذلك من المساعدة الحكومية. ومن المرجح أن يواجه القطاع الخاص والسكان العاملين أعباءً ضرائب أكبر لدفع ثمن هذه التحولات بين الأجيال. ولم تواجه بلدان الأسواق الناشئة هذا العبء. وفي الصين، كان ١١٪ فقط من السكان فوق الرابعة والستين، وفي الهند ٨٪. وفي جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، كانت النسبة أقل من ٦ إلى ٧٪. وفي العالم النامي،

كان السكان الأصغر عمراً يرغبون فى السيارات والسلع الاستهلاكية. وتكهن اقتصاديو جولدمان ساكس أن الطبقة الوسطى الآخذة فى الارتفاع فى البلدان النامية سوف تواصل دفع الزيادة العالمية وفرص السوق فى العقود المقبلة. وربما ينضم مليارا شخص إلى الطبقة الوسطى بحلول عام ٢٠٣٠^(١٥).

الحراك المحسن

انطوى ملمح مميز آخر للاقتصاد العالمى ما بعد ١٩٨٠ الحراك المحسن للسلع والخدمات والمال والمعلومات. وكما أشير فى موضع آخر، حققت التحسينات التكنولوجية فى النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات انتعاشاً هائلاً لانفتاح السوق واندماج الأسواق القومية. وبينما أعادت حواجز الحدود والقيود التجارة فى يوم من الأيام، فقد أنعشت إزالتها الواردات. وأمكن للشركات التى كانت فى وقت من الأوقات متأصلة فى الدولة القومية نقل المصانع للخارج إلى البلدان ذات تكلفة العمالة المنخفضة، وتشغيل سلاسل توريد عالمية معقدة. ووصف چاك ويلش المدير التنفيذى لشركة جنرال إلكتريك هذا الاتجاه بحىوية فى عام ١٩٩٨ عندما قال للمحاور التليفزيونى لو دوبرز: "من الناحية المثالية سوف تضع كل مصنع تمتلكه على سفينة كى تتحرك بالعملات والتغيرات فى الاقتصاد". وقد أوحى بأن المصانع سوف تنقل إلى حيث الأجور أدنى ما يكون والتنظيمات أقل ما تكون تدخلاً^(١٦).

ابتعد حماس الأعمال التجارية للانتقال إلى خارج البلاد والتعهد العالمى عن الآراء التى عبّرت عنها أجيال قادة الأعمال السابقة. ففي أوائل القرن العشرين كان قادة الأعمال يفكرون بطريقة قومية، ومع بعض الاستثناءات القليلة، عبّر حماس چاك ويلش لفرص السوق العالمية بشكل أفضل عن الـ Zeitgeist، أو روح العصر. والآن دعم عالم المشروعات متعددة الجنسيات بقوة التكامل الاقتصادى والمالى والتوسع التجارى.

التكامل الاقتصادي الأكبر

تبين بيانات البنك الدولي الأهمية المتزايدة لتلك التعاملات. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نمت التجارة على نحو أسرع بكثير من الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي. إذ ارتفعت نسبة تجارة السلع إلى إجمالي الناتج المحلي، وهي مقياس معياري لاعتماد الدولة على الدول الأخرى، باطراد. وزادت التجارة العالمية من ٢١ بالمائة من إجمال الناتج المحلي في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٠ وإلى ٣٥ بالمائة في عام ٢٠٠٨، قبل أن يقطع الركود العالمي التدفقات التجارية. وتعدت التجارة ٢٠٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ بالنسبة لوحديتين تجاريتين صغيرتين، هما هونج كونج وسنغافورة. وبالنسبة لبلدان منطقة اليورو، ارتفع تكامل تجارة السلع بما يزيد على ٢٦ بالمائة من النقاط فيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٨، كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للولايات المتحدة، ارتفعت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي ٧ بالمائة تقريباً فيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٨، ومن المصادفة أن هذه الأرقام لا تأخذ في اعتبارها تجارة الخدمات (كالأعمال المصرفية والنقل والسياسة والاستشارات وما شابه)، لأن قياس الخدمات أكثر صعوبة. وهناك كذلك فجوات في بيانات الخدمات المتاحة وتأخير في جدولتها.

شمل أسرع تكامل مع الأسواق العالمية البلدان الشيوعية السابقة. ففي عام ١٩٧٠ كانت تجارة السلع تمثل ٥ بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي الصيني، وبعد عقد من الزمان كانت ٢٠,١٪، ثم ارتفعت إلى ٥٦,٧٪ في عام ٢٠٠٨، وفي عام ١٩٩٠، كانت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في فيتنام ٧٩,٧٪، وفي عام ٢٠٠٨ كانت النسبة ١٧٦,٤٪. ومع انهيار الإمبراطورية السوفيتية في شرق أوروبا، انضمت بلدان وسط أوروبا وشرقها إلى الاقتصاد العالمي. وفي عام ١٩٩٤ بلغت تجارة روسيا مع العالم حوالي ٢٩,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، لكنها كانت بعد ١٤ عاماً ٤٥,٨٪، مقارنةً بالكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع^(١٧). وتتطابق جمهورية التشيك وبولندا وأوكرانيا مع هذا النمط.

فيما بين البلدان النامية، يتطابق النمط نفسه الخاص بالمشاركة المتزايدة مع الاقتصاد العالمي بصورة عامة. وقد زادت البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط تبعيتها التجارية من ٢٤,٢ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٥,٦ بالمائة في عام ٢٠٠٨، وحدث التطور الأسرع في شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث ارتفعت نسبة تجارة السلع من ٣٥,٤ إلى ٦٥,٩ بالمائة. وبالطبع تراجعت بضعة بلدان مضطربة في الكاريبي وإفريقيا، لكن ظهر أن هذه الأوضاع تعكس ظروفًا خاصة ومؤقتة، كتقلبات أسعار السلع والقلق الداخلية^(١٨).

على مدار ثلاثين عاماً مكّن النمو الذي تقوده الصادرات - وخاصةً صادرات المصانع - الدول الناشئة، كالصين و"النمور" الآسيوية الأربعة الأصغر (هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان) من الازدهار في الاقتصاد العالمي. فقد أغرت تلك البلدان المستثمرين الأجانب على بناء المصانع ونقل التكنولوجيا واستخدام العمالة المحلية الرخيصة وإنتاج السلع من أجل التصدير. ورأت بلدان آسيا النامية صادرات المصانع، باعتبارها نصيباً من إجمالي صادراتها، تزيد من ٦٠ إلى ٨٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩، وتجاوزت معدلات زيادة إجمالي الناتج المحلي السنوية في بعض مناطق آسيا ٨ بالمائة، وقدمت المنطقة نموذجاً بديلاً كي تحاكيه البلدان النامية في أنحاء العالم، وهو البديل الذي يقوم على القيادة الحكومية الفعالة^(١٩).

نجحت استراتيجية التنمية الآسيوية التي تقودها الصادرات لأنها استهدفت الولايات المتحدة وغيرها من الأسواق ذات الدخل المرتفع في غرب أوروبا، وبشكل خاص المملكة المتحدة. واعتباراً من منتصف الثمانينيات عاشت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عجوزات متسعة ومزمنة، حيث استوعب مستهلكهما كميات كبيرة من البضائع من البلدان الآسيوية. وزادت واردات بريطانيا من بضائع البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٨٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٨٠ إلى ١٠ بالمائة في عام ٢٠٠٨، وزادت واردات أمريكا من السلع الآتية من تلك البلدان من ٥٪ من

إجمالي الواردات في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ في عام ٢٠٠٨، وبالنسبة للبلدين أصبح ميزان الحساب الجاري (أوسع قياس لعلاقة البلد بالعالم) سلبياً في منتصف الثمانينيات وظل سلبياً على مدى أكثر من ٢٠ عاماً^(*). وفيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٩، عاشت الولايات المتحدة عجزاً تراكمياً في الحساب الجاري قدره ٧٧٤٥ مليار دولار، وكان لدى المملكة المتحدة عجز تراكمي مقداره ٧١١ مليار دولار. وضع البلدان الناطقان باللغة الإنجليزية ٨,٥ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي. وقد اقترضا أموالاً من الخارج للحفاظ على استهلاك السلع الأجنبية على نحو يزيد كثيراً على قدرتهما على الإنتاج والبيع في السوق العالمية. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، كان المشترون الأجانب يحتفظون بـ ٢٨٪ من دين الحكومة البريطانية، مقابل ١٧٪ قبل ذلك بعشر سنوات. وفي الولايات المتحدة زاد الدين الحكومي من ١٨,٨٪ من حيازات الدين في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠,٤٪ في عام ٢٠١٠، وهو ما يشير إلى اعتماد متزايد على الاستثمارات الأجنبية في الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع الاستهلاك^(٢٠).

اشترت كذلك البلدان الفقيرة المدينة بشكل كبير من العالم ما يزيد كثيراً على ما باعته خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، وطبقاً لما ذكرته مصادر البنك الدولي، فقد عانت الدول الفقيرة التي تكثر عليها الديون، كمجموعة، من عجز بلغ ١١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، وعلى عكس الدولتين الناطقتين باللغة الإنجليزية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) المسئولتين معاً عن حوالي ١٩ بالمائة من الواردات العالمية، المدينون الفقراء مسئولون عن حصة صغيرة جداً من التجارة العالمية. ذلك أن اثنين وثلاثين من بين ٣٨ أفارقة. والحقيقة غير المريحة هي أن إفريقيا جنوب الصحراء، التي يسكنها ٨١٨ مليوناً، أقل أهمية في التجارة الدولية من سنغافورة، تلك الدولة - المدينة التي يسكنها ٥ ملايين نسمة^(٢١).

(*) يزن الحساب الجاري التجارة بالسلع والخدمات، بالإضافة إلى الدخل من الاستثمارات ومدفوعات التحويلات (كتحويلات العمال والمعاشات التقاعدية). ويشير الفائض إلى أن البلد دائن للعالم، ويشير العجز إلى أنه مدين.

ساعدت الفوائض التجارية الكبيرة عدداً من البلدان الأخرى على مراكمة الاحتياطات النقدية. فقد صدرت محطات توليد الطاقة الصناعية، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، أكثر بكثير مما استوردت، وجمعت فوائض الحساب الجارى الكبيرة. كما راكمت حيازات ضخمة من الصرف الأجنبى والأصول الاحتياطية. وبحلول عام ٢٠١٠، كان لدى الصين احتياطات قدرها ٢.٥ تريليون دولار، واليابان تريليون دولار، وروسيا ٤٣٩ مليار دولار. وكان لدى تايوان (٣٥٣ مليار دولار) وكوريا الجنوبية (٢٧٠ مليار دولار) كذلك مخزون كبير من الاحتياطات النقدية^(٢٢).

الجدول (٣-١) نسبة تجارة السلع إلى إجمالي الناتج المحلى (بالمائة)

المنطقة أو البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩
العالم	٢٠.٥	٢٥.١	٢١.٣	٤٠.٨	٥٣.١	٤١.٨
البلدان ذات الدخل المرتفع	٢١	٢٥.٤	٢١.٣	٢٩.٩	٥٢.٢	٤٠.٤
أستراليا	٢٣.٦	٢٩.٤	٢٦	٢٢.٥	٢٧.٣	٢٤.٦
كندا	٣٦	٤٨.٤	٤٣.١	٧١.٩	٥٨.٤	٤٨.٤
منطقة اليورو	٣١.٣	٤١.٩	٤١.٣	٦١	٦٨.٢	٥٧.١
فرنسا	٢٥.٣	٣٦.٣	٣٦.٢	٥٠.٢	٤٦.٦	٣٩.٤
ألمانيا	٣٠.٧	٤١.١	٤٥.٣	٥٥.٢	٧٢.٤	٦٢
اليابان	١٨.٥	٢٥.٤	١٧.١	١٨.٤	٣١.٦	٢٢.٣
نيوزيلندا	٢٨.٣	٤٧.٦	٤٢.٥	٥٢.٨	٥٥.١	٣٩.٨
المملكة المتحدة	٢٣.١	٤١.٦	٤٠.٣	٤٢.٩	٤١	٣٨.٤
الولايات المتحدة	٨.٤	١٧.٤	١٥.٨	٢٠.٦	٢٤.١	١٨.٨
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	١٨.٢	٣٤.٢	٣١.٧	٤٥.٢	٥٥.٦	٤٥
البلدان الأقل تقدماً	-	٣٥	٢٩	٤٣.٩	٦٢.٣	٥٢.٨
شرق آسيا والمحيط الهادى (نامية)	١٢.٢	٢٥.٤	٤٧	٥٩.٥	٦٥.٩	٥١.٥
الصين	٥	٢٠.١	٣٢.٣	٣٩.٦	٥٦.٧	٤٤.٣
هونغ كونج	١٤٢.٧	١٥.٣	٢١٧.٤	٢٤٦.٤	٣٥٤.٤	-

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	المنطقة أو البلد
٣٩,١	٥٢,٢	٦٦,١	٤١,٥	٤٢	٢١,٨	إندونيسيا
١٤٥,٧	١٦٠,٧	١٩٢,١	١٣٣,٤	٨٥,٤	٧٢,٢	ماليزيا
٥٢,٣	٦٥,٧	١٠١,٢	٤٧,٨	٤٣,٣	٣٤,١	الفلبين
٢٨٢,٩	٢٤٠,٣	٢٩٣,٧	٣,٨,١	٣٦٩,٨	٢١١,٧	سنغافورة
٨٢,٥	٩٢	٦٢,٤	٥١,١	٦٢,٢	٣١,٧	كوريا الجنوبية
١٠٨,٥	١٣٠,٩	١٠٦,٧	٦٥,٧	٤٨,٦	٢٨,٣	تايلاند
١٤١	١٧٦,٤	٩٦,٦	٧٩,٧	-	-	فيتنام
٣٣,٨	٤١,١	٣٥,٧	٢٣,٣	٢٧,٣	١٩,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣٠,٧	٣٩	١٨,١	١١,٦	٢٤,١	١١	الأرجنتين
٣٠,٧	٢٣,٢	١٧,٧	١١,٧	١٩,٢	١٣,٢	البرازيل
٥٨,٨	٧٥,١	٥٠,١	٥١,١	٢٨,١	٢٥,٧	تشيلي
٥٣,٩	٥٥,٩	٥٩,٥	٣٢,١	٢٠,٧	١٠,٩	المكسيك
٥٣,٥	٦٥,٩	٤٧,٩	٤٢,٤	٤٨	٣٣,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣٦,١	٤٥,٨	١٩,٩	٣٦,٨	٣٤,٨	٥٠,٢	مصر
٣٦,١	٦٣,٨	٥٥,٤	٥٥	٧٠,٣	٥٣,٢	إسرائيل
٧٨	٩٠,٢	٥٧,٢	٥٨,٦	٨٤,٧	٦١,١	المملكة العربية السعودية
٣٩,٥	٤٥,٧	٣٠,٩	٢٣,٤	١٥,٧	٩	تركيا
٣٢,٣	٤٢,٧	٢٤	١٦,٤	١٦,٩	٨,٤	جنوب آسيا
٤١,٣	٤٩,٣	٣٢,٤	١٧,٦	١٨,٥	-	بنجلاديش
٣١,٥	٤٢,٥	٢٠,٤	١٣,١	١٢,٨	٦,٨	الهند
٣٠,٥	٢٨,٢	٢٦,٩	٣٢,٦	٣٣,٦	١٢,٢	باكستان
٥٢,٣	٦٤,٥	٥١,٧	٤١,٩	٥٧,٢	٣٦,١	إفريقيا جنوب الصحراء
٥٢,١	٥٤,٥	٩٣,٣	٣٥,٧	٥٣,٧	٣٩,٢	غانا
٨٠,١	١٢٥,٣	١٧٧,٨	٢٧٤,١	١١٧,٩	١٠٤,٤	ليبيريا
٦٦	٧٥,٦	٧٩,٦	١٠,٦	٩١,٥	-	موريشيوس
٥٢,٩	٦٣,٦	٦٤,٦	٦٧,٥	٦٦,٤	١٨,٣	نيجيريا

المنطقة أو البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جنوب أفريقيا	٤٠,٣	٥٥,٩	٣٧,٤	٤٤,٩	٦٥,٦	٤٧,٦
زيمبابوى	٣٩,٧	٤٢,٩	٤٠,٧	٥١,٢	-	-
شرق أوروبا ووسطها	-	-	-	-	-	-
جمهورية التشيك	-	-	٨٣,٦	١٠٧,٧	١٣٣,٧	١١٤,٩
بولندا	-	-	٤٣,٩	٧٤,٢	٧١,٨	٥٤,٤
روسيا	-	-	٢٩,٩	٥٧,٨	٤٥,٨	٤٠,٢
أوكرانيا	-	-	٤٠,١	٩١,٣	٨٤,٥	٧٥

(*) = ١٩٩٢، (**) = ١٩٩٤.

المصدر: World Bank, World Development Indicators, <http://databank.worldbank.org/>
(تم الرجوع إليه فى يناير ٢٠١١)

الانتقال من التصنيع إلى الخدمات

الملح المميز الآخر للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ هو التحول التدريجى للاقتصادات ذات الدخل المرتفع من التصنيع إلى الخدمات - وخاصةً الخدمات المالية وخدمات المعلومات. وكما سنوضح فى الفصل الخامس، فقد صُوِّرَ عالم المستقبليات ألقين توفّر هذا التحول على أنه نقلة تاريخية من الصناعات الأساسية إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى القائم على المعرفة. وفى عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع، ولدت قطاعات الخدمات الناشئة أعداداً كبيرة من فرص العمل. وكان الأمر كذلك على نحو خاص فى المملكة المتحدة؛ حيث ارتفعت قيمة الخدمات من ٥٦٪ إلى ٧٦٪ من إجمالى الناتج المحلى فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٧، مما يعكس توسع لندن باعتبارها مركزاً مالياً عالمياً. وهبط التوظيف فى الصناعة من ٣٧٪ إلى ٢٢٪، بينما ارتفع التوظيف فى الخدمات من ٦٦٪ إلى ٧٨٪. وعكست بلدان صناعية كبرى هذا النمط بقدر أقل. ففي ألمانيا زادت الخدمات من ٥٧٪ إلى ٦٩٪ من إجمالى الناتج المحلى، وفى اليابان من ٥٥٪ إلى ٦٨٪ (٢٣).

نهضة الأسواق المالية

ميزت نهضة الحركات والأسواق المالية الدولية كذلك فترة ما بعد عام ١٩٨٠، وإحدى طرق رؤية هذا الاتجاه هي النظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشتري أو تبني شركة في بلد ما مصنعاً أو منشأة في بلد آخر. وتوضح بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو مؤسسة دولية تضم ١٩٣ عضواً، أن الرصيد الوارد المتراكم للاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية زاد زيادة كبيرة من ٩,٨٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٥٪ في عام ٢٠٠٧ قبل الانهيار الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان النامية كجماعة، ارتفعت النسبة من ١٣,٦٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠٧، وبالنسبة للبلدان المتقدمة، ارتفعت من ٩٪ إلى ٢٣,٢٪. وبينما ظل غرب أوروبا والولايات المتحدة جاذبين للمستثمرين، فقد استحوذت الأسواق الناشئة الكبيرة كالصين والهند والبرازيل على نصيب الأسد من الاستثمار في البلدان النامية. وبحلول عام ٢٠٠٧ استهدفت تدفقات الاستثمارات إلى الصين بشكل كبير الخدمات وصناعات التكنولوجيا الفائقة وأنشطة القيمة المضافة، حيث غيرت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجياتها. إذ لم يعد الكثير منها ينظر إلى الصين على أنها في المقام الأول قاعدة تصنيع منخفضة التكلفة. بل كانت ترغب في الوصول إلى سوق تنافسية كبيرة، وكانت تسعى إلى إقامة مراكز أبحاث وتطوير^(٢٤).

يوفر نمو البورصات العالمية نافذة أخرى للعولة المالية. ففي عام ١٩٩٠ كانت قيمة الأسهم التي يجرى التعامل عليها في البورصات العالمية تساوي ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وعلى امتداد ذلك العقد اتخذت الأوراق المالية الصفة الدولية وزادت زيادة كبيرة. وارتفعت قيمة الأسهم التي يجرى التعامل فيها إلى ١٥٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٠ و١٨٤٪ في عام ٢٠٠٧ قبل هبوطها. وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، ارتفعت قيمة الأسهم التي يجرى التعامل فيها باعتبارها جزءاً من إجمالي الناتج المحلي من ٢٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٦٪ في عام ٢٠٠٧، وشهدت الأسواق في لندن ونيويورك جزءاً من أكبر زيادة.

وفى بريطانيا ارتفعت قيمة الأسهم التى يجرى التعامل فيها من ٢٨٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ٣٦٨٪ فى عام ٢٠٠٧، وفى الولايات المتحدة كان النمط مشابهاً. فقد قفزت النسبة من ٣٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٩٪ فى عام ٢٠٠٧، وفى اليابان، حيث حُدَّ التباطؤ الاقتصادى من المضاربات، زادت تعاملات الأسهم من ٥٣٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ١٨٤٪ فى عام ٢٠٠٧.

كانت بعض التطورات الأكثر إثارة للدهشة فى البلدان الشيوعية السابقة، حيث بُعِثَت الرأسمالية بانتعاش. بل إن التعامل فى الأسهم انتعش فى روسيا. إذ زاد التعامل من ٨٪ من إجمالى الناتج المحلى الروسى فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨٪ فى عام ٢٠٠٧، وفى الصين، ذلك البلد ذو الاقتصاد المختلط والقيادة السياسية الشيوعية، قفز التعامل فى الأسهم من ٦٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٠٪ فى عام ٢٠٠٧، وامتد جنون التعامل فى الأسهم إلى الأسواق النامية فى أنحاء العالم، كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا. وفى البرازيل زادت التعاملات من ١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ١٦٦٪ فى عام ٢٠٠٠ و٦٤٪ فى عام ٢٠٠٨، وشهدت الهند قفزة فى التعامل فى الأسهم من ٧٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠ إلى ١١١٪ فى عام ٢٠٠٠ و٩١٪ فى عام ٢٠٠٨، وفى جنوب إفريقيا بلغ التعامل فى الأسهم ٧٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٠، و٥٨٪ فى عام ٢٠٠٠، و١٥٪ فى عام ٢٠٠٧ (٢٥).

رفع القيود عن الأسواق وخصخصة الحكومة

فى الأعوام التالية لعام ١٩٨٠، أدت كذلك قرارات الحكومات لرفع القيود عن الأسواق وخصخصة الشركات المملوكة للحكومة وخفض الإنفاق الحكومى إلى دعم القطاع الخاص فى بلدان كثيرة. وفى الولايات المتحدة، حيث أيد الرئيس ريجان وغيره من الرؤساء رفع القيود والخصخصة، انخفض الإنفاق الحكومى من ١٦.٨٪

من إجمالي الناتج المحلي فى عام ١٩٨٠ إلى ١٤.٤٪ فى عام ٢٠٠٠ قبل ارتفاعه عقب الهجمات الإرهابية التى وقعت فى عام ٢٠٠١ إلى ١٦.١٪ بحلول عام ٢٠٠٧، وفى المملكة المتحدة، هبط الإنفاق الحكومى من ٢١.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي فى عام ١٩٨٠ إلى ١٨.٦٪ فى عام ٢٠٠٠ (٢٦).

اعتمدت بلدان فى العالم النامى وشرق آسيا بشكل مميّز على شبكات الأسر الممتدة للحصول على دعم كبار السن. وعادةً ما يكون الإنفاق الحكومى فى البلدان الأكثر فقراً حوالى ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وحتى فى الدول-المدن المزدهرة كهونج كونج (٨٪) وسنغافورة (١١٪)، تظل النسبة المئوية منخفضة. وفى البلدان العملاقة الناشئة، الإنفاق الحكومى من أجل الاستهلاك فى الهند (١٢٪) والصين (١٤٪) أعلى قليلاً.

صعود آسيا

أثناء الفترة المعاصرة، دخل ملايين العمال الجدد قوة العمل العالمية واشترت البضائع من السوق. والأمر المميز بشكل خاص بشأن هذه الفترة هو تسارع النمو فى شرق آسيا وجنوب آسيا والعديد من البلدان الناشئة الأخرى، كالبرازيل، وكذلك التنافس الدولى المتزايد فى البلدان ذات الدخل المرتفع فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. وعندما اتسعت التجارة العالمية بسرعة، كان لدى المستهلكين فى البلدان ذات الدخل المرتفع اختيارات أكبر وتنافس أكبر على الأسعار. وانتبهت الأعمال الكبيرة فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا لاحتمال الأسواق الناشئة، من أجل زيادة المبيعات ومن أجل خفض نفقات الإنتاج. وأصبح ما أسماه واضع استراتيجيات الإدارة بيتر دراكر المشاركة فى الإنتاج واسع الانتشار، إذ نقلت الشركات المتعدية للقوميات الإنتاجَ ومن بعده الأبحاث والتطوير إلى منشآت خارج البلاد.

بالنسبة لسكان البلدان النامية الآسيوية، كان التقدم ملحوظاً. وبدأت مناطق جنوب آسيا كذلك، تقودها الهند، تنمو بسرعة وتستوعب الاقتصاد العالمى.

ونتيجة لذلك، هبط عدد الأشخاص فى المناطق النامية الذين يعيشون فى فقر مدقع (المحدد فى عام ٢٠٠٥ بـ ١,٨ دولار فى اليوم) إلى ١,٤ مليار فى عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١,٨ مليار فى عام ١٩٩٠، وحدث معظم هذا التحسن فى الصين، حيث انتشلت الفرص الاقتصادية المحسنة ٤٧٥ مليون شخص من الفقر المدقع. وظل هناك تركيز من الفقر فى جنوب آسيا، حيث يعيش من يقدر عددهم بستمائة مليون نسمة على ما يساوى ١.٢٥ دولار أمريكى فى اليوم. ومع ذلك فقد ساءت ظروف إفريقيا جنوب الصحراء بإضافة ١٠٠ مليون شخص آخر إلى صفوف الأشخاص شديدي الفقر إلى أرقام ١٩٩٠^(٢٧).

تزايد التقلب والإحلالات

من الواضح أن الاقتصاد العالمى المفتوح لم يفد الجميع. فقد كان له جانب سلبي بالنسبة لكثيرين فى البلدان الغنية والفقيرة. إذ جاء التغيير بالتقلب وعدم اليقين والإحلالات. فالعمال الذين كانوا ينتجون فى يوم من الأيام السيارات والصلب والملابس والأحذية فى الأسواق المعزولة عن المنافسة العالمية وجدوا أنفسهم يتنافسون مع عمال شبان لديهم دوافع قوية يتقاضون أجوراً منخفضة نسبياً من البلدان النامية. واكتشف الكثير من العمال نوى الأجور الجيدة فى البلدان ذات الدخل المرتفع التى بها تعويضات تقاعد ورعاية صحية أنهم فى سباق لخفض الأجور مع أرخص عمالة فى العالم. وكان لدى عمال فى بعض البلدان النامية مخاوف مشابهة. إذ كان المزارعون العائليون فى كوريا واليابان وفرنسا والهند، إلى جانب أماكن كثيرة، يخشون المنافسة من الزراعة التجارية وفقدان موارد رزقهم. وعارضت الأعمال التى تفتقر إلى الكفاءة فى البلدان النامية الامتيازات الخاصة بضرائب التصنيع، وكانت تخشى نتائج المنافسة الشديدة. وقد حشدت تأييد الحكومات القومية لمقاومة الامتيازات فى مفاوضات التجارة متعددة الأطراف. وفى كوريا دخل المزارعون الناشطون فى عراك مع الشرطة وسبوا أعضاء المجالس التشريعية المؤيدين لاتفاقيات التجارة الحرة. وفى فرنسا، هاجم چوزيه بوث

وحشدُ من الفلاحين منفذاً لماكدونالدز فى عام ١٩٩٩ ودمروه احتجاجاً على الزراعة الصناعية ونظام التجارة العالمى. وحدث أنجح الاحتجاجات فى سياتل بولاية واشنطن فى شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ عندما عطل ائتلاف واسع من الناشطين - المدافعين عن المستهلك والمزارعين العائليين وأعضاء النقابات العمالية ودعاة الحفاظ على البيئة - اجتماعاً لوزراء منظمة التجارة العالمية. وبدا أن هذه المظاهرة ومظاهرات أخرى فى الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس بسويسرا تدل على رد فعل عنيف تجاه العولة التى تقودها الشركات. وأظهرت استطلاعات الرأى أنه بينما اعتبر الأشخاص العاديون العولة حقيقة روتينية خاصة بالحياة اليومية، كان هناك سخط شديد بشأن الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، ونقص فرص العمل جيدة الأجر، وظروف العمل المتدهورة^(٢٨).

الثورات التكنولوجية

شمل بُعد التحول الاقتصادى العالمى الآخر الابتكارات التكنولوجية الأساسية فى النقل والاتصالات. وشملت هذه الابتكارات طائرات الشحن ذات الجسم الأكثر اتساعاً (بوينج ٧٤٧) والحاويات وسفن الحاويات واتصالات الأقمار الاصطناعية وخطوط الألياف البصرية والتليفون المحمول والإنترنت وأجهزة الكمبيوتر الشخصى، حيث ساعد كل منها على إزالة حواجز الزمان والمكان ونقص المعلومات.

خلال القرن العشرين انتقل الناس والبضائع والمعلومات والمال على نحو أسرع عبر مسافات شاسعة نتيجة للابتكارات. وجاءت الطائرة بوينج ٧٤٧ ذات الجسم الأكثر اتساعاً فى عام ١٩٦٩ بتكلفة تشغيل أقل بشكل كبير وسهلت وصول السفر الجماعى منخفض التكلفة. وفى عام ٢٠٠٨، ذكر اتحاد النقل الجوى الأمريكى أن الخطوط الجوية فى أنحاء العالم نقلت حوالى ٢.٣ مليار راكب سنوياً بزيادة قدرها ٢٠٧٪ عن العدد فى عام ١٩٨٠ و٧٤٨ مليون راكب. وبدأت أعداد أكبر من رجال الأعمال والسائحين السفر لمسافات أطول وزيارة البلدان النامية. وفى عام ١٩٨٠، ذهب ٦٤٪

من السائحين إلى أوروبا و٢٢٪ إلى الأمريكتين و٨٪ إلى آسيا والمحيط الهادئ و٣٪ إلى إفريقيا. وبحلول عام ٢٠٠٩ خسرت أوروبا (٥٢٪) والأمريكتين (٢١٪) جزءاً من نصيبيهما، لكن آسيا والمحيط الهادئ (٢١٪) والشرق الأوسط (٦٪) وإفريقيا (٥٪) كسبت. وذكرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السائحين في أنحاء العالم ارتفع من ٢٧٨,١ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ٩١٩ مليوناً في عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٢٣٠٪. وتقدمت الصين على إيطاليا باعتبارها رابع أكبر مقصد للسائحين، بعد فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا. ومن الواضح أن السائحين أصبحوا أكثر اهتماماً بسور الصين العظيم من الأسوار الرومانية^(٢٩).

يسرّ السفر الأقل تكلفة بالطائرة كذلك الشحن الجوي ومكّن شبكات الإنتاج العالمية. وأمكن لنوعية من البوينج ٧٤٧ المنتجة من أجل خدمة الشحن حمل ١٤ حاوية سعة ١٧٣ قدماً مكعباً. وفي عام ٢٠٠٨ نقلت الخطوط الجوية في العالم ٤٠.٥ مليون طن من الشحن بزيادة قدرها ٢٦٥ بالمائة عن ١١,١ مليون في عام ١٩٨٠^(٣٠).

غيرت التحسينات الأخرى - وخاصةً تطور سفن الشحن واسعة البدن وسفن الحاويات - نقل المحيطات ودعمت النشاط التجاري العالمي. وأدخلت شركات الشحن، مثل ميرسك التي هي أكبر شركة في العالم، في الخدمة سفن حاويات، كالسفينة إيمان ميرسك البالغ طولها ٤٠٠ متر ويمكنها حمل ما يزيد على ١٥ ألف وحدة مكافئة لعشرين قدماً من الحاويات والسير بها بسرعة تزيد على ٢٥ عقدة. ويمكن تحميل الحاويات الكبيرة المصنوعة من الألومنيوم والصلب وتفريغها بسهولة بواسطة المعدات المؤتمتة في ثماني ساعات. وحتى ظهور الحاويات في الستينيات، غالباً ما كانت عملية التحميل تستغرق أسبوعاً في الغالب، وبذلك كانت عملية باهظة التكاليف ومستهلكة للوقت. وكان يمكن لسفن الشاحنات قطع الرحلة من الصين أو ماليزيا إلى لوس أنجلوس أو موانئ الساحل الغربي في حوالي أسبوعين. ومكنت هذه الرحلة السريعة التجار من الاحتفاظ بمخزون أصغر حجماً واستكماله بسرعة، بل واستخدام طائرات الشحن الجوي التي تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة لإعادة التزود بالشحنات عالية القيمة^(٣١).

كذلك وسعت الابتكارات فى الاتصالات خلال تلك الفترة الصلات بين الناس والدول، حيث حسّنت تدفق المعلومات. وقدّر الاتحاد الدولى للاتصالات أنه فى نهاية عام ٢٠٠٩ كان هناك ٤,٦ مليار مشترك فى خطوط التليفون المحمول فى أنحاء العالم، وهو ما يغطى ٩٠ بالمائة من سكان العالم، مقابل ٥٥.٥ مليون مشترك فى عام ١٩٩٥، وزاد استخدام التليفون المحمول إجمالاً بنسبة ٣٧ بالمائة سنوياً^(٣٢).

يسرّ التدفق السهل للمعلومات الاتصالات التجارية وحسّن تدفق المعلومات بين الأسر والأصدقاء، كما سمح لشبكات التواصل الاجتماعى مثل فيسبوك وسكاى بى بأن تربط الأفراد فى أنحاء العالم. وكانت لتدفق المعلومات السريع بين الأفراد أثاره الهائلة. إذ ساعد على تجانس الأنواق وأنسجام الثقافات وتكامل الأسواق بطرق غير مسبوقة. كما سهل التنوع الثقافى، حيث احتفظ المغتربون الصينيون فى الأمريكتين باتصال منتظم بأقاربهم وكانوا يشاهدون التليفزيون الصينى. وكانت ثورة الاتصالات بمثابة تحدٍّ للأنظمة المستبدة التى تسعى إلى التحكم فى المضمون وقمع المعارضة.

تنبأ أحد القادة بقدرة الاتصالات على تغيير العالم. كان ذلك هو الرئيس السابق رونالد ريجان، وكان هو نفسه مقدم برامج بالإذاعة وفهم كيف غيرت المعلومات حياة الناس وتوقعاتهم. وإدراكاً منه لضعف الاتحاد السوفيتى فى هذا الخصوص فى الثمانينيات، وسّع عمليات صوت أمريكا وإذاعة الحرية. وكان ريجان يعرف قدرة الصور، وأراد أن يبين لسكان الإمبراطورية السوفيتية أن الأمريكيين العاديين لديهم سيارات وبيوت جيدة، بل وحمامات سباحة. وبذلك أوجع السخط فى أوروبا الشرقية، وعجّل بفناء الإمبراطورية السوفيتية وشجع انبعاث العولة التى تقودها السوق^(٣٤).

خاتمة

كانت الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ فترة مهمة من التحولات الاقتصادية والاضطرابات. فبينما تضاءلت الحرب الباردة واختفت القيود التنظيمية الحكومية، ظهر اقتصاد عالم جديد تحركه السوق. إذ كانت تحركه القضايا الجديدة والتكنولوجيات الجديدة وظهور مراكز قوة اقتصادية جديدة. وفي أنحاء العالم، تحسنت مستويات المعيشة، وزادت متوسطات الأعمار، وزادت تدفقات البضائع والأموال والبشر والمعلومات زيادة حادة. لكن كما تبين الأحداث اللاحقة، فقد عززت عولة أواخر القرن العشرين كلاً من المكاسب ونقاط الضعف؛ إذ رفع مد العولة العالي الكثير من السفن وقلب غيرها.

الفصل الثانى

الاقتصاد العالمى قبل ١٩٨٠

للاقتصاد العالمى المعاصر جذور فى عملية العولة والاقتصاد الدولى الديناميكي الذى ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر. وسوف يلخص هذا الفصل بعضاً من التطورات الرئيسية ويبين كيف انحل ذلك الاقتصاد فى دورة من الحروب والانزياحات الاقتصادية ثم انبعث بعد الحرب العالمية الثانية.

العولة فكرة موحدة مهمة ضرورية لفهم الاقتصاد العالمى المعاصر. وهى عملية محا من خلالها التقدم فى التكنولوجيا وانفتاح الأسواق تدريجياً حواجز الزمان والمكان وقرب الشعوب والدول من بعضها أكثر. وللعولة أصول بعيدة تعود إلى الاتصالات غير المنتظمة للتجار والمغامرين وأفراد الحملات مع الحضارات. وللإطلاع على التاريخ المبكر للعولة، ربما يرغب القراء فى الرجوع إلى "القراءات المقترحة"^(١).

الاقتصاد العالمى الأول (١٨٧٠-١٩١٣)

فى أواخر القرن التاسع عشر تسارعت عملية العولة. ففى عصر التصنيع الأوروبى وبناء الدول والإمبريالية والتقدم التكنولوجى السريع، تولت بريطانيا العظمى قيادة بناء الاقتصاد العالمى القائم على التجارة الحرة وقاعدة الذهب. وبإيعاز من التجار الأحرار الكلاسيكيين والتجار الذى يوجههم التصدير، ألغت بريطانيا العظمى فى عام ١٨٤٦ قوانين القمح (رسوم الاستيراد على واردات القمح) وتبنت سياسات

التجارة الحرة. وبعد أن فتحت بريطانيا أسواقها المحلية للتجارة ورأس المال العالميين، صاغت اقتصاداً عالمياً مفتوحاً استمر حتى الحرب العالمية الأولى. وكان غطاء الذهب الدولي عنصراً أساسياً فى النظام. وحافظت بريطانيا على عملتها، الجنيه الإسترليني، من ناحية الذهب بسعر ثابت وسمحت بحرية انتقال الذهب. ومع ربط الجنيه بالذهب، أصبحت التعاملات الدولية أقل مخاطرة. وكان بإمكان المستثمرين والتجار الثقة فى نظام المدفوعات، لمعرفة أنهم أن العملات القومية ستظل ثابتة وسيتمكن تحويل العملات بسهولة من واحدة لأخرى تبعاً لمشيئتهم.

كانت سوق بريطانيا المحلية مفتوحة أمام العالم - وكانت سياستها الخاصة بحرية التجارة مشجعة للواردات. وعانت المملكة المتحدة على نحو مميز من العجز التجارى مع العالم (فائض تجارى مع إمبراطوريتها الاستعمارية) وكانت تمول موقعها بفوائض هائلة من الخدمات - كالشحن والتأمين - والمكاسب من استثماراتها فى الخارج. فقد حملت سفن الشحن البريطانية التى تولت أمر ثلث الحمولة التى جرى شحنها فى العالم، وحملت أكبر حصة من تجارة العالم. وصدرُ المستثمرون البريطانيون كمية هائلة من ثروتهم إلى أنحاء العالم البعيدة - لإنشاء السكك الحديدية والموانئ وأنظمة الصرف الصحى والمناجم والمزارع. ووفرت الذراع الطويلة للبحرية البريطانية الحماية لشركات الشحن والمستثمرين فى مواجهة المخاطر المتعددة - بما فى ذلك القرصنة ونزع الملكية^(٢).

فى مركز عالم ما قبل الحرب العالمية الأولى كان الاقتصاد العالمى هو حى المال فى لندن، وهو منطقة مساحتها ميل مربع واحد، حيث توجد صناعة الخدمات المالية. وكان موظفًا به ٣٦٤ ألف شخص فى عام ١٩١١، وداخل حى المال كان يوجد بنك إنجلترا الملوك ملكية خاصة والمعروف باسم سيدة شارع ثرينيدل العجوز، وبورصة لندن، وبورصة الذهب والمعادن، ولويدز لندن، وهى سوق التأمين العالمية^(٣).

فى الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣، اتسعت تدفقات البضائع ورأس المال والأشخاص جميعها على نحو سريع. وظهر التقسيم العالمى للعمل على خطوط الميزة

المطلقة (انظر الفصل الخامس). فكانت البلدان الأوروبية تصدر المنتجات المصنَّعة للمستعمرات والمستعمرات السابقة مقابل المنتجات الزراعية والمواد الخام المستوردة. ومن بين فوائد هذا النمط توافر منتجات جديدة - وبخاصة اللحم - لتحسين نوعية الغذاء الأوروبي.

استثمرت أعداد كبيرة من الأوروبيين أموالها في الخارج - في المناجم والمزارع والسكك الحديدية والقنوات. وقبل الحرب العالمية الأولى صعدت الأصول الأجنبية إلى ٣٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهو رقم لم هناك ما يماثله حتى ثمانينيات القرن العشرين. واستثمرت بريطانيا نصف ثروتها في الخارج أثناء تلك الفترة. وكانت لفرنسا وهولندا كذلك استثمارات خارجية كبيرة^(٤).

أدى ظهور السفن التي تعمل بالبخار وكابلات التلغراف العابرة للمحيطات أثناء تلك الفترة إلى تقليل تكاليف النقل وحسَّن الاتصالات. ونتيجة لذلك، اتسعت تدفقات الأشخاص والبضائع على نحو سريع. فقد هاجر حوالي ٦٠ مليون شخص من أوروبا إلى العالم الجديد فيما بين عامي ١٨٢٠ و١٩١٤، وقبل الحرب العالمية الأولى كانت المعلومات تنتقل عبر كابلات التلغراف البحرية بين المراكز المالية الرئيسية في أقل من دقيقة^(٥).

غالباً ما يُنظر إلى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى على أنها العصر الذهبي للتكامل غير الرسمي والتقدم والمشروعات الخاصة. فقد كان هناك حراك أكبر للمعلومات (عبر التلغراف) والأشخاص (الهجرة الحرة) والبضائع (التزام بريطانيا بحرية التجارة) ورأس المال بين الدول. وزاد عدد سكان العالم من ١,٢٧ مليار في عام ١٨٧٠ إلى ١,٧٩ مليار (زيادة بنسبة ٤١٪ تقريباً)، طبقاً للمعلومات التي جمعها المؤرخ الاقتصادي الراحل أنجوس ماديسون. ولتقييم الأداء الاقتصادي المقارن، ركز على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، باعتباره أفضل مؤشر متاح للتغيرات في الرفاهية والقدرة الإنتاجية. وتبين تقديرات ماديسون أن النصيب العالمي للفرد من إجمالي الناتج المحلي زاد بنسبة ٧٥٪ من ٨٧٠ دولاراً إلى ١٥٢٤ دولاراً بالدولار الثابت

خلال الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣، اختلفت الدخول في غرب أوروبا والولايات المتحدة اختلافاً كبيراً عن الدخول في الصين والهند وإفريقيا حيث كان التحديث الاقتصادى بطيئاً في الحبوٲ. ففي تلك الفترة ارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١١٤٪ فى الولايات المتحدة و٧٣٪ فى دول غرب أوروبا وتشمل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. لكن الزيادة تباطأت فى العالم النامى. إذ كان متوسط مكاسب إفريقيا ٢٧٪ ومتوسط بلدان شرق أسيا ٢٤٪. وتأخرت الصين بنمو قدره ٤٪ فقط خلال تلك الفترة^(٦).

تقدم بيانات ماديسون أدلة على عدم مساواة الدخل المحسّن. إذ فاقت الدخول فى غرب أوروبا والولايات المتحدة الدخول فى أسيا وإفريقيا بشكل كبير - مما أدى إلى الانتقادات القائلة إن عالم رأسمالية حرية النشاط الاقتصادى زاد الأغنياء غنى ونفوذاً وزاد الفقراء فقراً. ويرد بعض المؤرخين الاقتصاديين بأن الفرق يعكس النمو القوى فى البلدان الصناعية وليس إفقار الفقراء. وهم يقولون إن بعض البلدان الهامشية استفادت بقوة من زيادة صادرات المنتجات الأساسية - بشكل ملحوظ البرازيل (المطاط) وتشيلي (النحاس) وأمريكا الوسطى (الموز) والأرجنتين (اللحم والقمح) وأستراليا (الصوف والمعادن)^(٧).

تقدم متوسطات الأعمار الأطول دليلاً آخر على الظروف المحسّنة قبل الحرب العالمية الأولى. فقد تحسنت الرعاية الصحية، وقلت وفيات الأطفال، واختفت الأمراض المعدية. واستفاد غذاء الإنسان من التجارة الدولية فى لحم البقر والفواكه والحبوب. ففي عام ١٩٠٠ كان الشخص المولود فى غرب أوروبا متوسط عمره المتوقع ٤٦ عاماً والمولود فى الولايات المتحدة ٤٧ عاماً. وفى أسيا وإفريقيا ربما ٢٤ عاماً. ويقدر ماديسون أنه بحلول عام ١٩٥٠ بلغ متوسط الأعمار هذا ٦٧ عاماً فى أوروبا و٦٨ عاماً فى الولايات المتحدة ومن ٢٨ إلى ٤٠ عاماً فى أسيا وإفريقيا^(٨).

فى ظل وجود الشبكة الموسعة من الصلات المالية والتجارية بين الدول، ليس مستغرباً أن بعض النقاد ورجال البنوك نوى النفوذ كانوا يظنون أن الاقتصاد العالمى

من القوة بما يكفي لكبح جماح الدوافع العدوانية. وزعم ناشط السلام البريطاني نورمان أنجل (رالف نورمان أنجل لين) أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي عزز السلام، وأن القوة العسكرية والسياسية لا تعطى أية دولة ميزة تجارية. وفي كتابه "الوهم الكبير" (١٩١٠) كتب يقول: "أصبح التمويل العالمي على قدر من الاعتماد المتبادل والتداخل مع الصناعة بحيث... لا يمكن للقوة السياسية والعسكرية فعل شيء في الواقع..."^(٩) واعتنق آخرون من النخبة آراء مشابهة. فقد ربط ونستون تشرشل التجارة الحرة بالسلام والاعتماد المتبادل. وقال إن التجارة الحرة عملت على تجميع "شعوب أوروبا والعالم المسيحي وفي النهاية العالم كله، بحيث ينبغي أن تصبح القوات والمصالح متداخلة في بعضها البعض بحيث يستحيل الفصل بينها." لكن الجيوستراتيجي الأمريكي الأدميرال أ.ت. ماهان رفض فرضية أنجل لكونها هي نفسها "وهماً كبيراً"، وأنها فرضية تجاهلت كيف نتجت الميزة الاقتصادية باستمرار عن استخدام القوة العسكرية وأسأت تفسير العمل البشري. كمال قال: "النظر إلى العالم على أنه تحكمه المصلحة الذاتية فحسب يعنى العيش في عالم لا وجود له، أى عالم مثالي..."^(١٠).

عكست آراء نورمان أنجل ونستون تشرشل إيمان ليبرالي العصر الفيكتوري الطويلى بأن حرية التجارة في البضائع والتمويل يمكن أن تحقق السلام. وكما اتضح، فقد توقعاتهم في غير محلها، وتأكدت شكوك الأدميرال ماهان.

نقض العولمة (١٩١٤-١٩٥٠)

كانت الفترة منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى عام ١٩٥٠ فترة نقض العولمة. فقد عطلت حربان عالميتان وكساد عالمي وصراع الحرب الباردة الاقتصاد العالمي. وكان التقدم الاقتصادي أبطأ مما كان عليه قبل عام ١٩١٤، وزاد عدد سكان العالم بنسبة ٤١ بالمائة من ١.٧٩٣ مليار إلى ٢.٥٢٨ مليار. وزاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٨.٥ بالمائة من ١٥٢٤ دولار إلى ٢١١١ دولار، وهو أبطأ بكثير مما كان عليه الحال في العصر الذهبي من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣ (٧٥٪)^(١١).

الحرب العالمية الأولى وما بعدها

يزعم المؤرخون أحياناً أن الحرب العظمى التي بدأت في أغسطس من عام ١٩١٤ أنهت عصر العولة الأول^(١٢). ومن المؤكد أن الحصار والاستخدام الواسع للغواصات ضد السفن المحايدة والمحاربة عطل نمط التبادل القائم على السوق. وتدخلت الحكومات للتحكم في التجارة والشحن، وكانت نتيجة ذلك انخفاض حجم التجارة بشكل حاد. كما أغلقت الحكومات الأسواق المالية ونظمتها، وصفى المتحاربون الأصول الخارجية لتمويل الحرب. وفي الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٩ هبطت الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة من ٧,٢ مليار دولار إلى ٣,٣ مليار دولار، حيث باعت بريطانيا وأطراف متحاربة أخرى أصولاً. وخرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى، التي دخلتها باعتبارها أكبر مدين في العالم، باعتبارها أكبر دائن. كما حولت الحرب الولايات المتحدة واليابان إلى قوتين بحريتين، حيث فقدت بريطانيا قدراً هائلاً من الحمولة البحرية^(١٣).

بعد ذلك حاولت بلدان العالم العودة إلى غطاء الذهب وإلى إحياء تدفقات رأس المال والتجارة الدولية. وقام رجال البنوك في نيويورك ولندن بدور فعال في الجهود الخاصة لتعزيز الاستقرار والانتعاش. لكن الانزياحات والتشوهات بقيت على حالها. واشتكى الأوروبيون من الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة مما عقد تسديد ديون الحرب. وكانت النزعة الحمائية كذلك أحد العوامل في أمريكا اللاتينية حيث أدت الحرب إلى انزياح الأنماط التجارية التقليدية، وهو ما أجبر بلدانها على تعزيز الصناعة المحلية. أما الزراعة التي اتسعت أكثر من اللازم أثناء فترة الحرب فقد عانت من العرض الزائد والأسعار المنخفضة أثناء ذلك العقد. وأتى التضخم المفرط في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى على مخدرات الطبقة الوسطى، ويسر السخط السياسى الناتج عن صعود النازيين إلى السلطة بعد عقد من ذلك^(١٤).

الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٩)

كان الكساد العظيم ثانياً فاجعة تعطل الاقتصاد العالمى فى القرن العشرين، وشمل أثره العالم. وترتبط بدايات الانهيار بانهيار بورصة نيويورك، وفشل البنوك فى النمسا وبر أوروبا الرئيسى، وانهيار قاعدة الذهب. ويلقى بعض الباحثين باللوم كذلك على الكونجرس الأمريكى لإقراره رسوماً جمركية أعلى فى عام ١٩٣٠، وفيما بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٢ انخفضت التجارة العالمية بنسبة ٢٥ بالمائة من ناحية الحجم و٤٨ بالمائة من ناحية القيمة، بينما انخفض الإنتاج الصناعى بنسبة ٣٦ بالمائة. ولجأت الحكومات إلى فرض قيود على أسعار الصرف وغيرها من الإجراءات التنظيمية لعزل الاقتصادات عن العاصفة العالمية وتشجيع التعافى القومى^(١٥).

يقدم انهيار البورصة الأمريكية فى عام ١٩٢٩ أشباهاً خادعة لتصحيح ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إذ هبط مؤشر داو جونز الصناعى بنسبة ٨٩ بالمائة عن ذروته البالغة ٣٨١ فى ٣ سبتمبر ليصل إلى ٤١ فى يوليو من عام ١٩٣٢ قبل انتخابات الرئاسة. ولن تعود السوق إلى مستويات عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٥٤، بعد حوالى ٢٥ عاماً. ومع ذلك فإنه فى الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٢ لم يشمل انهيار نيويورك العالم؛ إذ كانت انهيارات البورصات فى معظم البلدان، ما عدا إيطاليا، متوسطة^(١٦).

على الرغم من أن الأسباب الدقيقة لانهيار البورصة الأمريكية مازالت تثير الجدل، فقد أعقب الانهيار المالى عقد ما بعد الحرب من النمو المفرط - "العصر الجديد" كما قال الرئيس كالفن كوليدج. وظن كثيرون أن التكنيكات الجديدة للإدارة العلمية والابتكارات الجديدة الجذرية فى الاتصالات - اللاسلكى - والنقل - السيارات والطائرات - سوف تقضى على دورة الانتعاش الاقتصادى والكساد الخاصة بالعقود السابقة. وأدى التحمس للنمو إلى زيادة المضاربة فى البورصة بشكل مفرط. وكانت الحكومة أثناء الحرب قد روجت مبيعات سندات الحرية بمناشدات وطنية، حيث جمعت ٢١,٥ مليار دولار للمساعدة فى تمويل الحرب. وبعد ذلك، ومع انخفاض دين الحكومة، اتجه المستثمرون إلى البورصة بحثاً عن عائدات مرتفعة. وشاركت البنوك، التى حققت أرباحاً من بيع

سندات الحرب، فى التعامل فى الأسهم حيث أقرضت المستثمرين فى العشرينيات. وشجع ذلك انتعاش المضاربات. وأصبحت المحافظ مرفوعة مالياً على نحو مفرط، وكانت عرضة للتصحيح فى أسعار الأسهم. وفيما بعد ألقى عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان باللوم على بنك الاحتياط الفدرالى فيما يتعلق بالسياسات النقدية الخاطئة. ذلك أن البنك أبقى على أسعار الفائدة منخفضة من عام ١٩٢٤ إلى ١٩٢٧ للمساعدة فى تقوية الجنيه ودعم عودة بريطانيا العظمى إلى قاعدة الذهب، وتشجيع الاستقرار النقدى فى أوروبا. وعندما فرض بنك الاحتياط الفدرالى القيود فى أوائل عام ١٩٢٨ لكبح جماح المضاربين، أحدث انكماشاً نقدياً أدى إلى انهيار اقتصادى. وكما قال محافظ بنك الاحتياط الفدرالى بن برنانكى فى حفل عيد ميلاد ميلتون فريدمان التسعين، فإنه فيما يتعلق بالكساد العظيم، أنت محق. فقد تسبب فيه. ونحن شديرو الأسف. لكن بفضلك، لن نفعل ذلك مرة أخرى^(١٧).

كان لانهايار الثلاثينيات الاقتصادى الكثير من النتائج المعاكسة. فالبطالة والسخط السياسى الناتجان عن ذلك جاءا بالاشتراكيين القوميين وأنولف هتلر إلى السلطة فى ألمانيا التى عقدت العزم على الإطاحة بتسوية سلام الحرب العالمية الأولى. وفى اليابان، شجع الكساد الجيش ومن يؤيدون التوسع الإمبريالى وليس التعاون الدولى.

فى كل مكان عززت طوارئ زمن الحرب، وفيما بعد النكبة الاقتصادية، يد الدولة وأضعفت القطاع الخاص وحرية النشاط الاقتصادى. وتميزت السياسة البريطانية فى فترة ما بين الحربين بتوسع الدولة والاقتصاد المختلط. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية سوف يوسع حرب العمال المنتصر نطاق الحكومة بتأميمه الفحم والصلب والسكك الحديدية والمرافق والاتصالات وبنك إنجلترا. وظهر نمط مشابه فى فرنسا بتأميم الصناعات الرئيسية فى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفى ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أحرز الاقتصاد المختلط تقدماً باستحواذ الحكومة على أنصبة هائلة من الشركات الكبرى - وكانت الغلبة لفلسفة الشركات من خلال الإدارة الثلاثية للأعمال والحكومة والعمل^(١٨).

فى الولايات المتحدة زاد "الاتفاق الجديد" للرئيس فرانكلين روزفلت من حجم الحكومة كذلك. وتولى الموظفون الحكوميون برامج أشغال عامة غير مسبقة والإنفاق العام وجهوداً لوضع الأسعار والأجور. واتسعت الدولة التنظيمية أقصى ما يكون فى القطاع المالى، حيث كانت صناعتا البنوك والأوراق المالية تعتبران مسئولتين عن الانهيار. وكما سيقاُش فى الفصل الثامن، فقد أقر الكونجرس تشريعاً يمنع البنوك التجارية من المشاركة فى أعمال البنوك الاستثمارية والتعامل فى الأوراق المالية. كما أنه أنشأ لجنة الأوراق المالية والبورصات لتنظيم التعامل فى البورصات ويحول كشف المعلومات المالية للجمهور المستثمر.

أثناء الكساد العظيم تلاشى الالتزام بالاقتصاد العالمى، بينما حاول المسئولون المنتخبون الحد من البطالة. وزادت البطالة زيادة كبيرة فى الولايات المتحدة (٢٥٪ فى عام ١٩٣٣) وألمانيا (٣٠٪ فى عام ١٩٣٢) والمملكة المتحدة (٢٠٪ من قوة العمل المؤمن عليها، ووصلت إلى ٧٠٪ فى بعض المدن)، مما أثار الاحتجاجات والمظاهرات، والخوف من الانقلابات السياسية أو الثورات. وقدم عالم الاقتصاد بجامعة كمبردج جون مينارد كينز المبرر الفكرى للجوء إلى إنفاق العجز وبرامج الأشغال العامة التابعة للحكومة. وقال إن الإنفاق الحكومى لتشجيع الطلب الكلى كان سيصبح له أثر مضاعف يزيد عدة مرات على الإنفاق الأصلى، وبذلك يحفز الإنتاج وتوليد فرص العمل. وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء، فمن الواضح أن الإنفاق الكينزى خلال فترة "الاتفاق الجديد" لم ينه الكساد؛ بل أنهته عجوزات الحرب العالمية الثانية. وفى عام ١٩٤٣ بلغ العجز الفدرالى الأمريكى حوالى ٢٨ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وهو ما يزيد كثيراً عن عجوزات سنوات "الاتفاق الجديد" التى تراوحت بين ٥ و٦ بالمائة^(١٩).

كان كينز قد أكد على التعافى القومى باعتباره أساساً للتعافى الدولى. وخلال فترة الكساد، بات يشك فى الأولوية المعطاة للتجارة الحرة والأسواق الرأسمالية المفتوحة فى عالم حرية النشاط الاقتصادى. كما تعاطف مع من أرادوا الحد من التشابك بين الدول وليس تعظيمه. وقال إن الأفكار والمعرفة والفن والضيافة والسفرات

ينبغي أن تكون دولية. لكن فلنجعل البضائع تُصنَّع محلياً حينما يكون ذلك ممكناً من الناحية العقلانية ومن حيث الملاءمة؛ وعلاوة على ذلك، ليكن التمويل قومياً بشكل مؤقت^(٢٠).

لم يكن كينز، أكثر اقتصاديى تلك الفترة تأثيراً، هو الوحيد الذى شك فى فوائد الاعتماد المتبادل الاقتصادى فى أوقات انتشار البطالة وانخفاض الطلب. وأصاب الكساد بلداناً كثيرة تعتمد على صادرات المواد الخام، تماماً كما فعلت الحرب العالمية الأولى. ومن بين تلك البلدان الأرجنتين وأستراليا وكندا وتشيلي ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا. وأدى هبوط الصادرات العالمية إلى كساد الطلب على صادراتها الزراعية والمعدنية، لكن حجم التجارة فى المنتجات الأولية هبط بنسبة ١٣ بالمائة مقارنةً بـ ٤٢ بالمائة للمنتجات المصنعة. وربما يساعد هذا فى توضيح السبب فى أن العديد من البلدان الهامشية - كنيوزيلندا وأستراليا - حققت تعافياً سريعاً. وخفضت كلاهما قيمة عملتها لتعزيز صادراتها وشجعت الصناعات المنافسة للواردات^(٢١).

تعافت اليابان بسرعة كذلك مستفيدةً من السياسات ذات النمط الكينزى؛ إذ عززت الإنفاق على التسليح وخفضت قيمة الين. وشجع تخفيض الين صادرات اليابان من المنسوجات وحمى الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. ونتيجة لذلك، نجت اليابان بشكل كبير من الكساد. وتضاعف إنتاجها الصناعى، وأصبحت اليابان مكتفية ذاتياً إلى حد كبير. وفى تركيا، انتهرت النخبة التحديثية الفرصة لخفض قيمة الليرة التركية تشجيعاً للتصنيع. وقد جربت التخطيط المركزى والتصنيع لتعويض الواردات. ومع ذلك فإنه عند تبنى تركيا لترتيبات المقاصة مع كبار الشركاء التجاريين، جربت التجارة الثنائية وأصبحت أكثر اعتماداً على ألمانيا النازية التى كانت ترسل إليها البن والمواد الخام مقابل الآلات^(٢٢).

اتضح كذلك أن الاتحاد السوفيتى الذى انسحب من النظام الرأسمالى تحاشى الكساد. فقد زعم أنه ليس لديه بطالة. ووجدت دعايته متعة فى مقارنة الأزمة الرأسمالية بالرخاء البلشفى. وبسرعة عززت سلسلة من الخطط الخمسية الاقتصادية

الإنتاج الصناعى. وقيل إن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الاتحاد السوفيتى زاد بنسبة ٥٥ بالمائة (من ١٢٨٦ دولار فى عام ١٩٢٩ إلى ٢١٥٠ دولار فى عام ١٩٣٨)، وهو ما يعكس نجاح ستالين فى تخطيط الدولة. لكن التصنيع جاء على حساب القطاع الزراعى، حيث أدى إدخال المزارع الجماعية ومزارع الدولة إلى تقليل الإنتاج وأحدث المجاعة. وكان ملايين العمال يُجَنَّدون ويُجَبَّرُون على القيام بالعمل غير مدفوع الأجر. وعلى الرغم من ذلك اتضح أن التوسع الاقتصادى فى ظل سلسلة من الخطط القومية يؤكد النظريات الماركسية، وأدى إلى روايات رومانسية فى الصحافة الغربية، وشجع البلاشفة على الترويج لثورة عالمية من خلال محاكاة نموذجهم. وظهرت بعض التقارير الصحفية الأكثر خضوعاً المؤيدة للسوفيت فى "نيويورك تايمز" بقلم والتر دورانتى. وفى عام ١٩٣١، زعم دورانتى أن "الصناعة والزراعة السوفيتيتين تتقدمان بسرعة خيالية بينما تتأخر الصناعة والزراعة فى بقية العالم..." وأورد أن المسئولين السوفيت سوف يرحبون بالعمال المهرة من البلدان الأخرى. واستجاب آلاف الأجانب لحلم "فردوس العمال" ذى الأجر المرتفع والعطلات مدفوعة الأجر والرعاية الطبية المجانية، وقبلوا حرية المرور إلى الاتحاد السوفيتى^(٢٣).

إلى جانب تفكيك النظام التجارى وأسواق السلع، أدت النكبة إلى تقوية القوى الحماية فى كل مكان. فقد اختار الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت، المهوم بالبطالة المنتشرة فى الولايات المتحدة، القضاء على مؤتمر لندن الاقتصادى الذى دُعِيَ إليه برعاية عصبة الأمم، وخفض قيمة الدولار مقابل الذهب. ومنح خفض قيمة الدولار الصادرات الأمريكية ميزة تنافسية. وردت بلدان أخرى بفرض قيود على سعر الصرف ووضع قيود على التجارة، واستؤنفت التجارة بشكل كبير على أساس ثنائى. وأدخلت ألمانيا النازية وبعض البلدان الأخرى الميزان الثنائى لإدارة التدفقات التجارية والحفاظ على أسعار الصرف الأجنبية. وأقرت بريطانيا والكمونولث التابع لها نظاماً تفضيلاً يفرق فى التعامل مع الشركاء التجاريين الأجانب خارج الترتيب التفضيلى - وبشكل خاص الولايات المتحدة واليابان^(٢٤).

كان للكساد العظيم أثر مدمر على الأسواق المالية الدولية، حيث عجز الكثير من الدول المدينة عن الوفاء بالالتزامات. ومع أن هذه الأحداث لم يتم توثيقها بالكامل، فإن الدراسات تكشف عن انتشار العجز عن سداد الديون وتعليق سداد الديون الخارجية في أنحاء أوروبا وأمريكا اللاتينية أثناء الكساد العظيم^(٢٥).

الحرب العالمية الثانية وما بعدها

كانت الحرب العالمية الثانية الانتكاسة المفجعة الثالثة للاقتصاد الدولي. فهي كشأن الحرب العالمية الأولى كشفت نقاط ضعف الاعتماد على الواردات الأجنبية، وخاصة بالنسبة لبريطانيا واليابان اللتين اعتمدتا على المواد الخام والمواد الغذائية المستوردة. واعتمدت ألمانيا كذلك اعتماداً كبيراً على المواد الخام الأساسية، وخاصة السبائك الحديدية اللازمة لتقسية الصلب، وإن اتجهت نحو الاكتفاء الذاتي في الثلاثينيات. وفي كل مكان - لكن بشكل خاص في أمريكا اللاتينية والهند - عززت انزياحات التجارة الدولية الضغوط من أجل حماية الصناعة. وكان هناك كذلك نقص في الموارد، وبشكل خاص في المطاط والنفط اللذين كانا مطلوبين بكميات كبيرة للحرب المميكنة. وفي نهاية الحرب كان هناك قلق هائل بشأن تعرض الموارد للخطر في حال وقوع حرب عالمية أخرى. وحذر وزير الخارجية الأمريكي قائلاً "إن ما لدينا من نفط ينفد"، وهو ما عزز تكالب ما بعد الحرب للوصول إلى احتياطات النفط في الشرق الأوسط وفنزويلا ومواقع أخرى. كما زعم أن الحرب أفلست بعض موارد أمريكا المعدنية الحيوية. وأضاف: "لم نعد نستحق أن نوضع في قائمة واحدة مع روسيا والمملكة المتحدة باعتبارنا إحدى دول العالم الغنية". ولابد أن نوضع في قائمة 'الفقراء' مثل ألمانيا واليابان^(٢٦).

كان للحرب العالمية الثانية نتائج عميقة أخرى بالنسبة للاقتصاد العالمي. فهي من ناحية مزقت الإمبراطوريات الأوروبية وأشعلت نار حركات الاستقلال في أنحاء العالم الاستعماري. وكان الكثير من الزعماء الجدد في المناطق الناشئة قد تلقوا تعليمهم

فى أوروبا الغربية، وتعلموا دروساً مهمة من التجارب الاقتصادية فيما بين الحربين. ولأن الكثير من البلدان التى حصلت على استقلالها حديثاً كان يعتمد اعتماداً مفرطاً على صادرات السلع (كالكاكاو والنحاس والسكر والمطاط)، فقد بدا التنوع والتصنيع استراتيجيتين مناسبتين. واعتماداً على التصنيع الناجع فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، اختار بعض القادة الجدد سياسات استبدال الواردات التى تنظم فيها الحكومة التجارة لتعزيز الصناعات المحلية الرئيسية. وفى حالات أخرى، أدت تجربة الاتحاد السوفيتى فى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو فى التصنيع الذى تقوده الدولة إلى تخطيط الدولة وقيود الاكتفاء الذاتى^(٢٧).

كانت النتيجة المهمة الأخرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هى التوسع المستمر لملكية الحكومة وتنظيمها، وتوسع دولة الرفاه فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. واجتمع نجاح القطاع العام فى تعبئة الموارد من أجل الحرب، وعود القادة المنتخبين ديمقراطياً بتوسيع دولة الرفاه التى تقدم إعانات من المهد إلى اللحد، لتعزيز جاذبية التخطيط الحكومى والاقتصاد المختلط بعد الحرب العالمية الثانية. وفى بريطانيا تحدث حزب العمال المنتصر عن "أورشليم الجديدة"، بينما دعا فى الولايات المتحدة بعض المسئولين المنتخبين إلى "الاتفاق الجديد" العالمى أو "قرن الرجل العادى". وفى أستراليا وكندا وعد القادة بتوسيع دولة الرفاه للحفاظ على دعم الجهود الحربى. وعلى البر الرئيسى الأوروبى، دعم التخطيط الحكومى الموسع وتقييد الاقتصاد جهود إعادة بناء اقتصادات أوروبا ودمجها، من خلال الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وفى وقت لاحق الجماعة الاقتصادية الأوروبية^(٢٨).

على المستوى الدولى، كانت هناك جهود مشابهة تقودها الحكومات لإعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى واستعادته. وعلى عكس فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أدارت الولايات المتحدة ظهرها لبنية سلام فرساي، أثبتت الحكومة الأمريكية حزمها. فبدعم من بريطانيا العظمى، قادت الولايات المتحدة الجهود لإعادة بناء النظام المالى العالمى فى بريتون وودز بولاية هامپشاير فى يوليو من عام ١٩٤٤،

وهناك ناقش ممثلو ٤٤ دولة، بينها الاتحاد السوفيتي، وأنشأوا مؤسستين ماليتين تؤم - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - لإعادة البناء والتنمية. وكان الغرض من الأول هو استعادة وإدارة نظام نقدي يقوم على سعر الصرف بالذهب، كانت تحدد فيه البلدان قيمة عملتها بالدولار، وكان الدولار قابلاً للتحويل إلى الذهب. ومع ذلك كان يمكن للحكومات وحدها مبادلة الدولارات المتراكمة بالذهب. والحفاظ على نظام التعادل الثابت، كان صندوق النقد الدولي مستعداً لتقديم المساعدة للبلدان التي لديها مشكلات مؤقتة خاصة بميزان المدفوعات. للاطلاع على أهمية بريتون وودز الأطول مدى، انظر الفصل الثامن.

شملت شعبة أخرى من شعب التخطيط منظمة التجارة الدولية متعددة الأطراف. وهذه المنظمة هي إلى حد كبير من بنات أفكار وزارة الخارجية الأمريكية، ووزير الخارجية كوردل هال، حيث شنت الوزارة معركة طويلة خلال الثلاثينيات للتفاوض على الاتفاقيات التجارية التبادلية الثانية والحد من الحواجز التي تحول دون التجارة. وكان المقصود من المنظمة أن تكون منتدى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وسوف تفرض مجموعة من القواعد التي تقوم على عدم التمييز وسياسة الدولة الأولى بالرعاية. وبموجب شروط الترتيب عاملت الدول مع البضائع الآتية من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة بطريقة لا تختلف عن منتجات الدولة الأولى بالرعاية. وقد تجاوزت مسئوليات المنظمة، كما جرى التفاوض عليها في مؤتمر هافانا، السياسة التجارية بكثير وانشغلت بقضايا الاستثمارات الأجنبية والسلع والتوظيف كل الوقت. ولم يتم التصديق على ميثاق منظمة التجارة الدولية بسبب المعارضة في مجلس الشيوخ الأمريكي، لكن الترتيب التعاقدي المؤقت كان المقصود به أن يظل سارياً حتى إقرار الحكومات الأعضاء لمنظمة التجارة الدولية، وهو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، استمر خمسين عاماً. وفي عام ١٩٩٥ حلت منظمة التجارة العالمية، التي جرى التفاوض عليها في دورة أوراجواي من مفاوضات الجات متعددة الأطراف، محل الجات.

أدى انتهاء الحرب ضد تحالف المحور إلى تفكك التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي. واختارت حكومة ستالين مسار الاكتفاء الذاتي وليس المشاركة في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية. وفضل الاتحاد السوفيتي الحفاظ على حرية حركته دون أية التزامات قانونية خاصة بالعضوية في مؤسسات بريتون وودز أو الجات^(٢٩).

كانت الحرب الباردة الناتجة عن ذلك، حيث ألبت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، العامل الأساسي الرابع المعطل لجهود استعادة الاقتصاد الدولي المفتوح. وكانت التجارة بين الشرق والغرب تمثل ٧٣.٨٪ من تجارة الكتلة الشرقية في عام ١٩٣٨، لكنها كانت ٤١.٦٪ فقط في عام ١٩٤٨ و ١٤٪ في عام ١٩٥٣، وبالنسبة للدول الغربية كانت التجارة مع الشرق تمثل ٩.٥٪ من إجمالي التجارة في عام ١٩٣٨، و ٤.١٪ في عام ١٩٤٨، و ٢.١٪ في عام ١٩٥٠، ولفترة استمرت حوالي نصف القرن بعد الحرب العالمية الثانية، أعاققت قيود الحرب الباردة الأنشطة التجارية والمالية. والواقع أن الحرب الباردة فرضت شكلاً من الإقليمية على الاقتصاد الدولي^(٣٠).

العولمة المتجددة (١٩٥٠-١٩٧٠)

يشير المؤرخون الاقتصاديون إلى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى حوالي عام ١٩٧٠ على أنها عصر ذهبي آخر للازدهار. فخلال فترة العشرين عاماً هذه زاد عدد سكان العالم بسرعة من ٢,٥ مليار نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٣,٦٩ مليار في عام ١٩٧٠، لكن إجمالي الناتج المحلي العالمي زاد بنسبة ٥ بالمائة سنوياً، ونتيجة لذلك، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حوالي ٣ بالمائة سنوياً، وهو ما يعني أن الدخل تضاعفت تقريباً في تلك الفترة. وكذلك، اتسعت التجارة الدولية بنسبة ٨ بالمائة تقريباً سنوياً، وهي نسبة أسرع كثيراً من إجمالي الناتج المحلي الدولي، وهو ما يشير إلى الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول. وكانت هناك أدلة أخرى على التكامل الاقتصادي العالمي.

فقد استؤنفت تدفقات رأس المال الخاص، ببطء فى البداية ثم على نحو أكثر سرعة خلال الستينيات. واستؤنفت الهجرة الدولية، حيث ذهب الكثير من المهاجرين إلى غرب أوروبا من المستعمرات السابقة^(٣١).

كان هناك قدر من التقارب فى الدخل، حيث شهد غرب أوروبا واليابان نمواً أسرع من الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٥٠، كان لدى ١٢ بلداً نصيب للفرد من الدخل يساوى نصف المستوى الأمريكى تقريباً. وفى عام ١٩٧٠، صعد الأوروبيون إلى ٧٣ بالمائة. وعلى امتداد الفترة نفسها، ازدادت اليابان بصورة كبيرة من ٢٠ بالمائة من نصيب الفرد الأمريكى إلى ٦٥ بالمائة^(٣٢).

وفىما بين الدول النامية الكبيرة، كان النمو أبطأ بكثير خلال تلك الفترة من الدول الصناعية التى كانت تتعافى من الحرب العالمية الثانية. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى البرازيل بنسبة ٨٣٪، وفى الصين ٧٤٪، وفى الهند ٥٩٪، بينما رفعت بلدان أمريكا اللاتينية نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٩٪، بينما رفعت البلدان الإفريقية نصيب الفرد فيها بنسبة ٥٠٪. وفى آسيا، بدأت بعض الاقتصادات الصغيرة (كهونج كونج وتايوان) ينمو بسرعة، وسوف يبعث نجاحها بالطاقة فى المنطقة. وكانت الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٠ بصورة عامة فترة ازدهار متزايد بالنسبة للعمال والمستهلكين فى البلدان المتقدمة^(٣٣).

فى الولايات المتحدة، تمتع الجيل الذى قاتل فى الحرب العالمية الثانية وعاد إلى الوطن بالإعانات التعليمية الحكومية. فقد أكمل الكثيرون منهم تعليمهم الجامعى، وحصلوا على وظائف ذات أجور جيدة. وعلى الرغم من مخاوف زمن الحرب بشأن التجدد المحتمل للكساد العظيم بعد الحرب العالمية الثانية، فحتى العمال نوو المهارة الدنيا وجدوا فرص عمل وفيرة فى الصناعة. لقد صنعوا السيارات أو أنتجوا الصلب، أو سعوا للحصول على فرص أخرى. وفى الصناعات التى لها نقابات ارتفعت الأجور بصورة كبيرة واتسعت علاوات الرعاية الصحية والتقاعد، وزادت الأجور الأسبوعية فى التصنيع بنسبة ٤٢ بالمائة بال دولار الثابت من ٢٤٠,٧٦ دولار فى عام ١٩٥٠ إلى ٣٤٢,٣٤ دولار

فى عام ١٩٧٠، حيث اتسع التصنيع من ١٥,٢ مليون إلى ١٩,٤ مليون. ونتيجة لذلك اشترى المزيد والمزيد من الأمريكيين السيارات وأجهزة التليفزيون والمنازل فى الضواحي وانضموا إلى الطبقة الوسطى التى كانت تتسع بسرعة^(٣٤).

العولمة فى عقد مضطرب - السبعينيات

كما اتضح، فقد انتهت الأوقات الطيبة بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة فى السبعينيات. وشهدت الفترة المضطربة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ سلسلة من الانزلاقات - التضخم والركود الحاد والقلقل العمالية وأسعار الطاقة المتزايدة. ونجحت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) فى مضاعفة أسعار النفط أربعة أضعاف. وعانت معظم الدول بشكل كبير من صعوبة الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة والنصيب للفرد من إجمالى الناتج المحلى الذى كان منتعشاً من قبل. وتقدر زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٢١ بالمائة، مقابل ٢١.٤ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠، وهـ ٢٤ بالمائة فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠، وكافح غرب أوروبا وأمريكا الشمالية من الركوضخم، وهو توليفة من النمو البطيء والتضخم المرتفع^(٣٥).

من خلال اقتراض مبالغ كبيرة من البنوك الدولية، وتضخيم اقتصاداتها، أخرت بلدان أمريكية لاتينية كثيرة التكيف مع أزمة الطاقة. وقد زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٢٦,٧ بالمائة خلال السبعينيات، مقابل ٢٧,٢ بالمائة فى العقد السابق، لكن الكثير من الاقتصادات الإفريقية، الأقل قدرة على الاقتراض من البنوك التى تعيد تدوير البتروdollارات، عانت من أوقات صعبة. وتشير بيانات ماديسون إلى أن عدداً كبيراً من البلدان الإفريقية (٢٠ من بين ٥٢) عانى من التدنى الحقيقى لنصيب الفرد من الدخل. واستفاد عدد صغير من البلدان الإفريقية من الزيادة الهائلة فى أسعار النفط والسلع.

كانت قصص النجاح الحقيقية فى شرق آسيا حيث سرعت اقتصادات النمر التى يحركها نموذج تعافى اليابان من الحرب العالمية الثانية، ويحثها إنفاق حرب فيتنام، نموها.

فقد زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى بنسبة ٨٤.٨٪ فى هونج كونج (مقابل ٨١.٧٪ فى العقد السابق)، و ١٠.٤٪ فى سنغافورة (مقابل ٧٦.٨٪، و ١٠.٧٪ فى تايوان (مقابل ٨٧.٥٪) و ٩.٠٪ فى كوريا الجنوبية (مقابل ٧٦.٩٪). ومع ذلك ظل الأداء الاقتصادى فى الصين والهند غير مميز. وخلال السبعينيات زاد فى الصين نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣٦.٢٪ (مقابل ١٧.٥٪ خلال الستينيات)، وبينما كانت زيادة نصيب الفرد من الدخل فى الهند بنسبة ضئيلة هى ٨.١٪، فقد كانت ١٥.٣٪ فى العقد السابق. ولم تكشف أى منهما عن ديناميكية الثمانينيات عندما حققت الصين زيادة قدرها ٧٦.٢٪ والهند ٣٩.٥٪ فى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى^(٣٦).

فى تلك الأثناء، وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، كان انتعاش ما بعد الحرب يوشك على الانتهاء. ففى الولايات المتحدة زاد توظيف التصنيع من ١٩.٤ مليون فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٠.٣ مليون فى عام ١٩٨٠، لكن فرص العمل فى التصنيع هبطت باعتبارها حصة من قوة العمل غير الزراعية. وبالنسبة للجيل المولود فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الذى دخل مكان العمل، كانت فرص العمل فى الخدمات، حيث اتسع التوظيف من ٤٧.٣ مليون إلى ٦٤.٧ مليون، وتوزعت هذه الزيادة بين بيع التجزئة والحكومة والخدمات الأخرى. وفى عام ١٩٥٠ كان التصنيع يمثل ٣٣.٧٪ من قوة 'عمل غير الزراعية، لكنه هبط فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٧.٣٪، وفى عام ١٩٨٠ إلى ٢٢.٤٪. لكن فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ زادت الأجور الأسبوعية بالدولار الثابت زيادة طفيفة من ٣٤٢.٣٤ دولار إلى ٣٥١.١٤ دولار، بارتفاع قدره ٢.٦٪. وفى التسعينيات سوف تهبط أجور التصنيع إلى ٣٢٨.٥٧ دولار، بهبوط قدره ٣.٦٪. وبينما قدمت الخدمات معظم فرص العمل، فقد كان معظم تلك الفرص فى بيع التجزئة ومجالات أجورها الأسبوعية ثلثى تلك التى فى التصنيع. وكان ذلك يعنى أن عمال التصنيع المستغنى عنهم غالباً ما يعانون من البطالة ويعاد تدريبهم وتقل مكاسبهم فى قطاع الخدمات الآخذ فى الاتساع^(٣٧).

خاتمة

خلال العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين، بلغ التكامل الاقتصادي العالمي ذروته قبل الحرب العالمية الثانية. وقد أحبطت الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم وانهيار الإمبراطوريات الاستعمارية وظهور بديل اشتراكي في شرق أوروبا الجهود المتكررة لاستعادة الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من ذلك، ظل الاقتصاد العالمي المتكامل جاذباً للاقتصاديين وقادة الأعمال وبعض المسؤولين العاملين.

الفصل الثالث

الدول الغنية

أثرت التغيرات الضخمة المرتبطة بالعملة والأسواق المفتوحة على كل الدول وتحديثها منذ عام ١٩٨٠، وتكيفت بعض المناطق والدول على نحو أكثر سهولة من غيرها. وفي هذا الفصل سوف نبحث كيف تكيفت البلدان الغنية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأوقيانوسيا في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، وسردنا انتقائى بالضرورة، إذ كانت المقاربة الموسوعية ستتجاوز المساحة المتاحة.

منذ الحرب العالمية الثانية صممت بلدان العالم الاقتصاد العالمى المفتوح وحافظت عليه. واشتركت البلدان الغنية فى بعض السمات. فقد كانت ديمقراطيات متعددة الأحزاب ذات أنظمة قانونية متقدمة توفر حماية هائلة للفرد وحقوق الملكية. وفيها جميعاً تمتعت الصحافة بحرية النقد. وسمحت اقتصاداتها بالمشروعات الخاصة وكافاتها. وفي بعض البلدان كان للدولة دور فعال فى إدارة الاقتصاد، حيث كانت تملك المشروعات وتنظم الأسواق. وكان لدى البلدان ذات الدخل المرتفع شبكات أمان اجتماعية ترعاها الدولة - بعضها أكثر كرمًا من غيره - من أجل المسنين والعاطلين.

سيطرت هذه البلدان الغنية على الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٨٠، وبما لديها من سكان يمثلون ٢١٪ من سكان العالم، وأدت ٧٩,١٪ من صادرات العالم من السلع، و٧٨,٧٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى. وبعد حوالى ٣٠ عاماً - فى عام ٢٠٠٩ - كانت البلدان الغنية، التى شملت حينذاك كوريا الجنوبية، أقل سيطرة.

وقد كانت بسكانها الذين يمثلون ١٧٪ من سكان العالم مسنولة عن ٦٩,٧٪ من صادرات العالم و٧٨,٦٪ إجمالي الناتج المحلي.

شارك معظم البلدان ذات الدخل المرتفع بفاعلية في الاقتصاد الأطلسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن العولة وانتهاء الحرب الباردة وظهور الأسواق الجديدة في آسيا وشرق أوروبا، وغيرها من المناطق النامية، وسَّعت الآفاق الإقليمية. واختارت الشركات الكبيرة، التي تتخذ من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان مراكز لها، المنافسة في كل الأسواق الكبرى. وشملت فكرة مهمة أخرى خلال الفترة توسيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعميقه. وسعت الدول في كل أنحاء العالم للحصول على ميزة العضوية في الكتل التجارية الكبيرة، كالاتحاد الأوروبي والنافتا، أو في الترتيبات ثنائية الأطراف^(١).

غرب أوروبا

الاتحاد الأوروبي

في أوائل الثمانينيات كان التشاؤم بشأن أوروبا شائعاً. فقد ركزت اقتصادات غرب أوروبا، مع فقدان الصناعات التقليدية لملايين الوظائف. وفي الوقت نفسه حقق الاقتصادان الأمريكي والياباني تقدماً كبيراً. وألقى البعض باللوم على النقابات العمالية وإعانات بولة الرفاه السخية وتأخر القدرة الإنتاجية فيما يتعلق بضياغ فرص العمل. وركز آخرون على الفجوة التكنولوجية التي تتسع بين أوروبا ومناقسيها الرئيسيين. واشتكى المؤلف الإيطالي لويجي بارتسيني من أن الأوروبيين جرى اختزالهم في الدور الذي قام به اليونانيون في الإمبراطورية الرومانية. وقال إن الوظيفة الأكثر فائدة التي يمكن أن يؤديها الشخص اليوناني أو الفرنسي هي تعليم الأمريكيين أو اليابانيين درجة الحرارة الصحيحة التي يمكن عندها شرب النبيذ الأحمر. بل إن وزير خارجية أمريكي سابق تكهن بأن أوروبا يمكن أن تصبح أحد بلدان العالم الثالث خلال جيل^(٢).

بعد خمسة وعشرين عاماً - قبل أزمة عام ٢٠٠٧ المالية - بدت أوروبا أكثر ثقة بنفسها. واحتفى النقاد بـ"عصر التكامل الذهبى" الذى مكنت فيه فترة طويلة من السلام والرخاء البلدان الأوروبية من قطع خطوات عملاقة. فقد خلقوا سوقاً موحدة للبضائع والخدمات، وعملة موحدة، وتبنوا حرية انتقال الأشخاص، ووسعوا الكتلة من المحيط الأطلسي إلى حدود روسيا. وأصبحت بروكسل، المدينة التى يسميها البعض "روما الجديدة"، مركز عملية الأريئة Europeanization ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي نجح فى توسيع إعانات دولة الرفاء، كالرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وتحويلات الدخل. وبذلك زاد الإنفاق الاجتماعى العام باعتباره حصة من إجمالى الناتج المحلى زيادة حادة من ٨,٢٪ فى فرنسا و٢٢,٧٪ فى ألمانيا فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٩,٢٪ و٢٦,٧٪ على الترتيب فى عام ٢٠٠٥، وفى المملكة المتحدة كانت الزيادة من ١٦,٧٪ إلى ٢١٪. وكانت بلدان البحر المتوسط بها أكبر زيادات: ٥,٧ بالمائة نقط فى إسبانيا، و٧ فى إيطاليا، و٣,١٠ فى اليونان، و٩,١٢ فى البرتغال. وساعد انتهاء الحرب الباردة وتقليل النفقات العسكرية على جعل إعادة توزيع الموارد هذا ممكناً. وبالنسبة لألمانيا، عكست الزيادة الضخمة الحاجة إلى إنفاق ١,٣ تريليون يورو على مدى ٢٠ عاماً من أجل استقرار أنظمة الضمان الاجتماعى فى الشرق وتيسير إعادة التوحيد^(٣).

فيما بين تحقيق أهدافها الطموحة الخاصة بدمج أوروبا وبرامج الحماية الاجتماعية الأخذة فى الاتساع، بدأت التجربة تتوقف ثم تتشظى. وقد كشفت أزمة البحر المتوسط المالية عن نقاط ضعف أوروبا، وخطر التكامل النقدى دون الاتحاد المالى الذى تتحكم فيه البنوك المركزية فى فرض الضرائب والإنفاق. وفى إحياء للتشاؤم الخاص بأوروبا، انتهى أحد المؤرخين إلى أن منطقة اليورو "خطر قاتل"^(٤).

إذا ما عدنا إلى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ لوجدنا أن إحدى الأفكار المهمة هى كيف وسعت الجماعة الاقتصادية عضويتها بالتدريج بحيث ضمت ٢٧ عضواً، لتصبح الاتحاد الأوروبي فى عام ١٩٩٣، وبينما كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تزيد أعضائها، اتخذت الجماعة خطوات مهمة من أجل تعميق الاقتصادات وانسجامها

داخل الكتلة بينما واصلت التكامل مع العالم. وكما هو معروف، فإن هذه الكتلة الاقتصادية، المعروفة كذلك بالسوق المشتركة، نشأت ضمن جهود بعد الحرب العالمية الثانية داخل جماعة الفحم والصلب. وكان مهندساً أوروبا الجديدة هما روبرت شومان وزير الخارجية الفرنسي وإيان مونيه تاجر الكونيات الفرنسي والمسئول السابق في عصبة الأمم الذي كان يتمتع بحياة عملية مميزة في الخدمة العامة. وكانا يعتقدان بحماس أن أوروبا المفككة ستؤدي حتماً إلى وقوع حرب بين الدول القومية المتنافسة. ووضع هذان السياسيان أساس الجماعة الاقتصادية الأوروبية^(٥).

في عام ١٩٥٧ وقعت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والبنيلوكس^(٦) وإيطاليا معاهدة روما، مما أدى إلى إنشاء السوق المشتركة. ووافق الأعضاء على إلغاء التعريفات الجمركية الداخلية ووضع تعريفات خارجية وكذلك سياسة زراعية مشتركة. وبمرور الوقت توسعت السوق المشتركة بالتدريج، حيث أضيفت ثلاثة بلدان شمالية - بريطانيا وأيرلندا والدنمارك - في عام ١٩٧٣، وثلاثة بلدان متوسطة - اليونان وإسبانيا والبرتغال - في الثمانينيات. وبعد انتهاء الحرب الباردة، انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، ليصبح عدد الأعضاء ١٥^(٧).

مع تفكيك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر من عام ١٩٩١، سعى عدد من بلدان شرق أوروبا ووسطها إلى الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ووضعت الجماعة مجموعة من شروط العضوية. فكان يتعين على الدول المتقدمة للحصول على العضوية أن تكون دولاً أوروبية ولديها اقتصادات سوق عاملة. ولا بد كذلك أن تحترم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي عام ٢٠٠٤ أوفت عشرة بلدان أخرى بالمعايير وانضمت - وهي قبرص وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفاكيا. وانضم بلدان آخران في عام ٢٠٠٧،

(٥) اتحاد اقتصادي تأسس عام ١٩٤٤ بين ثلاث دول في أوروبا الغربية، هي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وتم توقيع الاتفاق بين الدول الثلاث في عام ١٩٤٤، وبدأ العمل به عام ١٩٤٧ واستمر حتى عام ١٩٦٠ عندما تحول إلى اتحاد البنيلوكس الاقتصادي، والاسم مشتق من الحروف الأولى لتلك الدول. (المترجم)

هما رومانيا وبلغاريا . وتطمح تركيا وأيسلندا وعدد من الدول التي كانت يوماً جزءاً من الإمبراطورية السوفيتية إلى الحصول على العضوية، حيث تمثل قضايا صعبة لمسئولي الاتحاد الأوروبي.

من الناحية المؤسسية، تطور الاتحاد الأوروبي تطوراً بطيئاً من السوق المشتركة إلى نمط من النظام الفدرالي تشترك فيه الدول الأعضاء والسلطة المركزية في المسؤوليات، وانتشالاً في أوائل الثمانينيات بشأن "التيبس الأوروبي"، أو افتقار أوروبا إلى القدرة التنافسية مع اليابان والولايات المتحدة، نظم قادة الأعمال من فولفو وفيلبس وفيات الطاولة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة التي تضم ٤٥ عضواً في عام ١٩٨٣، وقد روجوا لرؤية السوق الموحدة التي يمكن فيها للشركات الأوروبية كسب اقتصادات الوفرة اللازمة للتنافس مع المنافسين غير الأوروبيين. وحثت الطاولة المستديرة على إعادة تنظيم الأسواق، وتناغم التنظيمات القومية بشأن سلامة المنتجات، وإزالة القيود الحدودية على تدفق الأشخاص والبضائع والمعلومات والأفكار. وبينما شجع مسئولون عامون، مثل شومان ومونيه، على التكامل الأوروبي في الخمسينيات، فقد ضغط قادة الأعمال من أجل السوق الموحدة في الثمانينيات^(٧).

عندما كان التشاؤم بشأن أوروبا في ذروته في منتصف الثمانينيات، أصبح الاشتراكي الفرنسي جاك ديلور، وهو عالم اقتصاد، رئيساً للمفوضية الأوروبية. وركز هذا المقاتل السياسي الذي لا يكل ولا يمل على إحياء رؤية ما بعد الحرب العالمية الثانية الخاصة بالجمع بين الأعداء السابقين داخل اتحاد اقتصادي. وقد شجع بحماس الهدف المقدم من الأعمال الأوروبية لتحقيق السوق الموحدة بحلول عام ١٩٩٢، وأيد ديلور إلغاء القيود الحدودية، وتسوية نسب الضرائب، وإضفاء الصبغة المؤسسية على حقوق العمال، وإنشاء بنك مركزي أوروبي.

كان عدوه الرئيسي مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، وهي مؤيدة متحمسة للأسواق الحرة والدولة القومية. وقد رفضت فكرة الدولة الفائقة الأوروبية ذات الجهاز البيروقراطي القوي في بروكسل. وبدلاً من المزيد من التنظيم من المركز، دعت تاتشر

إلى إلغاء القيود، وإزالة القيود المفروضة على أسعار الصرف، ورفض الحمائية التجارية. كما عارضت بضرارة العملة الموحدة، وعرضت مقاربة بديلة تقوم على السوق خاصة بالعملات المتنافسة والسياسات النقدية. وقالت تاتشر: "أنا لا أشارك في حلم الولايات المتحدة الأوروبية ذات العملة الموحدة"^(٨).

على الرغم من شك بريطانيا ومعارضتها لليورو، فقد نجحت مبادرة تحقيق تكامل أعمق. ونتيجة لمعاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢، تحرك غرب أوروبا لاستكمال السوق الموحدة التي تضم ٢٢٠ مليون مستهلك و١٢ دولة. وتطلب التكامل الأوروبي قوة دفع جديدة. وعمقت ماستريخت روابط التعاون في الدفاع والسياسة الخارجية، والأمور القانونية والقضائية، وخلق الاتحاد الاقتصادي والنقدي - وهو ما أدى إلى إزالة الحواجز الحدودية الأخيرة. كما شجعت مبادرة السوق الموحدة البحث المشترك بين الأعمال والجامعات الأوروبية، وهو شكل من السياسة الصناعية لجعل أوروبا أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية^(٩).

جاء أحد التطورات الأكثر أهمية في يناير من عام ١٩٩٩ مع العملة الموحدة (اليورو) التي يديرها البنك المركزي الأوروبي. وقبِل أعضاء ما تُسمّى منطقة اليورو الاتحاد النقدي، كما قبلوا اليورو باعتباره عملتهم المشتركة. وانضم إلى منطقة اليورو سبعة عشر بلداً، من غير بريطانيا والدنمارك. ووافقت السويد وأعضاء جدد آخرون في الاتحاد الأوروبي (بلغاريا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا) على تبني اليورو عندما أوفوا بشروط الانضمام. ومن بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد الآخرين، أصبحت سلوفاكيا (٢٠٠٧) وسلوفاكيا (٢٠٠٩) أول الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي سابقاً التي تنضم إلى منطقة اليورو. وتبنت إستونيا اليورو في يناير من عام ٢٠١١.

خلال أقل من عشر سنوات، ظهر البنك المركزي الأوروبي الذي يتخذ من فرانكفورت بألمانيا مقراً له باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية في العالم. وهو لا يحدد السياسة النقدية لمنطقة اليورو وينفذها فحسب، بل يدير اليورو ويقوم بعمليات الصرف الأجنبي.

والبنك المركزي الأوروبي الذي أقيم على غرار البوندسبانك المستقل في ألمانيا، له هدف نقدي واحد - وهو تشجيع ثبات الأسعار - على عكس نظام بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي الذي جرى تخويله كذلك سلطة تشجيع الحد الأقصى من التوظيف وأسعار الفائدة طويلة المدى المعقولة^(١٠).

اتخذ القادة الأوروبيون خطوات مهمة أخرى لتوثيق الروابط في العقد الأول من القرن الجديد. ففي عام ٢٠٠٤ وقعت حكومات ٢٥ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاهدة تضع دستوراً لأوروبا. وباعتبارها اتفاقية مركبة، فسوف تحل محل المعاهدات القائمة وتُوسّع استخدام التصويت بالأغلبية المؤهلة على القضايا التي كانت تتطلب الإجماع فيما سبق. ويعد أن وعد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بإجراء استفتاء عام، فعلت دول أعضاء أخرى ذلك. ورفض النخبون في فرنسا وهولندا المعاهدة في عام ٢٠٠٥، مما أدى إلى قتلها في واقع الأمر.

بعد فترة من التأمل اختار القادة الأوروبيون مقاربة أخرى. إذ سوف يعدّون المعاهدات القائمة بالفعل بدلاً من كتابة معاهدة جديدة، ويقللون الحاجة إلى التصويت العام على الموافقة. وأدت المفاوضات المصنية إلى معاهدة لشبونة التي تعطي شكلاً دستورياً للدولة الأوروبية المتعددة القوميات. وقد أخضعت المعاهدة، المقصود بها تعزيز سلطة الاتحاد الأوروبي وزيادة كفاءة الجهاز البيروقراطي، البرلمان القومية لها وجعلت مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مواطني الاتحاد الأوروبي. وكذلك غيرت شكل حوكمة الاتحاد الأوروبي بخلقها برلماناً اتحادياً، وحكومة على نمط مجلس الوزراء، ورئيس دائم لفترة مدتها خمس سنوات، وحدثت دور الاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية. وحل التصويت بالأغلبية المؤهلة محل التصويت بالإجماع في مجلس الوزراء. لكن عندما مُنح الجمهور الأيرلندي الفرصة، رفض المعاهدة، خوفاً من أن تفقد أيرلندا سيادتها لمصلحة الاتحاد الأوروبي القوي. ويعد مزيد من المفاوضات جرى إقناع الناخبين الأيرلنديين بالموافقة على المعاهدة بعد ١٦ شهراً. وإتاحت المشكلات المشابهة مع الناخبين الديمقراطيين، اختار قادة أوروبيون آخرون التصديق على المعاهدة بالتصويت البرلماني. وقد باتت سارية المفعول في ديسمبر من عام ٢٠٠٩.

لأن معاهدة روما لعام ١٩٥٧ حددت تعريف جمركة خارجية مشتركة، فقد نظمت المفوضية الأوروبية في بروكسل مفاوضات التجارة الخارجية. وحتى التسعينيات كانت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تبدو اهتماماً بمنطقتي المحيط الأطلسي والبحر المتوسط. وقد عملت أوروبا وأمريكا معاً، باعتبارهما شريكين أساسيين في الجات، من أجل تعزيز تحرير التجارة متعددة الأطراف والنظام التجارى الدولى الأقوى القائم على القواعد. وكانت العلاقات الاستعمارية السابقة تمثل بعض المشكلات. إذ كانت أوروبا تسعى إلى الحفاظ على الترتيبات التفضيلية مع المستعمرات السابقة فى منطقة البحر المتوسط والكاريبى. إلا أنه بالنسبة للمملكة المتحدة كان سعر التحول إلى دولة أوروبية هو إعادة توجيه تجارتها من الكومنولث إلى الشركاء الجدد على القارة.

بحلول عام ٢٠٠٨ كان من الواضح أن الاتحاد الأوروبي نجح فى دمج المنطقة. إذ كان ثلثا تجارة أعضائه (الصادرات والواردات) مع أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين. ونتيجة لذلك، كان الاتحاد الأوروبي كتلة التجارة الإقليمية الأكثر تكاملاً فى العالم. وحتى بالنسبة للمملكة المتحدة، مع بقايا الإمبراطورية الشاسعة الرسمية وغير الرسمية التى تغطى المعمورة، كانت الأولوية للعلاقة الأوروبية. وفى عام ٢٠٠٨، تدفق ٥٦٪ من صادراتها إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر قبل عام ١٩٩٠، وفى المقابل وفرت تلك الدول ٤٥,٣٪ من واردات بريطانيا. وفى عام ١٩٧٠، وقبل الانضمام للاتحاد الأوروبي، حصلت تلك الدول الأعضاء على ٤٠,٣٪ من صادرات بريطانيا ووفرت ٣٦,٨٪ من وارداتها^(١١).

داخل أعضاء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، شهدت الدول ذات الدخل المنخفض على الهامش نمواً أسرع فى الناتج المحلى الإجمالى والدخول الفردية. فقد نمت إسبانيا والبرتغال وأيرلندا، التى دخلت السوق الإقليمية فى السبعينيات، بسرعة حيث تقاربت الدخل مع الأعضاء الأقدم فى الاتحاد الأوروبي. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٨٨٪ فى أيرلندا، و٧٦,٧٪ فى البرتغال، و٧٦٪ فى إسبانيا. ومع ذلك فقد كانت زيادة اليونان أبطأ (حوالى ٥٣,٩٪)، وهى النسب نفسها تقريباً الخاصة بالأعضاء القدامى فى السوق

الأوروبية المشتركة. وفي السنوات الأخيرة، ظهر نمط النمو السريع نفسه في شرق أوروبا، حيث مر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، بولندا والمجر وجمهورية التشيك، بتحسينات سريعة في القدرة الإنتاجية^(١٢).

على مدار تاريخه، ظهر الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي. ففي عام ٢٠٠٩ كان عدد سكانه ٤٩٨,٦ مليون نسمة (مقابل ٢٠٧ مليون نسمة في الولايات المتحدة) وبلغ إجمالي الناتج المحلي ١٥.٢ تريليون دولار (مقابل ١٤,٣ تريليون دولار للولايات المتحدة). وباعتبار الاتحاد الأوروبي مُصدِّر العالم الأول ومستورده الرئيسى، فهو مسئول عن ١٦.٢ بالمائة من صادرات العالم و١٧.٤ بالمائة من وارداته في عام ٢٠٠٩ (بعد استبعاد تجارة الاتحاد الأوروبي الداخلية). وإذا ضمناً التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، فسيكون مسئولاً عن ٤٠ بالمائة من صادرات العالم و وارداته. والاتحاد الأوروبي هو المُصدِّر والمستورد الأول في تجارة الخدمات - وهي فئة متنوعة تشمل كل شيء من السياحة والنقل إلى التمويل واستشارات الأعمال.

من منظور الأعمال، يمكن للاتحاد الأوروبي زعم أن به ١٦١ من أكبر ٥٠٠ شركة في العالم، مقابل ١٣٩ للولايات المتحدة و٧١ لليابان و٤٦ للصين. وتشمل أكبر شركات الاتحاد الأوروبي من حيث العائد العلامات التجارية العالمية البارزة مثل شل وبريتش پترولسيوم وتوتال وفولكسفاجن وكارفور وديملر (مرسيدس) وسيمنز وبي إم دابليو^(١٣).

داخل الاتحاد الأوروبي، ألمانيا هي مُصدِّر السلع الأول. والواقع أنها كانت في عام ٢٠٠٩، بعد أن تفوقت عليها الصين، ثانی أكبر مُصدِّر في العالم ومسئولة عن ٩٪ من صادرات العالم (بما في ذلك تجارة الاتحاد الأوروبية البينية) تليها هولندا بنسبة ٤٪ وفرنسا ٣,٩٪ وإيطاليا ٣,٢٪ وبلجيكا ٣٪ والمملكة المتحدة ٢,٨٪. إلا أنه في الخدمات التجارية المملكة المتحدة هي ثانی أكبر مُصدِّر في العالم (بعد الولايات المتحدة، لكنها تسبق ألمانيا)، وهي النقطة التي تؤكد دور لندن التاريخي باعتبارها المركز المالي والتأميني العالمي^(١٤).

منذ الحرب العالمية وبول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتنافس وتتشارك في مسئولية قيادة الاقتصاد الدولي. وإلى جانب الروابط التجارية والمالية، فإن بينها علاقات سياسية وعسكرية واستخباراتية وثيقة. وتوجد العلاقات المؤثرة كذلك بين الأعمال التجارية في شمال المحيط الأطلسي من خلال روابط كغرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس الأعمال الأوروبي الأمريكي الذي يعقد مناقشات غير رسمية بين القيادات في القطاعين العام والخاص. وهذه الهيئة التي تأسست في عام ١٩٩٠ وتضم ٧٠ عضواً تشجع التجارة والاستثمار غير المقيد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تؤكد جغرافية تجارة الاتحاد الأوروبي الاعتماد المتبادل عبر الأطلسي. وسوق الصادرات الأولى للمنطقة الأوروبية هي الولايات المتحدة (حيث تحصل على ١٨٪ من الصادرات). وليس مستغرباً أنه خلال نصف قرن عمل العملاقان الاقتصاديان في منطقة الأطلسي بشكل وثيق معاً في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تحت رعاية الجات ومنظمة التجارة العالمية لفتح الأسواق وتشجيع عدم التمييز في التجارة الدولية. ومع ذلك فإن على الرغم من الروابط الاقتصادية الوثيقة، ظهرت الصين وشرق أوروبا باعتبارهما سوقين رئيسيتين للبضائع والخدمات ورأس المال الأوروبية في السنوات الأخيرة^(١٥).

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح شرق أوروبا شريك أعمال شديد الأهمية للاتحاد الأوروبي. وقد ساعدت قوة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، التي تتجلى في التجارة والأصول المالية، في تشكيل التحول الاقتصادي لاقتصادات السوق في شرق أوروبا ووسط آسيا. وتوجه بيلا روسيا وجورجيا وأوكرانيا التي كانت في يوم من الأيام جزءاً من الاتحاد السوفيتي أنظارها صوب الاتحاد الأوروبي، أكثر من روسيا المجاورة، من أجل أسواق الصادرات. وقدمت البنوك في غرب أوروبا كميات هائلة من الائتمان لشرق أوروبا ووسطها. وبحلول عام ٢٠٠٨ كان على البلدان التي كانت في يوم من الأيام جزءاً من الاتحاد السوفيتي دينٌ خارجيٌّ مجمعٌ يزيد على التريليون دولار،

وكانت تدين بجزء كبير منه للبنوك النمساوية والألمانية والإيطالية والسويسرية. وعلى الجبهة التجارية، فإن رابع أكبر سوق صادرات للاتحاد الأوروبي (٥٠,٨٪) هي روسيا، ويوفر هذا البلد جزءاً كبيراً من نفط أوروبا وغازها. وفي عام ٢٠٠٧ كان النفط والغاز الروسيان يمثلان أكثر من ٢٥ بالمائة من استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وهما ٢٢,٦ بالمائة من واردات النفط و٢٨,٧ بالمائة من واردات الغاز الطبيعي^(١٦).

كشأن الولايات المتحدة، للاتحاد الأوروبي علاقة تجارية غير متوازنة مع الصين. ويعكس عجز الاتحاد الأوروبي التجاري مع الصين تكاليف الإنتاج الرخيصة في هذا البلد الآسيوي وقوة اليورو ومشكلات الوصول إلى الأسواق الصينية. وفي عام ٢٠٠٩ حصلت الصين (دون هونج كونج) على ٧,٢٪ من صادرات أوروبا (بزيادة قدرها ٣٪ عن عام ٢٠٠٠)، لكنها وفرت ١٧,٦٪ من الواردات، وهو ما جعل الصين المورد الخارجي الأول للاتحاد الأوروبي (مقابل ٧,٥٪ في عام ٢٠٠٠).

أحد مؤشرات تكامل بلد ما أو كتلة اقتصادية ما مع العالم هو جدول تعريفاتها الجمركية، أي تلك المعدلات المطبقة على الواردات. ويطبق الاتحاد الأوروبي رسوماً منخفضة نسبياً على واردات السلع (٤٪)، لكنه يطبق رسوماً مرتفعة نسبياً على المنتجات الزراعية (١٣,٥٪). وكشأن الولايات المتحدة، فإن لدى الاتحاد الأوروبي نسبة منخفضة نسبياً من التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي، ٢٨,٦٪، عند استبعاد التجارة الداخلية بين أعضاء الكتلة.

في التمويل العالمي، كان للاتحاد الأوروبي دور رائد كذلك، حيث استعاد الوضع الذي كانت تشغله بلدان غرب أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ذلك أن الاتحاد الأوروبي هو المصدر الأول لتدفقات الاستثمار المباشر، فهو المسئول عن ٤٧,٧٪ الرصيد المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٩٩، مقابل ٢٢,٧٪ للولايات المتحدة و٣,٩٪ لليابان. ومن بين بلدان الاتحاد الأوروبي، المستثمرون الأوائل هم فرنسا (٩,١٪) والمملكة المتحدة (٨,٧٪) وألمانيا (٧,٣٪).

ليس مستغرباً أن مستثمرى الاتحاد الأوروبي لهم حصة كبيرة فى الولايات المتحدة، حيث إنهم مسئولون، بناءً على قاعدة التكلفة التاريخية، عن ٧١.٢ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٨، وتعمل شركات مثل بى بى وشل وسيمنز وبى إم دابليو ومرسيدس وميشلان وفيلبس وفولفو فى السوق الأمريكية العملاقة بالسهولة نفسها التى تعمل بها فى غرب أوروبا. ومن بين دول الاتحاد الأوروبى، المملكة المتحدة هى أكبر مستثمر أجنبى مفرد فى الولايات المتحدة، تليها هولندا وألمانيا. وبالمثل، يذهب ٥٧ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية إلى غرب أوروبا، حيث تركزت هذه الاستثمارات فى هولندا والمملكة المتحدة^(١٩).

بحلول عام ٢٠٠٩ كان اليورو فى سبيله لأن يصبح مقبولاً على نطاق واسع باعتباره بديلاً للدولار فى الاحتياطيات. فقد احتفظت دول العالم بحوالى ٢٧٪ من احتياطياتها من العملات الأجنبية باليورو، و٦١٪ بالدولار الأمريكى. وقبل عقد من ذلك كان الدولار الأمريكى يمثل ٧١٪ من الاحتياطيات واليورو أقل من ١٨٪^(٢٠).

لكن ما حدث بعد ذلك هو وقوع أزمة ديون البحر المتوسط فى أوائل عام ٢٠١٠، وواجه الاتحاد الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى تحدياً خطيراً هدد الوحدة الأوروبية ومنطقة اليورو. فعلى عكس النظام الفدرالى فى الولايات المتحدة، تتحكم الحكومات الأعضاء فى أوروبا فى سياساتها المالية (والضرائب والإنفاق). وهكذا يمكن للحكومات الأعضاء الإنفاق بحرية لمعالجة الهموم الداخلية - وبخاصة البطالة - وبرامج تخصيص الأموال، كالرعاية الصحية وإعانات التقاعد. وغرق عدد من بلدان البحر المتوسط الأعضاء بالاتحاد فى قدر شديد من الإنفاق بالعجز، على الرغم من الالتزامات بموجب معاهدة ماستريخت. ذلك أن المعاهدة تلزم الدول الأعضاء بالمحافظة على العجز الحكومى عند نسبة ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى أو أقل، وبقاء نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى عند ٦٠٪ أو أقل. لكن فى عام ٢٠١٠ خرقت كل حكومة من حكومات منطقة اليورو نسبة العجز التى تمثل ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى، وارتفعت نسبة الدين من ٦٦٪ فى عام ٢٠٠٧ إلى ما يزيد على ٨٤٪ فى عام ٢٠١٠^(٢١).

بعد اقتراض مبالغ هائلة من البنوك الأجنبية، واجهت بعض حكومات البحر المتوسط أزمة إعادة تمويل ديون هائلة. وبشكل خاص، كانت التزامات اليونان الخارجية ٨٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، أى حوالى ٢٠٠ مليار يورو تدين بها فى المقام الأول للبنوك الألمانية والفرنسية. وكان لدى إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وأيرلندا كذلك نسب مرتفعة من الديون من إجمالي الناتج المحلي. وبينما طالب المستثمرون بعائدات أعلى لإعادة تمويل الدين اليونانى، واجه البنك الأوروبى المركزى والاتحاد الأوروبى معضلة. فإن لم تنتقد اليونان وتعالج أزمة الدين الخارجى، فمن الممكن أن ينهار اليورو وقد تنتشر العدوى على نطاق واسع فى أنحاء منطقة اليورو. وواجهت أيرلندا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال جميعاً ظروفًا مشابهة. لكن إذا أنقذت أوروبا اليونانيين الذى ينفقون بحرية، فمن الممكن أن يشجع هذا المثال المزيد من سوء الحكم. وعلاوة على ذلك فإن تكاليف الإنقاذ سوف يتحملها دافعو الضرائب غير الراغبين فى ذلك فى ألمانيا وفرنسا. وإذا لم يحدث ذلك فمن الممكن أن تكون النتيجة تفكك الاتحاد الأوروبى ونظامه المصرفى، وانهيار اليورو.

كما اتضح، فقد اختارت قيادات منطقة اليورو مساعدة اليونان ووضعت برنامجاً قيمته ٩٥٠ مليار دولار لمساعدة الأعضاء الآخرين. ووافق البنك الأوروبى المركزى، باعتباره بنكاً مركزياً مستقلاً يرى أن تفويضه هو مجرد محاربة التضخم، على شراء سندات الحكومات الأعضاء كى يخفض تكاليف إقراضها. والواقع أن هذه المقاربة المعقدة كان المقصود بها إنقاذ البنوك الولية الكبيرة (الفرنسية والألمانية) التى أقرضت مبالغ كبيرة من المال لليونان وتهدة أسواق السندات كى لا يواجه المزيد من الحكومات المحتمل تعرضها للخطر تكاليف الإقراض المتزايدة بشدة.

لم تنتج اليونان من عواقب أساليبها المسرقة. وبالعمل يداً بيد مع صندوق النقد الدولى، تضمنت خطة الإنقاذ كذلك شروطاً قاسية للدول المقترضة. فلا بد أن تخفض اليونان إنفاقها الحكومى وتحد من إعانات المعاشات التقاعدية والرفاه، كما فعلت تايلاند وإندونيسيا أثناء أزمة شرق آسيا فى عام ١٩٩٧، وعندما جرى تداول نص

الشروط في اليونان، نتجت عن ذلك احتجاجات وأعمال شغب، وهو ما أبرز صعوبة توفيق الاستقرار النقدي الدولي مع الحكم الديمقراطي. فلو لم تتبنّ اليونان اليورو، لكان من الممكن أن تتبع المقاربة التقليدية الخاصة بالبلدان المدينة - خفض قيمة العملة والتضخم في الداخل - وهو ما ينقل شيئاً من عبء التعديل إلى المقرضين الأجانب.

خلال الثمانينيات، شعر قادة الأعمال والقادة السياسيون بالقلق بشأن تضاؤل القدرة التنافسية للمنطقة الأوروبية. وكان التشاؤم بشأن أوروبا فكرة أساسية في تلك الفترة. وبعد ثلاثين عاماً كان لدى الأوروبيين رؤية أكثر تفاؤلاً. فقد انتهت الحرب الباردة، وأعيد توحيد ألمانيا، وكان غرب أوروبا أكثر تكاملاً من أي وقت مضى. وكان الاتحاد الأوروبي، الذي كان في عام ١٩٨٠ جماعة ذات بنية فضفاضة تضم تسع دول أعضاء عدد سكانها ٢٧٨ نسمة، قد أصبح بحلول عام ٢٠١٠ اتحاداً فدرالياً يضم ٢٧ دولة أعضاء يربو عدد سكانها على ٥٠٠ مليون نسمة. ومن بين الأعضاء ١٥ دولة أوروبية أكدت وجودها باعتبارها منافسة على مستوى العالم. وطبقاً لما ذكره تقرير القدرة التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن عشرة من العشرين اقتصاداً قومياً الأكثر قدرة على المنافسة في العالم أعضاء في الاتحاد الأوروبي - السويد وألمانيا وفنلندا وهولندا والدنمارك والمملكة المتحدة وفرنسا والنمسا وبلجيكا ولوكسمبورج، ويحيط هؤلاء الأعضاء بالدولة الأكثر قدرة على المنافسة في العالم - سويسرا - وهي ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي. واليونان وحدها من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تحتل مرتبة دنيا (الثالثة والثمانون)^(٢٢).

أمريكا الشمالية

كما هو الحال في غرب أوروبا، واصلت التجارة والتمويل تكامل منطقة أمريكا الشمالية منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن. وكانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) علامة بارزة على الطريق لكنها كانت مختلفة عن المقاربة الأوروبية. إذ لم تتنازل بلدان أمريكا الشمالية عن التحكم في السياسات الزراعية والتجارية والمعرض النقدي

لسلطات متعددة للقوميات. ومع ذلك، لم تحقق أمريكا الشمالية تكاملاً كبيراً للأسواق. فبينما ذهب ثلثا صادرات الاتحاد الأوروبي تقريباً إلى أعضاء آخرين في الاتحاد، فقد ذهب نصف صادرات أعضاء النافتا إلى أعضاء آخرين في النافتا في عام ٢٠٠٨، ومع ذلك جاء ثلث واردات النافتا فحسب من أعضاء آخرين في النافتا، وانطوت الغالبية العظمى من تجارة النافتا على الولايات المتحدة. وكانت هناك تجارة أقل بكثير بين كندا والمكسيك^(٣٣).

الولايات المتحدة

على امتداد الجيل الأخير، شهدت الولايات المتحدة تآكلاً مطرداً لوضعها النسبي في الاقتصاد العالمي. فقبل نصف قرن، في عام ١٩٦٠، كانت الولايات المتحدة مسئولة عن ٣٥٪ من إنتاج العالم، وكانت بلدان منطقة اليورو الحالية مسئولة عن ٢٢٪ أخرى. وبحلول عام ٢٠٠٨، هبطت حصة الولايات المتحدة إلى ٢٨,٨٪ وحصة الكتلة الأوروبية إلى ١٧,٧٪، حيث كانت مجتمعة مسئولة عن أقل من نصف الإنتاج العالمي. وظلت الولايات المتحدة، بسكانها الذين يتجاوز عددهم ٣٠٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ وإجمالي ناتج محلي قدره ١٤,٣ تريليون دولار، واحدة من أكبر القوى الاقتصادية وأكثرها قدرة على المنافسة في العالم. ووضع مؤشر القدرة التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٠-٢٠١١ الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة قبل ألمانيا واليابان، وتسبق بكثير الصين (السابعة والعشرون) والهند (الحادية والخمسون) والبرازيل (الثامنة والخمسون)، وهي الأسواق الناشئة الكبيرة الثلاث التي يتوقع بعض المحللين أن تعيد تشكيل عالم القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك فقد تضاعف الوضع الصناعي النسبي للولايات المتحدة، ذلك أن ظهور بلدان كالبرازيل والصين والهند جاء بتوزيع جديد للإنتاج العالمي. وكانت لبلدان العالم ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التي كانت مسئولة عن ١٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ١٩٦٠، حصة أكثر اتساعاً في عام ٢٠٠٩ - حوالي ٢٥ بالمائة^(٣٤).

يقتضى تساؤل القوة الرائدة التعليق باستمرار. فعلى الرغم من تساؤل الاقتصاد الأمريكي النسبي، فقد كان أداؤه جيداً على نحو معقول منذ عام ١٩٨٠، إذ زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الثابت بنسبة ٦٢,٤ بالمائة، وهو أداء متين مقارنة باليابان، حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٩,٢ بالمائة، لكنه أفضل إلى حد ما مما في منطقة اليورو (٥٦,١٪). بل يبدو أداء الولايات المتحدة أفضل إذا ما أخذنا في الاعتبار زيادة عدد سكانها بنسبة ٣٣,٦ بالمائة من ٢٢٧,٧ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٤,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨، وجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة كانت الزيادة السكانية في غرب أوروبا واليابان راكدة، حيث زادت بنسبة ١٠ بالمائة أو أقل. وبينما شاخ سكان الولايات المتحدة، فهي لم تواجه التعديلات الحادة الخاصة بأوروبا واليابان عند تمويل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للسكان الشائخين. وفي عام ٢٠٠٨ كانت النسبة المئوية للسكان الذين في الخامسة والستين أو أكثر تزيد بمقدار نقطتين بالمائة (من ١١٪ إلى ١٣٪)، وهو ما يقل كثيراً عن الزيادة ذات الأربع نقاط بالمائة (من ١٤٪ إلى ١٨٪) في منطقة اليورو والزيادة التي تبلغ ١٢ نقطة بالمائة في اليابان (من ٩٪ إلى ٢١٪) (٢٥).

بدا الانهيار المالي في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ لكثيرين من غير الأمريكيين يضعف الثقة في إجماع واشنطن باسم التجارة الحرة وإزالة القيود والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وقد أثار بشكل خاص أسئلة تتعلق بملاءمة السياسات النقدية المتبعة عندما كان آلان جرينسبان رئيساً لبنك الاحتياط الفدرالي (١٩٨٧-٢٠٠٦). وكان جرينسبان، الليبرتاري المؤمن بالأسواق الحرة وقوة الفرد، يكره التنظيم الحكومي المفرط وسعى لتحقيق سياسات نقدية سهلة بعد الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧ والهجمات الإرهابية في عام ٢٠٠١ لتحفيز الاقتصاد العالمي. ويقول النقاد إن سياسات جرينسبان الائتمانية السهلة، التي هبطت بأسعار فائدة الصناديق الفدرالية الرئيسية إلى ١ بالمائة في عام ٢٠٠٤، قد غزت فقاعة الإسكان ومضاربات البورصة. إلا أنه في ذلك الوقت احتفت الصحافة بجرينسبان المنطوي باعتباره المايسترو الذي يقود

الاقتصاد العالمى. بل إنه فى فبراير من عام ١٩٩٩، نشرت مجلة "تايم" بجرينسبان باعتباره رئيس "لجنة إنقاذ العالم" (٢٦).

زادت الأزمة الاقتصادية من حجم الانتقادات الأخرى للأداء الاقتصادى الأمريكى. فخلال الثمانينيات والتسعينيات، كان المراقبون يتعجبون فى بعض الأحيان من ديناميكية أمريكا الاقتصادية وخلقها لفرص العمل مقارنة بغرب أوروبا واليابان. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨ خلق الاقتصاد الأمريكى ملايين فرص العمل الجديدة (حوالى ٤٧ فرصة عمل)، وكان معظمها فى الخدمات. ومع وجود أسواق عمل أكثر مرونة، كان لدى الولايات المتحدة فى العادة معدلات بطالة تقل نسبتها المثوية كثيراً عن المعدلات فى غرب أوروبا. لكن النقاد لاحظوا أن الإحصائيات تجاهلت حقيقة غير سارة مفادها أن الولايات المتحدة كانت تولّد أعداداً كبيرة من وظائف الخدمات متدنية المستوى التى تحقق رواتب تقل بمقدار الثلث عن وظائف المصانع المفقودة. فقد هبطت حصة التصنيع فى التوظيف الأمريكى غير الزراعى من ٢٢,٤ إلى ٩,٨ بالمائة.

وقد لاحظ الاقتصاديون المرتبطون بالعمل المنظم أن اتجاهات مربكة عديدة أخرى، بما فى ذلك سوء توزيع الدخل. فطوال فترة امتدت ٣٠ عاماً بعد الحرب العالمية الثانية، كان العُشر الأعلى من الأجراء يكسب حوالى عشرين ضعف ما يكسبه التسعين بالمائة الأدنى من الأجراء. لكن فى فترة السنوات الثلاثين الأقرب ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٧ ضعفاً. وشهد الواحد بالمائة الأعلى من الأجراء زيادة فى المكاسب بمقدار ١٤٤,٤٪ فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٦، بينما زاد التسعون بالمائة الأدنى بنسبة ١٥,٦٪ فحسب. كما وجد الباحثون أن هناك مستويات فقر فى الولايات المتحدة أعلى مما فى البلدان ذات الدخل المرتفع المشابهة (٢٧).

على الرغم من الثروة المتزايدة بشدة، فقد كانت هناك أدلة على الدخول الفردية الراكدة. وعندما وُوجه الأمريكيون العاديون بهذا الوضع شمروا عن ساعد الجد وعملوا لساعات أطول من أقرانهم فى البلدان ذات الدخل المرتفع الأخرى. وطبقاً لما ذكرته مصادر معهد السياسات الاقتصادية، فقد هبط متوسط ساعات العمل السنوى

فى البلدان ذات الدخل المرتفع الأخرى بمقدار ١٠ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٦، لكنه هبط بنسبة تقل عن ٢ بالمائة فى الولايات المتحدة^(٢٨).

كذلك اقترض الأمريكيون المزيد للحفاظ على أساليب الحياة والطموحات. وهبط معدل مدخرات الأسر هبوطاً حاداً فى الولايات المتحدة من حوالى ١٠ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ إلى أقل من ١ بالمائة فى العقد الأول من القرن العشرين. ورأى البعض أن هذا الاتجاه يشير إلى أن الولايات المتحدة فى سبيلها لأن تصبح دولة مسرفة تعتمد على المدخرات الأجنبية للحفاظ على استمرار الإنفاق استهلاكى، وأقل قدرة على تمويل تكاليف التقاعد الخاصة بالسكان الشائخين. لكن الولايات المتحدة لم تكن البلد الكبير الوحيد الذى تتناقص فيه مدخرات الأسر. ففي المملكة المتحدة واليابان وكندا كان هناك هبوط مساو لا تفسير له. وفى المقابل، كان معدل ادخار فى منطقة اليورو ٨ بالمائة تقريباً فى المتوسط، وفى فرنسا كان يزيد كثيراً على ١٠ بالمائة. وكان لدى اليونان، المسرفة بين بلدان اليورو، معدل ادخار سلبي^(٢٩).

منذ عام ١٩٨٠ كان للنزعة الاستهلاكية الأمريكية أثر كبير. فشهوة الأمريكيين التى لا تشبع لبنطلونات الجينز والأحذية والسيارات وغيرها من الأصناف المستوردة كانت بمثابة قاطرة عملاقة تجر الاقتصاد العالمى وتولّد الملايين من فرص العمل على خطوط الإنتاج فى آسيا. وهكذا كان الاقتصاد الأمريكى خلال جزء كبير من القرن العشرين بمثابة مستورد الملاذ الأخير - أى السوق التى اعتمدت عليها البلدان الأخرى فى صحة قطاعات التصدير بها. وبينما وفرت الولايات المتحدة ١١,٢ من الصادرات العالمية فى عام ٢٠٠٩، فقد اشترت ١٦,٧ بالمائة من واردات العالم، وهى الإحصائية التى أبرزت الاقتصاد الأمريكى باعتباره قاطرة الاقتصاد العالمى وأشارت إلى أن هناك عجزاً اقتصادياً كبيراً^(٣٠).

أصبحت علاقة أمريكا التجارية مع العالم غير متماثلة إلى حد بعيد على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة. وكان عجز الحساب الجارى التراكمى منذ عام ١٩٨٠ هو ٧٧٤٥ مليار دولار. وفى عام ٢٠٠٩ عانت الولايات المتحدة من عجز تجارى فى السلع مقداره ٥٠١ مليار دولار، شمل عجوزات قدرها ٢٢٦,٨ مليار دولار مع الصين،

وهـ ٤٧,٨ مليار دولار مع المكسيك، و٤٤,٨ مليار دولار مع اليابان، و٢٠,٢ مليار دولار مع كندا. وكان العجز مع أعضاء النافتا ٦٧,٨ مليار دولار، ومع أوروبا ٧٢ مليار دولار، وكان ٢٧٨,٤ مليار دولار مع بلدان حافة المحيط الهادئ. وعلى أساس السلع، كان هناك عجز قدره ١٧٠ مليار دولار من ناحية النفط والغاز^(٣١).

كما تشير البيانات، أصبح الاقتصاد الأمريكي أكثر اعتماداً بكثير على الاقتصاد العالمي وتكاملاً معه. وزادت نسبة تجارة أمريكا في السلع إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٧,٤ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,١ بالمائة في عام ٢٠٠٨، ومع استبعاد التجارة البينية الأوروبية من التقديرات تكون الولايات المتحدة هي ثالث أكبر مصدر للسلع (بعد الاتحاد الأوروبي والصين) وهي ثاني أكبر مستورد. وفي الخدمات التجارية، هي ثاني أكبر مصدر ومستورد، بعد الاتحاد الأوروبي. ويمكن العثور على جزء من تفسير زيادة الاعتماد التجاري في هيكل التعريفات الجمركية. فنتيجة للتخفيضات الثنائية ومتعددة الأطراف، كانت الرسوم الجمركية التي تفرضها أمريكا على الواردات منخفضة نسبياً - إذ تبلغ الرسوم المطبقة ٣,٢ بالمائة على المنتجات المصنعة و٤,٧ على المنتجات الزراعية^(٣٢).

مع الوصول الذي لا يعوقه شيء إلى السوق الأمريكية من قواعد الإنتاج الأجنبية، اختارت الأعمال الكبيرة، كما سنوضح في الفصل السابع، إقامة شبكات إمداد عالمية. وبدلاً من الإنتاج داخل السوق الأمريكية الكبيرة، انتهزت الشركات فرصة الباب المفتوح في المنافذ الجمركية لإنتاج البضائع وتجميعها في الأماكن الأكثر تميزاً. وبينما كانت شبكة الإمداد العالمية مواتية بشكل واضح لأرباح الشركات، فقد كان هناك جدل بشأن ما إذا كانت عملية التجريف مفيد للدولة أم لا. إذ إنه من المؤكد أن المستهلكين استفادوا من الأسعار المنخفضة، لكنهم أصبحوا أثناء ذلك أكثر اعتماداً على المنتجين البعيدين الذين يعملون في بيئة تنظيمية مختلفة، حيث يمكن أن تكون معايير الصحة والبيئة والعمل والسلامة مختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك المعايير في سوق الملاذ الأخير. وما جرى تجاهله في النقاش هو أي اعتبار ليوم الحساب. فلا الدول ولا الأفراد يمكن أن يعيشوا بأكثر من إمكانياتهم لفترات ممتدة من الزمن دون أن يبيعوا أصولهم.

كندا

فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ و ٢٠١٠، اتخذت كندا قراراً تاريخياً للاندماج مع الأسواق الإقليمية والعالمية الناشئة. وخلال الثمانينيات واجه قادة كندا قراراً مهماً. فبما أنها كانت دولة تجارية مهمة ومشاركاً نشطاً فى مفاوضات التجارة العالمية، فقد تمتعت بنسبة محترمة من التجارة العالمية مقدارها ٢,٢ بالمائة. لكن زيادة القدرة الإنتاجية الكندية تأخرت وتجاوزت تكاليف التصنيع الخاصة بها الولايات المتحدة المجاورة بنسبة ٤٠ بالمائة. وأسهمت حواجز التجارة الداخلية بين أقاليم كندا فى هذه التكاليف المرتفعة. وكذلك كان الشعور الانفصالى الكندى الفرنسى فى إقليم كيبيك الذى يعانى من الكساد الاقتصادى بمثابة تهديد دائم لبقاء الاتحاد الكندى^(٣٣).

ومع اعتماد ٢٠ بالمائة من فرص العمل فيها على التجارة، شعرت الأعمال والحكومة الكندية بالقلق من أن "الحصن أوروبا" قد يقيد الوصول بعد استكمال السوق الداخلية فى عام ١٩٩٢، وكان هناك قلق مشابه من أن النزعة الحمائية الأمريكية قد تضر الوصول إلى السوق الأمريكية وتهدد وصول الشركات الكندية إلى سوق عالمية شديد التنافس^(٣٤).

وكما هو الحال فى غرب أوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية ذاتها، دفعت الأعمال الكبيرة المسؤولين العامين إلى فتح الأسواق والتفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة. فقد حثت بل كندا وستيلكو وبى سى ريسورسز إنفستمنت كورپوريشن وغيرها حكومة براين ملرونى المحافظة الجديدة على إلغاء النزعة القومية الخاصة بحكومة تروبو السابقة واجتذاب الاستثمار الأجنبى والسعى لإجراء مفاوضات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة على النحو الذى أوصى به تقرير لجنة ملكية بشأن مستقبل الاقتصاد الكندى^(٣٥).

وافق ملرونى، وهو رجل أعمال من كيبيك، على التوصية وتخلّى عن عقود من النزعة القومية الواضحة التى اتسم بها الحزب. واختارت حكومته الاندماج مع الولايات المتحدة وإلغاء القيود على الاقتصاد. وكانت النتيجة اتفاقية تجارة حرة ثنائية

مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٩ جرى توسيعها لتضم المكسيك فى عام ١٩٩٣، وشجع ملرونى الاتفاقية من خلال البرلمان على الرغم من عداا العمالة المنظمّة.

بينما واصل كُتّاب الأعمدة وجماعات المصالح الجدل بشأن حكمة النافتا، تبين البيانات الأساسية أن أداء الاقتصاد الكندى كان جيداً على نحو معقول خلال تلك الفترة. إذ زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٣,٢٪ بالدولار الثابت ليصبح ٣٤٥٦٧ دولاراً فى عام ٢٠٠٩، وحدث ذلك على الرغم من زيادة قدرها ٣٧٪ فى عدد السكان، من ٢٤,٦ مليون نسمة إلى ٣٣,٧ مليون نسمة. والعامل المهم فى تفسير الزيادة هو الوصول إلى سوق أمريكا الشمالية. ونتيجة لاتفاقية التجارة الأمريكية الكندية، ثم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، زادت حصة الصادرات الكندية الموجهة إلى سوق النافتا من ٦١٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٦,٣٪ فى عام ٢٠٠٩، وهبطت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبى من ١٣٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٨,٣٪ فى عام ٢٠٠٩، وكشأن الولايات المتحدة وغرب أوروبا، أصبحت كندا، التى هى سابع أكبر مصدر فى العالم، شيئاً فشيئاً أكثر اعتماداً على الأسواق الآسيوية. وعلى الرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة أكبر ممول لكندا يليها الاتحاد الأوروبى^(٣٦).

بعد عقد من النافتا، أظهرت استطلاعات الرأى العام الكندية أن دعم اتفاقيات التجارة مرتفع. فمن الواضح أن الكنديين أصبحوا أكثر ارتياحاً مع التكامل العالمى. وعلى الرغم من ذلك رأت غالبية الكنديين أن الولايات المتحدة استفادت من النافتا، وأراد ٤٥ بالمائة عمل ما هو ضرورى لإعادة التفاوض على الشروط. ومن الواضح أن عدم الرضا عن النافتا لم يقضِ على الحماس للاتفاقيات ثنائية الأطراف الأخرى. وأيد غالبية الكنديين اتفاق التجارة الحرة مع الهند^(٣٧).

فى مفاوضات التجارة الدولية، طالما أيدت الحكومة الكندية عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف لتعزيز مصالحها الاقتصادية. وقام الاختصاصيون التجاريون لديها بدور فعال فى منظمة التجارة الدولية والمساعدة فى إدارة النظام التجارى العالمى.

وقد استغلت آلية تسوية نزاع منظمة التجارة العالمية لمهاجمة الدعم الأمريكى للذرة. ومع وجود احتياطات هائلة من الرمال النفطية فى ألبرتا، أصبحت كندا كذلك لاعباً أساسياً فى أسواق النفط الدولية. وفى بعض القوائم تضع احتياطات النفط المثبتة كندا الثانية بعد المملكة العربية السعودية.

لأن الوصول المضمون إلى السوق الأمريكية ضرورى لصحة كندا الاقتصادية، فهى لم تتردد فى السنوات الأخيرة فى السعى لعقد اتفاقيات ثنائية وإقليمية. وبينما تبحث كندا عن وصول محسّن إلى الأسواق الخارجية، فهى تسعى كذلك إلى الحفاظ على ثقافتها المميزة بفرض قيود على المجلات والأفلام الأجنبية. وبسرعة تجد الشركات الأجنبية التى تدخل كندا أن الحواجز الإقليمية تقيد التجارة الداخلية. كما أن الحواجز البين إقليمية تعوق التجارة الداخلية. فقد وقّعت ثلاث مقاطعات غربية - كولومبيا البريطانية وألبرتا وساسكاتيون - اتفاقية لإزالة الحواجز التجارية والسماح للاستثمار البين إقليمى غير المقيد وانتقال العمالة. كما ناقشت أونتاريو وكيبك اتفاقية تجارة حرة بين إقليمية.

أوقيانوسيا

أستراليا

أستراليا نموذج جيد للاقتصاد الناجح ذى التوجه الخاص بالزراعة والمواد الخام ويعتمد على التجارة المفتوحة. ويسكن أستراليا ٢١,٩ مليون نسمة (٢٠٠٩)، بزيادة قدرها ٥٠ بالمائة عن ١٤,٦ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠، لكنها نجحت فى تلك السنوات فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٧١ بالمائة. ويضع مؤشر القدرة التنافسية للمنتدى الاقتصادى العالمى أستراليا فى المركز السادس عشر وأشادت بقدرتها على موازنة ميزانية الحكومة وخفض دينها العام ليصبح الأدنى بين البلدان ذات الدخل المرتفع.

جزء مهم من تفسير ازدهار أستراليا العام هو تكاملها المتزايد مع الاقتصاد العالمى، وقربها من الأسواق الآسيوية المنتعشة. وأفاد ظهور الصين باعتبارها قوة صناعية أستراليا بصفقتها مورد قريب للمعادن والمواد الخام، كخام الحديد والغاز الطبيعى. وتمثل صادرات المعادن ما يربو على ٦٠ بالمائة من صادرات أستراليا، بينما تمثل المنتجات الزراعية ١٢ بالمائة أخرى.

وتحتل أستراليا باعتبارها دولة تجارية المرتبة السابعة عشرة فى العالم بصفقتها مصدراً، والثالثة عشرة بصفقتها مستورداً للسلع، ويبلغ نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ١٨٦٩٩ دولاراً. وأسواق أستراليا التصديرية الرئيسية هى الصين واليابان والاتحاد الأوروبى وكوريا والهند. وكان صعود الصين محفزاً مهماً لأستراليا. فالصين تستورد أكثر من ٣٠٠ مليون طن من خام الحديد الأسترالى سنوياً وكميات كبيرة من الغاز الطبيعى المسال. وتعد الاستثمارات الصينية والسائحون (نصف مليون سنوياً) وتبادل الطلاب بإعادة تشكيل أستراليا ونظرتها العالمية^(٣٨).

بدأت أستراليا، التى طالما كانت دولة ذات نزعة حمائية، فى تخفيف القيود عن اقتصادها وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وخفض تعريفاتها الجمركية فى الثمانينيات فى عهد رئيس الوزراء بوب هوك الزعيم العمالى السابق. ولحرصها على كسب وصول أكيد إلى أسواقها الرئيسية فى الخارج، تفاوضت أستراليا على اتفاقيات مناطق تجارة حرة ثنائية مع عدد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادى ومنها الولايات المتحدة.

نيوزيلندا

أصبحت نيوزيلندا، التى كانت ذات يوم نائية، مندمجة فى الاقتصاد العالمى خلال الثلاثين عاماً الماضية نتيجة للتطورات فى النقل والاتصالات^(٣٩). وبما لديها من سكان عددهم ٤,٣ مليون نسمة، بزيادة ٣٤٪ عن ٣,٢ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠، زادت نيوزيلندا إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٤٦,٧ خلال تلك الفترة. وعلى عكس أستراليا

المجاورة التي تعتمد بشدة على صادراتها من المواد الخام الصناعية، مازالت نيوزيلندا تعتمد على الصادرات الغذائية. وهى مسئولة عن حصة نيوزيلندا المتزايدة من صادرات السلع، من ٤٨٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٦٢٪ فى عام ٢٠٠٩^(٤٠).

اعتمدت نيوزيلندا، وهى بلد زراعى به من الأغنام ما هو أكثر من البشر، على صادرات لحم الضأن والزبد لدعم احتياجاتها من الواردات. وبما أن نيوزيلندا تعتمد على المصنوعات المستوردة، فهى لا تفرض رسوماً جمركية على الواردات. وأسواق وارداتها الأساسية هى أستراليا والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين^(٤١).

اليابان

بإرشاد من الخدمة المدنية القوية الموجهة لتشجيع النمو والتعافى من دمار الحرب العالمية الثانية، أبدت اليابان نمواً هائلاً ثنائى الأعداد حتى الثمانينيات. ووعياً منها بكيفية التحول الصناعى فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، تعمدت اليابان تقييد الواردات والاستثمارات الأجنبية، بينما شجعت نقل التكنولوجيا. وقد نجحت فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٩٠,٢ بالمائة فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٩، وفى عام ٢٠١٠ كان لديها احتياطى من النقد الأجنبى (تريليون دولار) يأتى فى المرتبة الثانية فقط بعد الصين.

خلال الثمانينيات، كان الإعلام العالمى يحمل بانتظام قصصاً إخبارية عن اليابان باعتبارها رقم واحد، وكانت تتباهى بنجاح السياسة الصناعية اليابانية. وقبل انفجار الفقاعة فى عام ١٩٩٠ ارتفعت تقييمات العقارات ارتفاعاً هائلاً إلى حد أن منطقة القصر الإمبراطورى فى طوكيو فى وقت من الأوقات كانت قيمتها تفوق إجمالى قيمة ولاية كاليفورنيا. وتجول المستثمرون اليابانيون فى العالم يشترون العقارات عالية القيمة مثل مركز روكفلر فى نيويورك ونادى جولف بيبيل بيتش بكاليفورنيا، ويشيدون منشآت التصنيع الجديدة ليكون لهم وجود فى الأسواق الرئيسية، ويشترون أذنون الخزانة الأمريكية.

اليابان، بما لديها من سكان يبلغ عددهم ١٢٧,٦ مليون نسمة، لها اقتصاد يُقدَّر بحوالى ٤,١ تريليون دولار، أى حوالى ثلث حجم اقتصاد الولايات المتحدة فى الإنتاج. وبين الدول التجارية الكبيرة، تتمتع اليابان بشىء من الأمن الأقل تكلفةً، نتيجة لتحالفها الدفاعى مع الولايات المتحدة. إذ تعهدت بعد الحرب العالمية الأولى بعدم إعادة بناء جيشها. وهى تنفق أقل من ١ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى على جيشها، وهو أقل كثيراً فى عام ٢٠٠٨ من الولايات المتحدة (٤,٣٪) أو كوريا (٢,٦٪) أو الصين (٢٪). واليابان هى رابع أكبر مصدر للسلع والخدمات التجارية. وكانت أسواق صادراتها سلعها الرئيسية فى عام ٢٠٠٩ هى الصين (١٨,٩٪). والولايات المتحدة (١٦,٤٪) والاتحاد الأوروبى (١٢,٥٪) وكوريا (٨,١٪). وعلى جانب الواردات، اليابان هى رابع أكبر مستورد للسلع التى يأتى جزء كبير منها من الصين. وقد حذت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية حذو منافساتها الأوروبية والأمريكية فى نقل التجميع إلى الصين. وكشأن الاتحاد الأوروبى، اليابان بها متوسط تعريفات جمركية منخفض نسبياً (٢,٥٪)، لكنها تُبقى على التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية أكثر ارتفاعاً (٢١٪). وكمسألة خاصة بالسياسة الوطنية، تسعى اليابان إلى إنتاج نصف غذائها^(٤٢).

ومن بين البلدان ذات الدخل المرتفع، اليابان أحد البلدان الأقل عولمةً. فهى بها مستويات منخفضة نسبياً من التجارة والاستثمار الأجنبى الوارد باعتباره حصة من إجمالى الناتج المحلى. كما أن اليابان غير مفتوحة أمام الهجرة. ويمثل المهاجرون حوالى ٢ بالمائة من سكان اليابان مقابل ١٣ بالمائة فى الولايات المتحدة. ويعكس هذا جزءاً من السياسات التنظيمية المتبناة بعد الحرب العالمية الثانية لتسريع تعافى الصناعات المحلية، غير أنه يعكس كذلك تجانس اليابان الثقافى والعنصرى التقليد المقصود به تعزيز الانسجام^(٤٣).

خاتمة

خلال فترة الثلاثين عاماً التي يركز عليها هذا الكتاب، أصبحت البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر إحكاماً في تكاملها مع الاقتصاد العالمي. وفي غرب أوروبا وأمريكا الشمالية سعوا كذلك إلى التكامل الإقليمي من خلال الاتحاد الأوروبي والنافتا. وواصلت تجارة السلع باعتبارها حصة من إجمالي الناتج المحلي نموها، لكن أكبر توسع حدث في الأسواق المالية وأسواق الخدمات، حيث كان للعملة ومفاوضات التجارة أثر هائل خلال تلك الفترة. لكن كما سنكتشف في فصل لاحق، فقد تحققت هذه الكفاءة مقابل ثمن مستقبلي باهظ. ذلك أنه عندما انهارت الأسواق المالية في عام ٢٠٠٨، سهل التكامل انتشار الانقطاع على نحو شاسع. فقد واجهت البلدان ذات الدخل المرتفع التي بالغت في جهود فتح الأسواق وتكاملها تعديلات شديدة الصعوبة وتعافياً بطيئاً.

الفصل الرابع

العالم النامي

بعد سبعة أسابيع من زعزعة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ للأسواق وظهورها باعتبارها مؤشراً على عقد من الصراع والإرهاب، أدخل الاقتصادى جيم أونيل فى جولدمان أند ساكس اختصاراً جديداً جذاباً هو BRIC "بريك". وقد لفت به انتباه المستثمرين والمسئولين العاميين إلى أربعة أسواق ناشئة كبيرة - البرازيل وروسيا والهند والصين - وكل منها لديه إمكانية نمو هائلة. وتنبأ أونيل بأن الرباعى سوف ينتج أكثر من ١٠ بالمائة من المخرج العالمى مع نهاية العقد. وكما اتضح، فقد تجاوزت دول بريك هذا المستوى فى عام ٢٠٠٨^(١).

نبحث فى هذا الفصل بإيجاز بلدان بريك وغيرها من البلدان التى لديها إمكانية التحرك بسرعة مرتقية سلم التنمية الاقتصادى. وتقول جولدمان ساكس إن مجموعة أخرى تضم تركيا والمكسيك ونيجيريا وإندونيسيا يمكن أن تنمو بسرعة. ويمرور الزمن ربما تنضم أى من هذه القوى الاقتصادية الناشئة إلى تايوان وهونج كونج وكوريا وسنغافورة، بالإضافة إلى بلدان متوسطة الدخل تتحرك بنجاح لأعلى فى اتجاه وضع الدولة المتقدمة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، كما يهتم الفصل كذلك بإنجاز ضخ آخر تم خلال تلك الفترة - وهو إعادة هيكلة الاقتصادات التى تخططها الدولة فى أوروبا الشرقية وآسيا. وإلى جانب هذه الأسواق الناشئة والاقتصادات المتحولة، نسلط الضوء على بعض البلدان التى تتحرك ببطء فى المؤخرة. وهذه لديها مشكلات ضخمة وتواجه مستقبلاً صعباً^(٢).

يغطي مصطلح "العالم النامي" كما هو مستخدم عند اختصاصيي التنمية عدداً كبيراً من الدول - إجمالى عددها ١٥٠ دولة. ويعرّف البنك الدولي البلدان النامية بأنها تلك التى يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ١٢١٩٦ دولار. ويُدخل صندوق النقد الدولي كذلك ضمن البلدان النامية الدول المصدرة للنفط التى نصيب الفرد فيها من الدخل مرتفع لكنها تعتمد اعتماداً شديداً فى صادراتها على سلعة واحدة. ولتحقيق غرض هذا السرد، اخترنا وضع هذه الدول المصدرة للنفط فى صفوف البلدان النامية. وهناك نقطة أخرى تستحق التأكيد. إذ ليس كل البلدان النامية نامية بالسرعة ذاتها. فبعض البلدان تنشأ بسرعة ولديها إمكانية بلوغ وضع الدخل المرتفع فى الجيل التالى، بينما تتعثر بلدان أخرى فى الفساد والصراع ويتعين عليها التغلب على عقبات كبيرة. وهكذا تشمل فئتنا العريضة "البلدان النامية" أكثر دول العالم سكاناً (الهند والصين) ومصدرين كبار للنفط (السعودية وغيرها)، وقوة عظمى منهاراً (الاتحاد الروسى خليفة الاتحاد السوفيتى) والعديد من العمالة الإقليمية الذين نرى أن لهم إمكانية هائلة - البرازيل والصين والهند^(٣).

آسيا

أرجعت دراسة للبنك الدولي بعنوان "معجزة شرق آسيا" (١٩٩٣) إحياء آسيا الاقتصادية إلى توجيه النولة القوى (السياسة الصناعية)، والحوافز التى توجهها السوق، وسياسات الاقتصاد الكلى الحكيمة. فبينما كانت الحكومات تحفز النمو والصادرات، فقد نجحت فى الحد من التضخم. وكما أشير فى الجدول ١-٢، زاد بلدان فى شرق آسيا والمحيط الهادى نصيب الفرد فيها من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٥٩٤ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، على نحو أسرع بكثير من زيادة العالم البالغة ٦٠ بالمائة. وحقق الآسيويون هذه المكاسب على الرغم من أن زيادتهم السكانية (٦٦٪) تتجاوز الزيادة العالمية (٥١٪).

كانت التنمية التى تقودها الصادرات والتكامل مع الاقتصاد العالمى مهمين لاستراتيجية الكسب الآسيوية. ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين،

كانت ١١ دولة من بين أكبر ٢١ دولة مصدرة موجودة في منطقة المحيط الهادئ - الصين واليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وماليزيا وأستراليا وتايلاند والهند وإندونيسيا. وهذه القوى التجارية الإحدى عشرة مسنولة عما يربو على ٢٧ بالمائة من صادرات العالم ومازالت حصتها تزيد، وهو ما يعكس ديناميكية المنطقة. وفي الخدمات، من المتوقع أن تكون الدول ذاتها قد صدرت حوالي ٢٨ بالمائة من الإجمالي العالمي واستوردت حوالي ٢٥ بالمائة^(٤).

الصين

حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر كان إجمالي الناتج المحلي في الصين أعلى مما هو عليه في غرب أوروبا أو فروعها في أمريكا الشمالية وعلى امتداد بحر تاسمان. لكن الصين، باعتبارها بلداً بحرياً لديه مصالح تجارية واستكشافية انكفاً على نفسه في القرن الخامس عشر، رافضاً العلوم والتكنولوجيا الأجنبية. وكان القادة الصينيون مقتنعين بأن إمبراطوريتهم السماوية هي مركز الكون. وحتى أواخر القرن العشرين كانت الصين تتجاهل إلى حد كبير الاقتصاد العالمي، وكانت تسعى إلى النزعة الانعزالية في عهد أسرة مانشو والشيوعيين، إلى أن اختار براجماتيون من قبيل دينج شياو پنج (١٩٠٧-١٩٩٧) تحديث البلاد وانفتاحها من خلال التجارة والسياحة والتبادل التعليمي. وخرجت من صين ماو، بثورتها الثقافية وإعادة التثقيف ومعسكرات عمل الفلاحين، صين جديدة بقيادة دينج بعد عام ١٩٧٨، وقد حاولت الجمع بين الماركسية والرأسمالية وخلق اقتصاد سوق اشتراكي، وهو الاقتصاد الذي اتجه بنظره إلى الخارج من أجل الاستثمارات والآلات والتكنولوجيا والأسواق.

كانت النتائج رائعة. وخلال الفترة التي زاد فيها عدد سكان الصين من ٩٨١ مليون إلى ١,٢ مليار، بزيادة قدرها ٣٥ بالمائة، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الصيني زيادة خرافية قدرها ١٠٨٣ بالمائة (من ٥٢٤ دولاراً في عام ١٩٨٩ إلى ٦٢٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩). ووراء المقاييس الإحصائية للتقدم قصة من التضحيات الإنسانية

التي يجرى وصفها فى الفصل العاشر. وهاجر ملايين الفلاحين الصينيين، الكثير منهم شبابت، إلى المناطق الحضرية للعمل فى المصانع منخفضة الأجر حيث يقمن بتجميع الملابس والإلكترونيات واللعب وغيرها من المنتجات من أجل أسواق الصادرات. وقد عمل الكثير ٧٠ ساعة أو أكثر فى الأسبوع مقابل ٢٠٠ دولار فى الشهر. وفى لونغهوا، حيث يوظف فوكسون وهو مصنع تجميع تايوانى لمنتجات الماركات التجارية العالمية الرئيسية من ٢٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف عامل، كانت السرعة من شدة الكثافة والنظام من شدة التقيد ما جعل عشرات العمال يحاولون الانتحار^(٥).

على الرغم من أن إجمالى الناتج المحلى الصينى بالكامل حوالى نصف حجم الاقتصاد الأمريكى، فقد ظهر هذا البلد الذى ينمو بسرعة باعتباره أحد أهم البلدان التجارية. وأسهمت شهيته المتزايد للألونيوم والفحم والنحاس والنفط والطعام وغير ذلك من المواد الخام فى حدوث زيادة ضخمة فى أسعار السلع فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وتأتى الصين بعد الاتحاد الأوروبى باعتبارها أكبر مصدر، ذلك أنها مسئولة عن حوالى ١٢,٧٪ من الصادرات. والصين ثالث أكبر مستورد، حيث تحصل على ١٠,٥٪ من الواردات. وسوقا صادرات الصين الرئيسيتان هما الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وتأتى وارداتها من اليابان والاتحاد الأوروبى وكوريا وتايوان. ومع أن الولايات المتحدة واحدة من أسواق الولايات المتحدة الرئيسية، فهى لا تحتل مكانةً بين أكبر خمسة موردين لواردات الصين^(٦).

الاستثمار الأجنبى هو أحد مفاتيح تجارة الصين الآخذة فى الاتساع، بل واحتياطياتها الكبيرة من العملات. فعلى مدار السنوات العشر الماضية اجتذبت الصين حوالى ٢٠ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر للبلدان النامية. وتقول الحكومة الصينية إن المشروعات الأجنبية مسئولة عما يزيد على نصف الصادرات والواردات، وهى توفر ٣٠ بالمائة من المخرَج الصناعى. وفى البداية كان الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد فى الصين مُركّزاً فى التصنيع ذى التوجه الخاص بالصادرات. ومنذ عام ٢٠٠٠، عندما فتحت الصين قطاعات الخدمات لديها للمنافسة، دخلت الفنادق ومحال البيع

بالتجزئة والشركات المالية وغيرها. واتسع الاستثمار الأجنبي المباشر فى الخدمات على نحو أسرع بكثير من الاستثمارات فى الصناعة^(٧).

مع بداية القرن الحادى والعشرين كانت الصين قد رسخت نفسها باعتبارها مصنع التخفيضات العالمى. وقد استوردت المواد الخام من أستراليا والبرازيل وبلدان كثيرة أخرى، ثم أضافت العمالة الرخيصة وصدرت النتائج. لكن الصين طمحت إلى أن تصبح أكثر من مورد للسلع الرخيصة للسوق العالمية. بل طمحت إلى الارتقاء بشبكة القيمة وإنتاج منتجات التكنولوجيا الفائقة. ولكى تحقق الصين هذه الغاية طالبت بأن يأتى المستثمرون الأجانب بالتكنولوجيا إلى جانب رأس المال. وعند فتح أبواب الصين، تبنت الحكومة الصينية سياسة "ادفع كى تلعب"، بينما اشترطت قيام مشروعات مشتركة فى الصناعات الرئيسية، وفرضت قواعد التصنيع المحلية، واشترطت نقل التكنولوجيا ثمنًا للموافقة. كما رغبت الصين أن تدعم الأعمال الأجنبية جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والحصول على وصول أكيد إلى أسواق الصادرات العالمية بمعدلات التعريف الجمركية الأكثر ملاءمة.

كان إيمون فنجلتون، المحلل التجارى الدولى المقيم فى طوكيو، أحد أول من لاحظوا أن مقاربة الصين للتجارة العالمية تبتعد بشكل حاد عن نموذج الملكية الخاصة الذى يتبنونه فى أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد أشار إلى أن الأعمال متعددة الجنسيات العاملة فى الصين أصبحت أدوات للمركنتلية الحكومية الصينية. إذ يسعى المركنتليون إلى أن يصدروا أكثر مما يستوردون، وإلى أن يراكموا الاحتياطيات النقدية من أجل المصالح الوطنية. وانتقد فنجلتون الأعمال الكبيرة لنقلها التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين لكسب الوصول إلى السوق، ويعد ذلك حشد التأييد للمصالح الصينية فى رأس المال الأجنبي^(٨).

فى عام ٢٠١٠ عبرت الشركات متعددة الجنسيات عن مخاوف بشأن البيئة بالنسبة للأعمال الأجنبية فى الصين. واشتكى أعضاء جماعات الضغط التابعة للأعمال من أن الصين تعزز نموذجًا اقتصاديًا مختلفًا، وهو النموذج الذى ينطوى على هيمنة الدولة

على القطاعات الرئيسية كالسيارات والمعلومات الإلكترونية والحديد والصلب والعلوم والتكنولوجيا وغيرها. وقد استشهدوا بأمثلة من النزعة الحمائية الصينية - بما في ذلك الدعم والأفضليات - المستخدمة لدعم الأبطال القوميين. كما اشتكوا من أن المشروعات الصينية، التي يدعمها الحزب الشيوعي والدولة، قد اتسعت على نحو يتجاوز الصين، مستفيدة من الأرباح من السوق المحلية المحمية للمنافسة على الموارد والأسواق العالمية مع المشروعات الخاصة الغربية^(٩).

مع وجود ما يربو على ٢.٥ تريليون دولار من احتياطي النقد الأجنبي، بدأت الصين القيام بدور أكثر فاعلية في التجارة والتمويل. إذ اتسعت مشروعات الدولة الخاصة بها بسرعة. وفي عام ٢٠١٠ جاء ترتيب ثلاث منها - سينوبيك وستيت جريد وتشاينا ناشونال پتروليوم - ضمن العشر شركات الأولى في قائمة مجلة "فورشن" الخاصة بـ "الخمسمائة شركة العالمية" الخاصة بأكبر شركات العالم. وكان إجمالي ما ضمته القائمة ٤٦ شركة صينية. والكثير منها يبحث عن الموارد الطبيعية في أنحاء العالم القصية - من الحديد في البرازيل وأستراليا إلى النفط في أمريكا وكندا والشرق الأوسط - حيث تدفع أسعاراً ممتازة للأصول^(١٠).

ما إذا كانت الرأسمالية التي توجهها الدولة - وإجماع بيجين - سوف تنجح على المدى الطويل في غرس النموذج الذي تحركه السوق أم لا مسألة تُحسَم. لكن نموذج التنمية الصيني الذي تقوده الصادرات، الذي يشبه في بعض جوانبه الأساليب المستخدمة بنجاح في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، بدأ متحدياً لإجماع واشنطن الليبرالي الجديد الذي شكّل التفكير الأمريكي قبل أزمة ٢٠٠٧-٢٠١٠ الاقتصادية^(١١).

نمور آسيا

أظهر ما يُسمى بنمور آسيا - هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان - على مدى الأعوام الأربعين الأخيرة أن الدول ذات القيادة القوية وبعيدة النظر يمكنها التغلب على الفقر والاستعمار، والنمو بسرعة. وقد حذت هذه الدول الأربع حذو يابان

ما بعد الحرب. ومن المصادفة أن كلاً منها قد عانى من الاحتلال الياباني الوحشي أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الستينيات، كان دخل كل من كوريا الجنوبية وتايوان لا يختلف مادياً عن بعض البلدان الإفريقية المستقلة حديثاً، كغانا. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في النميرين الآسيويين ١٥ ضعف نصيب الفرد في غانا البالغ ١٣٧٠ دولاراً. وحققت المقاربة الآسيوية للتنمية - الاعتماد على النمو الذى تقوده الصادرات لتعزيز المشروعات المحلية، وبعض القيود على الواردات - معجزات للنمو الأربعة. وفي أوائل القرن الحادى والعشرين انضمت إلى العالم المتقدم، وسعت البلدان الأخرى، بإلهام من نموها، إلى عمل الشيء نفسه^(١٢).

هونج كونج

عادت هونج كونج، التى كانت مستعمرة بريطانية على البر الرئيسى الآسيوى، إلى السيطرة الصينية فى عام ١٩٩٧، ومع ذلك فقد ظلت تعمل مستقلةً إلى حد ما (بلد واحد ونظامان^(١٣))، باعتبارها مركزاً تجارياً ومالياً. بل إن هونج كونج عضو فى منظمة التجارة العالمية. وباعتبارها مدينة تجارية، مثل سنغافورة، كان يسكن هونج كونج ٧ ملايين نسمة فى عام ٢٠٠٨، مقابل ١٠٥ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠، وخلال تلك الفترة زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٩١ بالمائة. وهى تتمتع بواحد من أعلى مستويات المعيشة فى المنطقة. كما تصدر ٣٠٥ بالمائة من صادرات العالم. بينما كان نمو هونج كونج، التى كانت تتاجر بتوسع مع أوروبا، أقرب اقتصادياً إلى البر الرئيسى منذ التسليم. وكان حوالى نصف تجارتها مع الصين^(١٤).

سنغافورة

دولة سنغافورة التجارية بها ٥ ملايين نسمة فقط، لكنها باعتبارها مركزاً تجارياً قزمت مناطق أكبر بكثير. ففي عام ٢٠٠٨ كان ترتيب سنغافورة تاسع أكبر مصدر ومستورد فى العالم، حيث كانت مسؤولة عن ٢٠٩ بالمائة من صادرات العالم.

وهي تصدر سلعاً أكثر من شبه القارة الهندية التي تؤوى حوالى ربع سكان العالم. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٩ رفعت سنغافورة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالدولار الثابت بنسبة ٢١٨ بالمائة من ١٢٤٥٤ دولاراً إلى ٤٥٩٧٤ دولاراً لتكون بذلك رائدة المنطقة الآسيوية^(١٤).

تدعو سنغافورة إلى التجارة الحرة وتمارسها، لكنها تعتمد على التدخل الحكومى. وفى ظل القيادة البراجماتية لرئيس الوزراء لى كوان يو (١٩٥٩-١٩٩٠)، أكدت على الـ"القيم الكونفوشية"، وهى الفلسفة التى تضع مصلحة المجتمع فوق رفاهية الأفراد. وأكدت مقاربة لى السلطوية النظام وأحببت النقد الديمقراطى باعتبار أنه يخل بالسعى لتحقيق النمو الاقتصادى. وبعد أن صوتت ماليزيا لمصلحة طرد سنغافورة ذات الأغلبية الصينية فى عام ١٩٦٥، أعلنت الدولة - المدينة استقلالها. ومع عدم وجود أية موارد فى واقع الأمر سوى ذكاء أهلها، انفتحت سنغافورة أمام التجارة والاستثمار الأجنبى. وتدخلت الدولة لخلق المزايا التنافسية. ونجحت سياسة سنغافورة الصناعية فى تحويل المركز الإقليمى إلى منافس على المستوى العالمى فى الصناعة والخدمات والمعرفة.

وسنغافورة المعاصرة بها واحدة من أكثر بيئات العالم صداقةً للأعمال وقدرةً على المنافسة. وهى لا تفرض رسوماً جمركية على الواردات. وبما أن سنغافورة لديها أحد أكبر موانئ الحاويات فى العالم، فهى تتاجر مع كل المناطق. ودائماً ما تضع استطلاعات القدرة التنافسية العالمية سنغافورة بين البلدان الأولى^(١٥).

كوريا الجنوبية

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تعافت كوريا الشمالية من دمار الحرب الكورية وظهرت باعتبارها مصدرًا مهمًا للمصنوعات، بما فى ذلك السيارات والإلكترونيات والسفن والآلات. وفى عام ١٩٨٠ كانت كوريا الجنوبية دولة نامية نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فيها أقل منه فى الإكوادور أو بيرو أو جنوب إفريقيا. وبحلول منتصف التسعينيات كانت كوريا الجنوبية قد انضمت لصفوف البلدان المتقدمة

وأصبحت عضواً فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذات السمعة الطيبة، وهى مجموعة تضم ٣٠ من البلدان الغنية. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ صعد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى كوريا (بالدولار الثابت) بنسبة رائعة هى ٣٦٠ بالمائة من ٥٥٤٤ دولاراً إلى ٢٥٤٩٣ دولاراً، وهو الأداء الذى تجاوزه الصين فقط من بين القوى الاقتصادية الناشئة.

لمجموعات الأعمال (التشايبولات) الكورية، كهيونداى وإل جى (لاكى جولد ستار) وسامسونج، أنشطة عالمية واعتراف بعلاماتها التجارية فى أنحاء العالم. وكوريا كذلك مصدر مهم للخدمات، وخاصة الهندسة والتشييد. فقد شيد مهندسو سامسونج برجى پتروناس التوأم فى كوالالمبور، وتايبيه ١٠١، وبرج دى، وهو ناطحة سحاب تتكون من ١٦٠ طابقاً قابلة للسكنى وقمة مستدقة ارتفاعها ٢٧١٧ قدماً. وأسهمت شركات الهندسة والتشييد الكورية فى مشروعات فى ١١٨ بلداً، حيث كان ثلثا عقودها الخارجية تقريباً فى الشرق الأوسط، وبشكل خاص فى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وليبيا^(١٦).

كوريا الجنوبية التى يسكنها ٤٨,٧ مليون نسمة ويبلغ إجمالى الناتج المحلى فيها ١,٣ تريليون دولار (٢٠٠٨) هى خامس أكبر مصدر وسابع أكبر مستورد. وقد كانت أول دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية التى تخرج من الركود العالمى. وسهّل ارتدادها توسعاً ثنائى الأعداد فى الصادرات، بالاشتراك مع إنفاق العجز على النمط الكينزى لتحفيز الطلب^(١٧). وتعيد كوريا ترتيب علاقاتها الاقتصادية وتزداد قريباً من الصين. وفى أعقاب الحرب الكورية اعتمدت على السوق الأمريكية فيما يتعلق بفرص التصدير، لكن فى السنوات الأخيرة أصبحت الصين عميلها الأكبر يليها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وبالنسبة لواردات كوريا الجنوبية، تأتى الصين فى المقدمة تليها اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والمملكة العربية السعودية.

على الرغم من دور كوريا باعتبارها مصدر مهم للبضائع والخدمات، فما زالت سوقها المحلية محمية بشكل كبير فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. وتدعم كوريا قطاعها

الزراعى بمعدل أعلى من أى عضو فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. إذ يذهب حوالى ٢,٤٪ من إجمالى الناتج المحلى لدعم الزراعة فى كوريا مقابل ١,١٪ فى اليابان و٠,٩٪ فى الاتحاد الأوروبى و٠,٧٪ فى الولايات المتحدة^(١٨). وتطبق كوريا رسوماً جمركية حسب القيمة مقدارها ٤٨,٦٪ على المنتجات الزراعية لإرضاء قطاعها الزراعى الناشط، لكن النسبة الخاصة بالمنتجات غير الزراعية هى ٦,٦٪ وتسعى كوريا منذ فترة طويلة إلى الحد من نفوذ السيارات والمصنوعات الإلكترونية اليابانية، ولذلك فهى لا تزال تفرض قيوداً على هذه الواردات^(١٩).

كما سنذكر فى الفصل السادس، فقد حاول الرئيس لى ميونج باك، مدير هيونداى السابق، دمج كوريا فى الاقتصاد العالمى من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية. وهو يتصور كوريا الجنوبية تقدم نموذج القيادة للدول النامية.

تايوان (تايبيه الصينية)

عُقدت وضع تايوان باعتبارها اقتصاداً مستقلاً علاقتها الحساسة مع الصين القريبة. وهى بما لديها من سكان عددهم ٢٣ ألفاً فحسب أصبحت تحتل المرتبة الحادية عشرة بين أهم القوى التجارية فى العالم لكونها مسنولة عن ٢,٢ بالمائة من صادرات العالم. ويفوق نصيب الفرد من التجارة (٢٢٠٤٩ دولاراً) الدول غير المنتجة للنפט كافةً ما عدا سنغافورة. لكن صين البر الرئيسى على الجانب الآخر من مضائق تايوان ينظر إلى تايوان الصغيرة على أنها حكومة منشقة وأعد جيشه لإعادة توحيد الصين بالقوة إذا لزم الأمر. وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصين بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قُبِلَت تايوان باعتبارها تايبيه الصينية، وهى عبارة دبلوماسية تتحاشى المطالبة بالسيادة.

ازدهرت تايوان باعتبارها بلداً تجارياً، حيث رفعت مستوى معيشتها بجهودها منذ أوائل الستينيات عندما دعت تايوان لأول مرة شركات الإلكترونيات الأجنبية إلى التجميع فى مناطق التجارة الخارجية الخاصة بها، مستفيدةً من العمالة منخفضة

التكلفة. وبسبب علاقتها المتوترة مع الصين، تحمى تايوان زراعتها المحلية (متوسط التعريفات الجمركية الزراعية ١٦,٩٪)، بينما متوسط التعريفات غير الزراعية ٤,٥٪. ومن المفارقة أن شريكها التجاريين التصديرين الرئيسيين هما الصين وهونج كونج، تليهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان^(٢٠).

وعلى الرغم من احتمال الصراع، فقد ازدهرت العلاقات التجارية بين تايوان والبر الرئيسي. وخلال منتصف الثمانينيات، أزال تايوان تدريجياً القيود المفروضة على الصادرات إلى البر الرئيسي في الصين من خلال هونج كونج وماكاو، وفي عام ١٩٩١ خففت الحظر على الاستثمارات التايوانية. ورأت الأعمال التايوانية مبكراً جداً فرصة نقل التصنيع كثيف العمالة للأحذية والملابس إلى البر الرئيسي منخفض التكلفة، واعترفت بفرص تحقيق الربح المقدمة من سوق الصين الهائلة. وعلى الرغم من غياب الخدمة الجوية المباشرة حتى عام ٢٠٠٨، بدأ المستثمرون التايوانيون التوافد على الصين في التسعينيات. ويُقال إن نصف استثمار تايوان المباشر (ربما ١٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨) في الصين^(٢١). وهناك ٧٥٠ ألفاً أو يزيد من التايوانيين المقيمين في الصين، وتحول الشركات التايوانية الأرباح إلى تايوان.

في عهد الرئيس ما ينج جيو، المحامي خريج جامعة هارفارد، سعت تايوان لتحقيق سياسة تستهدف تحقيق اندماج اقتصادي أوثق مع البر الرئيسي من خلال التجارة الحرة واتفاقيات الأعمال التقنية. وخشى المنتقد أن يشجع التوحيد مع البر الرئيسي، بينما يعرض استقلال تايوان للخطر ويفتح تايوان أمام فوضى البضائع الصينية الرخيصة^(٢٢).

اتحاد دول جنوب شرق آسيا

التكامل الإقليمي استراتيجية أخرى تبنتها دول جنوب شرق آسيا كي تحقق النمو المرتفع وتحافظ عليه. وفي أغسطس من عام ١٩٦٧ انضمت إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند إلى سنغافورة في تنظيم اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

وفى وقت لاحق أصبحت بروناى وكمبوديا ولاوس وميانمار (بورما) وڤيتنام أعضاء فيه. والآسيان اتحاد إقليمي يهدف إلى تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتنمية الثقافية. وفى عام ٢٠٠٩ كان عدد سكان الآسيان ٥٨٤ مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٢٥٧٧ دولاراً. لكن أعضاء الآسيان حققوا مستويات مختلفة من التنمية. فقد تراوح نصيب الفرد من الثروة على نحو كبير من سنغافورة على القمة إلى بورما المتخلفة اقتصادياً. وفى عام ٢٠٠٩ كان الآسيان مسئولاً عن ٨١٤ مليار دولار من الصادرات، بنسبة ٦.٥ بالمائة تقريباً من الإجمالى العالمى. وتخضع المناقشات بشأن الأهداف وخطط العمل وما شابه للمفاوضات بين الحكومات، ولا تعتمد على موافقة الناخبين.

فى عام ١٩٩٢ وافق الأعضاء على الانتقال إلى جماعة الآسيان الاقتصادية بحلول عام ٢٠١٥، وأحد أسس الجماعة هو منطقة الآسيان للتجارة الحرة (أفتا). والهدف الأساسى هو خلق سوق موحدة وقاعدة إنتاج دون السماح بحرية انتقال العمالة غير الماهرة أو أى وضع آخر للمعايير القياسية أو التناغم. ويطمح الآسيان إلى استكمال السوق الموحدة والاتحاد الجمركى بعد عام ٢٠١٥.

فى يناير من عام ٢٠١٠ أُلغى الأعضاء الستة الأصليون جمارك الواردات عن معظم السلع. ولابد للأعضاء الأربعة الآخرين من تنفيذ هذا الشرط بحلول عام ٢٠١٥، وفى الوقت الراهن يتم ٢٥ بالمائة فقط من تجارة الآسيان داخل المنطقة، بينما الخمس مع الولايات المتحدة وأوروبا، وحوالى ٢٩ بالمائة مع اليابان^(٢٣). وسوف يتطلب تحقيق تكامل أكبر من خلال الاتحاد الجمركى قدراً كبيراً من الدعم الدستورى، إلا أنه فى عام ٢٠١٠ كان للآسيان جهاز بيروقراطى صغير يضم ٧٠ مهنياً، ركز الكثير منهم على تنظيم المؤتمرات. وفى المقابل، كان لدى المفوضية الأوروبية ما يربو على ٢٥ ألف موظف حكومى لإدارة الاتحاد الأوروبى.

إندونيسيا

ألهمت تنمية سنغافورة الناجحة جاراتها الأكبر، إندونيسيا وماليزيا. وإندونيسيا، المستعمرة الهولندية السابقة، غنية بالموارد الطبيعية - بما في ذلك النفط والمطاط والأخشاب. ويواجه قاداتها بيئة قاسية ذات رياح موسمية وزلازل، وسكان يتزايد عددهم بسرعة. فعلى امتداد الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨، زاد عدد سكان إندونيسيا بنسبة ٥٦ بالمائة من ١٤٧,٥ مليون إلى ٢٣٠ مليوناً. ونجحت إندونيسيا في تحسين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ١٣٦١ دولاراً إلى ٢٨١٣ دولاراً، بنسبة ١٨٠,٢ بالمائة بالدولار الثابت. ومقارنة بجاراتها الآسيويات الديناميكيات لم يكن ذلك بالأمر الرائع، لكنها فاقت الأداء الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع ودل على قدرة إندونيسيا طويلة المدى^(٢٤).

يعيش أكثر من ٢٠٠ مليون مسلم في إندونيسيا، وهو ما يجعل لديهم أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن إندونيسيا بلد علماني. ويشكل المسيحيون ٩ بالمائة من عدد السكان. وقد ازدهرت الأقلية العرقية الصينية (حوالي ١٪) في الصناعة ومبيعات التجزئة والتمويل، على الرغم من التفرقة والعداء العنيف. ويسيطر الصينيون العرقيون على غالبية كبيرة من ثروة البلاد الخاصة.

أعاق الفساد الحكومي والجهاز البيروقراطي غير الكفء وهيمنة الجيش تنمية إندونيسيا لفترة طويلة. فبعد الحصول على الاستقلال من هولندا في عام ١٩٤٥، حكم قوميان - سوكارنو (١٩٤٥-١٩٦٧) وسوهارتو (١٩٦٧-٢٠٠٨). وقد تعاون كلاهما مع الاحتلال الياباني. وفي عهد سوكارنو أمتت إندونيسيا الأعمال الهولندية واتخذت خطوات للحد من النفوذ الاقتصادي للصينيين العرقيين على التجارة الحضرية وتجارة التجزئة. وقد أحبط الاستثمار الأجنبي. وفي عام ١٩٦٧ ورث سوهارتو اقتصاداً مفلساً وألغى السياسات الاشتراكية كى يشجع التنمية. ووفر نظامه الحماية لمجموعات شركات الصينيين العرقيين. لكن الفساد المستشري والمواقف المتقلبة تجاه الاستثمار الأجنبي ظلت عقبة في سبيل النمو^(٢٥).

على الرغم من قدرة إندونيسيا باعتبارها سوقاً ناشئة، فهي ليست قوة تجارية كبيرة. ذلك أن حصتها من الصادرات العالمية تزيد قليلاً على ١ بالمائة. ومع ذلك فقد أهدى النمو الفلكي للصين أسواقاً جديدة لصادرات المواد الخام الإندونيسية، وينبئ الرخاء العام للمنطقة بالخير لاقتصاد إندونيسيا^(٢٦).

ماليزيا

ماليزيا، التي كانت تُعرف بالملايا البريطانية، بلد مسلم مزدهر نسبياً يعيش فيه ٢٧,٥ مليون نسمة. وهو به موارد طبيعية وفيرة للتصدير، منها النفط والغاز والأخشاب وزيت النخيل. وبما أنها مجاورة لسنغافورة، فقد استفادت من النمو الهائل لتلك المدينة النوية. وأغرقت مقارنة ماليزيا المتسامحة الموالية للأعمال شركات الإلكترونيات الغربية وغيرها من المستثمرين في السبعينيات للاستفادة من عمالتها الرخيصة.

وبما أن ماليزيا تنمو بسرعة، فقد تمتعت بفترة طويلة من النمو الاقتصادي، وهو ما ساعد بدوره في التغلب على التوترات العنصرية بين الأغلبية من الملايو وأقليتها الصينية والهندية. وكشأن قيادات البلدان المجاورة، رأى قادة ماليزيا أن هناك فرصة لتعزيز التنمية التي تقودها الصادرات. فقد شجعوا بنشاط الشركات الغربية على تجميع البضائع في ماليزيا. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، زادت ماليزيا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٥٩,٢ بالمائة من ٤٨٩١ دولاراً إلى ١٢٦٧٨ دولاراً^(٢٧).

أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام ١٩٩٧، تبنى رئيس الوزراء الماليزي محضير محمد مقارنة مختلفة عن تايلاند أو إندونيسيا. فقد فتح هذان البلدان أسواقهما المالية لتدفقات رأس المال العالمي (قابلية تحويل الحسابات الرأسمالية) بطلب من صندوق النقد الدولي. لكن أثناء الأزمة كان يتعين عليهما قبول خطط

الاستقرار القاسية الخاصة بصندوق النقد الدولي التي تتضمن خفض الميزانية والإصلاحات الهيكلية. وفرض محضير قيوداً رأسمالية تنظم فى واقع الأمر الأسواق ومضاريات العملات، ونجا الاقتصاد الماليزى من الأزمة دون خطة تسوية صندوق النقد الدولي. وتحدى محضير صندوق النقد الدولي وفاز.

الفلبين

الفلبين ديمقراطية منخفضة ومتوسطة الدخل تكافح العثور على موقع منافس فى عالم تقدم فيه الصين وThيتنام أرخص قوة صناعية. فمع وجود قوة عمل جيدة التعليم من خريجي الكليات الجامعية الذين يعرفون الإنجليزية، نجحت الفلبين فى تصدير الخدمات (بما فى ذلك الخدمات القانونية) واجتذاب مراكز الاتصال. وهى تصدر العمال كذلك. ويعمل عدد كبير من الفلبينيين فى الخارج - فى الرعاية الصحية والتشييد وخدمات المنازل - ويحولون مبالغ كبيرة (١٨,٦ مليار دولار) ليساعدوا بذلك أقاربهم الباقين فى الوطن. ومنذ عام ١٩٨٠ تغيرت تركيبة الصادرات الفلبينية تغيراً ضخماً بزيادة المصنوعات بشكل حاد. والاستثمار الأجنبي، وبشكل خاص فى معدات الكمبيوتر، مسئول بشكل كبير عن هذا التحول.

كان أداء الاقتصاد الفلبيني أقل من البلدان المجاورة، وبشكل خاص تايوان وماليزيا. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، زادت الفلبين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٢.٨ بالمائة فحسب، بينما زاد عدد السكان بنسبة ٨٠,٧ بالمائة من ٥٠,٩ مليون إلى ٩٢ مليون. وتعكس زيادة عدد السكان السريعة معدل المواليد المرتفع، ذلك أن الفلبين بلد رومى كاثوليكي فى غالبية. والفساد السياسى، وهو أمر حتمى فى الكثير من البلدان النامية، متوطن فى الفلبين. وهى طبقاً لتقديرات الفساد الدولية تأتى ضمن الخمس والعشرين دولة الدنيا^(٢٨).

تايلاند

فى جنوب شرق أسيا أحد أكثر الاقتصاديات ديناميكية فى المنطقة هو تايلاند. فاستفادةً من طلبات حرب فيتنام وإنفاقها، والاستثمار الأجنبى اللاحق، حولت تايلاند نفسها من بلد البوذات المبتسمة والأفيال ومزارعى الأرز إلى مصدر مهم للمصنوعات. وزادة المصنوعات من ٢٥ بالمائة من صادرات السلع فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٤ بالمائة فى عام ٢٠٠٨.

بدأ الانهيار الاقتصادى الآسيوى فى تايلاند مع انفجار فقاعة العقارات، والتهافت على العملة التايلاندية البات. لكن على الرغم من ذلك كان أداء الاقتصاد التايلاندى جيداً نسبياً على المدى الأطول. وبينما زاد عدد سكانها بنسبة ٤٤ بالمائة (من ٤٧ مليوناً إلى ٦٧.٨ مليون) فيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٨، وارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة رائعة بلغت ٢٢٥ بالمائة من ٢٢٣١ دولاراً إلى ٧٢٥٨ دولاراً. ومع ذلك فقد زاد عدم الاستقرار السياسى مع أعمال الشغب من حين لآخر، وفساد العملية الانتخابية، والحكم العسكرى المخاوف بشأن قدرة تايلاند على الإبقاء على برنامج تنميتها الاقتصادية الطموح.

فيتنام

فيتنام بلد شيوعى آخر أجرى إصلاحاً واعتنق الرأسمالية وانضم إلى منظمة التجارة العالمية فى عام ٢٠٠٩، وقد تمتع بنمو سريع تقوده الصادرات. وبدأ تحول فيتنام إلى اقتصاد السوق الاشتراكى فى منتصف الثمانينيات عندما اختارت القيادات اتباع النموذج الصينى وتحرير الاقتصاد. وبما أن تكاليف العمالة أقل من الصين، فقد اجتذبوا صانعى الملابس والأحذية واستهدفوا المستهلكين فى الولايات المتحدة وأوروبا. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، زاد سكان فيتنام بنسبة ٦٣ بالمائة من ٥٣.٧ مليون إلى ٨٧.٣ مليون، لكن مع موجة من الاستثمار الأجنبى، نجحت فيتنام فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٩٧.٢ بالمائة بالدولار الثابت. إن نجاح فيتنام جعلها نموذجاً بارزاً للتنمية الاقتصادية بالأسلوب الآسيوى^(٢٩).

جنوب آسيا

فى جنوب آسيا هناك خطوات مترددة نحو التكامل الاقتصادى، لكن الفقر والمناقشات السياسية، خاصةً بين الهند وباكستان، أعاقَت جهود فتح الأسواق والحد من الحواجز التجارية. وهذه المنطقة كثيفة السكان بها أكبر تركيز للفقراء فى العالم حيث يعيش مليار نسمة على أقل من دولارين فى اليوم. ونصف سكان المنطقة أميون. وعلى الرغم من ذلك فقد خرجت المنطقة من الركود العالمى الأخير على نحو أفضل من البلدان ذات الدخل المرتفع وعادت إلى النمو. ويقود قطاع الخدمات الديناميكي التعافى. لكن اقتصاديى البنك الدولى يقولون إن النمو غير كافٍ لخلق ١٥٠ مليون فرصة عمل للعمال الجدد على مدى العقد التالى^(٣٠).

الهند

الهند البالغ عدد سكانها ١,١ مليار نسمة عملاق ناشئ به طبقة وسطى نامية قوامها ٣٠٠ مليون شخص. ومنذ عام ١٩٨٠ زاد عدد سكان الهند بنسبة ٧٠ بالمائة من ٦٧٩ مليوناً إلى ١,١٥٥ مليون، لكنها نجحت فى زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة رائعة مقدارها ٤,٢٣٠ بالمائة من ٨٩٩ دولاراً إلى ٢٩٧٠ دولاراً فى عام ٢٠٠٩^(٣١). وفى جزء كبير من تاريخها منذ حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٤٧، رفضت الهند اقتصاديات السوق الحرة واعتمدت على التخطيط المركزى، والسياسة الصناعية لتشجيع التصنيع، والسيطرة الحكومية على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى. وقد سعت سياسة الهند التجارية الحمائية إلى الاستعاضة عن الواردات بالإنتاج المحلى. وتجاوزت التعريفية الجمركية المتوسطة ٢٠٠ بالمائة، كما قيدت الحصص التجارية. وكان متوسط نمو الهند فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ هو ٣,٥ بالمائة^(٣٢).

مع انهيار شريكها التجارى الرئيسى، الاتحاد السوفيتى، فى عام ١٩٩١، بدأت الهند تحرير اقتصادها والانفتاح على التجارة والاستثمار. لكن عدم كفاية الموانئ

والطاقة وغيرها من البنية التحتية يعقد جهود زيادة الصادرات. ومع ذلك فالهند بها عدد كبير من الأشخاص المتعلمين تعليماً جيداً الحريصين على الحصول على فرص عمل ترتبط بالخدمات. وفي كل عام تخرج الجامعات الهندية ٢.٥ مليون خريج، بينهم ٢٥٠ ألف مهندس. وتزدهر مراكز الاتصال وعمليات المكاتب الخلفية في الهند، ذلك أن شركات أمريكا الشمالية وأوروبا نقلت الوظائف إلى الهند للاستفادة من العمالة المتعلمة جيداً لكنها رخيصة نسبياً. وكذلك أنشأت أعداد كبيرة من الشركات المتعدية للقوميات، مثل جنرال إلكتريك، عمليات ومراكز أبحاث في الهند. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ منظمو الأعمال الهنود عدداً من المنافسين العالميين مثل ريلانس إندستريز، وهي مجموعة شركات، وتاتا في الهندسة والتصنيع، وإنفوسيز أند بيبرو في برامج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وفي عام ٢٠١٠ كانت قائمة مجلة "فورشن" لأكبر خمسمائة شركة عالمية تضم ثمانى شركات هندية^(٣٣).

وتحتل الهند باعتبارها بلداً تجارياً مرتبةً منخفضة نسبياً - الخامسة عشرة في صادرات السلع. وهي أكثر تنافساً في الخدمات، وتحتل المركز السادس بين كبار البلدان المصدرة. وباعتبارها عضواً مؤسساً في الجات عام ١٩٤٧، تتولى الهند دوراً فعالاً في مفاوضات التجارة العالمية. وقد حشدت البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية لتكون ثقلًا مقابلًا لنفوذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لكن أثناء السعى للوصول إلى الأسواق من أجل المصنوعات والصادرات الزراعية في البلدان الصناعية تكثر أمثلة النزعة الحمائية الهندية. وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية، لم تفتح الهند سوقها الزراعية أمام المنافسة العالمية وتخفّض التعريفات الجمركية على المصنوعات المستوردة. وخضوعاً لشركات تصنيع الأدوية النشطة لديها، التي تنتج أدوية مسجلة في الخارج بطريقة مختلفة، وللمستهلكين الذين يستفيدون من الأسعار المنخفضة، الهند بطيئة في الامتثال لقانون منظمة التجارة العالمية الذي يحمى حقوق الملكية الفكرية. ولحماية تجار التجزئة الصغار و٤٢ مليون وظيفة من وال مارت و تيسكو وكارفور، حظرت الهند الاستثمار الأجنبي في المحال التجارية متعددة الأقسام.

بنجلاديش

انفصلت بنجلاديش عن باكستان فى عام ١٩٧١، ويعانى هذا البلد المسلم الفقير من الزيادة السكانية. وفى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٦٠٤ دولارات إلى ١٢٨٨ دولاراً، وهى زيادة بنسبة ١١٢ بالمائة. فى حين حدثت زيادة كبيرة فى عدد السكان بنسبة ٨٤ بالمائة. ولخلق فرص عمل، ركزت بنجلاديش على قوة العمل رخيصة التكلفة فى إنتاج المنسوجات والملابس للسوق العالمية. وتعمل فى مصانع الملابس أعداد كبيرة من النساء بأجور متدنية (٢٤ دولاراً حد أدنى للأجر الشهري فى عام ٢٠١٠) فى ظروف عمل صعبة، بما فى ذلك سوء التهوية وعدم كفاية إجراءات السلامة الخاصة بالحريق. ومع انتهاء حصص النسيج فى عام ٢٠٠٥، وجدت بنجلاديش أن تجارة الملابس أكثر تنافساً مما كانت عليه قبل ذلك. وتذهب صادراتهم إلى أسواق بعيدة كالاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، بينما الصين والهند الموردان الكبيران للواردات^(٣٤).

باكستان

حصلت باكستان، التى جرى تكوينها من مناطق ذات أغلبية مسلمة من الهند البريطانية، على استقلالها فى عام ١٩٤٧، وعلى مر الزمن قامت قياداتها بتصنيع هذه الدولة الزراعية الفقيرة. وأنتج نمو صناعات النسيج والملابس فرص عمل وصادرات (حوالى ٦٠ بالمائة من الصادرات). وعلى الرغم من ذلك، فإنه بالنسبة لبلد يضم ١٦٦ مليون نسمة يبلغ نصيب باكستان من الصادرات العالمية أقل بكثير من ١ بالمائة. وعلى امتداد الفترة منذ عام ١٩٨٠ زادت باكستان نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٠٠ بالمائة (من ١١٩١ دولاراً إلى ٢٣٨١ دولاراً)، بينما زاد عدد السكان بنسبة ٩٩ بالمائة من ٨٥.٢ مليون إلى ١٦٩.٧ مليون.

ويسبب العداءات السياسية، هناك القليل من التجارة الرسمية بين باكستان وجارتها الهند بنسبة أقل من ١ بالمائة من إجمالى الصادرات. ومع ذلك فإن التهريب

واسع النطاق. وكشأن بنجلاديش، تتطلع باكستان إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل مبيعات الصادرات. وهي تعتمد، باعتبارها مستورداً للنفط، اعتماداً كبيراً على المملكة العربية في وارداتها. ومن بين الموردّين الكبار الآخرين الاتحاد الأوروبي والصين. وفي ظل الفساد واسع النطاق والإرهاب، تجد باكستان صعوبة في اجتذاب الاستثمار الخارجى (٣٥).

أمريكا اللاتينية

طوال جزء كبير من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سعت أمريكا اللاتينية لتحقيق سياسة إحلال الواردات المقصود بها تشجيع الصناعات المحلية. لكن نتيجةً لأزمة الدين في أوائل الثمانينيات، غير قادة أمريكا اللاتينية المسار وأعادوا هيكلة الاقتصادات وفتحوا أسواقهم للتجارة والتمويل العالميين.

المكسيك

أجبرت الظروف الاقتصادية الصعبة الحزب الحاكم في المكسيك على إعادة النظر في العلاقات الدولية خلال الثمانينيات للمشاركة في الاقتصاد العالمى. وقد سعت المكسيك، التى يحكمها حزب سياسى واحد منذ الثورة المكسيكية، إلى اتباع السياسات الاقتصادية الانعزالية، وحاولت البقاء على مسافة من الولايات المتحدة، جارتها الأمريكية الشمالية الكبيرة، على الرغم من وجود حدود مشتركة طولها ١٩٦٩ ميلاً. وخلال أواخر السبعينيات سعت المكسيك، التى تدفقت عليها مكاسب تصدير النفط، إلى النمو بسرعة والاقتراض بضمنان المكاسب المتوقعة. لكن فى عام ١٩٨٢ ومع زيادة أسعار الفائدة وانخفاض أسعار النفط، ثبت أن هذه المقاربة غير قابلة للاستدامة. وأعلنت المكسيك أنه لم يعد بمقدورها تلبية المدفوعات الخاصة بحوالى ٨٠ مليار دولار من الديون التى تدين بها للبنوك الأجنبية. وانهارت البورصة المكسيكية، وكذلك العملة.

كان الوضع رهيباً. إذ كان عدد السكان يزداد بسرعة، بنسبة ٥٧,٢ بالمائة من ٦٨,٣ مليون فى عام ١٩٨٠ إلى ١٠٧,٤ مليون فى عام ٢٠٠٩، ومع وجود عدد أكبر من الأفواه التى يجب إطعامها، ترك عدد كبير من الكامبيسينوس (المزارعين) الأرض وهاجروا إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل. لكن البطالة ظلت مرتفعة. وهبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى المكسيكى بنسبة ٤ بالمائة فى الثمانينيات، وهى وصفة للاضطراب الاجتماعى والسياسى. وفى هذا الوضع، اتخذت قيادة المكسيك قراراً مهماً بالتطلع إلى الخارج من أجل الاستثمار الأجنبى لخلق فرص العمل. ووافقت المكسيك على رفع القيود عن الاقتصاد والانضمام إلى الجات فى عام ١٩٨٦ والتفاوض على الاتفاقيات التجارية الخاصة بفتح السوق التى سوف تجذب المستثمرين الأجانب. ومع اشتراك أوروبا فى تكامل الأسواق وتوسعها، كانت الولايات المتحدة الشريك الوحيد المتوقع المتاح. وبدا الانفتاح المكسيكى للمسئولين فى واشنطن فرصة تاريخية لتشجيع النمو والرخاء والاستقرار داخل جارة مهمة. وفى مقابل هذا كانت هناك تحديات ضخمة، وخاصةً مشكلات اندماج بلد ندى دخل منخفض ومتوسط (المكسيك) مع اقتصاديين نوى دخل مرتفع.

كما اتضح، فقد ربطت النافتا المكسيك بأمريكا الشمالية ودمجتها فى النظام التجارى الدولى. وكانت إحدى النتائج تحسن متواضع فى مستويات معيشة شعبها. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩ نجحت المكسيك فى رفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٩,٣٪. وزادت تجارتها باعتبارها جزءاً من إجمالى الناتج المحلى من ٢١٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٥٨,١٪ فى عام ٢٠٠٩، واجتذبت النافتا المستثمرين الأجانب، وأقامت المنشآت الصناعية لخدمة سوق أمريكا الشمالية. وزادت المصنوعات باعتبارها جزءاً من الصادرات المكسيكية من ١٢٪ إلى ٦٥٪^(٣٦).

بعد وقت قصير، أصبحت المكسيك بلداً تجارياً مهماً - حيث كان ترتيبها العاشر بين مصدري العالم (باستثناء التجارة البينية الأوروبية) والعاشر بين المستوردين. ويذهب ما يزيد على ٨٠ بالمائة من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وه بالمائة إلى الاتحاد الأوروبى، وما يزيد قليلاً على ٢,٦ بالمائة إلى كندا. ويصل نصف واردات المكسيك تقريباً من

الولايات المتحدة. ويتكون جزء كبير من تجارة المكسيك من التجارة عبر الحدود في المنتجات الوسيطة، حيث تنقل الشركات متعددة الجنسيات الأجزاء والمكونات إلى مواقع التجميع الأقل تكلفة، وبعد ذلك تشحن المنتجات كاملة الصنع كالسيارات عبر الحدود إلى المستهلكين نوى الدخل المرتفع. وفي عام ٢٠٠٩ دخلت مَرَكَبَات كاملة الصنع إلى الولايات المتحدة من المكسيك أكثر مما دخلها من كندا أو اليابان^(٣٧).

زادت النافتا من التجارة غير المشروعة العابرة للحدود. فمع انتقال المزيد من الحاويات شمالاً، وجد مهربي المخدرات المكسيك أرض تجميع جذابة لخدمة العملاء الأمريكيين. وسرعان ما حولت حروب المخدرات بين عصابات التهريب المتنافسة المدن الحدودية إلى مناطق رعب تهدد استقرار المؤسسات السياسية المكسيكية. وأضر العنف والجريمة المنظمة جهود المكسيك لاجتذاب المستثمرين الأجانب والسياح^(٣٨).

أمريكا الجنوبية والوسطى

في أمريكا الجنوبية والوسطى لم يتقدم التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقدر الذي حدث في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. فقد جُمع الميركوسور، وهو التجمع الأكثر نجاحاً، الأرجنتين والبرازيل وبلدين صغيرين، هما أوراجواي وباراجواي، في عام ١٩٩١، وكان التكامل بطيئاً. وفي عام ٢٠٠٩، ذهب ١٥ بالمائة من صادرات ميركوسور إلى بلدان أخرى خارج ميركوسور، لكن ١٧ بالمائة فقط من الواردات جاء من شركاء في ميركوسور. ويسعى تجمع إقليمي آخر أصغر حجماً، وهو جماعة الأنديز، إلى تشجيع التجارة بين بلدان الأنديز - بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو - لكن أعضاءها حققوا قدراً أقل من التكامل^(٣٩).

شجع حافز النافتا للاقتصاد المكسيكي البلدان الأصغر حجماً في المنطقة على السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي. وأحد تلك المشروعات هو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى (كافتا) التي جرى التفاوض بشأنها في عام ٢٠٠٢ وتضم جمهورية الدومينيكان. وبعد إجراء استفتاء في كوستاريكا دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أوائل عام ٢٠٠٩.

وقد رأها البعض توسيعاً للنافتا في اتجاه الجنوب وخطوة مهمة نحو بناء منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين.

سارت مفاوضات التجارة الحرة على نحو ثنائي كذلك. فقد تفاوضت كولومبيا وجمهورية الدومنيكان (أحد أطراف كافتا) وبينما على اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وبينما تمتعت تلك البلدان بصورة عامة بالوصول الذي لا يعوقه شيء إلى أسواق أمريكا الشمالية الكبيرة نتيجةً للتعريفات الجمركية الأمريكية المنخفضة ونظام الأفضليات المعمم، كانت اتفاقيات التجارة الحرة بمثابة إطار أوسع لحل المنازعات وتوفير الوصول إلى قطاع الخدمات، بغرض تشجيع تدفقات أكبر للاستثمار الخاص.

منذ القرن التاسع عشر تتطلع أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وغرب أوروبا من أجل الأسواق، لكن الصين ظهرت في أوائل القرن العشرين باعتبارها سوقاً أساسية للمواد الخام من المنطقة، وكذلك مورداً مهماً للبضائع المصنعة منخفضة التكلفة. وبالنسبة للأرجنتين (٢٠٠٨) وتشيلي (٢٠٠٨) والبرازيل، أصبحت المبيعات للصين أكثر أهمية من الصادرات إلى الولايات المتحدة.

البرازيل

باعتبارها إحدى الأسواق الناشئة الكبيرة، البرازيل الناطقة بالبرتغالية هي القوة الصناعية الرائدة في أمريكا الجنوبية، كما أنها رائدة عالمياً إلى حد كبير. وفيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٩، زاد سكان البرازيل بنسبة ٥٧ بالمائة من ١٢٣ مليوناً إلى ١٩٣,٧ مليون. وقد نجحت في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٦ بالمائة فحسب، لكن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تمتعت البرازيل بنمو أسرع بكثير. إذ عانت من انتكاسة وجيزة فقط في ركود ٢٠٠٧-٢٠١٠، ولكونها البلد الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان في أمريكا اللاتينية، فقد تحولت البرازيل (البالغ إجمالي الناتج المحلي بها تريليونا دولار) إلى الصناعة وأصبحت مصدراً

متنوعاً للمصنوعات (بما فى ذلك الطائرات والأسلحة)، وكذلك المنتجات الزراعية كالبن والقطن. وكلُّ من المنتجات الزراعية والمصنوعات مسئول عن ٤٠ بالمائة من الصادرات. والصين هى ثانى أكبر سوق صادرات للبرازيل بعد الاتحاد الأوروبى. وبعض أكبر شركات البرازيل، مثل إمبراير، التى تصنع الطائرات الصغيرة والمتوسطة، وشركة الطاقة العملاقة پتروبراس، وشركة التعدين فالى، لها شهرة عالمية.

مع وجود سوق محلية كبيرة، واقتصاد متنوع يتمتع بقوة فى الزراعة والمواد الخام والتصنيع والتكنولوجيا، سعت البرازيل من قبل إلى فرض قيود على الوصول إلى سوقها. إذ اتبعت سياسة إحلال الواردات، ومازالت تستخدم الدعم وسياسات والمشتريات الحكومية لتحفيز الإنتاج القومى. وفى الخدمات، كانت بطيئة فى فتح السوق المحلية أمام الشركات المالية وشركات الاتصالات والكيبل والإعلام الأجنبية. لكن البرازيل ترغب فى الاستثمار الأجنبى، وهى تتمتع، بسبب حجم سوقها وإمكانية نموها، بنجاح كبير فى اجتذاب الرأسمال الخارجى^(٤٠).

لكون البرازيل حريصة على تحسين قدرة منتجاتها على الوصول إلى الأسواق فى الخارج، فقد أبدت اهتماماً كبيراً بمنظمة التجارة العالمية. كما شجعت التجارة بين البلدان فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية، واستخدمت آلية تسوية المنازعات الخاصة بالمنظمة (نناقشها فى الفصل السادس) فى تحديثها بنجاح للدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة للقطن ودعم الاتحاد الأوروبى للسكر.

الأرجنتين

واجهت الأرجنتين، التى كانت فى يوم ما أحد القادة فى أمريكا اللاتينية، أوقاتاً صعبة فى القرن العشرين، عندما أضعفت الاقتصاد الوطنى السياساتُ قوميةُ النزعة والصراعُ الاجتماعى والسياساتُ المالية قصيرة النظر والاقتراضُ المفرط. وكذلك فعلت المحاولةُ المضللةُ لغزو جزر الفوكلاند، مما عجل بوقوع حرب مع بريطانيا فى عام ١٩٨٢،

ودفعت الأزمة المالية، الناجمة عن الديون الأجنبية الكبيرة، والإنفاق المفرط فى الداخل، وتدنى القدرة التنافسية، بالأرجنتين إلى الفوضى فى ٢٠٠١-٢٠٠٢، وأدى الانهيار إلى التهاافت على البنوك لسحب الودائع، والاحتجاجات القاتلة، والعجز عن سداد الديون للبنوك الأجنبية، واندفاع الاستثمار المباشر إلى أمريكا الجنوبية.

على مدى فترة طولها ٣٠ عاماً تدهور الوضع النسبى لاقتصاد الأرجنتين. ففي عام ١٩٨٠ كان نصيب الفرد من الدخل فى الأرجنتين (١٠٠٦٧ دولاراً) أعلى من أى بلد فى أمريكا الجنوبية ماعدا فنزويلا الغنية بالنفط. وقد تجاوزتها تشيلى، التى تبنت إصلاحات توجهها السوق، فى منتصف التسعينيات. ومازالت الأرجنتين بسكانها البالغ عددهم ٤٠.٣ مليون فى عام ٢٠٠٩ مصدراً مهماً للمنتجات الزراعية كالقمح ولحم البقر من منطقة الپامپاس الغنية إلى الأسواق العالمية. لكن حصتها فى الصادرات العالمية ٠,٦ بالمائة. والبرازيل والاتحاد الأوروبى هما أكبر أسواقها بينما تأتى الصين بعدهما بقليل^(٤١).

تشىلى

فى عهد الدكتاتور العسكرى أوجستو بينوشيه (١٩٧٤-١٩٩٠)، فتحت تشيلى اقتصادها للتجارة العالمية. ومع خفض التعريفة الجمركية ورفع القيود عن الصناعات وتبنى سعر صرف معوّم، نعمت تشيلى بأعلى معدل للنمو الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية. وخلال الفترة التى زاد فيها عدد سكانها بنسبة ٥٣ بالمائة من ١١,١ مليون فى عام ١٩٨٠ إلى ١٧ مليوناً فى عام ٢٠٠٩، زاد نصيب الفرد من الاقتصاد التشيلى الديناميكى بنسبة ١٤٣ بالمائة من ٥٣٦٦ دولاراً إلى ١٣٠٥٧ دولاراً. ونتيجة لذلك فإن تشيلى واحد من أعلى مستويات المعيشة فى أمريكا الجنوبية. وعلى مؤشر القدرة الاقتصادية للمنتدى الاقتصادى العالمى، تحتل تشيلى المركز الثالث عشر بين ١٣٩ دولة، حيث تسبق دول أمريكا اللاتينية الأخرى كافة^(٤٢).

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هذه المنطقة منطقة تناقضات بين الأنظمة الديمقراطية التحديثية في تركيا وإسرائيل، والأنظمة الاستبدادية في الأراضي الغنية بالنفط كإيران والمملكة العربية السعودية. وعلى عكس معظم المناطق الأخرى، أثارت رياح التغيير كذلك عواطف ومخاوف رجال الدين الذين يتصورون أن المستقبل تشكله الأصولية الدينية.

تركيا

تركيا التي يسكنها ٧٤,٨ مليون نسمة وبها سوق محلية كبيرة نسبياً بلد من أكثر البلدان اعتدالاً وتقدماً في الشرق الأوسط. وهي كذلك من أكبر الدول وأكثرها علمانية وديمقراطية في العالم الإسلامي. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨، نجحت تركيا في زيادة نصيب الفرد من إجمالي المحلى بما يزيد على الضعف بينما زاد عدد السكان بنسبة ٦٦ بالمائة^(٤٣).

لتركيا نصيب صغير نسبياً من الصادرات العالمية (أقل من ١٪)، لكنها أكثر اندماجاً بكثير في الاقتصاد العالمى مما كانت عليه في عام ١٩٨٠، ففي عام ١٩٨٠ بلغت نسبة تجارة السلع ١٥,٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلى، وكانت في عام ٢٠٠٨ ٤٥,٧ بالمائة. وتطمح تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، وقد اتخذت خطوات للاندماج في تلك الكتلة. ويقيم أكثر من مليونى من أبنائها في ألمانيا، وأكثر من نصف تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبى^(٤٤).

وبسبب تجارتها الممتدة وصلاتها المالية مع الاتحاد الأوروبى، أصابت الأزمة المالية في ٢٠٠٧-٢٠١٠ تركيا بشدة، على الرغم من الإدارة الاقتصادية الجيدة والدين العام المنخفض.

إسرائيل

أحد أكثر الاقتصادات ديناميكية في الشرق الأوسط مع وجود صناعة مزدهرة فائقة التكنولوجيا هو إسرائيل، ذلك البلد الذي يسكنه ٧.٤ مليون نسمة. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨، اكتسبت إسرائيل وضع الدولة المتقدمة. فقد نجحت في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بنسبة ٧٠ بالمائة، حتى عندما تضاعف عدد سكانها تقريباً. وقد قامت إسرائيل المنبوذة من العالم العربي بتنمية شبكتها الخارجية، حيث تفاوضت على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ وعلى اتفاقيات مشابهة مع الاتحاد الأوروبي. وأسواق صادراتها الأساسية هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويوفر الاتحاد الأوروبي ما يزيد على ثلث الواردات، يليه الولايات المتحدة والصين. وتبقى إسرائيل على تعريف جمركية مرتفعة على المنتجات الزراعية المستوردة (١٦,٥٪ في المتوسط) لتشجيع الإنتاج المحلي^(٤٥).

مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون الخليجي، وهو اتفاقية بين البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية جرى التفاوض عليها في عام ١٩٨١، له أبعاد سياسية ودفاعية واقتصادية. فمن الناحية الاقتصادية، أنشأ الأعضاء سوقاً مشتركة ويطمحون إلى العملة المشتركة. وقد حاولوا استخدام ثروات النفط للتحديث والتكامل مع المراكز المالية العالمية. وحققت بلدان مجلس التعاون الخليجي نجاحاً هائلاً عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً، لكنها أُضيرت بشدة عندما هبطت أسعار النفط في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، وجمدت البنوك الائتمان، وانفجرت فقاعة العقارات^(٤٦).

المملكة العربية السعودية

تمارس السعودية، باعتبارها أحد قادة الأوبك ومصدراً كبيراً للنفط في العالم، نفوذاً في العلاقات الدولية لا يتناسب مع عدد سكانها البالغ ٢٥.٤ مليون نسمة. وقد احتكرت أسرة آل سعود الحاكمة السلطة منذ تأسيس الدولة العربية السعودية في عام ١٩٣٢، ومع وجود حوالى خُمس احتياطي النفط العالمى المثبت بها، مازال قطاع النفط يحرك الاقتصاد، وهو مسئول عن ٩٠ بالمائة من مكاسب الصادرات. ومن بين أسواقها الرئيسية اليابان وتايوان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والإمارات العربية المتحدة. ويأتى ثلث الواردات تقريباً من الاتحاد الأوروبى، بينما توفر الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا نسباً صغيرة. وتعتمد المملكة العربية السعودية على ٥.٥ مليون عامل أجنبى لاستمرار قطاع الطاقة. ولدى المملكة العربية السعودية احتياطي قدره ٤١٠ مليار دولار من الذهب والعملات الأجنبية^(٤٧).

مصر

تقع مصر، وهى أحد أكثر البلدان سكاناً فى المنطقة، على جانبى واحد من طرق الملاحة العظيمة فى العالم وهو قناة السويس. وعلى الرغم من ذلك فمصر مسئولة عما يقل كثيراً عن ١ بالمائة من صادرات العالم، ونسبة التجارة إلى إجمالى الناتج المحلى (٦٥.٢٪) لم تتغير بشكل كبير على امتداد الجيل السابق. وشريك مصر التجارى الرئيسى هو الاتحاد الأوروبى الذى يحصل على حوالى ثلث صادراتها ويوفر حول الحصة نفسها من الواردات. وفيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٨ زاد عدد سكان مصر بشكل كبير من ٤٢,٦ مليون إلى ٨٣ مليوناً، أى بنسبة ٩٥ بالمائة. وزاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٠٦ بالمائة خلال الفترة نفسها. ومع أن مصر بها سوق محلية كبيرة إلى حد معقول، فهى ليست جاذبة للاستثمارات الأجنبية. ومن بين معوقات الزيادة السريعة فى عدد السكان والتضخم وعجز الميزانية وعدم الاستقرار السياسى والفساد والنظام التعليمى الضعيف وأسواق العمل غير الكفء وقلة الموارد الطبيعية^(٤٨).

أفريقيا جنوب الصحراء

ليست هناك منطقة عانت صعوبات فى التكيف مع تحديات العولة أكثر من إفريقيا جنوب الصحراء، وهى منطقة شاسعة من الدول المستقلة. الكثير منها غنى بالموارد الطبيعية لكنه يفتقر إلى الطرق والسكك الحديدية ومنشآت الموانئ الحديثة لدعم توسع التجارة. وحتى وصول التليفون المحمول، كان القليل من سكان ذلك الإقليم يمكنهم استعمال التليفون. ويعيش كثيرون بلا كهرباء أو تبريد. وشخص واحد فقط من كل أربعة أفارقة لديه كهرباء. وفى منطقة جنوب الصحراء بشكل عام كان متوسط الأعمار قصيراً ونصيب الفرد من الدخل لا يُذكر. كما أحبطت القبلىة والمرض والفساد السياسى وغياب قوة العمل المتعلمة الاستثمار الأجنبى. وفيما عدا جنوب إفريقيا ونيجيريا، فإن بلدان جنوب الصحراء بها أسواق صغيرة وبالتالي لا تستفيد من اقتصادات الوفرة التى تقدمها الأسواق المحلية والخارجية.

انخفض نمو إفريقيا - ٥ بالمائة تقريباً سنوياً فى الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٧ - خلال الأزمة المالية العالمية. فقد قللت الأزمة التحويلات المالية وتدفقات رأس المال الخاص والمساعدات الأجنبية وأسعار السلع. وبالإضافة إلى المشكلات الدورية، تعاني إفريقيا من مشكلات هيكلية عميقة تعوق جهود التكامل مع الاقتصاد العالمى. وعند مقارنتها بالمناطق الأخرى، أظهرت دراسة أجراها المنتدى الاقتصادى العالمى أن إفريقيا واحد من أغلى الأماكن فى العالم للإنتاج. فالبنية التحتية السيئة والانتماء غير الكافى والجريمة والفساد والبيئة التنظيمية التى لا يمكن التكهّن بها تقضى على أية ميزة ناتجة عن العمالة منخفضة التكلفة. كما أن تكاليف النقل المرتفعة حاجز يحول دون اتساع التجارة فى المنطقة^(٤٩).

يشمل أحد أفظع نماذج سوء الحكم زيمبابوى، روديسيا الجنوبية سابقاً. فقد خضعت زيمبابوى، التى كانت فى يوم من الأيام منطقة زراعية مزدهرة ومنتجاً للتبغ وبلداً به معالم سياحية لا مثيل لها، لسوء حكم الحزب الواحد بقيادة روبرت موجابى وواجهت الانهيار الاقتصادى. وعانت زيمبابوى بسكانها البالغ عددهم ١٢,٥ مليون

نسمة من انهيار حاد فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ و ٢٠٠٩، ودمر برنامج الإصلاح الزراعى الفاسد الزراعة التجارية وحول البلاد إلى مستورد صافٍ للغذاء. ويضع مؤشر القدرة التنافسية العالمى زيمبابوى بين أقل اقتصادات العالم قدرة على المنافسة - فترتيبها هو ١٣٦ من بين ١٣٩ بلداً، وتضعها الشفافية العالمية بين أكثر بلدان العالم فساداً. وهى تعاني من التضخم المتزايد، والدَّين الحكومى الضخم، كما أن بها واحداً من أعلى معدلات المواليد فى العالم. ومع ذلك فإن لدى حكومة زيمبابوى احتياطات ضخمة من الماس (تقدر قيمتها بمليارى دولار) جاهزة للبيع^(٥٠).

البلد الإفريقى الآخر الغنى بالموارد ولديه مشكلات مشابهة هو جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو البلجيكي وزائير (١٩٧١-١٩٨٧) سابقاً. والكونغو، وهو بلد شاسع قليل السكان، به موارد معدنية كبيرة، لكنه يعاني من سوء الحكم وكثرة الديون. وقد هبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٧٧٤ دولاراً فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٠ دولاراً فى عام ٢٠٠٨، وهو هبوط بنسبة ٦٣ بالمائة. وفى الوقت نفسه، استفاد العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من إنتاج النفط - وبشكل خاص نيجيريا وأنجولا كثيرة السكان. وشهدت أنجولا ارتفاعاً فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٦٥ بالمائة. وكان تحسن نيجيريا ذات الزيادة السكانية السريعة أقل. إذ ارتفع نصيب الفرد فيها من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٧ بالمائة فحسب، بينما قفز عدد السكان من ٧٤,٨ مليون إلى ١٥٤,٧ مليون، بنسبة ١٠٧ بالمائة، لكنها أصبحت مع زيادة صادرات النفط أكثر مشاركة فى الاقتصاد العالمى. وكشأن جنوب إفريقيا، نيجيريا سوق ناشئة كبيرة (ما يزيد على ١٤٣ مليون نسمة) ويمكن أن تنجح على المدى الطويل فى تحقيق مستويات نمو مرتفعة^(٥١).

إحدى النقاط المضيئة بين الدول المرتبطة بإفريقيا هى موريشيوس، وهى بلد يتكون من جزيرة صغيرة يقع على بعد ٥٠٠ ميل شرقى مدغشقر فى المحيط الهندى. وتتمتع هذه المستعمرة البريطانية السابقة بوصول معفى من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبى. وغالبية سكانها البالغ عددهم ١,٢ مليون نسمة من أصول هندية،

والهندوسية هي ديانة الغالبية. ونجحت موريشيوس، التي كان تعتمد في يوم من الأيام على صادرات السكر، في تنويع اقتصادها بين التصنيع والخدمات بما في ذلك السياحة. وقد تخصصت في المنسوجات، مما اجتذب المستثمرين الصينيين والهنود لإنتاج البضائع الموجهة إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية الشمالية. وتتناسب هذه الصادرات مع الأولويات الخاصة بموجب قانون النمو والفرص في إفريقيا. وقد حققت موريشيوس تقدماً نسبياً منذ عام ١٩٨٠، حيث زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٢٧٢٩ دولاراً إلى ١١٦٥٩ دولاراً، وهي زيادة نسبتها ٢١٢ بالمائة. وزاد متوسط الأعمار المتوقع عند الولادة من ٦٦ عاماً إلى ٧٣ عاماً، وهو ما يزيد كثيراً على متوسط إفريقيا جنوب الصحراء الذي زاد من ٤٨ عاماً إلى ٥٢ عاماً خلال الفترة ذاتها^(٥٢).

جنوب أفريقيا

باعتبارها بلداً إفريقياً ذات ثروة معدنية هائلة (بينها البلاتين والماس)، وأحد أعلى مستويات المعيشة، جربت جنوب إفريقيا التحول الصعب من حكم الأفريكان البيض إلى الديمقراطية متعددة الأعراق في أوائل التسعينيات. وفي عهد حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي المنتخبة حديثاً، أدمج المسئولون الأغلبية السوداء المحرومة في الاقتصاد وسعوا إلى إحياء الاقتصاد الذي أضعفته العقوبات الخارجية. وقد حلت جنوب إفريقيا نظامها القديم الخاصة بالتعريف الجمركية المرتفعة والتدخل الحكومي لمصلحة النظام الذي تحركه السوق المتوافق مع التزاماتها في ظل منظمة التجارة العالمية. وبعد انتهاء الأبارتايد والعقوبات الاقتصادية الخارجية، زادت التجارة باعتبارها حصة من إجمالي الناتج المحلي من ٣٧ بالمائة إلى ٦٦ بالمائة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩؛ حيث أعيد دمج جنوب إفريقيا في الاقتصاد العالمي. وخلال فترة التحول السياسي هبط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الثابت بنسبة ٢٠ بالمائة، لكنه أنهى الفترة عند ٩٣٣٢ دولاراً (٦,٥٪ زيادة على مستوى عام ١٩٨٠)^(٥٣).

عقّد عدد من العوامل التحول السياسى من حكم الأفريكان. فخلال التحول السياسى زادت الجريمة بشكل كبير وهاجر أكثر من مليون جنوب إفريقى أبيض. وكان الكثير من هؤلاء مهنيين طبيين على درجة عالية من المهارة. وقد عقّدت هجرتهم جهود مكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز فى بلد أصابت عدوى الإيدز حوالى ٢٠ بالمائة من البالغين. وفى هذا الوضع الرهيب ليس مستغرباً أن ينخفض متوسط الأعمار المتوقع عند الولادة فى جنوب إفريقيا من ٥٧ إلى ٥١ عاماً الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٨.

بعد استضافتها لنهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٠، تطمح جنوب إفريقيا إلى دور قيادى موسع فى القارة. ويراهم مسئولوها التجاريون على أنها تجر الأسواق الصغيرة إلى منطقة تجارة إقليمية أكثر تماسكاً تمتد من كيب تاون إلى القاهرة^(٥٤).

وسط أوروبا وشرقها

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١، كان وسط أوروبا وشرقها يسعيان للوصول إلى نسختهما من التكامل الإقليمى. وكانت المنطقة فى ظل التوجيه السوفيتى قد ارتضت الاشتراكية والتخطيط المركزى وليس المشاركة مع اقتصادات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وبموجب النظام السوفيتى كانت الحكومة تمتلك وسائل الإنتاج، وكان المخططون الحكوميون، وليس آليات السوق، يوزعون الموارد لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

خلال الستينيات ادعت الكتلة الشرقية تحقيق معدلات نمو مرتفعة ونجحت فى تحدى الغرب عسكرياً وسياسياً. لكن النمو الاقتصادى بطؤ فى السبعينيات. وبدون حوافز، ظلت قدرة العمال الإنتاجية منخفضة، وركدت الاقتصادات، حيث عجزت عن إنتاج السلع الاستهلاكية الكافية. وكذلك أعاق إدمان الخمر والفساد الأداء الاقتصادى. وشيئاً فشيئاً أصاب الضجر السكان، حيث زادت الاتصالات المحسنة

- كالتلفزيون وآلات الفاكس - الوعى بالفجوة الضخمة بين الظروف الاقتصادية فى الكتلة الشرقية والغرب المزدهر. كما ساعد النقص كذلك فى بذر بذور الثورة. ومع أنه كان لدى الكتلة الشرقية اكتفاء ذاتى من الناحية النسبية فى الطاقة، فقد ثبت أن الجهود السوقية لإعادة تنظيم الزراعة بالمزارع الجماعية ومزارع الدول لتحسين الكفاءة مفاجئة عند التطبيق. فبدون الملكية الخاصة والحوافز للزراع، لم ينتج القطاع الزراعى ما يكفى من الغذاء، وبخاصة الحبوب واللحم. ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الحبوب والقروض من موردين من الخارج^(٥٥).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، انضمت ١٢ جمهورية سوفيتية سابقة إلى بعضها فى اتحاد فضفاض - كومنولث الدول المستقلة - وروجت لنسختها من السوق المشتركة، التى أسموها الفضاء الاقتصادى المشترك. وكما أشرنا من قبل، انضمت ثمانية جمهوريات أخرى إلى الاتحاد الأوروبى، بينما رفض اقتراحات من أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا مولدوفا وأوكرانيا للحصول على العضوية، فيما يبدو أنه عدم الرغبة فى استفزاز روسيا. وبدلاً من ذلك، عرض الاتحاد الأوروبى اتفاقيات ارتباط تتضمن التجارة الحرة والمساعدات الاقتصادية والخبرة الفنية والتجارة بلا تأشيرة دخول إذا التزم هؤلاء الجيران بالديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان السليمة والسياسات الاقتصادية^(٥٦).

لأن الدول المتحولة الجديدة كانت لديها بشكل عام قوى عاملة جيدة التعليم وتتقاضى أجوراً منخفضة نسبياً، فقد وسعت الشركات متعددة الجنسيات العمليات بسرعة فى هذه المنطقة، وغالباً على حساب المنتجين السابقين منخفضى التكلفة كإسبانيا. وفتحت فيات وفورد ورينو وجنرال موتورز وفولكسفاغن وغيرها من شركات السيارات مصانع لجميع السيارات فى شرق أوروبا. وكذلك فعلت شركات السيارات الآسيوية كنيوتا ونيسان وهونداى وكيا. وسرعان ما أصبحت سلوفاكيا، التى يسكنها ٥,٤ مليون نسمة، معروفة باسم "ديترويت الشرق" حيث افتتحت بها ثلاثة مصانع للسيارات. وبالنسبة لشركات السيارات، شملت عوامل الجذب العمالة الماهرة والأجور التى تساوى حوالى خمس ما هو عليه الحال فى الدول ذات الدخل المرتفع الأعضاء

فى الاتحاد الأوروبى، ومعدل الضريبة الموحدة المنخفض وقدره ١٩ بالمائة، والقرب من الأسواق الأوروبية. وكانت فولكس فاجن أول شركة سيارات دولية تفتح مصنعاً فى سلوفاكيا، وتلتها پوجو ستروين الفرنسية وكيا الكورية^(٥٧).

اتجهت الشركات الغربية كذلك إلى روسيا من أجل العمال الموهوبين، حيث تستفيد من فرص التعهيد الخارجى أثناء سعيها لخفض تكاليف العمالة. فمع توافر مبرمجى الكمبيوتر براتب شهرى قدره ألف دولار، وظفت الشركات الغربية عمال شرق أوروبا. وكما سنشير فى الفصل السابع، فقد استفادت شركة بوينج من المهندسين الروس فى المساعدة فى بناء طائرتها ٧٨٧ المسماة "دريملاينر".

مع وجود اقتصادات أكثر انفتاحاً وتدفق محسّن للتجارة ورأس المال والمعلومات، سعت تلك البلدان إلى الانضمام إلى الاقتصاد العالمى وبناء علاقات مع الغرب وضمان أساليب حياة الطبقة الوسطى. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان بعضها قد حقق تقدماً كبيراً - حيث زادت الدخل، وتحسن متوسط الأعمار كثيراً. ففى بولندا، زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى بنسبة ١٠٤ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٩، وامتد متوسط الأعمار أربع سنوات. وكانت هناك تحسينات كبيرة فى جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا ورومانيا، حيث زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى من ٢٥ بالمائة إلى ٥٤ بالمائة. وحدث بعض أزوع أشكال النمو فى دول البلطيق الصغيرة إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وفيما بين عامى ١٩٩٤ و٢٠٠٨، زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بنسبة ١٥٨ بالمائة فى إستونيا و١٤٢ بالمائة فى كل من لاتفيا وليتوانيا. واستفادت بلدان البلطيق من الخصخصة، والأسواق المزدهرة فى فنلندا والسويد المجاورتين، وتدفق الاستثمار الأجنبى، إلا أنها اقترضت مبالغ كذلك مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية. وقد تركتها هذه التبعية معرضةً بشكل خاص للانهيال المالى فى ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(٥٨).

أصابت الأزمة العالمية هذه المنطقة على نحو شديد القوة حيث كان هناك تضيق فى سوق الائتمان وهبوط فى أسعار العملات. وفى بعض البلدان انطوت إحدى الخطوات

الأولى فى التكيف مع الاقتصاد العالمى المفتوح على اقتراض مبالغ كبيرة من الخارج. وحصل مشترى المنازل على قروض عقارية بالعملة الأجنبية (بالاقتراض من البنوك السويسرية أو النمساوية)، حيث كانت أسعار الفائدة أقل. ونتيجة لذلك قدم صندوق النقد الدولى إنقاذاً للمجر ولاتفيا وصربيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ورومانيا وغيرها من الدول، حيث اشترط على الدول المتلقية خفض الدين الحكومى وتقليل عجوزات الحسابات الجارية. لكن على عكس مقارنة صندوق النقد الدولى المتشددة لأزمة النقد الآسيوية عام ١٩٩٧، أُتيح الوقت للمتلقين الوقت لإجراء التعديلات. بل شملت قواعد صندوق النقد الجديدة دعم شبكات الأمان الاجتماعى الممتدة كى تحمى أكثر الناس عرضة للخطر فى المجتمع.

الاتحاد الروسى

مارس الاتحاد السوفيتى القديم الاكتفاء الذاتى وسيطر بحرص على الاتصالات الاقتصادية مع الغرب. وكان الاتحاد السوفيتى، الذى امتد على مساحة تزيد على سدس اليابسة فى عام ١٩٩٠، يسكنه ٢٩١ مليون نسمة. وكان هؤلاء السكان يتكونون من أكثر من ١٠٠ جماعة عرقية - الروس والأوكرانيون والأوزبك والروس البيض والقازاق والأذريون والأرمن والجورجىيون وغيرهم. وربما بلغت نسبة التجارة ٤ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وكانت الغالبية العظمى منها مع البلدان الشيوعية الأخرى فى شرق أوروبا. وبينما كان الاتحاد السوفيتى يرغب فى التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية، فلم يكن لديه الكثير ليبيعه سوى الذهب والكافيار والفودكا والمواد الخام. وقد اعتمد بشكل كبير على التجسس للحصول على الأسرار الصناعية والعسكرية الغربية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر من عام ١٩٩١ تخلى الاتحاد الروسى، الذى تقلص حجمه بسكانه البالغ عددهم ١٤٢ مليوناً، لكن مساحته ثُمّن مساحة اليابسة، عن النظام الشيوعى القائم على تخطيط الدولة والمزارع الجماعية. وقد حاول

الانتقال إلى الاقتصاد الذي تحركه السوق. وعملاً في البداية بنصيحة الاقتصاديين الخارجيين مثل جيفري ساكس الاقتصادي بجامعة هارفارد، وصندوق النقد الدولي، أدخلت حكومة الرئيس بوريس يلتسين إصلاحات ذات توجه سوقى. ومع ذلك فقد أسهم "العلاج بالصدمة" - إلغاء تحديد الأسعار والدعم - في التضخم المفرط الذى بلغ ٢٥٠٠ بالمائة ووقوع الملايين من أصحاب المعاشات فى حالة من البؤس. وأدت جهود خصخصة المشروعات التى تسيطر عليها الدولة وإعادة هيكلتها فى بلد يعمل بنظام الكوبونات إلى بيع الأصول الحكومية بسعر بخس. ويُقال إنه كان هناك فساد مستشرى وتسبب برنامج الخصخصة فى إثراء الجريمة المنظمة. كما أنه عجل بظهور مجموعة من أفراد حكم القلة الذى حصلوا على الشركات الرئيسية ومارسوا نفوذاً سياسياً هائلاً. وفى غياب الأسس القوية للقانون والنظام، مكّن اقتصاد السوق الجديد فى روسيا يلتسين العصابات الإجرامية وازدهر الفساد^(٥٩).

وحرصاً على دعم الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى، شجعت إدارة كلينتون فى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى يلتسين على إلغاء القيود على رأس المال واقتراض مبالغ كبيرة من الخارج، مثلما شجعا الاقتصادات الناشئة فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. لكن بعد الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً فى العالم وهبطت أسعار النفط بنسبة ٤٠ بالمائة، وانهارت البورصة الروسية. وخوفاً من خفض قيمة الروبل، بدأ أفراد حكم القلة الروس نقل الأموال خارج البلاد، مما أجبر الحكومة على التفاوض على حزمة إنقاذ قيمتها ٢٢,٥ مليار دولار من المؤسسات الدولية.

بعد ثلاثة أسابيع انهار الروبل وطلبت روسيا مهلة سداد لمدفوعات الدين الخاص للدائنين الأجانب. وما حدث هو أن أفراد حكم القلة وبنوكهم ظلوا ينقلون الأموال من روسيا، وتلت البنوك الأجنبية السداد. وقد تحمل اللوم صندوق النقد الدولى ومؤيدوه، بما فى ذلك الولايات المتحدة. لكن خفض قيمة العملة الناتج عن ذلك أفاد على ما يبدو الصناعات المنافسة للواردات وحفّز النمو الاقتصادى الروسى.

كشفت الأزمة الروسية، التي أعقبت أزمة شرق آسيا المالية مباشرة، عيوب نصائح صندوق النقد الدولي لتنمية الدول. فهؤلاء الذين اتبعوا توصيات الصندوق وفتحوا اقتصاداتهم للأسواق المالية العالمية عانوا أكثر من غيرهم، بينما تحاشت الصين والهند، وهما الاقتصادان اللذان تجاهلا الصندوق وأبقيا على القيود، الاضطراب^(٦٠).

بعد عقد من الزمان تحسن الوضع الاقتصادي الروسى كثيراً. فقد اندمجت روسيا التي تدنى وضعها شيئاً فشيئاً فى الاقتصاد العالمى واستخدمت صادرات الطاقة فى تعزيز التعافى وتجديد احتياطات العملات. وأثناء حكومة بوتين تمتع الاقتصاد بنمو سريع فى حدود ٧ بالمائة. وأسفرت تسعة أعوام من النمو عن فوائد الميزانية. وساعدت أسعار النفط المرتفعة، وهى مصدر مهم لموارد الحكومة، على التعافى. وباعتبارها أكبر مصدر للغاز الطبيعى وثانى أكبر مصدر للنفط، فسرعان ما أصبحت روسيا لاعباً مهماً فى تجارة السلع العالمية. ومع نهاية عام ٢٠٠٩ كانت قد راكمت ٤٣٩ مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبى، حيث احتلت بذلك المركز الثالث بعد الصين واليابان^(٦١).

سوق صادرات روسيا الرئيسية هى الاتحاد الأوروبى (٤٦٪ من إجمالى الصادرات فى عام ٢٠٠٩)، وهى تعتمد على غرب أوروبا بالنسبة للكميات الكبيرة من المصنوعات المستوردة (٤٥٪ من إجمالى الواردات). وتوسعت التجارة مع آسيا بسرعة كانت الصين مسئولة عن ١٤ بالمائة من الواردات واليابان عن ٤.٥ بالمائة أخرى. وفيما يعكس اعتمادها المتزايد على الأسواق الدولية، أعطت روسيا أولوية عالية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية^(٦٢).

لكن خوفاً من طموحات روسيا الجيوبوليتكية، مازال غرب أوروبا غير مرتاح بشأن الاعتماد المتزايد على الطاقة الروسية. فخلال شتاء عام ٢٠٠٩ أدى نزاع مالى مع أوكرانيا إلى قطع شحنات الغاز الروسى، وهو ما جعل مساحات كبيرة من شرق

أوروبا تتجمد. وبالمثل، تبدو روسيا غير مستعدة لأن تصبح معتمدة أكثر مما يجب على واردات الغذاء الأجنبية. وفي أوائل عام ٢٠١٠ وافق الرئيس ديمتري مدفيديف على مبدأ أمن الغذاء الروسى المقصود به خفض واردات السلع الزراعية الرئيسية إلى ما دون ٢٠ بالمائة من الاستهلاك^(٦٣).

على الرغم من ذلك فإن روسيا المعاصرة أكثر اعتماداً بكثير على الأسواق العالمية مما كان عليه الاتحاد السوفيتى. فبسبب نقص القروض والسوق المالية غير المتطورة، اقترض أفراد القلة الحاكمة مبالغ كبيرة من أسواق رأس المال الدولية بالدولار واليورو. وفى عام ٢٠٠٧، قبل الأزمة المالية، بلغ التمويل من أسواق رأس المال ١٢ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى الروسى مقابل جنوب إفريقيا (١٠٪) والهند (٥٪) والبرازيل (٥٪) والصين (٣٪). وعندما جف نبع القروض، اكتشف أفراد حكم القلة الأوقات العصيبة. ففي عام ٢٠٠٨، خسر أغنى ٢٥ شخصاً من أفراد حكم القلة فى روسيا أكثر من ٢٢٠ مليار دولار، ويقال إنهم اضطروا إلى التوسل للحصول على قروض إنقاذ من الكرملين^(٦٤).

خاتمة

كما يشير هذا الفصل، فإنه في جيل ما بعد عام ١٩٨٠ اختار معظم دول العالم الانفتاح والمشاركة بفاعلية في الاقتصاد العالمى. وأحد أفضل إجراءات هذا الاندماج هو نسبة تجارة السلع (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج المحلى. وبالنسبة للدول الغنية، كانت الزيادة من ٢٥,٤٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٥٢,٢٪ فى عام ٢٠٠٨، قبل الركود الذى أثر بشدة على تدفقات التجارة. لكن بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، كانت الزيادة أكبر، من ٢٤,٢٪ إلى ٥٥,٦٪. وليس مستغرباً أن الصين والهند كانتا فى المقدمة. وقد تضاعفت نسبة تجارة السلع إلى إجمالي الناتج المحلى فى الصين ثلاث مرات من ٢٠,١٪ إلى ٥٦,٧٪، بينما تضاعف فى الهند عدة مرات من ١٢,٨٪ إلى ٤٢,٥٪^(٦٥). وبينما كانت هناك بعض الاستثناءات فى إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، وبين الأمم التى مزقتها الحروب، تبين البيانات أثر عملية العولة. لكن كما يوضح فصل آخر من هذا الكتاب، فإن الاقتصادات المنفتحة - وخاصةً البلدان ذات الأسواق المالية المفتوحة - معرضة إلى حد بعيد لخطر الصدمات الاقتصادية الخارجية. وبينما يرتبط الانفتاح المتزايد برخاء أكبر، فمن الممكن أن يؤدي كذلك إلى عدم الاستقرار، بل والعوى، عندما تنفجر الفقاعات. ومن المرجح أن يشكّل هذا الدرس الحلول السياسية المستقبلية حين تتأمل الدول التجارب الأخيرة.

الفصل الخامس

التفكير بشأن الاقتصاد العالمى

كان الاقتصادى الأكثر تأثيراً فى منتصف القرن العشرين هو جون مينارد كينز، وهو باحث بارع ومتمكن بجامعة كامبريدج. وقد شكّل فكره الجهود الحكومية للتكيف مع البطالة المنتشرة خلال فترة الكساد العظيم. وفيما بعد، عندما كان رئيس الوفد البريطانى إلى مؤتمر بريتون وودز، ساعد فى تصميم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهما الدعامتان التوأم للاقتصاد الدولى فيما بعد الحرب العالمية الثانية. كما يُذكر كينز لملاحظاته الذكية. إذ لاحظ أن "... أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين، حين يكونون على صواب وعندما يكونون على خطأ، أكثر قوة مما يَشيع فهمه. والواقع أن العالم يحكمه شئ آخر. فالرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم معفيون إلى حد كبير من أية تأثيرات فكرية، هم فى العادة عبيد لاقتصادى عَفَى عليه الزمن.^(١) وهو ما يمكن قوله بشكل آخر إن نتائج الأفكار الاقتصادية لها نتائج فى أيدى المسؤولين السياسيين.

لفهم التطورات على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة، من المهم تقديم بعض الاقتصاديين وواضعى استراتيجيات الأعمال التى شكلت أفكارهم نشوء الاقتصاد العالمى، مما أثر على أفعال مسئولى الشركات والمسؤولين الحكوميين. وبالنسبة لكثيرين من هؤلاء المفكرين، ظل صدى أفكارهم يتردد لفترة طويلة بعد رحيلهم عن المشهد. وفى هذا الفصل نلتقى بكبار مؤيدى اقتصاديات السوق الحرة وحرية التجارة وإلغاء القيود، ويهتم هذا الفصل كذلك بالآخرين الذين عرضوا مجموعة من المقاربات المملوكة للدولة

والمنظمة لإدارة النظام الاقتصادي وتطويره. وأخيراً، يركز الفصل على الخبراء وواضعى الاستراتيجيات الذين شكّلوا فكر الأعمال بشأن العولة والقدرة التنافسية. وقد حصل الكثيرون منهم على شهادات علمية متقدمة فى الاقتصاد.

إحدى الأفكار المهمة هى كيفية تأرجح البنول من تيار فكرى إلى تيار آخر ثم العودة من جديد. وأفسحت فترات تدخل الدولة وسيطرتها المجال لفترات من إلغاء القيود والتنظيم الذاتى السوق، إلى أن دفعت الأزمات الاقتصادية فى ١٩٢٩-١٩٣٠ و٢٠٠٧ الحكومات إلى التدخل وتوسيع جهودها التنظيمية. والفكرة المهمة الثانية هى كيف كان للاقتصاد العالمى الذى نشأ خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين أصوله الفكرية فى تفكير الاقتصاديين البريطانيين المؤثرين قبل قرنين تقريباً.

التجار الأحرار الأوائل

آدم سميث

يمكن العثور على أسس النظام التجارى الدولى المعاصر فى كتابات اقتصاديين بريطانيين، هما آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣). ألف سميث، أستاذ الفلسفة الأخلاقية السكوتلندى، كتاب "ثروة الأمم" فى عام ١٧٧٦، وهو أحد أشهر كتب الاقتصاد فى كل العصور. وقد ظهر باعتباره هجوماً على الفلسفة الاقتصادية السائدة للمركنتلية. وفى بريطانيا القرن الثامن عشر، على البر الأوروبى الرئيسى، سعى القادة إلى استغلال سلطة الدولة لتعزيز القوة القومية. ولكى يحققوا هذا الهدف وظفوا دعم الدولة واحتكاراتها وتنظيماتها فيما يتعلق بالتجارة. وسعت الحكومات لحماية الصناعات الناشئة، كالمنسوجات، ومراكمة الذهب والفضة فى الخزائن. وتحدى سميث مبادئ المركنتلية وعرض البديل *Laissez-faire* (عبارة فرنسية معناها "دعه يفعل"). وقال إذا كان الأفراد يسعون وراء مصالحهم ومنفعتهم الخاصة، داخل إطار يقيده القانون والعرف والدين، فسوف يسهمون بشكل أكبر فى الثروة

ورضا الدولة. وكما أشارت مارجريت تاتشر، كانت صياغته تقوم على رؤية سيكولوجية متعمقة حساسة - ميل البشر الغريزي إلى "المقايضة والمبادلة"^(٢).

لتوضيح هذه النقطة، قدم سميث مجاز "اليد الخفية" الذي يسعى فيه الأفراد لتحقيق مصلحتهم الذاتية باعتبارهم منتجين ومستهلكين، وأثناء ذلك يعززون غاية ليست جزءاً من نيتهم. فإذا باع أفراد بثمن مرتفع واشتروا بثمن منخفض، فهو يقول بأن "اليد الخفية" لقوى السوق سوف تنسق أنشطتهم وتحسن الرفاه. وفي تعليق تردد على مر القرون قال سميث مؤكداً: "نحن لا ننتظر طعام العشاء من نزوع الجزار أو الخباز لفعل الخير، بل ننتظره من مراعاتهما لمصلحتهما الشخصية". صحيح أن الأفراد ازدهروا، لكن المجتمع كله ازدهر^(٣).

وضع سميث كذلك الأساس الفكري للاقتصاد العالمي المعاصر. فقد قال إنه إذا تخصص الأفراد في عملهم، فسوف يحفز تقسيم العمل هذا النمو الاقتصادي ويحسن ثروة الأمم. وفي مثال شهير، أشار إلى أن العامل الذي لا يألف صنع الدبابيس يمكن أن يصنع دبوساً في اليوم. لكن في عملية التصنيع التي تنطوي على تقسيم العمل بين عدد من العمال المتخصصين في جوانب محددة من العملية، سوف يصبح أكثر مهارة، وربما ينتج ما يوازي ٤٨٠٠ دبوس في اليوم. وقامت حجة سميث على التجارة الدولية الممتدة على تقسيم وتخصيص العمل نفسه. فالدول، شأنها شأن الأفراد، قد تتخصص في إنتاج منتجات مختلفة، وتحسن قدرتها الإنتاجية من خلال عمليات أوسع نطاقاً، وتتبادل فوائضها من أجل منفعتها المتبادلة^(٤). وبموجب مقولة سميث، ينبغي على الدول استيراد البضائع التي تُنتج بتكلفة أرخص في الخارج. وغالباً ما يصف اقتصاديو التجارة الأساس المنطقي للتجارة عند سميث بأنه نظرية الميزة المطلقة.

في أواخر القرن العشرين غالباً ما كان المسؤولون العامون والخبراء يستحضرون بحماس دعم سميث للتجارة الحرة. ففي "ثروة الأمم" وغيرها من الكتابات، أيد السكوتلندي العظيم تحرير التجارة وإزالة الحواجز التي تقف في سبيل التجارة. فعلى سبيل المثال، عند انتقاده المركنتيلية قال: "في كل بلد الحال باستمرار، ويجب أن يكون

كذلك، هو مصلحة الجزء الكبير من الناس فى شراء ما يريدونه ممن يبيعونه بأرخص سعر". وأكد على أن بريطانيا "ينبغى جعلها بكل الوسائل ميناءً حرًا، بحيث ينبغى أن لا تكون هناك تعويق من أى نوع للتجارة الخارجية..." وقال سميث: "إذا أمكن دفع نفقات الحكومة بأية طريقة أخرى، ينبغى إلغاء الرسوم والجمارك والضرائب، وينبغى السماح بالتجارة الحرة وبحرية التبادل مع كل الدول ولكل الأشياء"^(٥).

لم يكن آدم سميث دوجماتياً مثل بعض المفسرين فى العصر الحديث. فهو كما يشير عنوان كتابه كان مهموماً فى المقام الأول بـ"ثروة الأمم"، وليس ثروات الأفراد. وهكذا اعترف باستثناء الدفاع القومى - "...الدفاع... أكثر أهمية بكثير من الثراء..." كما رأى أن يمكن أن تكون هناك حاجة فى بعض الأحيان لفتح أسواق الصادرات. وقد فهم أن حرية التجارة "ينبغى استعادتها بالتدرج البطيء وبقدر جيد من التحفظ والحصافة فى الحالات التى جرى فيها تعويقها لبعض الوقت"^(٦).

تبين حياة سميث العملية أنه لم يكن أكاديمياً فى منأى عن مشكلات الحكم العملية. ففى فترة متأخرة من حياته أمضى ١٢ عاماً يعمل مأمور جمرك سكوتلندياً. وفى المقام الأول، كان فى تلك المرحلة موظفاً بيروقراطياً يحصل الضرائب من أجل الدولة المركنتيلية. ومن المفارقة إلى حد كبير أن الاقتصادى الذى كتب ذلك النقد المدمر للمركنتيلية البريطانية أمضى سنواته الأخيرة وهو يساعد فى إدارة هذا النظام واستمراره. وأثناء تلك الفترة من حياته التى عمل فيها محصلاً للجمارك يبدو أن حماس سميث للإصلاح تراجع لمصلحة واجباته الإدارية المدافعة عن الدولة المركنتيلية^(٧).

الواقع أن القراءة الممعة لكتاب "ثروة الأمم"، الذى نُشر قبل أن يصبح مديراً تجارياً بعامين، تبين أن سميث منتقد للنظام المركنتيلى ومدافع عنه. فإلى جانب الاعتراف باستثناء الدفاع من نظرية التجارة الحرة، دافع سميث بحماس عن قوانين الملاحة المقصود بها دعم الأسطول الملكى ومنح السفن البريطانية احتكار حمل التجارة. وقال إن هذه "ربما تكون أكثر تنظيمات إنجلترا التجارية حكماً..." وبينما يقدّر الصلة بين النظام المركنتيلى، وقدرة بريطانيا على كسب الحروب، سعى سميث

إلى إنشاء أبناء المستعمرات الأمريكية عن بناء منشآتهم الصناعية. فهذا سوف "يعوق ... تقدم بلدهم نحو الثروة والعظمة الحقيقيتين". وليس مستغرباً أن بعض منتقدي آدم سميث (مثل فردريش ليست الذى سنتحدث عنه لاحقاً) اعتبروا السكوتلندى البارز مدافعاً عن الوضع القائم وعن إمبريالية التجارة الحرة البريطانية. وجدير بالتذكر أن آدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا فى المقام الأول وطنيين ومواطنى دولة قومية، وليسوا ليبرتاريين يعتزمون الترويج للحقوق الفردية. فعلى سبيل المثال، قال سميث: "الهدف العظيم للاقتصاد السياسى لكل بلد هو زيادة ثروات ذلك البلد وقوته"^(٨).

فى العصور الحديثة نتذكر آدم سميث أحياناً باعتباره "أبا الرأسمالية"، لكنه لم ينشئ الرأسمالية، أو حتى يستخدم هذا المصطلح. وما فعله هو تقديم أساس منطقى مقنع لإطلاق العنان لقوى السوق. والأمر اللافت للانتباه أنه أعطى القليل من الاهتمام لدور منظمى الأعمال، بينما رأى الاقتصاد على أنه آلة كبيرة. كما أنه لم يكن مغرمأ إلى حد كبير بالتجار والصناع. "الأشخاص من المهنة نفسها نادراً ما يلتقون، حتى من أجل المرح واللهو، لكن المحادثة تنتهى بمؤامرة ضد الجمهور، أو حيلة لرفع الأسعار". وعلى الرغم من هذه الآراء، فقد احتضن مجتمع الأعمال الدولى سميث فيما بعد واحتمى به باعتباره أكبر نصير للمشروعات الخاصة فى العالم. وكذلك فعل رؤساء وزراء ورؤساء دول. إذ امتدحت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء المملكة المتحدة سميث، وأرجع بعض مؤيديها الفضل إلى سميث فى الإحياء بالتأشيرية. بل إن زعماء أوروبيين شرقيين، مثل فئاتسلا فكلانوس رئيس جمهورية التشيك، أثنى على سميث لتوفيره "بوصلة واضحة" للنظر إلى العالم. ومن المحتمل أن يندهش آدم سميث من الطريقة التى فسر بها الجيل الحالى رسالته وجعله "الأب الروحى" للرأسمالية الحديثة^(٩).

بينما حصلت جهود رفع القيود عن المشروعات الخاصة على قوة دفع خلال ثمانينيات القرن العشرين، حاول بعض المتحمسين ربط السكوتلندى الشهير بحركة رفع القيود. ففى عهد إدارة ريجان بدأ البعض فى البيت الأبيض ارتداء ربطات عنق آدم سميث إشارة إلى تحمسهم إلى إنزال الحكومة من على ظهور رجال الأعمال. والواقع أن آراء

سميث كانت أكثر تنوعاً. فبينما كان يشكو بشدة من تجاوزات التنظيم الحكومي في حقبة المركنتيلية، رأى أن الحكومة عليها مسئوليات متعددة. إذ ينبغي عليها الحفاظ على الدفاع الوطني، ودعم النظام النقدي المستقر، والقيام بالأشغال العامة، ودعم مؤسسات التعليم العامة. وكشأن الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، كان يعتقد أنه ينبغي على الحكومة إقامة نظام قانوني داعم للأسواق الحرة^(١٠).

ديفيد ريكاردو

في عام ١٨١٧ تناول ديفيد ريكاردو، الذي لم يلتحق بالجامعة قط، بالتفصيل نظرية سميث لبيان كيفية استفادة بلد ما من الواردات. وفي نظريته الخاصة بالتكاليف النسبية، أوضح ريكاردو السبب في ضرورة تخصص الدول في الأصناف التي لها فيها مزايا تكلفة، وبذلك تعزز الثروة العالمية ومكاسب المستهلكين. وعرض ريكاردو رؤاه المتعمقة المهمة بنموذج ثابت بسيط - نموذج خاص فقط ببلدين، ومنتجين، والعمالة باعتبارها عامل الإنتاج الوحيد. فقد بين بسهولة مستخدماً الحساب كيف أنه إذا تخصصت بريطانيا في إنتاج الأقمشة والبرتغال في إنتاج النبيذ، يمكن أن يشارك البلدان في تبادل يفيد الطرفين. وقال ريكاردو إن ذلك صحيح حتى إذا كان أحد البلدين أكثر كفاءة في إنتاج المنتجين. وأكد أن إجمالي الإنتاج سيكون أكبر إذا تخصص كل من البلدين ولم يحاول إنتاج المنتجين معاً. وعلى مدى القرنين التاليين تطور علم الاقتصاد لكن نظرية ريكاردو الأساسية الخاصة بالميزة المقارنة بقيت. وبعد ذلك تناول الاقتصاديون رؤى سميث وريكاردو المتعمقة بالتفصيل. وقد أوضحوا أن حجة حرية التجارة تصدق عندما يُضاف المزيد من البلدان والمنتجات إلى المثال، وعند تضمين المزيد من عوامل الإنتاج. ويقوم نموذج هكشر-أولين، نسبةً إلى الاقتصاديين السويديين إيلي هكشر وبرتيل أولين، على هبات مختلفة من الموارد (كالأرض الخصبة). وهو يقدم تفسيراً آخر للميزة المقارنة. وأصر التجار الأحرار منذ ريكاردو إلى الوقت الراهن على أن التجارة الحرة لها مزاياها حتى إذا مورست من جانب واحد^(١١).

المتشككون فى حرية التجارة

فردريش ليست

إذا كان دعم حرية التجارة والأسواق المفتوحة تعود جذوره إلى نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، فإن المنتقدين التجاريين المحدثين للاقتصاد العالمى يعودون بالنظر إلى هؤلاء الذين انتقدوا سميث وريكاردو للاستلهاً. وربما كان الأهم هو فردريش ليست (١٧٨٩-١٨٤٦) وهو من أهل فورتمبرج بألمانيا وانتقد تفكير سميث "الكوزموبوليتانى". وبينما تمرد سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون الإنجليز على الدولة المركنتيلية، رأى ليست، القومى الاقتصادى، التعريف الجمركية والدعم والسياسة الصناعية على أنها ضرورية للنمو الاقتصادى القومى. ولم يكن ليست معارضاً لحرية التجارة بالنسبة للبلدان المتقدمة، لكنه كان يرى أن حماس بريطانيا لإسقاط الحواجز التجارية تحركه المصلحة الذاتية. إذ كانت لندن ترغب فى ضرب السُّلم بقدمها كى لا تحقق البلدان النامية سابقاً ما حققته بريطانيا من نجاح فى التنمية الاقتصادية وتتحدى صناعاتها. ومشكلة نظرية ريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، كما أقر ليست وغيره من المنتقدين، هى أنها أجبرت البلدان على قبول مستواها الحالى من التكنولوجيا. والواقع أنها حكمت على البلدان الزراعية بالتخصص فى المنتجات الزراعية، وعلى البلدان الغنية بالموارد بتصدير المواد الخام. لكن البلدان التى كانت ترغب فى تحقيق مستويات دخل أعلى قد تحتاج إلى حماية الصناعات الوليدة وتكسب مساحة للتنفس من المنافسة الدولية^(١٢).

شكّلت التجربة الأمريكية تأكيد ليست على النزعة الحمائية بالنسبة للتنمية القومية. فقد عاش ليست اللاجئ السياسى خلال عشرينيات القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة ورأى الجهود المباشرة لتشجيع الصناعة المحلية خلف أسوار التعريف الجمركية العالية. وقد تبادل الأفكار مع الذين اعتبروا الحماية أساسية للتنمية الاقتصادية القومية. وكشأن ألكسندر هاملتون، يرتبط ليست بحجة "الصناعة الوليدة"

من أجل حماية الصناعات الناشئة بالدعم والتعريف الجمركية التي يمكنها البقاء في المنافسة المفتوحة. لكن ليست كان يرى كذلك الحمائية على أنها خطوة مباشرة على الطريق إلى حرية التجارة، وكان يؤيد حرية التجارة بين الولايات الألمانية قبل أن تصبح الفكرة شائعة.

في القرن العشرين تردد صدى تفكير ليست لدى النخب القومية في بلدان كثيرة. ففي الهند على سبيل المثال، حث القوميون منذ زمن طويل على التصنيع وحماية الصناعة الوليدة. وسوف يؤثر تفكير ليست وتجارب أمريكا على جهود اليابان المتأخرة للتصنيع في أوائل القرن العشرين والتعافي من دمار الحرب العالمية الثانية.

جونار ميردال وراؤول برييش

بعد الحرب العالمية الثانية أعاد بعض الاقتصاديين المبتدعين اكتشاف جوانب استراتيجية التنمية الخاصة بليست. وفي كتاب "البلدان الغنية والفقراء" (١٩٥٧) انتقد الاقتصادي وعالم الاجتماع السويدي جونار ميردال (١٨٩٨-١٩٨٧)، الذي شارك النمساوي فردريش هايك في جائزة نوبل عام ١٩٧٤، نظرية التجارة التقليدية لفشلها في تفسير عدم المساواة المتزايدة بين البلدان المتقدمة وتلك المتخلفة^(١٤).

كان المتشكك الآخر في حرية التجارة هو راؤول برييش (١٩٠١-١٩٨٦)، المحاسب والاقتصادي الأرجنتيني الذي علّم نفسه بنفسه وأصبح رئيس لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية وأول مدير عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وقد شارك ميردال رؤيته للعالم الذي تزداد فيه البلدان الغنية غنى ويزداد الفقراء فقراً. وكان برييش أحد أول الاقتصاديين الذين يقدمون نقداً بنيوياً للنظام التجاري العالمي. وكان حله هو تشجيع إحلال الواردات، وحث البلدان النامية على استخدام السياسات الحكومية الفعالة لتيسير التنمية، ومن بينها استخدام التعريف الجمركية وقيود سعر الصرف. وفي الدفاع عن تدخل الدول، كان برييش يرفض نصائح المعتقد التقليدي الخاص بحرية التجارة المرتبطة بالملكة المتحدة والولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز^(١٥).

سوف ترشد رؤية ليست كذلك التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول المستقلة حديثاً الأخرى. وقد أثر تفكيره على عملية بناء الدولة في مجموعة من البلدان النامية سابقاً منها البرازيل والهند وإندونيسيا وأيرلندا وغانا واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا وغيرها. وعلق علماء السياسة وعلماء اقتصاد التنمية على كيفية انتشار تصنيع إحلال الواردات، مهما كان أصله، في أنحاء العالم. وأشار الصحفي جيمس فالوز إلى أن نسخ كتب ليست كانت متاحة في المكتبات الآسيوية. وربما أثّرت أفكار ليست على السياسات الصناعية ذات التوجه التصديري والمقيدة للواردات الخاصة ببر الصين الرئيسي في عهد دكتاتورية دينج شياو بينج والتنمية^(١٦).

كارل ماركس والثورة الشيوعية

كان المنتقد البارز الثاني لعالم آدم سميث الرأسمالي هو أحد معاصري فردريش ليست. إنه كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) الذي شارك في كتابة "البيان الشيوعي" (١٨٤٨) مع فردريش إنجلز. وفي البيان وكتاب "رأس المال" (١٨٦٧) عرض رؤية مختلفة للاقتصاد العالمي - وهي لا تقسمها الجنسية وإنما الطبقة. وبينما قال سميث إن تقسيم العمل والتخصص سهلا التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فقد زعم ماركس أن مالكي وسائل الإنتاج - الرأسماليين - يستغلون العمال (البروليتاريا). وسوف يؤدي الاغتراب المتزايد إلى ثورة البروليتاريا، وسوف تستولى الدولة على المصانع توطئة للثورة الشيوعية. وكان يعتقد أنهم سوف يتخلصون من قيودهم ويتحدون ضد مستغليهم الرأسماليين. وهو يرى أن تبني سياسات حرية التجارة سوف تعجل بالثورة الولية. "إنها تقضى على القوميات القديمة وتشجع عداة البروليتاريا والبورجوازية إلى أقصى حد. ويعنى هذا أن نظام حرية التجارة يعجل بالثورة الاجتماعية. وبهذا المعنى الثوري وحده، أيها السادة، أصوت لمصلحة حرية التجارة." وفي "البيان الشيوعي"، تنبأ ماركس وشريكه فردريش إنجلز بعولة الرأسمالية. وقد أكدوا أن "الحاجة إلى سوق تتسع باستمرار من أجل منتجاتها تطارد البورجوازية على امتداد وجه الأرض بالكامل".

وأشارا كذلك إلى كيف أن البورجوازية، باستخدامها وسائل الاتصالات المحسنة بشكل كبير (ربما الآلة البخارية والتلغراف)، جرت حتى "أكثر الأمم همجية إلى الحضارة". باختصار، البورجوازية "تخلق العالم على صورتها" (١٧).

يتصل ماركس وإنجلز بالظروف المعاصرة لأسباب عديدة. أول هذه الأسباب، كما يؤكد مؤيدوهما، أنها تنبأ بأن العولة ذات النمط الرأسمالي سوف تزيد من عدم استقرار العالم وتجعله أكثر عرضة للثورات السياسية. وحسبما قالاه، فقد مهدت البورجوازية "الطريق لأزمات أكثر اتساعاً وأشد دماراً". والسبب الآخر هو أنهما أوحيا بالبديل السوفيتي للرأسمالية القائمة على السوق. ورفض فلاديمير لينين (١٨٧٠-١٩٢٤)، المحامي الذي أتى بالثورة الاشتراكية إلى روسيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، اقتصاد السوق. لكن في سياسته الاقتصادية الجديدة لعام ١٩٢٢، لان لينين بعض الشيء، حيث سمح ببعض نشاط السوق في الزراعة. ومع ذلك وعد بأن الدولة سوف تسيطر على "المرتفعات الحاكمة" - السكك الحديدية ومحطات توليد الطاقة ومصانع الصلب وغيرها من الصناعات المهمة ومناجم الفحم - التي يعتمد عليها الاقتصاد. وكشأن الكاتب البريطاني ج.أ. هوبسون، كان لينين منتقداً بشدة لرأسمالية التمويل أو الاحتكار. وقد حكم عليها بأنها المرحلة الأخيرة التي تتركز فيها الثروة في أيدي القلة الحاكمة المالية والتابعة للشركات (١٨).

قوميو العالم الثالث

تردد صدى الفكر الماركسي، والنموذج السوفيتي، في أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية عندما فقدت القوى الاستعمارية الأوروبية إمبراطورياتها. ونظر الكثيرون من قوميو العالم النامي إلى الماركسية واعتمادها على الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية على أنها المقاربة التي يجب محاكاتها في المراحل الأولى من بناء الدولة. وقد افتنن البعض بالاتحاد السوفيتي. وهنا بدا أن الاعتماد على التخطيط المركزي يحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً. وقدم ظهور قوة عظمى غير رأسمالية قادرة على إطلاق أقمار اصطناعية وصواريخ باليستية عابرة للقارات نموذجاً بديلاً مخيفاً (١٩).

كانت الهند أحد بلدان نامية كثيرة أُنْزِ فيها التفكير الماركسي على السياسات العامة. فقد التقى جواهر لال نهرو، وهو ابن لحام برهمي أُرستقراطي ناجح، الفكر الاشتراكي أثناء دراسته في بريطانيا العظمى وعُدَّ الخطاب الاشتراكي ليطابق مع قضية القومية الهندية. وعلى الرغم من دعمه اليساري في حزب المؤتمر، فقد كان يُنظر إلى غاندي على أنه محدث، والشخص الذي سوف يأتي بالتخطيط إلى ظروف الهند، ويقوّي الأعمال الهندية. وعندما كان في السلطة باعتباره أول رئيس وزراء بعد الاستقلال (١٩٤٧-١٩٦٤)، سعى نهرو لتحقيق التنمية الاقتصادية القومية بالتخطيط التكنوقراطي. وميزت النزعة الحمائية (مع التعريف الجمركي المرتفعة والقيود على الاستثمارات الأجنبية) والتنمية الصناعية، بخطط السنوات الخمس وتدخل الدولة الموسع، عهده. وعلى عكس البلدان النامية التي ظلت تعتمد على صادرات المواد الخام أو المنتجات الزراعية، انكفأت الهند على نفسها. إذ أنتجت صلبها وقطاراتها وسياراتها وألانتها وحقق نموًا اقتصاديًا بالتركيز على الاقتصاد المحلي. وإدراكًا لكون الهند، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، سوقًا قارية شاسعة، تجاهل قادتها ترويج الصادرات وركزوا على الاكتفاء الذاتي. وكان ذلك إلى حد ما رفضاً لماضي الهند الاستعماري، عندما كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تدير تجارة الهند لمصلحة بلدها الأم^(٢٠).

أكد قوميون آخرون في العالم النامي، ومنهم جمال عبد الناصر في مصر (١٩١٨-١٩٧٠) وسوكارنو في إندونيسيا (١٩٠١-١٩٧٠) وهوشي منه في فيتنام (١٨٩٠-١٩٦٩) وفيدل كاسترو في كوبا (١٩٢٦ -) وكوامي نكروما في غانا (١٩٠٩-١٩٧٢)، على التنمية القومية على النمط الاشتراكي: فهم بصورة عامة عندما تولوا السلطة، أمموا الصناعة والتمويل والتجارة وسعوا لإجراء إصلاح زراعي. كما وسعوا أجهزة الدولة البيروقراطية وجربوا التخطيط لتحفيز التنمية^(٢١).

في شرق آسيا، ما عدا الصين، كان تأثير ماركس أقل أهمية من النزعة القومية وغيرها من العوامل. بما في ذلك تعافي اليابان من الحرب العالمية الثانية. ولاحظ الباحثون أن اليابان ابتكرت الدولة التنموية التي تعتمد على الإرشاد الحكومي

والتدخل البيروقراطي ونقل التكنولوجيا ومجموعة من السياسات التجارية الحمائية لتيسير النمو الاقتصادي السريع بالملكية الخاصة. وفي وقت لاحق، استخدمت سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها تنويعات من المقاربة اليابانية للتحديث^(٢٢).

الكساد العظيم والاقتصادات الموجهة

كان للكساد العظيم أثر هائل كذلك على مقاربات ما بعد الحرب العالمية الثانية لإدارة الاقتصادات. إذ أثار الشكوك بشأن قابلية الرأسمالية للبقاء على المدى الطويل وحطم الإيمان بالاقتصاديين وواضعى السياسات لبعض الوقت داخل السوق التي تنظم نفسها بنفسها. وقبل الكساد، كان الاقتصاديون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة يعتمدون على النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة المتوافقة مع تعاليم آدم سميث وديفيد ريكاردو. وتلك النماذج عدلتها وجددتها سلسلة من الاقتصاديين البارزين، من أبرزهم ألفرد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)، وهو كبير كهنة الفكر الاقتصادي الفيكترى. وقد استخدم شباب الاقتصاديين نصه، "مبادئ الاقتصاد"، الذى ظهر فى ثمانى طبعات منذ عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩٢٠، والواقع أن مارشال الذى درس الرياضيات ترجم نظريات ريكاردو إلى الهندسة والجبر. وهو يُذكر لتطويره تحليل العرض والطلب. وقال جون مينارد كينز، وهو أحد تلامذة مارشال، إن تدريب الاقتصادى الجيد يتطلب فقط معرفة بنص مارشال وقراءة الصحيفة اليومية. وبشكل عام، أحبط مارشال والكلاسيكيون الجدد التدخل فى السوق، حيث تبناوا الرأى القائل بأن يد قوى السوق الخفية سوف تُحدث التعديلات اللازمة^(٢٣).

جيمس لانديس والدولة المنظمة

حطم الكساد العظيم الإيمان العام بالسوق الحرة واقتصاديات التقطر وسياسات الحكومة المحدودة. بل إن اللوم وقع عليها على نطاق واسع فيما يتعلق بتجاوزات وول ستريت أثناء الكساد العظيم. وأصبح الرأى العام مؤيداً لجهود تنظيم نموذج

المشروعات الخاصة وإصلاحه، بما فى ذلك تشريع لفصل أعمال البنوك التجارية عن أعمال البنوك الاستثمارية الأكثر مخاطرة. وتعود أصول الدولة المنظّمة الناتجة عن ذلك إلى كتابات المحامى البارع جيمس لانديس، والاقتصادى الموهوب بقدر مشابه جون مينارد كينز. وقد جاء لانديس، الأستاذ بمدرسة الحقوق بجامعة هارفارد، إلى واشنطن لتصميم لجنة الأوراق المالية والبورصة والمساعدة فى إدارتها، وإزالة الفوضى الموجودة فى وول ستريت. وفى كتابه "العملية الإدارية"، عرض لانديس حجته المؤيدة للجان الخبراء للإشراف على مجالات الاقتصاد المتخصصة. وبشكل خاص، كان لانديس يؤيد استخدام الآراء الاستشارية غير الرسمية قبل الإجراء التنظيمى الرسمى. وقد أيد نمو العملية الإدارية مقابل مراجعة المحكمة التى تشمل قضاة فى قضايا فنية ليس لديهم استعداد كبير لها. وشكّلت هذه المقاربة نمو التدخل الحكومى وتنظيم البورصات والتمويل والنقل والمرافق وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخرى^(٢٤).

جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)

أثناء الكساد العظيم، أوحى الاقتصادى بجامعة كامبردج جون مينارد كينز بتفكير جديد بشأن الطريقة التى يعزز بها التدخل الحكومى التعافى. وتأكيداً على السياسة المالية (فرض الضرائب والإنفاق)، قدم كينز تفسيراً نظرياً للطريقة التى أثرت بها السياسة الحكومية على الاقتصاد. ورأى آدم سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون أن أهم واجبات الحكومة هو فرض القوانين لكى تعزز اليد الخفية - الأفراد الساعون لتحقيق مصالحهم الذاتية - الثروة والسعادة. وبينما دخل سميث وريكاردو فى جدل، بل وتقلدوا مناصب حكومية (سميث مأمور ضرائب وريكاردو عضو بالبرلمان)، فقد تبنى كثيرون من خلفائهم الرأى السائد فى منتصف القرن التاسع عشر والقائل بأنه ينبغى على الاقتصاديين ألا يتدخلوا فى قوى السوق^(٢٥).

شجع الكساد العظيم الاقتصاديين الأكاديميين، مثل كينز، على القيام بدور أكثر فاعلية فى وضع السياسة الاقتصادية وإدارتها. وفى بريطانيا والولايات المتحدة،

أصبح عدد من الاقتصاديين منهمكاً بشدة في هذا الأمر. وأصر البعض منهم، كالكلاسيكيون الجدد، على أنه لا ينبغي اتخاذ أى إجراء لأن قوى السوق سوف تعالج النظام. بينما أصر آخرون، كالماركسيون، على أن الرأسمالية معيوبة بطبيعتها وتتطلب إصلاحات هيكلية جذرية. لكن إسهامات جون مينارد كينز النظرية أقنعت اقتصاديين كثيرين بأن المتخصصين في الاقتصاد الكلى يمكنهم التحكم في الطلب الكلى، وبذلك يزيد التوظيف في فترات الركود ويقيد التضخم في زمن الحرب. وفي كتاب "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" (١٩٣٦) قال كينز إن الاقتصاد الخاص قد لا يحقق التوظيف التام، لأن العائد على رأس المال أقل من أن يحفز الاستثمار في الأعمال. وكان ذلك ما يسمى بفخ السيولة. باختصار، بدا أن الاقتصاد الخاص يتسم بالتحيز الانكماشى. وأثناء الركود عندما هبطت عائدات الحكومة من الضرائب، أراد الكثير من الاقتصاديين التقليديين خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب. وأوضح كينز أن أياً من هذين الخيارين يضغط على الاقتصاد ويجعل الوضع أكثر سوءاً. وكان يعتقد أن الإنفاق الحكومى (إنفاق العجز) يمكن أن يسد الفجوة ويحفز الطلب الكلى. وقد أوصى بإنفاق العجز في أوقات البطالة، ومراكمة فوائض الميزانية في أوقات الوفرة. وعلى الرغم من بعض المقاومة الأولية، فإن "المية تكذب الغطاس". إذ شجع إنفاق العجز الكينزى التعافى أثناء الحرب العالمية الثانية وساعد على تجنب انهيار ما بعد الحرب. بل إنه بحلول عام ١٩٧١ أعلن الرئيس الجمهورية المحافظ ريتشارد نيكسون أنه كينزى^(٢٦).

كما اتضح، كان النموذج الكينزى به بعض العيوب. كانت واضحة بحلول منتصف السبعينيات. فقد كانت زيادة الإنفاق والاقتراض أو خفض الضرائب أسهل على الساسة من أن يفعلوا العكس. وكان البرنامج الكينزى يتسم بالتحيز التضخمى. كما أن العجوزات على النمط الكينزى لم تنجح في الإبقاء على التوظيف التام.

على الرغم من نشاطهما والتزامهما بالخدمة العامة، ألهم لاندیس وكينز جيلاً من المحامين والاقتصاديين الشبان. ودخل الكثير منهم القطاع الحكومى لنصح المسؤولين

وإدارة البرامج. وخلال الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية أصبح الاقتصاديون مشاركون في كل شيء من تحديد الأسعار الزراعية إلى اختيار أهداف القصف المدفعي. ووضع المحامون الشبان مسودات القوانين والتنظيمات الفدرالية الشاملة للقطاع الخاص. ولم يزد التوظيف الحكومي وحده بشكل كبير، بل زادت حصة الحكومة في إجمالي الناتج المحلي بشكل كبير كذلك. ففي الولايات المتحدة تضاعفت حصة الحكومة المركزية في إجمالي الناتج المحلي أكثر من ثلاث مرات في الفترة من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣٤ (حيث زادت من ٣٪ إلى ١٠،١٪)^(٢٧). وسرعان ما وجد رجال الأعمال، الذين لم يعتادوا على الإشراف التنظيمي، أنفسهم يملأون الاستثمارات وينفذون التنظيمات الحكومية. وحملتهم لجان الكونجرس والمديرون الحكوميون المسؤولية. وليس مستغرباً أن رجال الأعمال الأثرياء سرعان ما أسسوا مراكز الأبحاث المنتقدة للحكومة الكبيرة والمؤيدة لإزالة القيود. ومن بين تلك المراكز معهد آدم سميث (تأسس في عام ١٩٧٧)، ومعهد الشؤون الاقتصادية (١٩٥٥)، وكلاهما في لندن، ومعهد أمريكي إنترنترايز (١٩٧٣)، ومعهد كاتو (١٩٧٧) وثلاثتهم في واشنطن العاصمة.

الثورة المضادة للسوق الحرة

في السبعينيات، استمر الإجماع الكينزي المؤيد للتنظيم بشأن القضايا المحلية، بينما ظلت الحكومات في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية (بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) في الدفع في اتجاه تحرير التجارة في البضائع المصنعة. لكن إلى حد كبير، أثرت جهود فتح التجارة على قضايا التنظيم المحلي، وبعد قليل على قضايا البيئة والصحة والسلامة. وفي هذا المناخ، ليس مستغرباً أن المنتقدين شكوا تحدياً خطيراً للإجماع الكينزي. ومن بين الأبطال البارزين الاقتصادي والفيلسوف النمساوي فردريش هايك (١٨٩٩-١٩٩٢) والليبرتاري/النقدي ميلتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦).

فردريش هايك

كان هايك، الذى اقتسم جائزة نوبل فى الاقتصاد مع جونار ميردال عام ١٩٧٤، يعتقد أنه لابد للاقتصادى الجيد أن يكون أكثر من مجرد اقتصادى. فبدلاً من التعامل بشكل حصري مع القضايا الفنية، كان يفكر فى قضايا الفلسفة الاجتماعية والسياسية. وكان هايك يؤمن بأن القانون ضرورى لعمليات السوق، لأنه يخلق هيكلًا ثابتًا للتوقع بالنسبة للنشاط الاقتصادى. وكشأن الاقتصاديين النمساويين الآخرين من جيله، كان هايك مهوياً بانتشار اشتراكية الدولة. وفى كتابه واسع الانتشار "الطريق إلى العبودية" الصادر فى عام ١٩٤٤ هاجم الاقتصادات المخططة مركزياً. فهو يرى أن عيوب التخطيط المركزى أدت بشكل عنيد إلى الاستبداد والحكم الشمولى. وسوف تؤدى العملية إلى تفكيك نظام السوق الحرة وتدمير الحريات الفردية. وأطلق هايك على فكرة أنه يمكن للأفراد تشكيل العالم حولهم طبقاً لرغباتهم "الغرور القاتل" فى الاشتراكية. وتردد صدى هذه الفلسفة لدى رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر (١٩٢٥ -) التى جعلت نقد هايك للاشتراكية محور انتخابها القومى فى عام ١٩٧٩، وكانت واحدة من الشخصيات العامة الأكثر تأثيراً بأفكار الاقتصاديين^(٢٨).

ميلتون فريدمان

كان التيار السياسى فى الولايات المتحدة يتحرك فى الاتجاه نفسه بعد الحرب العالمية الثانية. انتقل هايك إلى جامعة شيكاغو فى عام ١٩٥٠؛ حيث كان قسم الاقتصاد بها يتنازع منذ فترة طويلة بشأن إنفاق العجز على النمط الكينزى. وسوف يقود ميلتون فريدمان الاقتصادى البارع بجامعة شيكاغو هجوماً مضاداً على الفكر الكينزى ويكتسب شهرة باعتباره الاقتصادى الأكثر تأثيراً فى الربع الأخير من القرن العشرين. ولأن أفكار فريدمان الخاصة بالسوق الحرة اجتذبت الاهتمام فى الصين وازدهرت فى بريطانيا وأمريكا فى عهد تاتشر ورونالد ريجان، فقد أشار البعض إلى الربع الأخير من القرن العشرين على أنه "عصر ميلتون فريدمان"^(٢٩).

بدأ فريدمان المجادل البارع كينيزياً لكنه قام بثورة مضادة بأسلوب بديل لإدارة الاقتصاد الكلى. ويرى فريدمان أن العلاج هو التحكم فى المعروض النقدى، "الأمور النقدية"، كما قال فريدمان وأتباعه وهم يركزون على كمية المال الذى يجرى التعامل فيه. بل إن لوحة أرقام سيارته تؤكد النظرية الكمية للنقود: $PY - MV$ (المعروض النقدى \times سرعة تداول النقود = مستوى الأسعار \times المخرج). وكان هؤلاء النقديون يرون أن استقلال بنك الاحتياط الفدرالى يحقق الأداء الاقتصادى الأمثل بتعديل المعروض النقدى. ومع ذلك يركز الكينزيون على إدارة السياسة النقدية الحكومية - وبشكل أساسى الإنفاق والضرائب.

فى كتاباته الأكاديمية وتعليقه لمجلة "نيوزويك"، ناقش فريدمان مجموعة من القضايا السياسية واقترح أسعار صرف مرنة، والتجديد الإجبارى، وخصخصة خدمة البريد. وفى كتابه الأكثر مبيعاً الصادر فى عام ١٩٦٢ "الرأسمالية والحرية"، دعا إلى إزالة القيود عن الصناعة، بما فى ذلك النقد والأعمال المصرفية وخصخصة برامج الرعاية الاجتماعية. وكان فريدمان منتقداً كذلك لاستخدام كينز للحكومة باعتبارها عجلة التوازن فى الاقتصاد الكلى. وزعم أن الكينزية لم تفشل فى تعويض الركود فحسب، بل عززت توسعاً فى القطاع الحكومى ومنعت تقليل الأعباء الضريبية. ومن المفارقة أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، عمل ميلتون فريدمان، الذى كان أصغر بكثير، فى الخزانة الأمريكية وصمم برنامج اقتطاع ضريبة الرواتب.

كان فريدمان وزملاؤه فى جامعة شيكاغو الآباء الفكرين لحرية إزالة القيود المعاصرة. فبينما رأى الكينزيون أنه يمكن إدارة الاقتصاد بشكل فعال، اعترض اقتصاديو شيكاغو؛ إذ كانوا يؤمنون بأن التنظيم العلمى خرافة وأنه ينبغى على الحكومة السماح لآليات السوق والأسعار بتوزيع الموارد. وكانوا يعتقدون أن الأسواق أكثر عقلانية من الإجراءات الحكومية. واستهوت نظرياتهم مجتمع الأعمال وبعض المسؤولين العاميين أثناء السبعينيات، حيث كشف الركود الاقتصادى والتضخم عيوب التحليل الكينزى. وقدم فريدمان وزملاؤه مقاربة بديلة - وهى مقاربة أصبحت فيها أيدي المنظمين الحكوميين أقل فاعلية.

كان فريدمان مستشاراً للمرشح الجمهورى بارى جولدووتر فى عام ١٩٦٤، وبعد ذلك كان يكتب عموداً فى "نيوزويك" للجمهور العام فى الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٨٤، وفى عام ١٩٧٥ سافر إلى تشيلى وشجع الدكتاتور أوجوستو بينوشيه على تبنى "برنامج الصدمة"، بما فى ذلك التحكم فى المعروض النقدى لتهدئة التضخم، وخفض الإنفاق الحكومى، وحرية التجارة. ونجح تلاميذ فريدمان، وهم من يُسمون "صبية شيكاغو"، فى ترويض التضخم وإحياء النمو. كما قاموا بدور مهم فى نقل اقتصاديات السوق الحرة إلى شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. وسافر فريدمان نفسه إلى أماكن كثيرة، بل قدم النصح لقادة جمهورية الصين الشعبية بشأن الأمور النقدية.

أصبح رونالد ريجان (١٩١١-٢٠٠٤)، الذى تخصص فى الاقتصاد بكلية يوريكا بولاية إلينوى قبل الثورة الكينزية، رئيساً للولايات المتحدة فى عام ١٩٨١، وكان يتسم بحماس فطرى لخفض الضرائب وإزالة القيود. وكان من بين مستشارى ريجان الاقتصاديين ميلتون فريدمان وآلان جرينسپان (١٩٢٦-). وسوف يمنح ريجان وسام الحرية الرئاسى لفريدمان فى عام ١٩٨٨ لإعادته "الحس السليم لعالم الاقتصاد....". وقد عيّن جرينسپان رئيساً لبنك الاحتياط الفدرالى فى عام ١٩٨٧، وفى نصيحته لريجان، أكد فريدمان على الدور الأساسى للنقد فى التحكم فى الاقتصاد. وكان يرى أن موازنة الميزانية أقل أهمية من ترتيب أولويات الإنفاق^(٣٠).

آلان جرينسپان

كان جرينسپان، الاقتصادى الاستشارى الخاص، تلميذاً للمهاجرة السوفيتية آين راند، وهى مفسرة راديكالية لمبدأ حرية النشاط التجارى باعتباره شكلاً نموذجياً للتنظيم الاجتماعى. وقد وصف نفسه بأنه "الجمهورى الليبرتارى". وبينما كان فى الحكومة فى رئاسات نيكسون وفورد وريجان وبوش وكلينتون وبوش الابن روج لفلسفة رأسمالية حرية التجارة. وكان يؤمن بالأسواق الكفاء المصححة لنفسها، وكان يمتق

الإشراف الحكومى الذى يمكن أن يقيد اتخاذ المخاطر، أو "يعوق تلقيح النحل فى وول ستريت". وباعتباره رئيساً لبنك الاحتياط الفدرالى، سوف يدعم جرينسبان ما يُسمى بإجماع واشنطن، وتشجيع حرية التجارة، وأجندة إزالة القيود، وتشجيع الحكومات الأجنبية على فتح أسواقها الرأسمالية أمام البنوك الغربية. وبصفته ناقدًا متحمسًا للتنظيمات الحكومية، اعتبر جرينسبان طويلاً قانون جلاس - ستيجال لعام ١٩٣٣، الذى فصل الأعمال المصرفية التجارية عن أعمال البنوك الاستثمارية، خطأ. كما أيد بحماس التغييرات التى تجعل المؤسسات أكثر قدرة على التكيف مع ظروف العولمة^(٣١).

بعد انهيار البورصة فى عام ٢٠٠٨، اعترف جرينسبان للجنة تابعة للكونجرس بأنه يتحمل بعض المسؤولية عن الانهيار. "هؤلاء منا الذين اهتموا بالمصلحة الذاتية الخاصة بمؤسسات الإقراض لحماية أسهم المساهمين - وأنا بشكل خاص - فى حالة عدم تصديق صادم...." ورداً على سؤال عما إذا كان جرينسبان قد وجد أن رؤيته للعالم، أى أيديولوجيته، غير ناجحة أم لا، قال مدير البنك المركزى السابق: "إطلاقاً، على وجه الدقة. هذا على وجه الدقة سبب صدمتى، لأنى كنت أسيرُ طوال ٤٠ عاماً أو يزيد بأدلة كبيرة جداً تعمل بشكل جيد على نحو استثنائى". الواقع أنه كان يعترف بأن الإيمان الكلاسيكى بالأسواق التى تعمل بكفاءة به عيوب. "ارتكبت خطأً بافتراضى أن المصالح الذاتية للمنظمات، وبخاصة البنوك وغيرها، كانت من القوة بحيث تصبح أقدر ما يمكن على حماية مساهميتها وأسهمهم فى الشركات"^(٣٢).

منظرو السوق العقلانية

ظهر أن إيمان جرينسبان بالأسواق العقلانية والكفاءة له نعمة أكاديمية. وبينما اتخذ ميلتون فريدمان الموقف القائل بأن اتخاذ القرارات القائم على السوق يفوق القرارات الحكومية، كان بعض زملائه فى شيكاغو يؤمنون بعقلانية الأسواق على مستوى أعلى خلال السبعينيات. ففي عام ١٩٧٨، أكد مايكل چنسن الحاصل

على الدكتوراه فى الاقتصاد من شيكاغو أنه ليس هناك افتراض فى الاقتصاد له أدلة تجريبية أكثر متانة من فرضية الأسواق الكفاء. وتؤمن النظرية بأن الأسواق تسعّر الأصول على نحو عقلانى. وقد جمعت الأسواق معلومات ووزعتها على نحو أكثر كفاءة مما يمكن للتنظيم الحكومى عمله. وثقةً فى الدعم النظرى، ابتكر الاقتصاديون المالئون نماذج الاستثمار الرياضية التى تسعى إلى تقدير المخاطرة بالتنوع. ولأد عملهم نمو المشتقات (مبادلات الائتمان المعقدة) وغيرها من الأدوات المالية الجديدة، كقروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض. وأثناء ذلك وجد الآلاف من الاقتصاديين المالئين الشبان وظائف مرتفعة الأجر فى وول ستريت^(٣٣).

إيرفنج فيشر

كما أظهرت الأحداث اللاحقة، أخطأ الاقتصاديون المالئون الواثقون فى أنفسهم فى الحساب. وسوف تنهار بعد قليل سوق تقدر بـ ٦٨٣ تريليون دولار من المشتقات. ولم تكن غلطتهم الهائلة غير مسبوقة. ففي عام ١٩٢٩ أكد اقتصادى مالى آخر اسمه إيرفنج فيشر من جامعة يل قبل أسبوعين من انهيار البورصة أن أسعار الأسهم بلغت "هضبة دائمة الارتفاع". ووفر عمل فيشر أساساً لجهود لاحقة لتنويع المخاطر وتقليلها، بما فى ذلك التوريق. وقد قال فى عام ١٩٢٩: "كلما كانت الاستثمارات أكثر انعداماً للأمن، كانت أكثر أماناً وهى مجتمعة..." وخسر فيشر ثروة وخسر منزله فى الكساد العظيم، وكذلك جزءاً كبيراً من سمعته.

التيارات المتضاربة

فى عام ٢٠٠٨، كان وول ستريت، وكذلك المسؤولون المنتخبون، معرضين مرة أخرى لإغواء النظريات الاقتصادية البائدة. وفى الوقت الذى كان فيه وول ستريت يتهاافت على المشتقات، كان بعض الاقتصاديين يتحدثون الأساس النظرى للأسواق الكفاء. وكان أحد هؤلاء جوزيف ستيجليتز الاقتصادى خريج معهد ماساتشوستس

للتكنولوجيا والكينزي الحديث الذى سوف يصبح فيما بعد كبير اقتصادى البنك الدولى ويشارك فى جائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠٠١ لتحليله الأسواق بالمعلومات غير المتماثلة. وكان ستيجليتز وزملاؤه قد حذروا فى المقام الأول من أن القصور فى المعلومات والاحتكاكات المؤسسية، كالنظام المصرفى، تحد من القدرة على مراجعة المخاطر وتسهم فى الفقاعات. وكان الناقد الآخر هو روبرت شيلر، وهو كذلك اقتصادى خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أوضح أن الأسواق متقلبة، وقال فى عام ١٩٨٤ إن نظرية الأسواق العقلانية "أحد أكثر الأخطاء وضوحاً فى تاريخ الفكر الاقتصادى". وألقى ستيجليتز بكل وضوح اللوم على اقتصادى شيكاغو فيما يتعلق بتوفير أساس فكرى واضح للاعتقاد بأن الأسواق تعدل نفسها بنفسها وأنه لا ينبغى على الحكومة أن تفعل شيئاً^(٢٥).

فيل كرام، مهندس إزالة القيود عن الأعمال المصرفية

الاقتصادى الآخر الذى ترك غرفة الدراسة ليشكّل السياسة العامة ويشجع إزالة القيود هو فيل جرام (١٩٤٢-)، وهو سناتور جمهورى من تكساس. وقد مارس التدريس فى جامعة تكساس إيه أند إم قبل دخوله السياسة. وكان قد حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة جورجيا، حيث كتب بحثاً قصيراً من ٧٩ صفحة يحتوى على القليل من الرياضيات. وكان جرام مفسراً متحمساً ومغالياً فى التمسك بمذهبه لاقتصاديات حرية النشاط الاقتصادى فى تراث الاقتصادى البريطانى ألفرد مارشال. ونسب تضخم السبعينيات إلى الإنفاق الحكومى المفرط لتمويل حرب فيتنام. وقد قال جرام، ملقياً اللوم على إفلاس الحكومة، إن قوى السوق ينبغى أن تحرك الاقتصاد بأقل قدر من التنظيم الحكومى.

باعتباره رئيس لجنة الأعمال المصرفية بمجلس الشيوخ عام ١٩٩٩، قاد جرام جهود إلغاء قانون جلاس - ستيجال وإزالة القيود عن الأعمال المصرفية قائلًا: "تعلمنا أن الحكومة ليست هى الحل". وقد وقف فى وجه الإجراءات للحد من الإقراض

الاقتراسى أو الخادع، ومرر التشريع الذى منع بفاعلية فرض قيود على المشتقات وغيرها من الأدوات المالية المعقدة. وأشار جرام إلى وول ستريت باعتباره "مكاناً مقدساً"، وسعى إلى تعزيز وضعه التنافسى دولياً بالحد من الإشراف التنظيمى^(٣٦).

جيفرى ساكس والعلاج بالصدمة

أتاح انهيار الاتحاد السوفيتى وإمبراطوريته فى وسط أوروبا فرصاً كثيراً لتجريب السوق الحرة. فقد حاول الاقتصاديون الأمريكيون، بدعمهم مبالغ ضخمة من المساعدات المالية الغربية، خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وإزالة القيود عن الاقتصاد الموجه. وكان مهندس "العلاج بالصدمة"، أى إجراءات إزالة القيود والخصخصة القاسية المستخدمة لدمج شرق أوروبا ووسطها فى السوق العالمية، هو الاقتصادى اللامع جيفرى ساكس من جامعة هارفارد. ووصف ساكس، ذلك الشخص الموهوب الذى فى منتصف الثلاثينيات من عمره، فى الصحافة بأنه إنديانا جونز الاقتصاد، فى إشارة إلى مغامر الفيلم الخيالى الذى ترك وظيفة التدريس وأخذ يتجول فى أنحاء المعمورة. وقدم ساكس وطلابه الذى تخرجوا من الجامعة نصيحة كلاسيكية جديدة قياسية للحكومات - خفضوا الدعم، وبيعوا الصناعات المملوكة للدولة، وسيطروا على التضخم، وارفخوا القيود عن الأسعار كي تسمحوا لنظام تسعير السوق بالعمل. وسرعان ما جعلت هذه المقاربة العملية ساكس وزملاءه فى هارفارد يُهاجمون بشدة فى بولندا وروسيا. وسهلت جهودهم الخاصة بالخصخصة نقل الملكية إلى طبقة جديدة من أفراد القلة الحاكمة الروس^(٣٧).

نبعت شهرة ساكس الخاصة بإدارة "العلاج بالصدمة" الناجح من أنشطته فى بوليفيا أثناء منتصف الثمانينيات. فعندما استُدعى إلى البلد الذى به تضخم سنوى مقداره ٢٤ ألف بالمائة، صمم ساكس برنامج تقشف قلل التضخم إلى ١٥ بالمائة خلال شهور. لكن ساكس محطم الأيقونات كان متشدداً جداً بالنسبة للمؤسسة المصرفية. إذ شجع بلدان العالم الثالث على التأخر عن سداد مدفوعات الديون لتحاشي التضخم المفرط^(٣٨).

إجماع واشنطن

أسفرت أزمة ديون أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، التى أعقبت الارتفاع الكبير فى أسعار النفط عام ١٩٧٩، إجماعاً بشأن أفضل السياسات لتشجيع النمو الاقتصادى والحث على التنمية فى الاقتصادات النامية. وقدم جون ويليامسون، الاقتصادى الذى يعمل مع معهد پيترسون للاقتصاديات الدولية، وهو مركز أبحاث فى واشنطن، مصطلح "إجماع واشنطن" ليلخص الحكمة التقليدية بشأن السياسات التى يُظن أنها حكيمة. وشملت قوائمه الاستثمار المباشر والخصخصة وإزالة القيود. وبينما كانت هناك اختلافات بشأن سياسات سعر الصرف وتحرير حساب رأس المال، فقد كانت الصيغة ذات توجه سوقى. وفى الخزانة الأمريكية، وفى وول ستريت، وفى مؤسستى بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى)، كان هناك دعم لهذه المقاربة^(٣٩).

فى كل من لندن وواشنطن كان إجماع واشنطن مرتبطاً باقتصاديات السوق والحكمة الرشيدة باعتبارها أفضل طريقة لتحفيز النمو الاقتصادى. وكانت تمثل قرن التيار العام واقتصاديات التنمية. ولم يعد إحلال الواردات وتدخل الدولة، اللذان كان شائعين بين الدول النامية، موضع تفضيل. وقالت آن كروجر، الاقتصادية الدولية ونائب المدير الإدارى الأول السابق لصندوق النقد الدولى، إن النمو السريع لما يسمى بالنمو الآسيوية من خلال فتح اقتصادياتها للتجارة فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٩٠، أسهم فى تغيير الفكر. كما قالت إن أزمة ديون العالم الثالث فى أوائل الثمانينيات فعلت ذلك أيضاً. وعززت كروجر، التى يُنظر إليها أحياناً على أنها الكاهنة الكبرى لأصولية السوق، حجة إجماع واشنطن بقوة داخل البنك خلال الثمانينيات أولاً، وبعد ذلك فى صندوق النقد الدولى اعتباراً من عام ٢٠٠١^(٤٠).

فسر المنتقدون إجماع واشنطن، الذى لقى تشجيع صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية، على أنه بيان الليبرالية الجديدة. وقد حدد سياسات مارجريت تاتشر ورونالد ريجان الاقتصادية، وأوحى به ميلتون فريدمان وفردريش هايك. وهو يقوم فى جوهره على

الخصخصة وتحرير التجارة والأسواق الرأسمالية وتكاملها من خلال حرية التجارة والجهود المضنية للسيطرة على التضخم بالنقد السليم والميزانيات المتوازنة^(٤١).

مع اندلاع الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٧-٢٠١٠ فسوف يعلّق منتقدو إجماع واشنطن في وقت لاحق على فشله المزعوم. فقد زعم ستيجليتز أن البلدان التي اتبعت السياسات الليبرالية الجديدة خسرت رهان النمو وشهدت انتقالاً غير متناسب للأرباح إلى الأفراد الذين على قمة السلم الاقتصادي. وأشار جيمس جالبريت إلى أن الأرجنتين، التي كانت في يوم من الأيام ممثلاً للنموذج المحافظ، لم تجد التعافى إلا بعد رفضها الديون الأجنبية. كما قال ستيجليتز إن أصولية السوق، كما انعكست فيما يسمى إجماع واشنطن، أفرزت سوء توزيع هائل للموارد على الإسكان والقطاع المالي^(٤٢). وقال ستيجليتز إن الأمثلة الأكثر رعباً لطريقة عمل أصولية السوق يمكن أن نجدها في روسيا ما بعد الشيوعية. إذ كان متوسط الأعمار أقل. وحلت الاحتكارات الخاصة محل احتكارات الدولة. وكانت النتيجة نظاماً لرأسمالية المحسوبية والمافيا^(٤٣).

في البلدان النامية - ومنها البرازيل والهند والصين - كان إجماع واشنطن يُعتبر نروة أصولية السوق الأمريكية. وبحلول عام ٢٠٠٩، بعد انتشار انهيار وول ستريت عالمياً، جرى تشويه سمعة هذا النموذج. ولم يكن الاستياء أكبر في أي مكان مما هو عليه في آسيا، حيث دعت واشنطن وصندوق النقد الدولي، في أعقاب الأزمة المالية في عام ١٩٩٧، إلى شروط التكيف القاسية وفرضها. وبعد اثني عشر عاماً، عندما انهارت الأسواق في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا، بدأ الآسيويون يتحدثون صراحةً عن إجماع بيجين أو إجماع الهيمالايا الجديد. ويُقال إن هذا الإجماع رفض النظريات والنماذج القائمة على الأيديولوجيا، واعتمد بشكل أكبر على القيم والتجارب الآسيوية. واتضح أن إجماع بيجين يقوم على ثلاثة أعمدة - الإصلاحات التي توجهها السوق مع دور كبير لمشروعات الدولة، والحكم السلطوي، والاستقلال والاعتماد على الذات لتحاشي تأثير المؤسسات والقوى الخارجية ذات النفوذ. وهو على عكس إجماع واشنطن أكد على الاستقلال السياسي وعدم التدخل^(٤٤).

فى منتصف عام ٢٠٠٩، اجتمعت البلدان الناشئة الرائدة - البرازيل وروسيا والهند والصين (المسماة بلدان بريك) - للتشارك فى رؤاها بشأن العالم متعدد الأقطاب، وللشكوى من هيمنة واشنطن، ولبحث أفكار للقضاء على الوضع الخاص للدولار. وأشارت تلك البلدان إلى أنه مع أن الولايات المتحدة هى أكبر مدين فى العالم، فقد تهربت من التعديلات الهيكلية المؤلة التى وصفتها للآخرين. إذ رأوا نظاماً مالياً مفلساً يدعم حكومة تدخلية النزعة بحاملات الطائرات والقواعد العسكرية التى تطوق العالم، وكانت البلدان الأربعة تتوق إلى استبدال الدولار باعتباره عملة الاحتياطى الأساسية فى العالم، وذلك لكى لا تعيش الولايات المتحدة عالة على مدخرات الآخرين وتطبع النقود من أجل التدخلات العسكرية غير المحدودة.

وهكذا ظل بندوق الفكر الاقتصادى والسياسة يتأرجح. وكانت الفوضى المالية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ قد أحييت المقاربة التنظيمية الكينزية، وشوهت سمعة أصولية السوق الحرة، تماماً مثلما فعل انهيار عام ١٩٢٩ والكساد العظيم قبل أجيال. وشعر ستيجليتز وغيره من الكينزيين، الذين رُفضت نصائحهم أيام أصولية السوق والفريدمانية العالمية المثيرة، بفرحة غامرة. ورفض الاقتصادى جيمس جالبريت، ابن چون كنيث جالبريت "قميص المجانين الذى فرضه 'سحر الأسواق'" (٤٥).

أبو اليورو

قدم العديد من الاقتصاديين الأكاديميين البارزين الآخرين إسهامات مهمة لتطور الاقتصاد العالمى. كان أحد هؤلاء روبرت موندل، وهو اقتصادى نقدى كندى المولد يدرس فى جامعة كولومبيا. ويصفته اقتصادى جانب العرض عمل فى جامعة شيكاغو فى الستينيات وفى صندوق النقد الدولى فيما بعد، حل موندل السياسة النقدية والمالية فى أنظمة أسعار صرف مختلفة. كما عمل فى مناطق العملة المثلى. وجعلته تلك الأبحاث يفوز بجائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٩، وأثرت على طرح اليورو. وكما ذكرت لجنة نوبل، فقد أوضح أنه فى ظل نظام سعر الصرف الثابت كان للسياسة

النقدية أثر محدود. إلا أنه فى ظل نظام سعر الصرف المعمّم أصبحت السياسة النقدية قوية والسياسة المالية لا حول لها ولا قوة، وهى الرؤية المتعمقة التى شكلت مقاربة أوروبا لليورو. وسوف تسمى صحافة العالم موندل الأب الفكرى لليورو.

بول كروجمان والنظريات الجديدة

فاز بول كروجمان الاقتصادى بجامعة برنستون والكاتب بصحيفة "النيويورك تايمز" بجائز نوبل عام ٢٠٠٨ عن نظرياته التجارية الجديدة التى تربط بين التجارة العالمية والجغرافيا الاقتصادية. وقد رأى ديفيد ريكاردو أن البلدان تختلف - خاصةً فى هباتها من الأرض والعمل ورأس المال - وفسر ذلك السبب فى أن البرتغال كانت تصدر النبيذ وبريطانيا المنسوجات فى نموذج البسيط الخاص بالبلدين التى يشرح الميزة المقارنة. وقدم كروجمان تفسيراً مختلفاً للسبب فى أن جل التجارة العالمية يشمل بلداناً متشابهة تصدر منتجات متشابهة. وركزت نظريته على فوائد التخصص والإنتاج كبير الحجم وتكاليف الإنتاج المخفضة. وقلل ذلك الأسعار وخلق تنوعاً أكبر للمستهلكين.

بعد فوزه بجائزة نوبل لعرضه المفصل لنظريات حرية التجارة، بدأ كروجمان تقديم المزيد من الأفكار الابتداعية. ففى عمود الرأى الذى يكتبه فى "النيويورك تايمز"، قال كروجمان إن أسعار الصرف سيئة الترتيب تقلل فوائد حرية التجارة. وحث الولايات المتحدة على الضغط على الصين كى تعيد ترتيب سعر الصرف لديها وإنهاء التلاعب فى عملتها. كما أكد أن التجارة بين بلدان على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية خلقت طبقة كبيرة من الخاسرين فى البلدان ذات معدلات الأجور المرتفعة. فمع استيراد الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من بضائعها المصنعة من اقتصاديات العالم الثالث، اشتكى كروجمان من أن صفوف العمال المتعلمين تعليماً عالياً الذين يستفيدون بوضوح من هذه التجارة يفوقهم عدداً هؤلاء المحتمل أن يخسروا^(٤٦).

واضعو نظريات الأعمال

سعى العديد من علماء المستقبليات والخبراء إلى تثقيف الأعمال والجمهور العام بشأن التغيرات العميقة التي تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين. وقد أذكوا بصورة عامة عبارات شائعة من قبيل العولة، والتحول إلى المجتمع ما بعد الصناعي القائم على الخدمات والمعلومات، ونقل التصنيع إلى البلدان ذات تكلفة العمالة الرخيصة. وبدا أحياناً أنهم يُخلّقون اتجاهات مألوفة.

في عام ١٩٨٠ أثار عالم المستقبليات ألفين توفلر النقاش بكتابه "الموجة الثالثة". ووُصف توفلر، الكاتب والمحرر السابق في شئون الأعمال بمجلة "فورشن" الذي ركز على أثر التغير التكنولوجي، بأنه "أشهر علماء المستقبليات في العالم. وطبقاً لما قاله توفلر، فقد جاء التغير الاجتماعي والاقتصادي في موجات. ففي الموجة الأولى حلت الزراعة محل الصيد والالتقاط. وبعد ذلك، وبداية من القرن السابع عشر، سادت الثورة الصناعية القائمة على الأسيرة النووية، والشركة بمقارباتها الخاصة بالإنتاج الضخم والتوزيع. وقال توفلر إنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأ معظم البلدان الابتعاد عن مجتمع الموجة الثانية القائم على الصناعة إلى "الموجة الثالثة" القائمة على الخطوط ما بعد الصناعية. وبعد عقد من الزمان سوف يقول إن تحول القوة الذي أصبحت فيه الثروة معتمدة على الاتصال الفوري ونشر البيانات والأفكار والرموز والرمزية كان يغير مجتمع الصناعات التقليدية القديم. وفسر البعض "صدمة المستقبل" على أنه يتنبأ بأننا "سوف نعيش جميعاً حياة من أوقات الفراغ بحلول عام ٢٠٠٠-٢٠٠٠ (٤٧)".

النبي المهني المؤثر الآخر هو جون نيسبت الذي كان في يوم من الأيام يجري استطلاعات الرأي للرئيس ليندون جونسون. ففي كتابه الأكثر مبيعاً الصادر في عام ١٩٨٤ بعنوان "الاتجاهات الكبرى"، أوضح نيسبت أن أمريكا تعيد الهيكلة من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلومات، حيث انتقلت من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد العالمي. وزعم نيسبت أن النول المتقدمة كافة تقلص التصنيع، حيث تخرج اليابان، على سبيل المثال، من صناعة السيارات والصلب، لأن كوريا القريبة تباع بأسعار أرخص من اليابان.

وتنبأ نيسبت بأن الصناعة التقليدية سوف يُعهد بها عما قريب إلى دول العالم الثالث، حيث أحدث عصر المعلومات تحولاً في التصنيع الأمريكي. كما أكد بثقة أن قوة أمريكا الاقتصادية تعتمد على المعلومات أكثر من البضائع^(٤٨).

رجل الأعمال البارز الذي شارك في الجدل العام وأعلن عن وصول مجتمع المعلومات هو والتر ريستون، المدير التنفيذي لسيتيكورب. وقد قال إن التحسينات في الاتصالات مكنت تدفق المعلومات عبر الحدود دون أن يمنعها شيء. كما قال: "القدرة على نقل رأس المال إلى حيث تكون هناك حاجة إليه ضروري لسعى البشرية المتواصل للعيش في عالم أفضل." وفي وقت لاحق سوف يصف ريستون "زواج الكمبيوتر والاتصالات" بأنه يبشر بتغيير ثوري. وقال إن عصر المعلومات مختلف عن العصر الصناعي، ذلك أن تلك الفترة كانت من العصر الزراعي. "لأول مرة في التاريخ، الأغنياء والفقراء، والشمال والجنوب، والشرق والغرب، والمدينة والريف مربوطون ببعضهم في شبكة إلكترونية عالمية من الصور المشتركة في الزمن الحقيقي. وتنتقل الأفكار عبر الحدود وكأنها لم تكن موجودة."

بيتر دراكر

كان الخبير والحجة صاحب أكبر مصداقية في مجتمع الأعمال مهاجراً نمساوياً اسمه بيتر دراكر (١٩٠٩-٢٠٠٥) كرّس حياته العملية لدراسة اتجاهات الإدارة والكتابة عنها. فقد غامر دراكر الذي درس القانون ألمانيا النازية وهاجر إلى بريطانيا ثم إلى أمريكا بعد ذلك. وبعد الإشارة إلى أن الاقتصاديين مهتمون بالسلع بينما يركز هو على البشر، أصبح دراكر مستشار الإدارة ومؤلفها، حيث ألف ٢٥ كتاباً بيع منها ملايين النسخ.

وباعتبار دراكر تدريجي النزعة، وليس طوباًوياً، فقد حدد في أوائل الثمانينيات ثلاثة تغيرات أساسية تحدث تحولاً في الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص الديموجرافيا العالمية. فمع الزيادة السكانية البطيئة في البلدان ذات الدخل المرتفع، تنبأ بنقص

فى العمالة شبه الماهرة. وبالمثل فإنه مع الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فى البلدان النامية توقع حاجة متزايدة إلى فرص العمل خارج القطاع الزراعى. كما أكد أن سوق المنتجات الأولية أصبحت "غير مقترنة" بالاقتصاد الصناعى، حيث تضاعفت الكثافة المادية. وبالنسبة للبلدان النامية، الفرصة الكبيرة هى توظيف العمالة الرخيصة فى أنشطة "المشاركة فى الإنتاج" مع الشركات متعددة الجنسيات. وصاغ دراكر مصطلح "المشاركة فى الإنتاج" عام ١٩٧٧، وقال إنه "أحدث اتجاه اقتصادى عالمى". وفى المشاركة فى الإنتاج كانت البلدان الصناعية تصنع مكونات البضائع وتشحنها إلى البلدان النامية. وبعد ذلك تعود البضائع كاملة الصنع البلدان الصناعية لتسويقها. وأوصى دراكر بأن تحاكي البلدان النامية نماذج سنغافورة وهونج كونج وتايوان فى الاستفادة من ميزة العمالة التى تتمتع بها كى تصبح مقاول من الباطن لمصانع البلدان المتقدمة. ولم يكن دراكر أول عالم يعرف هذه الظاهرة، لكن أفكاره بلغت أكبر قدر من المتلقين من خلال وسائل الإعلام وكتبه الأكثر مبيعاً^(٥٠).

تنبأ دراكر بفك اقتران ثان، وهو فك اقتران الإنتاج بالتوظيف فى الاقتصادات الصناعية. فمع الأتمتة كان التوظيف الصناعى يتضاقل باطراد (انخفض بمقدار ٥ مليون فرصة عمل فى الولايات المتحدة فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٥)، بينما زاد الإنتاج. وقد تنبأ بانتقال العمال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة المعلومات.

وأخيراً، أعلن دراكر عن نشوء "الاقتصاد الرمضى" - الذى ينطوى على تدفق رأس المال والتدفقات الائتمانية وأسعار الصرف - باعتباره "تولاب الموازنة" للاقتصاد العالمى المستقبلى. وبحلول منتصف الثمانينيات أشار إلى أن سوق اليوروبولار اللندنية تعاملت فيما يزيد على ٧٥ ترليون دولار فى عام واحد، وهو ما يساوى ٢٥ ضعف التجارة العالمية. وقد أرجع زيادة الاقتصاد الرمضى إلى التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعومة وإزالة القيود عن تدفقات رأس المال، وكذلك إلى صدمتى نفط أجبرت منتجى النفط والبنوك على إعادة تدوير المكاسب.

لاحظ دراكر كذلك أن الولايات المتحدة استخدمت الاقتصاد العالمى للتهرب من معالجة المشكلات المحلية الكريهة، مثل موازنة عائدات الضرائب والنفقات الحكومية. وكانت اليابان - فهو لم يثنأ بالصين - قد شجعت ذلك حيث استغلت الصادرات للحفاظ على التوظيف فى اقتصاد محلى راكد، لكنها أعادت تدوير فوائض التجارة فى مشتريات من السندات الحكومية الأمريكية. وعاش البلدان - الولايات المتحدة واليابان - فى بيئة أليس فى بلاد العجائب حيث فضل اليابانيون استيعاب الخسائر الكبيرة فى حيازاتهم الدولارى على مواجهة البطالة المحلية^(٥١).

أثناء تشجيع ترتيبات "المشاركة فى الإنتاج"، تطابقت نصيحة دراكر مع حاجات الأعمال الكبيرة وطموحاتها. إذ راقت لروبين منتر المدير التنفيذى لشركة تى آر دابليو، وهى شركة صناعية كانت تشارك ذات يوم فى إنتاج معدات الفضاء والسيارات، وكذلك تقارير الانتمان. وقد أطلق على مصطلح دراكر "العبارة السحرية" وتصور منات علاقات المشاركة فى الإنتاج المعقدة وهى توحد الدول فى أنحاء العالم. وقد قال: "... من السهل تخيل اقتصاد عالم القرن الحادى والعشرين الذى سيكون مبدؤه المرشد هو: 'اصنعوا التجارة، لا الحرب'"^(٥٢)؛

أثنت قيادات الأعمال على برنامج "ماكيلابور" (المصنع التوأم) المكسيكى، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومبادرة حوض الكاريبى باعتبارها برامج بمبادرة من الحكومات شجعت المشاركة فى الإنتاج. ووجدت الشركات التى نقلت التجميع إلى خارج البلاد أنه يمكنها توفير آلاف الدولارات من العامل الواحد. وتعليقاً على مصانع الشركة فى هايتى وجمهورية الدومنيكان، وصف ألفريد روتش رئيس مجلس إدارة تيل إنديستريز، التى تصنع أجهزة الحماية من الجهد الزائد لصناعة الاتصالات، الكاريبى بأنه فرصة ذهبية. وسمحت المصانع التوأم فى منطقة الكاريبى لشركته بتخفيض تكاليف الإنتاج. وقد وجد حكومات محلية معينة وعمالة متاهبة. وقال: "الصرخة الخيالية لرواد حمى الاندفاع نحو الذهب عام ١٨٤٩ 'يوجد ذهب فى تلك التلال' تناسب الوضع."

كينيشى أوماى

الذى أُرث كذلك على استراتيجيات الأعمال فى العالم سريع التغير فى الثمانينيات والتسعينيات هو مستشار الأداء الآسيوى البارز كينيشى أوماى (١٩٤٣ -)، وهو مدير تنفيذى يابانى عمل مع شركة ماكينزى وشركاه. أحد إسهاماته العظيمة هو تفسير تفكير الأعمال اليابانى لمجتمع الأعمال الأمريكى. وقد حث أوماى أبناء بلده اليابانيين على النظر بشكل أكبر إلى الخارج فى مقارباتهم. واحتفى أوماى، العولمى الذى لا ينكر عولمته، الأعمال العالمية فى سلسلة من الكتب. فقد دعا إلى شكل من الكوزموبوليتانية يتجاوز فيها المديرون حدود الأصول القومية والمحلية^(٥٤). وهو يرى أن الشركة أصبحت مصدراً للهوية متعدداً للقوميات، حيث تحل محل المجتمع المحلى أو الدولة القومية.

بشّر أوماى كذلك بتضاؤل الدولة القومية وصعود الدول الإقليمية فى عالم بلا حدود. وقال إنه على الرغم من وجود الحدود بين البلدان على الخرائط، فقد اختفت إلى حد بعيد على الخريطة التنافسية. وما أدى إلى تأكلها هو التدفق المستمر، الأسرع من أى وقت مضى، للمعلومات. لكن بينما يؤكد أوماى على النظرة العالمية، فقد كان واحداً من أول من أكدوا أن معظم الأعمال الدولية تُدار داخل ثالوث من الدول ذات الدخل المرتفع يضم اليابان وغرب أوروبا والولايات المتحدة^(٥٥).

مايكل پورتر

القائد الأكاديمى الآخر لتفكير الإدارة خلال تلك الفترة - وخاصةً بعد وفاة دراكر - كان مايكل پورتر (١٩٤٧ -) من مدرسة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد. دخل پورتر مجال الإدارة بعد استكمال الدكتوراه فى اقتصاديات الأعمال، وحاول تطبيق الفكر الاقتصادى على دراسة الأعمال. وأسمته "التايمز" اللندنية "معلم الإدارة الأكثر تأثيراً"^(٥٦).

ألف پورتر، صاحب سلسلة من النصوص عن استراتيجية الشركات، كتاب "الميزة التنافسية للدول" (١٩٩٠). وقد حاول پورتر الإجابة عن السؤال كيف تتنافس الشركات؟ مستخدماً المبادئ الاقتصادية لمعالجة قضايا الإدارة. وأرجع الكثير من نجاح الشركات المفردة إلى بيئات الأعمال القومية، وانتهى إلى أن الموقع مهم - وخاصةً على المستويين الإقليمي والمحلي. وبينما ركزت نظرية التجارة الدولية التقليدية على وفرة عناصر الإنتاج الخاصة بالأرض والعمالة ورأس المال أم لا، انتهى پورتر إلى أن العوامل الأخرى شكلت أنماط التجارة بين الدول - وخاصةً التكنولوجيا والاستفادة الكفاء للمدخلات. وكانت هذه الحكومات والدول مؤثرة.

وعلى الرغم من زعم أوماى وبعض الاستراتيجيين الآخرين أن الشركات فى سبيلها لأن تصبح بلا دول ويصبح مديروها مواطنين كوزموپوليتانيين مفصولين عن جنسياتهم الأصلية، فقد تبني پورتر، الذى خدم فى وقت لاحق فى لجنة المنافسة الصناعية فى حكومة الرئيس ريجان، رأياً مختلفاً. واعتماداً على بحث فى ١٠ بلدان، انتهى إلى أن الدولة مازالت مهمة فى تشكيل القدرة التنافسية للشركات. وأعطى أهمية خاصة للأنظمة التعليمية وديناميكية السياسات الحكومية التنظيمية والتجارية وسياسات الاقتصاد الكلى والعوامل الثقافية فى تفسير تفوق الصناعة فى بعض المناطق وعدم تفوقها فى مناطق أخرى. وقد أثرت تلك على التجديد وساعدت على تطور حفنة من الشركات التنافسية فى صناعات عديدة^(٥٧).

دعاة السياسة الصناعية

كان پورتر ينظر إلى السوق الحرة على أنها مفتاح للقدرة التنافسية القومية، وأعطى الحكومة دوراً مُعيّناً فى توفير البنية التحتية والتعليم والنظام القانونى لتسوية نزاعات الملكية وما شابه. وتبنى آخرون - خاصةً الديمقراطيون الليبراليون - مقاربة أخرى، وحثوا على وجود سياسات صناعية قومية. وكان من بين المؤيدين الأكثر تأثيراً للتدخل الحكومى لتمييز الرابحين والخاسرين اثنان من الحاصلين على زمالة رودس،

هما إيرا ماجازينر وروبرت ريتش وكلاهما صديقان لبيل كلينتون، وهو كذلك حاصل على زمالة رودس. وقد اشترك الاثنان فى تأليف كتاب بعنوان "تذكر أعمال أمريكا" قدما فيه اقتراحاً للسياسة الصناعية الأمريكية مقصوداً به تحفيز الصناعات التى تتمتع فيها الولايات المتحدة بميزة نقص التكلفة. ودعيا إلى وجود سياسات عامة لتسهيل خروج رأس المال والعمالة من الصناعات المتدهورة ودخولهما الصناعات التى لديها قدرة تنافسية كبيرة فى الاقتصاد العالمى^(٥٨).

فى كتاب صادر عام ١٩٨٢ بعنوان "الحدود الأمريكية التالية"، انتهى ريتش، الذى عمل مع صديقه الرئيس بيل كلينتون وزيراً للعمل، إلى أن الاقتصاد الأمريكى ينحل ببطء. وبعد زعمه أن الصناعات الأمريكية مازالت مربوطة بالإنتاج الضخم للمنتجات القياسية فى حين يمكن إنتاج هذه البضائع بتكلفة أرخص فى مكان آخر، بينما وحد المنافسون الصناعيون فى اليابان وأوروبا وضع السياسات فى أنحاء الصناعات ونسقوها، دعا ريتش إلى محاكاة نجاح وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية.

كان المؤيد البارز الآخر للسياسة الصناعية الاقتصادية ليستر ثورو عميد مدرسة سلون للإدارة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وفى كتابه "حلول المجموع الصفرى" كان ثورو مشغولاً بتحول الأمريكيين إلى "عبيد يحتطبون حطباً ويسقون ماءً"، وأوصى بمشاركة الحكومة فى الأعمال المصرفية الاستثمارية ومؤسسة محلية للأبحاث والتطوير الصناعية. وقام كتابه، الذى كان ضمناً رداً على سياسات حكومة ريجان الخاصة بإزالة القيود وتدخل الدولة المحدود، على الاعتقاد بأن الدعم المالى والتدخل الحكوميين ضروريان لتعجيل التقدم التقنى. وبينما كان يدعى رفض المقاربات التدخلية للحمائية الصناعية، كان ثورو يفضل أشكالاً أخرى من التدخل الحكومى تشمل الإرشاد الإدارى كما فى اليابان. وبذلك انطوت سياسته الصناعية على المشورة الثلاثية والمساومة بين الصناعة والعمالة والحكومة. وافترض اقتراحه أن مسئولى الحكومة، الذين يعملون فى بيئة سياسية، يمكن أن يوافقوا على ما هى الصناعات الصاعدة التى ينبغى مساعدتها وما هى الصناعات المتدهورة التى ينبغى دنفها^(٥٩).

فى أعقاب ذلك، عبر باحثون آخرون عن مخاوفهم بشأن الانحدار. وقد شمل هؤلاء رئيس المجلس الأمريكى الذى أكد أن "أمريكا لا يمكنها المنافسة"، والمؤرخ بجامعة يل پول كنيدي الذى رأى أنه يتعين على قادة أمريكا معالجة التآكل النسبى فى وضعها العالمى. ويحاول أوائل التسعينيات كان الكثير من الأمريكيين العاديين مقتنعين بأن أمريكا فى سبيلها للانحدار. ووجد استطلاع لمجلس القدرة التنافسية أن الأمريكيين، بهامش سبعة إلى واحد، يرون أن اليابان أصبحت الاقتصاد رقم واحد^(٦٠).

كما اتضح، فقد ثبت أن التحدى اليابان قصير الأجل. فمع بداية القرن الحادى والعشرين تحول الانتباه إلى الصين، حيث احتضن نظام حكم سلطوى جوانب السوق الحرة ونجح فى تبنى استراتيجة النمو التى تقودها الصادرات وسبق أن خدمت اليابان واقتصادات النمر الآسيوية الأصغر إلى حد كبير فى الثمانينيات.

خاتمة

بناءً على هذا الاستعراض للفكر يتضح أن الرؤى المتعمقة لكل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وفردريش ليست وغيرهم من منتقدي حرية التجارة مازالت ذات صلة بالمناقشات السياسية بشأن التجارة والتنمية في العالم المعاصر. وكذلك الحال بالنسبة لرؤى جون مينارد كينز وميلتون فريدمان بشأن إدارة الاقتصاد في الميل الدورى للانخفاض، ورؤى بيتر دراكر وغيره من واضعى استراتيجيات الإدارة بشأن التكيف مع الحقبة الجديدة من الأسواق القومية المتكاملة. وفي مناسبات كثيرة خلال الفترة المعاصرة، استرجع قادة وواضعو سياسات أسماء سميث وكينز وهايك وفريدمان وغيرهم من الاقتصاديين البارزين لتسويق الحلول السياسية للقوى المغيرة والمعطلة للاقتصاد العالمى.

يتضح من الرؤى المتناقضة أحياناً التى عرضناها فى هذا الفصل أن الاقتصاديين قد يختلفون بشكل أساسى على القضايا السياسية. ولاحظت اقتصادية كبيرة، هى باربرا برجمان، أن التوصيات الاقتصادية كثيراً ما تفتقر إلى أساس تجريبي، على عكس العلوم الفيزيائية حيث تقود الملاحظات الواقعية على نحو استقرائى إلى النظريات. وهى تقول إن الاقتصاديين يميلون إلى التنبؤ بلا ملاحظة. ونتيجة لذلك قد تشكل الأيديولوجيا السياسية والأحكام القيمية التوصيات السياسية. ويمكن أن تساعدنا رؤيتها المتعمقة على فهم الطريقة التى أصبح بها الاقتصاد العالمى المعاصر غير مستقر وعرضة للعدوى فى السنوات الأخيرة على الرغم من النصائح الاقتصادية القوية جداً^(١١).

الفصل السادس

التجارة الدولية

عندما فتحت الدول حدودها وشاركت في الاقتصاد العالمي المتطور، اتسعت التجارة الدولية بسرعة في أواخر القرن العشرين. فقد حدث النمو غير العادي للصين، وستة اقتصادات آسيوية أصغر حجمًا، التجارة في منطقة المحيط الهادئ، وغير الأنماط التجارية التقليدية. وبينما ركزت الدول الآسيوية الناشئة على تصدير المصنوعات، اتجهت اقتصادات ناضجة عديدة في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى الخدمات. وأصبحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستوردتين خالصتين للبضائع. وفي الوقت نفسه سعت البلدان التجارية إلى تعزيز تحرير التجارة من خلال المفاوضات متعددة الأطراف وإلى وضع مجموعة أكثر اتساعاً من القواعد لإرشاد التجارة العالمية في القرن التالي.

الاتجاهات التجارية والتحولات

على مر القرون التزمت التجارة بين البلدان ذات الدخل المرتفع في نصف الكرة الشمالي والبلدان الفقيرة في المناطق المدارية بنمط مكمل بسيط. فقد كانت البلدان التي في الشمال تنتج المصنوعات (المنسوجات والصلب والآلات) وتصدرها. وكانت تستورد المواد الخام (الموز والبن والقطن والتوابل والمعادن والمعادن الثمينة) من الجنوب. وكانت التجارة بين الشمال والجنوب تميل إلى عكس التخصص الفج للإنتاج الذي جاء وصفه في كتابات آدم سميث. إذ كانت تعكس مبدأ الميزة المطلقة القائمة على

الاختلافات فى وفرة عناصر الإنتاج (التوزيع الطبيعى للموارد) وتكاليف العمالة^(١)، ومع ذلك انطوت التجارة بين البلدان ذات الدخل المرتفع على تجارة صناعية بينية ذات اتجاهين فى المصنوعات التفاضلية، وتتطابق هذه المنافسة بشكل أكبر مع نظرية ريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، أو التكاليف النسبية، القائمة على الاختلافات فى التكنولوجيا والقدرة الإنتاجية^(٢).

طوال قرنين تقريباً - منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن العشرين - كان نصف الكرة الشمالى يهيمن على إنتاج المصنوعات، وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فقد تلك الميزة. ففى عام ١٩٨٠ أنتج الاتحاد الأوروبى واليابان والولايات المتحدة ٧٢٪ بالمائة من صادرات العالم الصناعية. وفى عام ٢٠٠٨ أنتجت مجموعة النخبة هذه ٦٠٪ فحسب من صادرات العالم الصناعية. ووُلدت الصين الناشئة وستة من "نمور" شرق آسيا الناشئة الأصغر حجماً (هونج كونج وكوريا وماليزيا وسنغافورة وتايوان وتايلاند) ٢١,٦٪ مقابل ٦,٦٪ فى عام ١٩٨٠، وكانت الصين، التى توشك أن تصبح أكبر مصدر فى العالم للمصنوعات، مسئولة عن ١٢,٧٪ من الصادرات، مقابل ٠,٨٪ فى ١٩٨٠^(٣).

كان صعود الصين وجاراتها الآسيويات الأصغر حجماً بوصفهم مصدري المصنوعات يشير إلى حقبة جديدة فى العلاقات الاقتصادية العالمية، حيث تجاوز العالم نموذج الشمال - الجنوب التقليدى سابق الذكر. بل إن تجارة الجنوب - الجنوب بين البلدان النامية زادت ضعف زيادة التجارة العالمية بعد عام ١٩٩٠، وفيما بين البلدان النامية، كان التحول إلى التصنيع واضحاً فى حصة المصنوعات المتزايدة باعتبارها نسبة مئوية من إجمالى الصادرات، حيث زادت من ١٧ و٥٤ بالمائة على التوالى فى عام ١٩٨٠ إلى ٥١ و٦٥ بالمائة فى عام ٢٠٠٨^(٤). ولم يمتد هذا النمط إلى الشرق الأوسط وكمونولث الدول المستقلة خليفة الاتحاد السوفيتى. فقد ظل معظم تلك البلدان معتمداً بشكل كبير على صادرات الوقود ومنتجات التعدين المسنولة عن أكثر من ثلثى عائدات التصدير. وفى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ظل عدد من البلدان - كالأرجنتين - يكسب غالبية عائد صادرات السلع من بيع المنتجات الغذائية^(٥).

بين بعض البلدان الصناعية الأقدم ألفت الأنماط التجارية المتطورة الضوء على تحول مهم آخر، وهو التحول من التصنيع إلى الخدمات. وكانت الخدمات التجارية مسئولة عن ٢٩,٢ بالمائة من إجمالي صادرات المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٠، و٣٩,٨ بالمائة في عام ٢٠٠٩، وبالنسبة للولايات المتحدة كانت الأرقام المقابلة هي ٢٦,٢ بالمائة في عام ٢٠٠٠ و٣١ بالمائة في عام ٢٠٠٩^(٦).

أكدت زيادة التجارة بين الأقاليم في المصنوعات فكرة ثالثة، وهي ظهور "المشاركة في الإنتاج" والتعهد الخارجي. ففي عام ١٩٨٠ تقريباً بدأت أعداد كبيرة من الشركات متعددة الجنسيات نقل المواد الخام والأجزاء في أنحاء العالم إلى نقاط نقطة التجميع الأكثر تميزاً. وكان واضح استراتيجيات الأعمال بين دراكز أول من أشاع هذا الاتجاه الذي أسماه "المشاركة في الإنتاج". فإدراكاً منه لكون البلدان النامية بها فائض عمال يتوقون إلى العمل كثيف العمالة، ولأن البلدان المتقدمة تواجه تكاليف عمالة أعلى، تنبأ دراكز بزيادة سريعة في أنشطة المشاركة في الإنتاج. وسوف تُجمع المنتجات التي يجري تصميمها وتسويقها في البلدان ذات الدخل المرتفع في الدول ذات الدخل المنخفض بما يحقق النفع المتبادل لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية^(٧).

لتوزيع التكاليف والمخاطر، سارعت الشركات متعددة الجنسيات ببدء التعهيد الخارجي بمهام لموردين في الخارج بدلاً من تشغيل مصانع التجميع الخارجية الخاصة بها. وكان الكثير من العمل الخارجي يجري في مناطق تجارية أجنبية معفاة من الضرائب، كتلك التي أقيمت في تايوان في الستينيات. وعادةً ما كانت تلك المنشآت تجمع الأصناف منخفضة التكنولوجيا كالملابس والأحذية والإلكترونيات. وبمرور الوقت تغير النمط. إذ أصبح العمال في البلدان النامية، كسنغافورة وتايوان وكوريا على قدر كبير من التعليم والتقدم التقني. وكان انتشار التكنولوجيا يعني أن المهام التي كانت تتم فقط في البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع يمكن أدائها في أي مكان. ونتيجة لذلك، بدأت كذلك الوظائف رفيعة المستوى في عمليات المكاتب الخلفية والأبحاث والهندسة تنتقل إلى الخارج. ومع أن الريادة كانت للشركات التي تتخذ من الولايات

المتحدة مقرّاً لها فى التعهيد الخارجى فى شرق آسيا وجنوبها، فلم تتأخر الشركات الأوروبية كذلك. إذ وجد الكثير منها أن من المفيد نقل العمل إلى شرق أوروبا حيث يتحدث الناس اللغة الألمانية على نطاق واسع^(٨).

بحلول العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كانت المشاركة فى العمل فى استراتيجيات الشركات قد تطورت تطوراً كبيراً لدرجة أنه فى المشروعات الكبيرة غالباً ما تستأجر الشركات فرقاً فى بلدان بعيدة عن بعضها وعمالاً نوى مستويات مهارة مختلفة. وكان أحد الأمثلة مقارنة بوينج لتصميم وإنتاج الطائرة بوينج ٧٨٧ "درملاينر". فقد اختارت بوينج العمل مجعّاً ومكتملاً نهائياً للأجزاء والمكوّنات. وعهدت خارجياً بسبعين بالمائة من التصميم والإنتاج، وتعاقدت مع حوالى ٥٠ مورّداً أكثر من نصفهم خارج الولايات المتحدة. وفى المقابل لجأ المورّدون الخارجيون إلى أكثر من ٩٠٠ مقال صغير من الباطن.

استفادة من المكوّنات خفيفة الوزن (البلاستيك وألياف الكربون)، أصبح تطوير هذه الطائرة وإنتاجها مشروعاً عالمياً يشمل شبكة شاسعة من المورّدين. فقد صمم اليابانيون والإيطاليون وبنوا قطاعات جسم الطائرة المركّب والجناحين. وصمم حوالى ٢٠٠ مهندس روسى أجزاء الطائرة المصنوعة من التيتانيوم. ونقلت طائرات بوينج ٧٤٧ - المسماة "درمليفترز" - الأجزاء والوحدات المجمعة إلى إيثرث بواشنطن، حيث تولى العمال النقابيون تجميعها مع بعضها. وفى هذا المثال عملت المشاركة فى الإنتاج بشكل غير صحيح. وسقط مشروع بوينج ٧٨٧ قبل عامين من الموعد المقرر. فقد شملت مشكلات المورّدين الصعوبات اللغوية وغيرها من حالات الاضطراب والفوضى. والحفاظ على سلامة نموذج التعهيد الخارجى، اكتشفت بوينج أنه يتعين عليها دفع تعويض لبعض المورّدين وإقراض الأموال لمورّدين آخرين^(٩).

على الرغم من التعهيد العالمى والتجارة بين الأقاليم، فقد ظلت التجارة داخل الأقاليم المفردة (التجارة البينية داخل كل إقليم) مسئولة عن أغلبية تجارة السلع العالمية. وجرى جزء كبير من تلك التجارة البينية داخل الإقليم بين أعضاء الاتحاد الأوروبى.

ومع ذلك فإنه داخل أمريكا الجنوبية والوسطى، والشرق الأوسط، وإفريقيا، بلغت نسبة التجارة البينية داخل الإقليم ٢,٥ بالمائة فحسب من إجمالي الصادرات^(١٠).

يؤكد الاختصاصيون التجاريون أنه على مدى الفترة كلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية زادت التجارة الدولية على نحو أسرع من إجمالي الناتج المحلى فى الدول المفردة. وطبقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية، زادت الصادرات العالمية ٢٦ ضعفاً من الناحية الإجمالية فى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٩، بينما زاد إجمالي الناتج المحلى العالمى ثمانية أضعاف فحسب. وزادت التجارة فى المصنوعات على نحو أسرع بكثير من منتجات الطاقة/التعدين والزراعة^(١١). وحدث أسرع نمو فيما بين عام ١٩٥٠ وصدمة النفط فى عام ١٩٧٣، ويعد ذلك بطأت أسعار الوقود المرتفعة والتضخم من سرعة النمو الحقيقى، لكن النمو السريع استؤنف فى التسعينيات. ومن بين العوامل الأساسية كانت أسعار الوقود المنخفضة وانتهاء الاتحاد السوفيتى. وأضافت القرارات اللاحقة الخاصة بفتح المزيد من البلدان النامية اقتصاداتها للتجار والاستثمارات ما بين أربعة وخمسة مليارات شخص إلى السوق العالمية.

جدير بالذكر أنه بينما زادت التجارة بشكل كبير أثناء العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كان جزء كبير منها يعكس تعافى أوروبا واليابان. وخلال تلك الفترة لم يشارك جزء كبير من العالم بفاعلية فى الاقتصاد العالمى. إذ نظمت الحكومات جزءاً كبيراً من التجارة بقيود التبادل والأنون وغيرها من الوسائل الإدارية. وسعى الاتحاد السوفيتى والصين وحلفاؤهما لتنفيذ السياسات الإقليمية القائمة على الاكتفاء الذاتى. وكانت ترغب فى تعزيز شكل بديل من التنظيم الاقتصادى، وهو الشكل الذى ينطوى على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج (الاشتراكية) والتخطيط المركزى. وتبنت مجموعة ثالثة من البلدان، بعضها استقل حديثاً فى آسيا وإفريقيا والأمريكتين، سياسات إحلال الواردات. إذ سعت لتحفيز المصانع المحلية وتحطيم النمط الاستعمارى الخاص بالاعتماد على الاقتصادات المتقدمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية التى يصدرن منها المعادن والسلع الزراعية.

بالنسبة للدول النامية فى آسيا، أثبت التعافى السريع فى اليابان، باستخدام نموذج النمو الذى توجهه الصادرات، أنه نموذج محفّز. وابتداءً من منتصف الستينيات، تبنت تايوان وهونج كونج وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان جميعاً نماذج تجارية مشابهة ذات توجه خارجى. فقد بدأت تايوان الاتجاه بمناطق التصنيع من أجل التصدير بها لإنتاج المنسوجات والملابس والإلكترونيات. وعلى مدى الجيل التالى نجحت تايوان فى زيادة حصتها من الصادرات العالمية عشرة أضعاف من ٠,٢ فى عام ١٩٦٣ إلى ٢ بالمائة فى أواخر الثمانينيات^(١٢).

شاركت البلدان المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط فى الاقتصاد العالمى على نحو مختلف. ففيما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٣ حسّنت البلدان المصدرة للنفط فى الشرق الأوسط حصتها من التجارة العالمية. لكن تلك المكاسب، المستمدة من أسعار النفط المرتفعة، هبطت عندما انخفضت الأسعار خلال الثمانينيات. وارتفعت أسعار النفط بشكل كبير مرة أخرى فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، حيث امتلك المزيد والمزيد من سكان الصين والهند السيارات وزاد الطلب العالمى على النفط بشكل كبير.

حدث التغير المهم الآخر فى أنماط التجارة الدولية فى أوائل التسعينيات. فمع انهيار الاتحاد السوفيتى دخل الاقتصاد العالمى مرحلة أخرى من انفتاح الأسواق. إذ سعى الكثير من الدول السوفيتية السابقة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. وكذلك غيرت الصين، التى كانت فى يوم من الأيام النموذج الآسيوى للاشتراكية، مسارها بتبنيها نموذجاً ذا توجه خارجى ودعوتها الاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا. وأوحت تلك الأحداث بالثقة الليبرالية الجديدة الزائدة عن الحد فى كتب مثل "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما و"الكزس وشجرة الزيتون" لتوماس فريدمان. وقد احتفى كلاهما بعودة الأسواق الحرة وحرية التجارة^(١٣).

مع تردد أصداء تلك الأحداث الضخمة فى أنحاء العالم النامى، تبنت بلدان نامية أخرى سياسات التجارة المفتوحة. وبدافع من النجاح الذى حققته النمر الآسيوية

وانهيار الاقتصادات الموجهة فى شرق أوروبا، اختارت بلدان صناعية كثيرة تحرير اقتصاداتها واجتذاب المستثمرين الأجانب. فقد خفضت التعريفات الجمركية، ورفعت القيود عن الصناعات، وقلصت الدعم. وألغى الكثير منها احتكارات تجارة الدولة وتبنى العملات القابلة للتحويل. وبعد إنهاء دورة أوراڭواى لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف فى عام ١٩٩٤، تعامل الكثير منها بجدية مع حقوقها والتزاماتها فى نظام التجارة المفتوحة^(١٤).

حدثت بعض التحولات الأكثر أهمية فى نصف الكرة الغربى، حيث تبنت الأرجنتين وتشيلي والمكسيك سياسات أكثر انفتاحاً وموالة للعمال، برفع القيود عن اقتصاداتها والمشاركة فى السوق العالمية. وحدث أحد أبرز التغيرات فى السياسة التجارية فى المكسيك فى أواخر الثمانينات، كما أشرنا فى الفصل الرابع. وإدراكاً لحاجة البرازيل إلى توليد المزيد من فرص العمل للسكان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة، استمع الرئيس ميغيل دى لا مدريد إلى نصائح مجموعة الاقتصاديين الدارسين فى الولايات المتحدة. وشمل هؤلاء رجلاً سوف يختاره خليفة له، وهو كارلوس ساليناس دى جوتارى. ونصح الاقتصاديون بالتخلى عن تصنيع إحلال الواردات ودمج المكسيك فى الاقتصاد العالمى. وسرعان ما بدأت المكسيك إغراء المستثمرين الأجانب وخصخصة بعض الصناعات المملوكة للدولة. وانضمت إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، وشجعت توسع الماكيلاندوراس (المصانع التوأم)، وهى فى المقام الأول منشآت لتجميع الملابس وأجزاء السيارات والإلكترونيات من أجل السوق الأمريكية من واردات معفاة من الضرائب.

فى تلك الأثناء، غيرت تطورات أخرى الاقتصاد الدولى فيما بعد الحرب الباردة، ودعمت قوى ناشئة بعينها. ودخلت الصين وروسيا الاقتصاد الدولى من جديد - الأولى باعتبارها مصدرًا للمصنوعات والثانية باعتبارها مصدرًا للنفط والغاز. وأفاد انتعاش فى أسعار السلع الدول النامية فى إفريقيا والشرق الأوسط والأمريكتين. وإحدى نتائج

هذه التغيرات العميقة هو أن نصيب الصادرات العالمية الذي تحوزه أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي الموسع واليابان بدأ في التناقص. ولم يكن توسع التجارة الإقليمية في أمريكا الشمالية من خلال النافتا ونمو الاتحاد الأوروبي كافيين لتغيير هذا النمط. وكانت الصورة العكسية للانحدار النسبي للبلدان الصناعية هي ظهور مجموعة مختلفة من الدول النامية التي تصنع منتجات كثيفة العمالة. وكانت هذه الدول مسنولة عن ثلثي صادرات العالم من الملابس وأكثر من نصف صادرات التليفونات المحمولة ومعدات المكاتب^(١٥).

مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الصين قد أصبحت أكبر مصدر في العالم - وكانت تسعة بلدان آسيوية من بين أكبر ٢٠ مصدرًا في العالم. وبعد الصين، شملت القائمة اليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وماليزيا وتايلاند والهند. وهناك خمس دول تجارية كبيرة متاخمة للمحيط الهادئ، هي الولايات المتحدة وروسيا وكندا والمكسيك وأستراليا. والعشرون دولة الأولى مجتمعة مسنولة عن ٦٥ بالمائة من التجارة العالمية.

كان لظهور البلدان النامية باعتبارها مصدرًا للمصنوعات وتحول الدول الصناعية الأقدم إلى مستوردة أساسية للمصنوعات تبعات سياسية واقتصادية. وساند العمال القلقون والمفصولون في البلدان المتقدمة، تقودهم النقابات، السياسات التجارية الحمائية، أملين في إنقاذ وظائفهم، وأبرزت الزيادة الكبيرة في الواردات اختلالات تجارية ضخمة، وعجوزات مزمنة في الحساب الجاري، في بريطانيا والولايات المتحدة.

شمل العامل الأساسي الآخر الداعم للتوسع التجاري تكاليف النقل والاتصالات المنخفضة. فأسعار الشحن وتكاليف التخزين المرتفعة تعمل عمل التعريفية الجمركية الحمائية في إحباط التجارة الدولية. لكن التحول إلى الرحلات الجوية والاستخدام المحسن للشحن بالحاويات ساعد على تقليل النفقات العامة. ففي عام ١٩٦٥ كان الشحن الجوي مسنولاً عن حوالي ٦ بالمائة من واردات الولايات المتحدة.

وبحلول عام ١٩٩٨ كان مسئولاً عن حوالي ٢٥ بالمائة. وكان النقل الجوي مسئولاً عن ٨ بالمائة من الصادرات فى عام ١٩٦٥، وما يربو على ٢٩ بالمائة فى عام ١٩٩٤، وبشكل خاص، مكّن الشحن الجوى طويل المدى المحسّن شبكات التوريد العالمية من الازدهار، وخاصةً بالنسبة للأصناف عالية القيمة. وكذلك سرعت السفن الأسرع والناقلات ذات الأجسام العريضة الاتجاهات، مما يعكس سرعة السفن المتزايدة وتقليل الوقت اللازم للشحن والتفريغ. وقد انخفضت تكاليف المكالمات الدولية ونقل المعلومات بشكل كبير جداً، بينما حسّنت الإنترنت الاتصالات وتدفق المعلومات على نحو ملحوظ^(١٦).

مفاوضات التجارة متعددة الأطراف

إلى جانب العوامل الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، يورد الكثير من اختصاصى التجارة سبباً آخر لاتساع التجارة الدولية، وهو التغيرات السياسية الناتجة عن المفاوضات الدولية. فعلى امتداد ما يزيد على ٦٠ عاماً، أزالّت المفاوضات متعددة الأطراف تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية الحواجز التى تقف فى وجه التجارة فى السلع والخدمات. وقد أوجدت آلية تسوية للمنازعات قائمة على القوانين تؤدى إلى اتساع الأعمال. ويتخفيض التعريفات الجمركية بين أعضائه، أسهم نظام الجات/منظمة التجارة العالمية فى زيادة التجارة بشكل كبير. وتقدر منظمة التجارة العالمية أن متوسط التعريفات الجمركية الخاصة بالبلدان الصناعية هبط من ٢٠ إلى ٢٠ بالمائة فى عام ١٩٤٧ إلى أقل من ٤ بالمائة بحلول عام ١٩٩٥ نتيجة للمفاوضات متعددة الأطراف^(١٧).

جدول ١-١ أكبر عشرين مصدرًا للسلع (٢٠٠٩)

الخدمات التجارية ^(*) (%)	صادرات السلع (%)	إجمالي التجارة/ إجمالي الناتج المحلي (%)	عدد السكان (بالمليون)	البلد أو الوحدة
٢٦,٢	١٦,٢	٢٨,٦	٤٩٨,٦	١- الاتحاد الأوروبي
٥,٢	١٢,٧	٥٨,٦	١٣٣١,٥	٢- الصين
١٩,٢	١١,٢	٢٧,٣	٣٠٧	٣- الولايات المتحدة
٥,١	٦,٢	٣٢,٢	١٢٧,٦	٤- اليابان
٢,٣	٣,٩	٩٦,٩	٤٨,٧	٥- كوريا الجنوبية
٣,٥	٣,٥	٤٠٦,٦	٧	٦- مونج كونج
٢,٣	٣,٤	٦٤,٣	٣٣,٧	٧- كندا
١,٧	٣,٢	٥١,٤	١٤١,٩	٨- روسيا
٣,٥	٢,٩	٤٠,٦	٥	٩- سنغافورة
٠,٦	٢,٤	٥٨,١	١٠٧,٤	١٠- المكسيك
١,٢	٢,٢	١٢٩,٧	٢٣,١	١١- تايبان ٢٣,١
٠,٤	٢	٩٦,٥	٢٥,٤	١٢- المملكة العربية السعودية
٠,٤	١,٩	١٧١,٣	٤,٦	١٣- الإمارات العربية المتحدة
٢,٨	١,٨	١١١,٢	٧,٧	١٤- سويسرا
٣,٥	١,٧	٤٦,٢	١١٥٥	١٥- الهند
١,١	١,٧	١٨٥,٨	٢٧,٥	١٦- ماليزيا
١,٧	١,٦	٤٤,٥	٢١,٩	١٧- أستراليا
١,١	١,٦	٢٤,٨	١٩٣,٧	١٨- البرازيل
١,٢	١,٦	١٣٩,٤	٦٧,٨	١٩- تايلاند
١,٥	١,٣	٧٤,٣	٤,٨	٢٠- النرويج

(*) النصيب من التجارة العالمية لا يشمل التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

المصدر: World Trade Organization, ITS 2010, 14, 16

بدأت الجات، وهى ترتيب تعاقدى بين الحكومات، فى عام ١٩٤٨ بثلاثة وعشرين عضواً. وكان قادة هذا النادى التجارى هم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكذلك قيادات أخرى من الكومنولث البريطانى - أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وكان نصف الأعضاء المؤسسين بلداناً نامية شملت البرازيل وتشلى والهند وباكستان وجنوب إفريقيا. وكانت الجات فى أول أيامها منتدى لمفاوضات تحرير التجارة ومناقشات السياسة التجارية. وحتى السبعينيات كانت منظمة صغيرة غير ملحوظة بشكل كبير، وكانت بلدان شمال الأطلسى، وهى الدول الأكثر اشتغالاً بالتجارة الدولية، تمثل القيادة. وحينما كانت الولايات المتحدة والأوروبيون يوافقون، كانت البلدان النامية تحنو حنوهم بصورة عامة. وفى البداية كان قادة الجات يصرون على التطبيق الشامل لمبادئ المنظمة الأساسية الخاصة بعدم التمييز والتبادل، وكانت البلدان النامية، التى تفتقر إلى القدرة على المشاركة فى النظام، تتجاهل فى الغالب حقوقها وواجباتها.

بمرور الوقت، ستصبح البلدان النامية أكثر إصراراً، خاصةً بعد تكوين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فى عام ١٩٦٤، وستصر على معاملة خاصة وإعفاء خاص من القواعد لسياسات تصنيع إحلال الواردات الخاصة بها. وخلال أواخر الستينيات والسبعينيات سيطالب أعضاء الأونكتاد بأفضليات تجارية من جانب واحد تسمح لهم بالوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة دون توفير وصول مقابل إلى أسواقها. وأكدت دورة طوكيو التى انتهت فى عام ١٩٧٩ على المعالجة الخاصة والمختلفة للبلدان النامية.

وخلال دورة أوراجواى (١٩٨٦-١٩٩٤)، أصبحت البلدان النامية أكثر مشاركة فى العملية متعددة الأطراف. وعندما تحولت الجات إلى منظمة التجارة العالمية، سرعان ما أصبح بالمنظمة الجديدة ١١١ عضواً أغلبهم من البلدان النامية. وكان واضحاً أن ميزان القوى ينتقل من الدول صاحبة أكبر حصة فى التجارة الدولية إلى تحالف أوسع من البلدان الناشئة المصممة على تحسين نموها بالمشاركة فى الاقتصاد العالمى. وكانت علاوة على ذلك حريصة على حماية حقوقها من التمييز الذى يمكن أن يضر مبدأ عدم التمييز.

ولكى نفهم التطورات فى النظام التجارى متعدد الأطراف خلال فترة الثلاثين عاماً التى نستعرضها، من المفيد استعراض عملية الجات ودورات التفاوض الأساسية.

مفاوضات الجات

فى ظل الجات، كانت هناك سلسلة من دورات التفاوض التجارى متعدد الأطراف. وجرى المفاوضات فى جنيف (١٩٤٧) قبل الإنشاء الرسمى للجات، وأينسى بفرنسا (١٩٤٩)، وتوركواى بإنجلترا (١٩٥٠-١٩٥١)، و جنيف (١٩٥٦)، و جنيف (١٩٦٠-١٩٦٢). وركزت هذه الدورات على تخفيض التعريفات الجمركية وشملت المفاوضات الثنائية بالمنتج تلو الآخر بين الموردين الأساسيين. وحينذاك كانت الامتيازات الناتجة معممة على أساس الدولة الأولى بالرعاية لكل أعضاء الجات. ومع أن هذه المقاربة سهلت المفاوضات بين البلدان الأكثر اهتماماً بشأن المنتج الواحد، فقد مكنت القوى الصناعية الناشئة والمتعافية، كاليابان، من الوصول إلى الأسواق دون تقديم امتيازات مقابلة خاصة بها. وخلال دورة كيندى (١٩٦٢-١٩٦٧)، تبنت المفاوضات صيغة خطية للتعريفات الجمركية الشاملة، وهى مقاربة تجنب مفاوضات المنتج تلو الآخر الشاقة والمضيعة للوقت مع الموردين الكبار.

بصورة عامة، يُعتقد أن أنجح دورات الجات هى الدورة الأولى فى جنيف ودورة كيندى. وفى هاتين الدورتين أجاز الكونجرس الأمريكى تخفيضات كبيرة فى الرسوم الجمركية (بلغت ٥٠٪ من المعدلات القائمة) وتخفيضات كانت حوالى ٣٥ بالمائة فى المتوسط. ولاحظ بعض الباحثين أن الامتيازات المعلنة أثرت على الدول المشاركة فى المفاوضات بشكل مختلف. فبينما خفضت الولايات المتحدة تعريفاتها الجمركية من مستويات عام ١٩٣٠ المرتفعة، استخدم الكثير من البلدان الأوروبية التى أضرتها الحرب قيود على سعر الصرف والقيود الكمية لتأخير الوصول إلى أسواقها. وبرزت الكثير من هذا الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصادات التى أضرتها الحرب، لكن الأثر كان إفادة القوى الحماية وتمكين حكومات أوروبية بعينها من اتباع سياسات صناعية تفيد المنتجين المحليين^(١٨).

أفرزت دورة كيندى نتائج غير متماثلة أخرى. فبينما تفاوضت الولايات المتحدة والسوق المشتركة على خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، مما أدى إلى تخفيضات تراوحت بين ٣٦ و ٢٩ بالمائة، أثبت السوق المشتركة، التي صاغت سياستها الزراعية المشتركة مؤخراً، أن تقدم امتيازات كبيرة بشأن الزراعة. ولم تشارك البلدان النامية بفاعلية فى الدورة. ورفض واحد وأربعون عضواً، بينهم القوتان التجاريتان الناشئتان سنغافورة وماليزيا، الانضمام إلى المفاوضات. وفأوض ١٧ بلداً آخر بموجب ترتيبات خاصة لم تتطلب المعاملة بالمثل. وبذلك كسبت الأسواق الناشئة الكبيرة كالأرجنتين والبرازيل والهند وإندونيسيا وكوريا وباكستان فائدة الامتيازات المقدمة من القوى الصناعية، لكنها امتنعت عن خفض تعريفاتها الجمركية أو تقييدها. كما أثبت اليابان أن تقدم امتيازات مساوية إلى حد كبير، حيث أدركت أن الولايات المتحدة عازمة على تمرير اتفاقية لإرضاء جدول الكونجرس لإنهاء المفاوضات^(١٩).

ومع أن دورة كيندى بدأت بتوقعات مرتفعة، فقد كانت الإنجازات الأساسية فى إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية التى تتبادلها البلدان التجارية الرئيسية فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وهبط المقابل حسب القيمة على الواردات الأمريكية الخاضعة للرسوم من ١٢,٢ بالمائة فى عام ١٩٧٦ إلى ٨,٦ بالمائة فى عام ١٩٧٢ عند تنفيذ امتيازات دورة كيندى بالكامل، حيث فتحت فعلياً السوق الأمريكية الضخمة للمنافسة الدولية.

حتى السبعينيات كانت مفاوضات التجارة متعددة الأطراف برعاية الجات تركز على خفض التعريفات الجمركية. وشملت دورة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) كذلك الحواجز الحدودية - كالتعريفات الجمركية والحصص - لكنها سعت مع ذلك إلى معالجة مجموعة من الحواجز غير الجمركية وإلى مد نظام الجات إلى مجالات اهتمام أخرى بالأعمال متعددة الأطراف، كالمشتريات الحكومية. لكن ثبت أن النتائج بصورة عامة مخيبة للآمال. فقد حققت دورة طوكيو ما هو أقل بكثير مما حققته دورة كيندى السابقة التى انتهت فى عام ١٩٦٧، وبينما وافقت البلدان المتقدمة على خفض التعريفات الجمركية على

السلع الصناعية بمقدار الثلث تقريباً، كان هناك تقدم قليل بشأن الزراعة. ورفضت الجماعة الأوروبية تخفيض نظام الضرائب المتغير حمايةً للزراعة.

ربما كان أعظم إنجاز للدورة في توسيع قواعد الجات لتشمل أموراً غير التعريفية الجمركية. فقد أقرت الحكومات العديد من "القوانين" غير الجمركية المتصلة بالرسوم التعويضية والدعم والرسوم المضادة للإغراق ومعايير المنتجات والحواجز التقنية وتراخيص الاستيراد والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك.

كما هو الحال في مفاوضات الجات السابقة، لم تشارك الدول النامية بشكل فعال. ومع أنها أكدت حق الجميع في امتيازات التعريفية الجمركية الممنوحة من البلدان الغنية لبعضها البعض، فقد كانت لها مجموعة مختلفة من الأولويات وقليل من الموارد التي تشارك بها في المفاوضات. وفي السبعينيات تطلعت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ومديره راؤول بريبيش لتولى القيادة. وحينذاك حث بريبيش، الاقتصادي الأرجنتيني الذي شجع ذات يوم التعريفية الجمركية وإحلال الوارد كسبيل للتنمية، الدول الصناعية على توفير أفضليات التعريفية الجمركية من جانب واحد لصادات الفقراء. وفي دورة طوكيو، اختار أعضاء الجات جعل نظام الأفضليات المعمم دائماً. وبذلك تخلى أعضاء الجات بصفة جوهرية عن المبدأ الأساسي الخاص بعدم التمييز من أجل البلدان النامية.

قدمت الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية برامج أفضلية مشابهة. وقد سمح البرنامج الأمريكي للبلدان النامية بالوصول إلى السوق الأمريكية معفاةً من الرسوم الجمركية مع الخضوع لبعض القيود. وكان الفرع التنفيذي يراجع سنوياً أحقية كل بلد ليقرر ما إذا كانت صادراته تجاوزت مستويات معينة أم لا. وفي بعض الأحيان كانت تغير وضع البلدان أو تخرج منتجات لها أحقية في الأفضليات. وكانت إحدى نتائج برامج الأفضليات الأحادية هي أن البلدان النامية ظلت تتحمل مسؤولية قليلة عن النظام متعدد الأطراف، بل إنها تطلعت إلى المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل الفوائد التجارية. كما أنها بذلت مجهوداً قليلاً لتحرير تعريفاتها الجمركية وتبسيطها في مواجهة التغيرات المستقبلية.

بينما خاب أمل كثيرين فى النتائج، فإنه يُقال إن دورة طوكيو فعلت ما هو أكثر من استدامة العملية متعددة الأطراف. فقد اتخذت خطوات مهمة لأقلمة النظام التجارى العالمى مع الظروف المتغيرة، حيث مدت قواعد التجارة الدولية إلى القضايا غير الجمركية. واختارت أوروبا والولايات المتحدة ألا تعالج مشكلة المستفيدين بالمجان على أساس القضايا الجمركية - أى البلدان التى تسعى للاستفادة من التخفيضات الجمركية لبلد آخر دون أن تعطى الكثير فى المقابل، كاليابان. ومع ذلك طبقت مفهوم المعاملة بالمثل على القوانين غير الجمركية العديدة. ولكى تستفيد دولة ما من القوانين كان يتعين عليها القيام بالواجبات. وليس مستغرباً أن معظم الدول النامية انسحبت من هذه الترتيبات. وبعد عقد من الزمان، التزم ٢٥ بلداً فحسب بالقوانين الخاصة بالإغراق والدعم، ووافق ١٢ بلداً فحسب على فتح المشتريات الحكومية أمام المنافسة الأجنبية.

خلال أوائل الثمانينيات كان هناك قليل من الحماس لدورة أخرى متعددة الأطراف، ذلك أن ارتفاع معدل البطالة والركود الاقتصادى دفع الدول إلى الانكفاء على نفسها. لكن المخاوف من النزعة الحمائية التى عادت من جديد واتفاقيات حرية التجارة الثنائية دفعت الجماعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة إلى بدء ما يُسمى دورة أوراجواى، وهى ثامن وآخر دورات الجات. وقد فعلت ذلك فى سبتمبر من عام ١٩٨٦ عندما عقدت الجات اجتماعاً وزارياً فى بوينتا ديل إيست بأوراجواى. وكما اتضح، فقد ثبت أن دورة أوراجواى دورة ماراثون، حيث استغرقت سبع سنوات ونصف لتنتهى فى عام ١٩٩٤، لكنها شملت رقماً قياسياً بلغ ١٢٣ بلداً.

كان من بين أهداف دورة أوراجواى تحسين طرق عمل النظام التجارى الدولى، وخاصةً فى الزراعة والدعم والإجراءات الوقائية وحل المنازعات والإجراءات غير الجمركية. وكانت للولايات المتحدة ترى أن الهدف الرئيسى تعديل عملية حل منازعات الجات غير الفعالة التى سمحت للأعضاء بالحيلولة دون أية نتيجة معاكسة. ورغبت الولايات المتحدة كذلك فى تشجيع ظروف التجارة الأكثر انفتاحاً ونزاهةً فى السلع الزراعية وتحسينات فى شروط الجات لمعالجة بعض الممارسات التجارية غير النزيهة. وشعوراً بالإحباط من البلدان المستفيدة بالمجان وعدم وجود المعاملة بالمثل، وجّه الكونجرس المفاوضين إلى

الحصول على حق الوصول إلى الأسواق المحسنة للمصدرين الأمريكيين إلى البلدان النامية. واختلف الاتحاد الأوروبي بشأن الزراعة إلا أنه كانت له مجموعة مشابهة من المصالح - تحسين تسوية المنازعات، ووضع قواعد للخدمات، والحصول على قدرة أكبر على الوصول إلى أسواق البلدان النامية.

مع وجود هذا العدد الكبير من الأهداف وهذا العدد الكبير من المشاركين، ليس مستغرباً أن دورة أوراجواي أثبتت أنها ممارسة محببة. فبينما كانت الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية في الدورات السابقة لاعبين أساسيين، فقد تولت البلدان النامية دوراً فعالاً. ومن بين ١٢٣ مشاركاً، كان الثلثان بلداناً نامية.

كان الاتفاق الذي شمل الدول النامية والدول المتقدمة المفتاح إلى الاتفاق النهائي. فقد وافقت البلدان الغنية على إزالة القيود المفروضة على واردات المنسوجات والملابس وتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات العالم النامي الزراعية، مقابل مد النظام متعدد الأطراف ليشمل الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار المتصلة بالتجارة. وكان الواقع التجارى وراء التسوية. وكان الكثير من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات ترغب في الوصول المحسن إلى الأسواق الناشئة. وكان الكثير منها محبطاً من قيود المحتوى المحلى في البلدان المضيفة التي كانت تنظم أنشطتها الاقتصادية. وسعت الشركات متعددة الجنسيات إلى حرية أكبر في إدارة عملياتها بكافأ طريقة ممكنة. كما أن وول ستريت وصناعة التأمين وعمالقة الاتصالات سعت للحصول على فرص لبيع المنتجات والخدمات في الأسواق النامية بالشروط نفسها التي يتمتع بها المنافسون في البلد المضيف. وأصرت صناعة الترفيه والصناعات الدوائية على حماية أقوى لبراءات الاختراع وحقوق الملكية.

كانت النتيجة الأكثر أهمية نتيجة مؤسسية. وأنشأ الاتفاق النهائية مؤسسة دائمة - منظمة التجارة العالمية - لتحل محل الاتفاقية التعاقدية المؤقتة - الجات - التي ظلت قائمة لمدة ٥٠ عاماً تقريباً. وسوف تكون منظمة التجارة العالمية بمثابة منتدى وأداة لتنفيذ الاتفاقيات التجارية. واحتوت اتفاقية دورة أوراجواي على ١٣ اتفاقاً مختلفاً

تغطي التجارة فى البضائع والزراعة، وإجراءات الصحة والصحة النباتية، والمنسوجات والملابس، والحواجز التقنية أمام التجارة (المعايير)، وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، ومكافحة الإغراق، وتقييم الجمارك، وتفتيش ما قبل الشحن، وقواعد المنشأ، وإجراءات ترخيص الواردات، والدعم، وإجراءات التعويض، والإجراءات الوقائية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المفاوضون على الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، واتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتفاهم تسوية المنازعات، وألية مراجعة السياسة التجارية، وأربع اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف تغطي المشتريات الحكومية والطائرات المدنية ومنتجات الألبان ولحم البقر. إلا أن تلك الاتفاقيات متعددة الأطراف لم تشمل الأعضاء كافةً. وأعد الفصل الأخير كذلك أجندة تفاوض إضافية، وهى الأجندة التى تضمنت الخدمات المالية وخدمات الاتصالات الأساسية، والطائرات المدنية. وقد تركت هذه الأمور دون حل إلى حد كبير لحين إجراء مفاوضات لاحقة.

من وجهة نظر البلدان النامية، كانت الاتفاقيات الخاصة بالمنسوجات والملابس والخاصة بالزراعة هى الأهم. ووعدت اتفاقية المنسوجات بإلغاء حصص البلدان من واردات المنسوجات والملابس بحلول الأول من يناير عام ٢٠٠٥، وقد نُفذ ذلك وأفاد مصدرى المنسوجات رخيصة التكلفة - الصين وبنجلاديش وفيتنام. لكن الكثير من المنتجين الأفارقة غير الأكفاء تكبدوا خسائر كبيرة، وكذلك الحال بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل ذات الهياكل مرتفعة التكلفة، كالفلبين وتايوان وتركيا وكوريا الجنوبية. وفى الزراعة وافقت البلدان الأعضاء على وضع نظام عادل وذى توجه سوقى. كما تعهدت بتحسين الوصول إلى أسواقها وخفض الدعم للزراعة وتخفيض دعم الصادرات. لكن دورة أوراجواى تركت للمفاوضات المستقبلية الاتفاق على كيفية تحقيق تلك الأهداف، وسوف تقول البلدان الفقيرة بشئ من التبرير إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لم يфия بوعودهما الخاصة بالصفقة.

كما اتضح، فإن أكثر جوانب حزمة التجارة إثارة للجدل هى منظمة التجارة العالمية وألية حل المنازعات الخاصة بها. وكانت الجات تُدار بالإجماع، بحيث يمكن لبلد واحد الحيلولة دون إجراء ما. أما فى المنظمة الدولية الجديدة فقد كان هناك تصميم

على مواصلة ممارسة الجات الخاصة باتخاذ القرارات، لكن في حالة التصويت الرسمي يكون لكل دولة صوت واحد، بغض النظر عن حجم حصتها في الاقتصاد العالمي. وبذلك اتضح أن الهند (وكان يقطنها حينذاك ٩٣٦ مليون نسمة) لها قوة تصويتية مساوية لجرانادا التي يقطنها ١٠٨ آلاف نسمة، بينما عزز الانحراف نفوذ أوروبا. وعلى الرغم من إجراء الاتحاد الأوروبي في بروكسل مفاوضات بشأن الأمور التجارية، فقد كان بإمكان الأعضاء الذين يشكلونه التصويت بعدد الدول الأعضاء (١٥ في عام ١٩٩٥ و ٢٧ في عام ٢٠٠٧).

كانت منظمة التجارة العالمية بالشكل الذي خُلقت به في دورة أوراجواي مختلفة تماماً عن سابقتها، التي كانت توصف بأنها "نادى الرجل الغنى". فاللؤلؤ النامية الآن تحوز أكثر من ثلثي الأصوات، على الرغم من أنها مسئولة عن حصة صغيرة فحسب من التجارة العالمية. ونتيجة لذلك، شكلت قضايا التنمية ومخاوف البلدان الأكثر فقراً أجندة تفاوض منظمة التجارة العالمية على نحو يزيد كثيراً عما كان عليه الحال في ظل الجات خلال سنواتها العشرين الأولى. بل كان لدورة الدوحة التي بدأت في نوفمبر من عام ٢٠٠١ هدفها الواضح وهو جعل قواعد التجارة العالمية أكثر نزاهة بالنسبة للبلدان النامية. وقيل إن "معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية بلدان نامية. ونحن نسعى إلى وضع حاجاتها ومصالحها في قلب برنامج العمل المتبنى في هذا الإعلان" (٢٠).

تحول منظمة التجارة العالمية

تحت رعاية الجات، هيمنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهما أكبر منطقتين تجاريتين، على المنظمة. وكان للبلدان التجارية الأصغر، كاستراليا وكندا، دور قيادي فعال وقدمت إسهامات مهمة. لكن عندما كانت أوروبا والولايات المتحدة توافقان كان الآخرون بصورة عامة يذعنون. ومع أن الجات كانت تعمل بالإجماع (إعطاء كل عضو صوتاً)، فقد كانت المعارضة نادرة.

فى منظمة التجارة العالمية، وهى منظمة ثلثا أعضائها بلدان ذات دخل منخفض، اقترحت الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وجميعها أعضاء منذ زمن طويل فى الجات، قيادة العالم النامى. وتحقق أول انتصاراتها فى عام ٢٠٠٢ عندما تحدث البلدان النامية الولايات المتحدة والأوروبيين بشأن انتخاب مدير عام جديد، وهو أعلى مسئول. وفى ظل الجات كان التقليد يقتضى أن يكون كبير المسئولين أوروبياً. وفى عام ١٩٩٩، عندما سعى أعضاء المنظمة إلى اختيار قائد جديد، ظهر مأزق. فقد انطوت التسوية غير المعتادة على المشاركة فى المنصب الذى مدته ست سنوات بين مايك مور، رئيس وزراء نيوزيلندا السابق، وسوباتشاي پانيتشپاكدى من تايلاند. ولأول مرة كان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أحد مواطنى بلد على المحيط الهادى، وهو الاختيار الذى كان يشى بالأهمية المتزايدة لآسيا فى الأمور التجارية.

كان من سوء حظ مور أن يشرف على المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ديسمبر من عام ١٩٩٩، فقد كان يرغب فى بدء دورة مفاوضات جديدة متعددة الأطراف - دورة تنمية - لمعالجة بعض الشكاوى الخاصة بالتوزيع غير المستوى للمكاسب من دورة أوراجواى. إذ اشتكت البلدان الفقيرة من أن البلدان الغنية كانت قد اتفقت على خفض الدعم الزراعى، لكنها لم تفعل ذلك. ونتيجة لإحباط البلدان النامية من عدم تحسين قدرة منتجاتها الزراعية على الوصول إلى الأسواق، رفضت خفض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق أمام مصنعي البلدان ذات الدخل المرتفع ومقدمى الخدمات بها.

كانت القلاقل فى سياتل ضربة للأعمال الدولية المصممة على تقوية النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد وتوسيعه. ومع ذلك وفرت الهجمات الإرهابية فى سبتمبر من عام ٢٠٠١ فرصة أخرى للدول كى تتحد وراء بدء دورة تجارة أخرى - وهى ما تُسمى دورة الدوحة للتنمية التى تحمل اسم العاصمة القطرية الدوحة حيث اجتمعت منظمة التجارة العالمية فى نوفمبر من عام ٢٠٠١، وفى هذه الدورة اقترح المشاركون استخدام تحرير التجارة لدمج البلدان الفقيرة فى النظام الدولى. وقد سعوا إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، وبالتالي تعزيز قدر أكبر من الرخاء والاستقرار

الاجتماعى والسلام العالمى. وكان بعض الأعضاء، وبالأخص الأوروبيين، يأملون فى معالجة مجموعة من القضايا الجديدة فى سياق الدورة متعددة الأطراف. وشملت هذه القضايا الاستثمار والمنافسة والشفافية فى المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة. وكانت القضايا نفسها، أو ما يُسمى قضايا سنغافورة، قد أُثيرت فى البداية فى اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزارى الذى عُقد فى سنغافورة عام ١٩٩٦، وزعم المنتقدون - وبالأخص الهند - أن المواد الثلاث الأولى كانت تتحدث بشكل صارم عن قضايا غير تجارية وتنتهك السيادة الداخلية.

امتدحت الأعمال الكبيرة دورة الدوحة فى البداية. وقالت غرفة التجارة الدولية إن الاتفاق المبكر سوف يرسل إشارة تبعث على الثقة إلى المستثمرين والتجار والمستهلكين. وطبقاً لما ذكرته الغرفة، كانت الرسالة هى أن تواصل الحكومات فتح الأسواق ووضع قواعد متعددة الأطراف تتماشى مع واقع ومتطلبات الأعمال الجديدة^(٢١). وحثت مجموعات الأعمال الكبيرة قيادات العالم مراراً على إبقاء دورة الدوحة على المسار وطمأنة الشركات العالمية التى تفكر فى استثمارات جديدة. ومن بين أوضح الأحداث طاولات الأعمال المستديرة، والدائرة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة، ونيبون كيدانرن فى اليابان، ومجلس المديرين الكندى، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الأوروبى لكونفدراليات الصناعة وأرباب العمل فى أوروبا.

كما تشير مخاوف الأعمال الكبيرة، كان لدورة الدوحة تاريخ مضطرب. فقد أفسح الحماس الأولى الطريق للإحباطات والجمود والفشل، مثل المؤتمر الوزارى المضطرب فى كانكون بالمكسيك فى عام ٢٠٠٢، فهناك لم تتفق البلدان الغنية والفقيرة على مجال الدورة. وأحجمت البلدان الإفريقية عن مد المفاوضات إلى مناطق جديدة، وألقت باللوم على البلدان الغنية لرفضها إلغاء الدعم الزراعى. وشيئاً فشيئاً أدى الجمود إلى تأجيل المفاوضات ثم تعليقها فى النهاية فى يوليو من عام ٢٠٠٦، وأكد وزير التجارة الهندى كمال نات أن الدورة لم تمت لكنها كانت فى مكان وسط بين غرفة الإنعاش والمحركة. بينما أشارت الولايات المتحدة وأوروبا كل منهما إلى الأخرى على أنها المسئولة عن الجمود، وكانت مقارنة البلدان النامية القائمة على المواجهة عاملاً مهماً آخر.

تسوية المنازعات

فى ظل الجات أكدت تسوية المنازعات الطول الدبلوماسية، ونتيجة لذلك لم تكون الواجبات تُفرض حرفياً^(٢٢). إذ قدمت اتفاقية منظمة التجارة العالمية عملية تسوية منازعات على قدر كبير من الالتزام بالقانون يمكن فيها للدول الأعضاء التقدم بشكاوى تزعم انتهاك قواعد المنظمة. ولا تتمتع الأطراف الخاصة - كالشركات المتعدية للقوميّات - بالوضع المطلوب لرفع دعاوى قضائية بشكل مباشر. وفى جوهر عملية تسوية المنازعات الجديدة هناك التنفيذ أو التعويض أو القصاص. فإذا لم ينفذ الطرف الخاسر فى الشكوى القرار ولم يدفع التعويض، يمكن للطرف مقدم الشكوى أن يقتص منه بتعليق امتيازات مساوية. والواقع أن عملية حل المنازعات تجعل منظمة التجارة العالمية سلطة تنظيمية دولية. والكثير من قراراتها تتعدى على الحوكمة الاقتصادية القومية.

منذ عام ١٩٩٥ تقدم الأعضاء بـ ٤١٨ شكوى (حتى ديسمبر ٢٠١٠). وتقدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بـ ١٧٨ شكوى (٤٣٪) وكان عليهما أن تردا على ١٨٠ شكوى (٤٣٪). وكانت الولايات المتحدة طرفاً - شاكياً أو مدعى عليه - فى نصف الحالات تقريباً (٢٠٦). ورفع اقتصادان متقدمان آخران، هما كندا وكوريا، ٤٧ دعوى قضائية. وذكرت عشرون قضية الصين باعتبارها مدعى عليه، لكن الصين رفعت سبع دعاوى فحسب. وفى السنوات الأخيرة، رفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دعاوى أقل، لكن البلدان النامية رفعت عدداً متزايداً من قضايا تسوية المنازعات. وكانت البلدان الأكثر نشاطاً هى الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك وتايلاند. إذ رفعت البلدان الخمسة ٩٣ دعوى قضائية (٢٢٪ من إجمالى الشكاوى). وقدمت البرازيل والمكسيك وتايلاند تقريباً ضعف ما رُفِعَ ضدهما. أما البلدان الأقل نمواً، ومنها بنجلاديش ومعظم إفريقيا وغيرها من البلدان التى تصنفها الأمم المتحدة على هذا النحو، فنادرًا ما شملتها قضايا تسوية المنازعات. فهى غالباً ما تكون مسئولة عن حصة صغيرة من التجارة العالمية وتفتقر إلى الموارد والخبرة للاستفادة بنجاح من تسوية المنازعات^(٢٣).

تكيفت البلدان الناشئة مع متطلبات النظام القائم على القواعد، واحتفظت إلى حد كبير بمؤسسات قانونية أجنبية للمساعدة في تحدياتها القانونية. والبرازيل والصين والاتحاد الأوروبي والمكسيك وجنوب إفريقيا وفيتنام من بين البلدان التي استأجرت محامين أمريكيين لتمثيل مصالحها في إجراءات منظمة التجارة العالمية القانونية^(٢٤).

رغم كون نظام حل المنازعات جديداً نسبياً، فإن التحليل العلمى يشير إلى أنه كان ناجحاً نسبياً، ذلك أن معدل تنفيذ قرارات لجنة منظمة التجارة العالمية حوالى ٧٥ بالمائة. لكن يبدو أن هناك مشكلات امتثال جرى فيها تأخير العلاج أو كان هناك نزاع على تنفيذه. ويزعمون أن الولايات المتحدة، البلد الذى شجع المقاربة القائمة على القواعد للحوكمة التجارية، هي "أكبر مثير للمشكلات" بسبب رفضها تنفيذ الأحكام الأساسية. والسبب المقدم لعدم الامتثال هو تردد الكونجرس فى سن تشريع التنفيذ. وتشمل حالات الولايات المتحدة المثيرة للمشكلات منتجات الصلب، وقانون الحقوق الفكرية، والعلامات التجارية، وقانون الضرائب الذى يشمل شركات المبيعات الأجنبية، ودعم القطن، وضمانات قروض التصدير. وكان الأمر الصعب كذلك هو ما يسمى تعديل "بيرد" الذى يحمل اسم السناتور الراحل روبرت بيرد. وهو يجيز توزيع رسوم مكافحة الإغراق ورسوم التعويض التى يتم جمعها من قضايا التجارة على الشركات الشاكية. والواقع أنه دعاها إلى الاحتفاظ بمحاميين ورفع دعاوى تجارية. ورفض الاتحاد الأوروبى كذلك تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية فى القضايا المهمة التى تشمل هورمونات الموز واللحم. وقد حل نزاع الموز بعد حوالى ١٦ عاماً فى ديسمبر من عام ٢٠٠٩ عندما وافق الاتحاد الأوروبى على عملية خاصة بخفض رسومه الجمركية على الموز فى كل عام حتى عام ٢٠١٧^(٢٥).

فى القضية البرازيلية التى رُفِعَت ضد القطن الأمريكى، طالبت البرازيل بـ ٢,٥ مليار دولار عقوبات تجارية قصاصية، لكن منظمة التجارة العالمية أجازت ٢٩٤,٧ مليون دولار. وفى منتصف عام ٢٠١٠ بدأت الحكومة الأمريكية مدفوعات شهرية قدرها ١٢,٣ مليون دولار للبرازيل كي تتجنب إلغاء قانون الدعم.

المفاوضات التجارية ثنائية الأطراف والإقليمية

عندما فشل الاجتماعان الوزاريان لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك (سبتمبر ٢٠٠٢) وهونج كونج (ديسمبر ٢٠٠٥) في كسر الجمود السياسى وتحقيق تقدم فى اتجاه إنهاء دورة الدورة الخاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف، بدأت القوى التجارية البحث عن مقاربات بديلة. وتحت ضغط من الأعمال الكبيرة لتحطيم الحواجز التجارية وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق الناشئة، أبعدت استراتيجيات التفاوض عن المقاربة متعددة الأطراف المفضلة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبدأت كل من الدول التجارية الكبرى السعى للتوصل إلى اتفاقيات إقليمية. وبحلول يوليو من عام ٢٠١٠ أبلغت منظمة التجارة العالمية أنها تلقت بلاغاً بوجود ٤٧٤ اتفاقية تجارية إقليمية، وكانت ٢٨٣ اتفاقية سارية المفعول^(٢٦).

الانطباع الأول هو أن المقاربات الإقليمية والثنائية ومتعددة الأطراف المختلفة بدت متناقضة. فقد بدا أن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية تنتهك مبدأ عدم التمييز المؤيد للتعددية التى هى أساس الجات ومنظمة التجارة العالمية. لكن مؤسسى نظام الجات تصوروا مكاناً للاتفاقيات الثنائية والإقليمية للتجارة فى البضائع، باعتبارها خطوة أولى نحو مد مكاسب التجارة إلى البلدان كافة. وكذلك أمنت اتفاقية الجات التى جرى التفاوض بشأنها أثناء دورة أوراغواى من أجل الخدمات النظر فى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية. وبشكل أساسى، ترغب منظمة التجارة العالمية فى أن تشجع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية الانفتاح التجارى، لا أن تؤدى إلى قدر أكبر من التمييز ضد الأطراف الخارجية. روح الجات/منظمة التجارة العالمية هى الشمولية، أى توسيع الاتفاقيات الثنائية لتشمل المزيد من الأطراف.

يسعى الكثير من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التى جرى التفاوض بشأنها مؤخراً إلى مستويات من التكامل أعمق مما عليه الحال فى ظل منظمة التجارة العالمية. ويشمل بعضها إجراءات لتحرير وانسجام السياسات التنظيمية المعوقة للتجارة. ويجاهد البعض الآخر إلى تكبير الكتل الإقليمية ودمجها فى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا

الجنوبية وآسيا. وتربط اتفاقيات البلدان في أقاليم مختلفة وعلى مستويات مختلفة من التنمية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية مع الأردن وتشيلي. وفي ضوء هذه الاتجاهات من الضروري فحص استراتيجيات السياسة التجارية الخاصة بالقوة الرائدة بإيجاز.

الولايات المتحدة

طوال ٢٥ عاماً - حتى أوائل الثمانينيات - كانت الولايات المتحدة تعطي أولوية أولى في مفاوضات التجارة لتحسين النظام متعدد الأطراف القائم على الجات. وأثناء إدارة ريجان بات المسؤولون الأمريكيون محبطين بسبب تردد الحلفاء في أوروبا الغربية واليابان في رعاية دورة أخرى متعددة الأطراف في معالجة القضايا غير المحلولة الخاصة بالحواجز غير الجمركية والجمارك والملكية الفكرية والاستثمارات المتصلة بالتجارة وتسوية المنازعات المعززة. ولتشجيع المفاوضات متعددة الأطراف، ولاحتواء النوافع الحمائية المحلية، اختارت الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ السعي لاتباع سبيل ثنائي المسارات إلى تحرير التجارة. فمن ناحية، سوف تسعى الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة ثنائية، ومن ناحية أخرى، سوف تشجع أعضاء الجات الآخرين على إجازة المفاوضات متعددة الأطراف.

لأسباب سياسية داخلية، اختارت إدارة ريجان التفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع إسرائيل. واقترحت الاتفاقية إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على كل التجارة بين البلدين على مدى فترة عشر سنوات تنتهي في عام ١٩٩٥، وتضمنت هذه الاتفاقية بنوداً لم تُغط في الجات، كالملكية الفكرية والخدمات وشروط الأداء. وأصر البلدان على الاستثناءات. فقد احتفظت الولايات المتحدة بحصص وقيود على المنسوجات والملابس، وأبقت إسرائيل على الحواجز غير الجمركية والضرائب على الأصناف الزراعية. وكانت الرسالة إلى المجتمع الدولي واضحة - إذا لم يناقش الآخرون هذه القضايا في سياق متعدد الأطراف، فلن تفعل الولايات المتحدة ذلك على المستوى

الثاني مع الشركاء التجاريين المختارين. وبذلك أصبحت الثنائية ثاني أفضل الخيارات بعد التعددية.

كانت ثاني اتفاقية من هذا النوع، وهي التي جرى توقيعها في يناير من عام ١٩٨٨، مع كندا المجاورة. وقد رأت أوتوا أن الانحراف عن التعددية يمثل فرصة لضمان الوصول المفضل إلى سوقها الخارجية الأكثر أهمية (تحصل السوق الأمريكية على ٨٠٪ من صادرات كندا) في وقت كانت مكافحة الإغراق وغيرها من الحواجز غير الجمركية تهدد الوصول. وكانت الولايات المتحدة ترى أن كلاً من تحقيق الطموح القديم الخاص بتكامل السوق الأمريكية الشمالية وكذلك فرصة إزالة القيود غير الجمركية والاستثمارية يضعان قواعد للخدمات والاستثمارات المباشرة والملكية الفكرية التي يمكن أن تؤثر على مفاوضات دورة أوراجواي.

كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، التي اكتملت في عام ١٩٩٢، مدأً للاتفاقية الأمريكية الكندية إلى دولة أمريكية شمالية أخرى. فقد فتحت قطاعات كثيرة من السوق المكسيكية للاستثمارات الأجنبية (لكن ليس النفط)، ومن المهم أنها كانت تشمل عملية تسوية منازعات إلزامية تضمن تلقى المستثمرين الأجانب معاملة قومية وتحث على التعويض عن أي ترحيل بأسعار السوق. وشملت إجراءات حل المنازعات في هذه الاتفاقية، وفي الاتفاقية الأمريكية الكندية، سوابق جديدة مشكوكاً فيها. فعلى سبيل المثال سمح الفصل الحادي عشر من النافتا للأطراف الخاصة برفع دعاوى المنازعات ضد الحكومات أمام المحاكم الخاصة. وطبقاً لما ذكرته سيتزن تريد ووتش، وهي منظمة ناشطة، استغلت الشركات المستثمرة نظام فرض بيانات المستثمرين لمنازعة أحكام المحاكم المحلية وسياسات مكافحة المقامرة على المستوى الفدرالي والولايات وحقوق المياه، بل وخدمات البريد العامة^(٢٧).

في عهدى الرئيسين بيل كلينتون وجورج دابليو بوش، استمرت المطالبة الأمريكية بالاتفاقيات الإقليمية والثنائية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تفعيل العملية متعددة الأطراف وتغذيتها. وطالب كلينتون باتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين، واتفاقيات ثنائية

مع تشيلي والأردن وسنغافورة. وبعد الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حاز بوش على سلطة التفاوض التجارى المجددة من الكونجرس، ووضع مبادرته للتجارة الحرة فى حالة من النشاط المكثف. وفى لحظة ما كانت حكومته تتفاوض على ١٩ اتفاقية مع ٤٧ بلداً، كانت جميعها ماعدا البرازيل وأستراليا ذات أسواق صغيرة نسبياً. وعندما ترك بوش منصبه فى يناير من عام ٢٠٠٩ كان بإمكان إدارته الإشارة إلى سبع اتفاقيات ثنائية أبرمت وأقرها الكونجرس (مع أستراليا والبحرين وتشيلي والمغرب وعمان وبيرو وسنغافورة) وكذلك اتفاقية إقليمية، وهى ما يسمى اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا الوسطى وجمهورية الدومنيكان. وأبرمت ثلاث اتفاقيات أخرى (مع كولومبيا وبنما وكوريا الجنوبية)، لكن لم يقرها الكونجرس.

يقول الاقتصاديون أحياناً إن اتفاقية التجارة الحرة يمكن كتابتها على بطاقة بريدية. وكانت اتفاقيات الرئيس بوش أسفاراً طويلة صاغها المحامون تحتوى على مئات من صفحات النص القانونى الذى يتناول بالتفصيل التعريفات الجمركية والحصص والخدمات والتمويل وغير ذلك من المعلومات. كما كانت تحتوى على إجراءات حل المنازعات وحماية الملكية الفكرية وضمانات الاستثمار والمشتريات الحكومية والعديد من البنود لوضع قواعد للأعمال العالمية. وكطريقة للمقارنة، كانت النافتا تضم ٨٢٤ صفحة، واتفاقية الولايات المتحدة - سنغافورة ١٥٨٦ صفحة، وأمريكا الوسطى وجمهورية الدومنيكان ٣٧٢٥ صفحة. وقال مؤيدو اتفاقيات التجارة الحرة إنها أفادت المنتجين والمستهلكين وحسنت الرفاه العالمى. واحتكاماً إلى طول ثلاث معاهدات تجارة حرة، كان الفائز الذى لا خلاف عليه هو صناعة الورق.

تصاعد الاستياء العام من حرية التجارة داخل الولايات المتحدة عندما ضعف الاقتصاد. وفى أكتوبر من عام ٢٠١٠ أظهر استطلاع أجرته "ول ستريت جورنال" وإن إى سى نيوز أن أكثر من نصف من شملهم الاستطلاع، ٥٣ بالمائة، قالوا إن اتفاقية التجارة الحرة أضرت الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٩٩، كان ٣٢ بالمائة فحسب يتبنون هذا الرأى. وربط الكثير من الأمريكيين الوظائف الضائعة بتحرير التجارة. واعتراضاً منه بأنه يفتقر إلى الدعم بين الديمقراطيين بالكونجرس لإقرار الاتفاقيات

التجارية، أخر الرئيس باراك أوباما تقديم اتفاقيات ثنائية أبرمت مع بنما وكولومبيا وكوريا الجنوبية^(٢٨).

بدلاً من ذلك، اقترحت الإدارة الأمريكية الدخول في مفاوضات تجارية جديدة مع الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارة حرة أصبحت سارية في عام ٢٠٠٦، وباعتبارها اتفاقية شاملة، فهي تغطي التجارة في البضائع والخدمات، والملكية الفكرية، والمستثريات الحكومية، ومجموعة من الحواجز غير الجمركية من قبيل قواعد المنشأ والإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية، وغير ذلك من الحواجز التقنية. وكان أعضاؤها المؤسسين سنغافورة ونيوزيلندا وبروناي وتشيلي، وكان اثنان منهما تربطهما اتفاقيتا تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وترغب الولايات المتحدة وأستراليا وبيرو وفيتنام في الانضمام، وربما يكون آخرون مهتمين بذلك. وبالإضافة إلى رغبة الإدارة في الإعراب عن دعمها لمفاوضات التجارة الحرة، فإن مصلحة أمريكا هي المساعدة في وضع برنامج للتكامل الاقتصادي عبر منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، وتجنب الأثر الخاصة بالتفرقة لاتفاقية إقليمية شرق آسيوية تستبعد الولايات المتحدة.

الاتحاد الأوروبي

منذ بدايته بوصفه سوقاً أوروبية مشتركة في عام ١٩٥٧، كان الاتحاد الأوروبي مشتت بين الإقليمية وتعددية الأطراف. وأثناء وضع تعريف جمركية خارجية مشتركة وسياسة زراعية مشتركة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، فرقت السوق المشتركة ذات الستة أعضاء بين الأعضاء وغير الأعضاء وانغمست في سياسات تتعارض مع روح الجات. ولأسباب سياسية - وهي الحاجة إلى ربط ألمانيا بقوة بغرب أوروبا - تفاضت الولايات المتحدة وأعضاء الجات الآخرون عن هذا الاستثناء، بينما شجعوا الجماعة الأوروبية على التفاوض في دورات الجات لمصلحة البلدان الأعضاء. وربطت دورتا كينيدي وطوكيو أوروبا بقوة بالعملية متعددة الأطراف، وجعلتها أحد الأعمدة إلى جانب الولايات المتحدة أثناء الترويج للنظام الاقتصادي القائم على القواعد المنفتح على التجارة والاستثمارات.

لكونه محبطاً من عملية الجات/منظمة التجارة العالمية واحتياجه إلى معالجة قضايا عدم الاستقرار الاقتصادي على حدوده الشرقية والجنوبية، اختار الاتحاد الأوروبي السعى لتحقيق التحرر الإقليمي والتحرر الثانى. وتعتبر هذه المبادرات أفضل الخيارات لتحسين المصالح التجارية الدولية للمصنعين ومقدمى الخدمات والمستثمرين الأوروبيين. وفى هذا الصدد وجهت المفوضية الأوروبية فى بروكسل مفاوضاتها التجارية إلى صياغة ترتيبات اقتصادية ثنائية وإقليمية مع البلدان المجاورة والمستعمرات السابقة وكبار الشركاء التجاريين فى أطراف العالم البعيدة. وبذلك يكون من الواضح أن كلاً من أوروبا والولايات المتحدة يسعى إلى استراتيجيات ثنائية - إقليمية مشابهة. وكان بعض مبادرات الاتحاد الأوروبي حركات دفاعية المقصود بها الحفاظ على قدرة الوصول إلى الأسواق البعيدة، مثل اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك وكوريا، حيث كان من الواضح أن أوروبا تخشى خسارة أخرى من حصة السوق لمصلحة الولايات المتحدة.

وانطوت مبادرات أخرى على دمج البلدان القريبة على نحو أوثق فى المدار الأوروبى. وفى عام ١٩٩٥ أصدر الاتحاد الأوروبى وعشر حكومات متوسطة - الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية - إعلاناً فى برشلونة بإسبانيا يدعو إلى منطقة تجارة حرة يورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠، وشمل الإعلان التفاوض بشأن اتفاقيات التعاون الثانى مع كل بلد وتنفيذ التجارة الحرة تدريجياً. وتصورت منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية التجارة الحرة فى المصنوعات والانفتاح التدريجى للتجارة فى المنتجات الزراعية. وأبرمت الاتفاقيات الثنائية كلها مع الاتحاد الأوروبى، فيما عدا سوريا، والتزمت الأطراف بتنفيذ حرية التجارة فيما بينها. وتختلف اتفاقيات التعاون اليورومتوسطى، لكنها ذات جوانب مشتركة - بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وإقامة التجارة الحرة المتوافقة مع منظمة التجارة العالمية على مدى فترة انتقالية مدتها ١٢ عاماً، والبنود المرتبطة بالملكية الفكرية والخدمات والمشتريات العامة والمنافسة والدعم والاحتكارات. وعكست مبادرة منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية تقدير أوروبا أن رخاءها

الاقتصادي واستقرارها السياسي يعتمدان على تحسين الظروف الاقتصادية لشمال إفريقيا. وما زال الهدف الطموح هو خلق منطقة تجارة حرة يورومتوسطية مفتوحة لـ ٦٠٠ مليون من السكان.

فى عام ٢٠٠٠ اقترح الاتحاد الأوروبى اتفاقيات شراكة اقتصادية مع عدد من الدول النامية، وهى ما يسمى المجموعة الآسيوية الكاريبية الباسيفيكية التى تتكون فى الأساس من ٧٧ مستعمرة سابقة يقطنها ٧٠٠ مليون نسمة (١٢٪ من سكان العالم)، لكنها تولد ٨,٢٪ فقط من تجارة العالم. وقد تمتعت هذه البلدان على مدى عقود بالوصول التفضيلى إلى سوق أوروبا، لكن الأفضليات كانت انتهاكاً لقواعد منظمة التجارة العالمية التى تتطلب المعاملة بالمثل وليس التبعية. واقترح الاتحاد الأوروبى اتفاقيات شراكة تفتح بمتقضاها البلدان أسواقها لأعمال الاتحاد الأوروبى، ويتمتع بوصول كريم إلى سوق الاتحاد الأوروبى، والتجارة بحرية أكبر فيما بينها وبين بعض. وتحت تهديد فقدان الأفضليات فيما يتعلق بصادراتها إلى الاتحاد الأوروبى، أبرم ٣٥ بلداً اتفاقيات مؤقتة أولية مع الاتحاد الأوروبى بحلول ٢١ ديسمبر من عام ٢٠٠٧، لكن الاتفاقيات موضع جدل فى البلدان النامية ومع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين. واتهم المنتقدون البلدان الموقعة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأولية مع الاتحاد الأوروبى بالتصرف برعونة بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية^(٢٩).

بعد أن أبرمت بلدان أمريكا الشمالية النافذاً فى عام ١٩٩٢، تفاوض الاتحاد الأوروبى الذى لا يتمنى استبعاده من حصن أمريكا على اتفاقية التجارة الحرة الخاصة به مع المكسيك التى أصبحت سارية فى عام ٢٠٠٠، وخشى الاتحاد الأوروبى من فقدان حصة السوق لمصلحة الولايات المتحدة، وسعت المكسيك إلى تنويع صادراتها واجتذاب رأس المال الاستثمارى الأوروبى لخلق فرص العمل. وفى عام ٢٠٠٨ حصل الاتحاد الأوروبى على ٩,٥٪ من صادرات المكسيك، ووفر ١٢,٧٪ من واردات المكسيك، وهو ما جعله ثانى أكبر شريك تجارى للمكسيك بعد الولايات المتحدة. كما تفاوضت الولايات المتحدة على اتفاقية مع تشيلى أصبحت سارية المفعول فى فبراير من عام ٢٠٠٣، قبل عام

من اتفاقية تجارة حرة مماثلة مع الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨ حصل الاتحاد الأوروبي
٢٤,٦٪ من صادرات شيلي، ووفر ١٢.٤ بالمائة من واردات تشيلي. وفاق الاتحاد
الأوروبي الولايات المتحدة باعتباره شريك تشيلي التجاري الرئيسي.

فتح الاتحاد الأوروبي المفاوضات مع كندا في مايو من عام ٢٠٠٩، وكندا مسئولة
عن ١,٧٪ من تجارة الاتحاد الأوروبي الخارجية، والاتحاد الأوروبي هو ثاني أهم شريك
تجاري بعد الولايات المتحدة. واستمرت المفاوضات حتى عام ٢٠١١ مع مناقشات
صعبة بشأن الملكية الفكرية والاستثمارات والحواجز التقنية والإجراءات الصحية
وإجراءات الصحة النباتية، وبعض جوانب التجارة في البضائع. ويتفاوض الاتحاد
الأوروبي كذلك على اتفاقية تجارة حرة مع بلدان أمريكا الوسطى.

وجه الاتحاد الأوروبي اهتماماته إلى مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع
شركاء تجاريين مهمين آخرين في آسيا. وهو يتفاوض على اتفاقيات تجارة حرة ثنائية
مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجلس التعاون الخليجي، وهما كتلتان
إقليميتان، وكذلك مع الهند وكوريا. وفي ديسمبر من عام ٢٠٠٨، قرر الاتحاد الأوروبي
السعي لإجراء مفاوضات الآسيان في صورة ثنائية مع البلدان منفردة. وأعلنت فيتنام
أنها ترغب في التفاوض على اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك
علقت المفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي.

وقع الاتحاد الأوروبي بالأحرف الأولى على اتفاقية ثنائية مع كوريا في أكتوبر من
عام ٢٠٠٩، وتفاوض مع الهند وسنغافورة. وواجهت اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع كوريا
بعض المقاومة نفسها التي واجهتها الاتفاقية الأمريكية الكورية في الولايات المتحدة.
وكانت مصانع السيارات الصغيرة في أوروبا تخشى منافسة أكبر من صانعي السيارات
الكوريين. ونتيجة لمعاهدة لشبونة التي تعزز دور البرلمان الأوروبي، كانت تلك الاتفاقية
الثنائية أول اتفاقية تجارية تخضع للمناقشة البرلمانية. وأثارت شركة السيارات
الإيطالية فيات المقاومة البرلمانية، وفازت بتأجيل مدته ستة أشهر للتنفيذ.

واجه الاتحاد الأوروبي كذلك صعوبات فى تفاوضه الخاص باتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع المكوسور. وكان من المقرر إبرام هذه الاتفاقية فى عام ٢٠٠٤ لكن الخلافات بشأن الوصول البرازيلى إلى السوق الزراعية الأوروبية والوصول الأوروبي إلى قطاع الاتصالات البرازيلى أوقف المفاوضات. وربما تعتمد النتيجة على نتيجة جولة الدوحة متعددة الأطراف، وأية امتيازات زراعية. وفى مايو من عام ٢٠١٠ اعترضت عشر دول أوروبية بقيادة فرنسا على استئناف المحادثات مع المكوسور، محذرة من أن المصالح الزراعية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي فى خطر.

اليابان

كانت اليابان ترى أن مؤتمر منظمة التجارة العالمية المضطرب نقطة تحول. وقد بدأت البحث عن خيارات تجارية إقليمية، مثلما فعلت أوروبا والولايات المتحدة.

لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية، تطلعت اليابان إلى آسيا حيث تأمل فى خلق توازن مقابل لمحاولات الصين توسيع نفوذها الإقليمى. ومع الآسيان، وقعت اليابان إطاراً عاماً للتجارة الحرة الثنائية فى أكتوبر من عام ٢٠٠٠، وبدأت المفاوضات فى أبريل من عام ٢٠٠٥ وانتهت باتفاقية فى عام ٢٠٠٧، وغطت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التجارة فى البضائع والخدمات والاستثمارات وتسوية المنازعات والتنظيمات الصحية وتنظيمات الصحة النباتية والملكية الفكرية وقواعد المنشأ والحوافز التقنية أمام التجارة. وبذلك سعت اليابان إلى تحقيق وضع تجارى أقوى فى آسيا فيما يتعلق بالصين وكوريا والولايات المتحدة. وعندما وقعت كوريا والاتحاد الأوروبي اتفاقية تجارة حرة، اقترحت اليابان عقد اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، خشية أن تفقد الميزة التنافسية فى الأسواق الأوروبية^(٢٠).

وكانت اليابان قد وقعت قبل ذلك اتفاقية تجارة حرة مع سنغافورة فى عام ٢٠٠١، ولم تتضمن تلك الاتفاقية الزراعة. إذ ركزت على تحرير التجارة فى الخدمات، وخاصة التمويل والاتصالات والاستثمارات وانتقال الأفراد وتسوية المنازعات. ووقعت اليابان

بعد ذلك اتفاقيات مع ماليزيا (٢٠٠٥) وإندونيسيا (٢٠٠٦) والفلبين (٢٠٠٦) وبنما (٢٠٠٧) وتاييلاند (٢٠٠٧) وقيتنام (٢٠٠٩). وفي هذه الاتفاقيات قدمت اليابان امتيازات بشأن السماح ببعض المنتجات الزراعية، ما عدا الأرز. وفتحت الاتفاقية مع الفلبين سوق الرعاية التمريضية أمام الفلبينيين الناطقين باليابانية. كما استكملت اليابان المفاوضات مع سويسرا من أجل اتفاقية تجارة حرة في عام ٢٠٠٨، وهي أول اتفاقية مع دولة أوروبية.

اتخذت اليابان خطوات دفاعية تجارية في نصف الكرة الغربية كذلك. فقد وقعت ثاني اتفاقية تجارة حرة لها مع المكسيك في سبتمبر من عام ٢٠٠٤، وذلك لضمان استفادة شركاتها من النافذا. وعالجت اليابان القضايا الزراعية الحساسة. وحددت حصص الواردات من اللحم والدجاج والبرتقال المكسيكي. ووافقت المكسيك على تحرير واردات السيارات والصلب اليابانية. كما غطت الاتفاقية تسوية المنازعات والإجراءات الوقائية وسياسة المنافسة وحماية الاستثمار. واتبعت اتفاقية أخرى مع تشيلي في مارس من عام ٢٠٠٧ إجراءات مشابهة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كندا

كانت كندا، التي طالما أيدت تحرير التجارة متعددة الأطراف، أحد أول من لعب بالورقة الثنائية. فخوفاً من فقدان القدرة على الوصول إلى أوروبا الحسنة وإلى الولايات المتحدة، اقترحت مفاوضات تجارة حرة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ التي أدت إلى اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكية، التي كانت ثنائية وتحولت في النهاية إلى النافذا (بما في ذلك المكسيك) في عام ١٩٩٤، وبعد ذلك فافضت من أجل اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع إسرائيل (١٩٩٧) وتشيلي (١٩٩٧) وكوستاريكا (٢٠٠٢) واتحاد التجارة الحرة الأوروبي (٢٠٠٢) والأردن (٢٠٠٨) وبيرو (٢٠٠٨) وكولومبيا (٢٠٠٨). ويضم الاتحاد أيسلندا وليشتنشتاين والنرويج وسويسرا.

كانت كندا أبطاً من الولايات المتحدة فى السعى بجرأة لعقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية - حيث كانت تفضل رؤية أن عملية تفاوض منظمة التجارة الحرة متعددة الأطراف تحوز على أكبر احتمال لأكبر المكاسب. ومع ذلك تخشى الزراعة الكندية احتلال مكانة بعد الولايات المتحدة فى التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان هى أسواق مهمة.

فى مايو من عام ٢٠٠٩، بدأت كندا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة، وهى الاتفاقية التى ستصبح أوسع من النافتا. وتتجاوز المفاوضات القضايا الجمركية ومحاولة معالجة الحواجز التقنية والإدارية والمعاملة بالمثل ومرونة العمالة والمشتريات الحكومية وتدفقات رأس المال والقضايا البيئية. وتشمل القضايا المثيرة للجدل الزراعة، حيث يرغب الاتحاد الأوروبي فى قدرة أكبر على الوصول لمنتجات الألبان، وتسعى كندا إلى خفض رسوم الاتحاد الأوروبي على لحم البقر والحبوب ولحم الخنزير. والأمر المثير كذلك للمشكلات هو المشتريات الحكومية. إذ تخشى أونتاريو، وهى منطقة صناعية، أن تلحق بها خسائر كبيرة إذا فُتحت مشتريات الحكومة الإقليمية والمحلية أمام الاتحاد الأوروبي. ويخشى بعض الناشطين من المواطنين من أن تؤدى الاتفاقية خصخصة الخدمات العامة فى كندا، وتتضمن بنداً خاصاً بالاستثمار يسمح للشركات الخاصة بأن تتحدى فى المحاكم الخاصة قوانين وتنظيمات الطرف الحكومى فى الاتفاقية^(٣١).

الصين

الصين بلد آخر وصل متأخراً إلى الألفية. ولكونها عازمة على الفوز بعضوية منظمة التجارة العالمية، وبالتالي الأحقية فى المعاملة الجمركة غير التمييزية لصادراتها، فقد احتفظت الصين بوضع غير بارز فى المفاوضات متعددة الأطراف. وعندما اتضح أن المكاسب من دورة النوحة متعددة الأطراف ستكون غير مهمة، بدأت الصين كذلك السعى إلى المقاربات الإقليمية والثنائية. وإدراكاً لخطر الاعتماد على الولايات المتحدة

وغرب أوروبا بالنسبة لأسواق الصادرات، انتهزت الفرصة للبحث عن أسواق للصادرات وموارد في المنطقة الآسيوية. وأهداف الصين المباشرة هي تشجيع التكامل الاقتصادي الشرق آسيوى، حيث تربط بلدان المنطقة الصغيرة ذات الموارد الوفيرة - كإندونيسيا - على نحو أوثق بالصين. كما ترغب في تشجيع عقد اتفاقية تجارة حرة شمال شرق آسيوية مع اليابان وكوريا. وبذلك تكون اتفاقيات التجارة الحرة طريقة لتعزيز القدرة التنافسية، وليس تحقيق منافع التكامل السياسية، كما في غرب أوروبا. كما تسعى الصين إلى ضمان الوصول إلى الطاقة والمواد الخام الصناعية المهمة^(٣٢).

فتحت الصين المفاوضات أولاً مع بلدان لها علاقات إقليمية وثيقة كأستراليا وهونج كونج وماكاو ونيوزيلندا. وبدأت الصين كذلك المفاوضات في نوفمبر من عام ٢٠٠١ مع كتلة الآسيان ذات العشرة أعضاء، وأبرمت اتفاقية إطار في عام ٢٠٠٢، وأصبحت اتفاقية التجارة الحرة هذه سارية المفعول في يناير من عام ٢٠١٠ بالنسبة لـ ١,٧ مليار نسمة. وتنطبق البنود على أعضاء الآسيان الجدد في عام ٢٠١٥، وحصل الأطراف على حصاد مبكر للاتفاقيات بشأن البضائع وحل المنازعات والتجارة في الخدمات. وأبرمت الصين وتايلاند اتفاقية تجارة حرة محدودة في أكتوبر من عام ٢٠٠٣ تلغى التعريفات الجمركية على ١٨٨ نوعاً من الفواكه والخضروات. وكان الطرفان يأملان في إبرام اتفاقية شاملة بحلول عام ٢٠١٠.

لاكتساب القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية الأجنبية، استعانت الصين كذلك باتفاقيات التجارة الحرة. ومن بينها تلك الاتفاقيات مع مجلس التعاون الخليج، وتشيلي (٢٠٠٦) وبيرو (٢٠٠٨). وفي أبريل من عام ٢٠١٠ وقعت اتفاقية تجارة حرة من كوستاريكا، مما مكّن كوستاريكا من تصدير المنتجات الزراعية كالبن واللحم والعصير، وكذلك المنتجات فائقة التكنولوجيا كمشغلات الكمبيوتر الصغيرة إنتل، إلى الصين مقابل مجموعة كبيرة من البضائع الاستهلاكية الصينية.

على عكس اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية الطويلة، عادة ما تكون الاتفاقيات الصينية موجزة وتركز على التجارة في البضائع. وعادةً ما لا تعالج الاتفاقيات الصينية

الملكية الفكرية والاستثمار وقضايا الخدمات وتسوية المنازعات. كما أنها تهتم بالأمور غير المتصلة بمنظمة التجارة العالمية كالعمالة والبيئة.

الهند

سعت الهند باعتبارها عضواً مؤسساً في الجات، شأنها في ذلك شأن القوى التجارية الكبرى الأخرى، إلى توقيع اتفاقيات تجارية إقليمية وثنائية مع سريلانكا وبنجلاديش وبوتان وجزر المالديف ونيبال والصين والآسيان وكوريا الجنوبية. وهناك كذلك اتفاقية التعاون الاقتصادي مع سنغافورة واتفاقيات إطار مع الآسيان وتشيلي. وأبرزت سياسة الهند في البداية جاراتها الصغيرة في منطقة جنوب شرق آسيا، واتفاقياتها تكثر بها الاستثناءات وتغطي حصة صغيرة من التجارة ذات الاتجاهين^(٣٣).

غطت اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والهند، التي أبرمت في عام ٢٠٠٩، البضائع وسوف تلغى التعريفات الجمركية تدريجياً بالنسبة لـ ٨٠ بالمائة من التجارة كلها. وما زالت الأطراف تتفاوض على تحرير التجارة في الخدمات والاستثمارات، وكتاهما شكلاً عميقاً من التكامل الاقتصادي.

تلغى اتفاقية الشراكة الشاملة مع كوريا الجنوبية كذلك التعريفات الجمركية ببطء على مدى عشر سنوات. وهي تستبعد مصائد الأسماك وبعض المنتجات الزراعية، لكنها تغطي الخدمات والاستثمارات. ويفتح بند يتعلق بالمهنيين المهرة الطريق أمام مبرمجي الكمبيوتر والمهندسين للعمل بشكل مؤقت في كل بلد^(٣٤).

بدأت الهند المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في يونيو من عام ٢٠٠٧ بشأن اتفاقية تجارة واستثمار ثنائية، لكن سلسلة من المجادلات أجلت المناقشات. ويرغب البرلمان الأوروبي في تضمين الموضوعات الحساسة الخاصة بعمالة الأطفال وانبعاثات الكربون البيئية. وشمل الجدول الآخر المعايير الأكثر صرامة لشركات الأدوية النوعية

الهندية التي يمكن أن تقصر مبيعات الأنوية على البلدان النامية. وسعى الاتحاد الأوروبي كذلك لاكتساب القدرة على الوصول إلى قطاع الخدمات الهندي والمشتريات الحكومية، والحصول على قرارات محررة للاستثمار الأجنبي، وهو ما تقاومه الهند. وكان الاتحاد الأوروبي متردداً في تيسير معايير سلامة الأغذية الصارمة والقواعد الحاكمة للمهنيين الهنود العاملين في الاتحاد الأوروبي^(٣٥).

تتفاوض الهند والصين على اتفاقية تجارية ثنائية، وُصفت بأنها اتفاقية تجارة حرة. وكانت التجارة بين البلدين تنمو بسرعة - أكثر من ٢٠ بالمائة سنوياً - لكن جزءاً كبيراً منها يشمل صادرات المواد الخام الهندية التي تعود في هيئة بضائع صينية مصنعة ذات قيمة أعلى. وتشكو الأعمال الهندية صغيرة ومتوسطة الحجم من الواردات الصينية الرخيصة التي تقضى على أسواقها. وفي الوقت نفسه يقول مصدرو الخدمات الصينيون إن حواجز الصين غير الجمركية وقيودها على المشتريات تعوق المصدرين الهنود^(٣٦).

كوريا الجنوبية

مع بداية الألفية الجديدة، بدأت كوريا الجنوبية، التي طالما اشتهرت بسياساتها التجارية الحمائية، مفاوضات تجارة حرة ثنائية وإقليمية لتحسين قدرتها على الوصول إلى الأسواق الرئيسية. وباعتبارها اقتصاداً يعتمد بشكل كبير على واردات النفط الشرق أوسطى، اعتمدت كوريا على مكاسب الصادرات لدعم شهيتهما للنفط. وكان المسئولون الحكوميون يخشون من عدم قدرة كوريا على البقاء دون الانضمام إلى البحث عن اتفاقيات التجارة الحرة. وكان الكثير من شركائها التجاريين الرئيسيين - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان - يتفاوضون بشأن اتفاقيات ثنائية. وكانت الصناعة الكورية قلقة بشأن الاستبعاد من الأسواق الرئيسية، وواجهت صناعات التصدير منافسة من الصين في الأصناف منخفضة الأسعار، ومن اليابان في الأصناف الفاخرة.

إدراكاً لمواجهة اتفاقيات التجارة الحرة معارضة شديدة من المزارعين والعمال فى الصناعات الحساسة من الواردات، اتجهت كوريا أولاً إلى بلد غير أسوى بعيد، هو تشيلى، وبعد ذلك سنغافورة صغيرة الحجم. وقد استبعدت الأرز الذى يتسم بحساسية سياسية من المفاوضات. وعلى الرغم من ذلك واجهت الاتفاقية التشيلية مقاومة هائلة من المزارعين والناشطين المناوئين للعولة.

ركزت كوريا بعد ذلك على الولايات المتحدة. ففي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تفاوض البلدان على اتفاقية تجارة حرة ثنائية يبدو أنها فتحت سوق كوريا المحلية المحمية أمام واردات لحم البقر الأمريكية وحسنت القدرة على الوصول إلى الأفلام الأمريكية. وأثارت الاتفاقية معارضة شديدة من المزارعين الكوريين الذى نظموا المسيرات والمظاهرات. لم يستسلم الرئيس لى ميونج باك، حيث قال إن كوريا "محصورة بين الصين واليابان... وإن الاتفاقية سوف تساعد كوريا على التغلب على وضعها الاقتصادى المحصور"^(٣٧).

كان الرئيس لى، المنتخب فى عام ٢٠٠٧ ومدير شركة هيونداى السابق، مؤيداً للسوق الحرة ومصمماً على إحياء اقتصاد كوريا وتحقيق معدل نمو قدره ٧ بالمائة. وكان لى، المعروف بالبلدوزر بسبب أسلوبه الذى يتسم بالقوة، رجل الأعمال البراجماتى والمتحمس للعولة، مصمماً على تعزيز قدرة بلاده التنافسية. وإحياء الاقتصاد الكورى بعد عقد من الحكم اليسارى والإنفاق الاجتماعى، انطلق لإحياء نمو قدره ٧ بالمائة، واجتذاب الاستثمار الأجنبى، وتوليد فرص العمل المتصلة التصدير. ولكى يفعل لى ذلك، اهتم باتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وبيرو وكولومبيا وكندا وأستراليا. كما كان يرغب فى إبرام اتفاقيات كهذه مع الصين واليابان المجاورتين^(٣٨).

بحلول عام ٢٠١٠ كان كوريا قد ضمنت ونفذت اتفاقيات تجارة حرة مع تشيلى وسنغافورة واتحاد التجارة الحرة الأوروبى والآسيان والهند. كما تفاوضت على اتفاقيات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وكانت تعقد مفاوضات مع بيرو وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والمكسيك وكولومبيا ومجلس التعاون الخليجى.

البرازيل

باعتبارها القائد الاقتصادى لكتلة الميركوسور التى تضم الأرجنتين وبارجواى وأوراجواى، تحرص البرازيل على التفاوض مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة كند. وقد أبرمت مجموعة الميركوسور اتفاقيات تجارة حرة مع كولومبيا والإكوادور وفنزويلا وبيرو لإنشاء قاعدة لمجتمع دول أمريكا الجنوبية المقترح. وقد تعثرت مفاوضات الاتحاد الأوروبى بسبب قضايا الدعم الزراعى الأوروبى والخدمات وإلغاء الرسوم على منتجات السيارات، لكن الميركوسور أبرمت اتفاقية مع إسرائيل فى عام ٢٠٠٧ (٢٩).

تولى السلطة الرئيس لولا دا سيليا، الزعيم العمالى اليسارى السابق، السلطة فى عام ٢٠٠٠ منتقداً اتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين المقترحة. وقد دعا فيما بعد إلى اتفاقيات التجارة الحرة التى تأخذ فى حساباتها مصالح البلدان النامية. ولحرصه على تعزيز دور البرازيل باعتبارها قائدة لكتلة دول ناشئة، فقد اقترح عقد اتفاقية تجارة حرة بين الميركوسور والهند وجنوب إفريقيا، على أساس أن هذا التجمع سوف يخلق أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم. وفى عام ٢٠١٠ دعا إلى اتفاقية بين الميركوسور والكاريكوم، وهو الجماعة الكاريبية التى تضم ١٤ عضواً، وكذلك اتفاقية بين الميركوسور وفلسطين. ووافقت البرازيل كذلك على التحرك قُدماً بشأن اتفاقية التجارة الثنائية مع المكسيك. وطالما نظرت إلى الاتفاقية مع المكسيك على أنها حصان طروادة بالنسبة للمستثمرين الأمريكىين. لكن بحلول عام ٢٠١٠ سادت رؤية مختلفة. فقد رأت البرازيل الناشئة أن هناك فرصة لإغراء المكسيك على الدخول فى علاقة بلدان أمريكا اللاتينية وتوسيع مصالح البرازيل فى المكسيك.

خاتمة

خلال الفترة التي بدأت فى عام ١٩٨٠ انتعشت التجارة، لكن الأنماط التجارية تغيرت تغيراً ملحوظاً. إذ ظهر شرق آسيا، تقوده الصين واليابان، باعتباره مولد صادرات، حيث تراكمت لديه احتياطات نقدية كبيرة نتيجة لمبيعات الصادرات والاستثمارات الواردة. وتحولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى مستوردين كبيرين لمصنوعات العالم النامى وممولين رئيسيين للخدمات التجارية والمالية. وتحول نظام الجات متعدد الأطراف المؤقت إلى منظمة التجارة العالمية الدائمة. وكان لها نظام أقوى لحل المنازعات وتفويض أوسع لمعالجة القضايا غير الجمركية. وأعاق الخلفات بين البلدان الناشئة والنامية بشأن القضايا الأساسية المفاوضات متعددة الأطراف. وبدلاً من ذلك تحولت القوى التجارية إلى الاتفاقيات الإقليمية والثنائية الأضيق لاكتساب القدرة المحسنة على الوصول إلى الأسواق، دون التخلي عن عملية منظمة التجارة العالمية.

الفصل السابع

الأعمال العالمية

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين غير تكامل الأسواق وتبويلها شكلَ عالم الأعمال. فقد امتدت الشركات التي تتخذ من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان شيئاً فشيئاً إلى ما وراء حدودها. وأقامت مواقع في أسواق ذات دخل مرتفع أخرى، وبحلول التسعينيات انتقلت إلى الأسواق الناشئة الرئيسية، كالبرازيل والصين والهند. وشكّل الكثير من هذه الشركات متعددة الجنسيات شبكات العرض العالمية، ومكنتها من إنتاج البضائع والخدمات وتوزيعها وتسويقها حيثما اختارت بالأسعار الأكثر تميزاً. وحكمت على الحواجز الحدودية بأنها آثار غير مبررة من قومية الحرب الباردة، وعبء على التجارة المفيدة على نحو متبادل، وتدخل في قوى السوق الحرة التي تغير العالم. وبينما انطوى قدر كبير من الأعمال الدولية الجديدة على نشاط إقليمي، فقد تحدث النقاد وقادة الأعمال كثيراً عن الاقتصاد العالم وكأنه سوق واحدة وليس باعتباره حاصل جمع الأسواق الإقليمية والقومية. وبعبارة مستشار الإدارة الياباني كينيتشي أوماي فإن كون المرء لاعباً عالمياً يعني رؤية السوق العالمية على ترابك ومكانك الذي تزرع فيه الأشجار وتغذيها^(١).

على مدى الجيل السابق كان للعولة آثار واسعة النطاق. ولم يكن هناك ما هو أهم من تكامل الأسواق. وقبل أواخر القرن العشرين، استخدمت الدول التعريفية الجمركية وحواجز الهجرة وقيود النقد للحفاظ على أسواقها وتقاليدها وثقافتها وأشكال حكمها.

وخلف الحواجز الحدودية هذه غالباً ما كانت سرعة الحياة تبدو أبطأ وأقل مخاطرة. وفى بعض الأحيان كان هناك تغير بسيط من جيل إلى آخر.

مع ظهور الأسواق الإقليمية والعالمية المتكاملة، تخصص العمال فى المواقع التى كانت نائية فى يوم من الأيام وتنافسوا على العمل فى الأسواق العالمية التى تتسم أحياناً بالفوضى. وبدأ هؤلاء العمال والمستهلكون الجدد، المستفيدون من الدخول المرتفعة، يشترون الملابس والإلكترونيات وحتى المركبات ذات المحركات، كالدراجات النارية والسيارات والشاحنات من المستوى الأدنى، التى يتم التعامل فيها دولياً. وباستخدام الإنترنت والتليفون المحمول استطاعوا الاتصال بسهولة بأقاربهم وأصدقائهم فى أماكن بعيدة. ومع التدفق الأكثر حرية للمعلومات والفرص الاقتصادية، أصبح الأفراد أكثر مشاركة فى مناقشة القضايا ذات الاهتمام كاحتراز الأرض والتلوث والمصانع ذات ظروف العمل السيئة، بل والقضايا السياسية التى تشمل الأكراد وسكان التبت وغيرهم من الأقليات. ونتيجة للعولمة، والفرص التى تتيحها الأسواق الأكثر اتساعاً، والوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا، أصبح عدد من البلدان المتحولة حديثاً إلى الصناعة - البرازيل والصين والهند وكوريا الجنوبية وعدد من البلدان الأصغر فى شرق وجنوب شرق آسيا - موردين منخفضى التكلفة للأسواق العالمية وتقدمت بسرعة فى ارتقاء السلم الاقتصادى. بل إن بعضها أنشأ شركات متعددة الجنسيات الخاصة به^(٧).

أحدث ظهور هؤلاء المنافسين الجدد - وأبطالهم من الشركات - تحولاً جذرياً فى خريطة العالم الصناعية، حيث انتقلت مراكز الإنتاج إلى منطقة المحيط الهادى وشرق آسيا، وكان آخر إعادة ترتيب مشابه فى الإنتاج الصناعى بالعالم قد حدث قبل الحرب العالمية الأولى وألمانيا عندما تحدت ألمانيا والولايات المتحدة واليابان قيادة بريطانيا فى التصنيع.

وكما أشرنا من قبل، فقد عكس التوسع الهائل فى الأعمال الدولية فى الجيل الأخير من القرن العشرين مجموعة من العوامل - السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والسكانية. وكان انتهاء الحرب الباردة والتحسينات فى الاتصالات والنقل ومعالجة

المعلومات جميعها ذات أهمية، وكذلك كان النمو المجدد واستقرار الأسعار. كما شكّل العديد من الاتجاهات السكانية والاقتصادية طويلة المدى البيئة الجديدة. ومثلما أشرنا في الفصل الأول، شمل ذلك الزيادة السكانية السريعة والتحضر في البلدان النامية، وكذلك النمو الاقتصادي السريع. ومكّن النمو الاقتصادي السريع ملايين المستهلكين الجدد ذوي دخول الطبقة الوسطى وطموحاتها، واجتذب الأعمال متعددة الجنسيات. وكانت الرسالة واضحة لواضعي استراتيجيات الأعمال، وهي أن الازدهار في شركات القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى التزام قوى تجاه أسواق العالم الناشئة والنامية بسرعة^(٣).

نشاط الأعمال الدولي المتزايد

الشركات متعددة الجنسيات والشركات متعددة القوميات

في ظل الاتجاهات طويلة المدى، ليس مستغرباً أن المزيد والمزيد من الشركات انتبهت للفرص خارج أسواقها الداخلية. وعادةً ما تسمى الشركات التي لها عمليات في أكثر من بلد بالشركات متعددة الجنسيات أو الشركات المتعدية للقوميات^(٤). وبعضها شركات توجهها الموارد، مثل إكسون موبيل أو شل أو بى بى (بريتش پتروليوم سابقاً). والبعض الآخر شركات صناعية توفر السلع الوسيطة أو تبيع منتجات استهلاكية. ومن بين تلك الشركات جنرال إلكتريك (الولايات المتحدة) وتويوتا موتور كورپوريشن (اليابان) وفورد موتور كمباني (الولايات المتحدة). وهناك كذلك شركات التأمين أو الأعمال المصرفية أو الشحن التي تتعامل في الخدمات. ومن بين أكبر مقدمى الخدمات قودافون (المملكة المتحدة) ومجموعة من شركات الاتصالات والمرافق في غرب أوروبا. فعلى سبيل المثال، يعمل فى شركة دويتشه پوست ٢٨٣٦٩٩ موظفاً أجنبياً، حيث يعمل كثيرون مع دى إتش إل، وهى شركة تقديم خدمات الطرود والخدمات اللوجستية التابعة لها التى تنافس شركتى "يو بى إس" و فيدكس.

(*) نستخدم المصطلحين "الشركات متعددة الجنسيات" و"الشركات المتعدية للقومية" أحدهما عوضاً عن الآخر.

طبقاً لمصادر الأونكتاد، فى عام ٢٠٠٨ كان هناك ما يقدر بـ ٨٢ ألف شركة متعددة القوميات لها ٨١٠ ألف شركة تابعة لها فى الخارج، وبلغ إجمالى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر حوالى ١٦.٢ تريليون دولار، مع وجود تدفقات سنوية قدرها تريليون دولار. وفى عام ١٩٩٠، عندما بدأت الوكالة التابعة للأمم المتحدة الإبلاغ عن الشركات متعددة الجنسيات، هناك حوالى ٣٥ ألف شركة لها ١٥٠ ألف شركة تابعة لها فى الخارج. وفى ذلك الوقت كان إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر حوالى ١,٧ تريليون دولار مع تدفقات سنوية قدرها ٢٢٥ مليار دولار. ويرى أن الشركات التابعة للشركات متعددة القوميات مسئولة عن ثلث صادرات العالم من البضائع والخدمات وتوظف حوالى ٨٠ مليون شخص فى أنحاء العالم، منه ١٦ مليوناً فى الصين. وفى منتصف الثمانينيات كانت تلك الشركات التابعة مسئولة عن حصة مشابهة من الصادرات العالمية وكانت توظف ٢٢ مليوناً خارج بلدانها الأم. ومن بين أكبر الشركات متعددة الجنسيات وأبرزها قياساً بالعمالة سلسلتا البيع التجزئة وال مارت (الولايات المتحدة) التى يعمل بها ما يزيد على ٦٤٨٩٠٥ عمال أجانب من بين ٢,١ مليون، وكارفور (فرنسا) التى يعمل بها ٣٦٣٣١١ عاملاً أجنبياً من بين ٤٩٥٢٨٧^(٤).

تبين قائمة أكبر مائة شركة غير مالية متعددة القوميات أن الأغلبية فى التصنيع، لكنها تبين أن هناك عدداً متزايداً فى الخدمات. كما أن معظم الشركات المتعدية للقوميات تعد أمريكا الشمالية أو غرب أوروبا أو اليابان بلدها الأم. ومن بين أكبر مائة شركة متعددة القوميات ذكر ٩٢ أحد تلك البلدان السابقة وطناً لها. وهناك عدد صغير لكنه متزايد يتركز فى البلدان النامية. ومن بين أكبر مائة شركة غير مالية فى عام ٢٠٠٨، كان لكل من كوريا والصين شركتان، بينما كان لكل من هونج كونج وماليزيا والمكسيك شركة واحدة. ومع ذلك يقدر الأونكتاد أن الشركات المتعدية للقوميات من الاقتصادات النامية والمتحولة مسئولة عن أكثر من ربع ٨٢ ألف شركة متعددة القوميات^(٥).

جدير بالتاكيد أن الأعمال الدولية هى مجال الشركات الكبيرة. ويمنع انعدام الخبرة وتعدد التشغيل فى البيئات التنظيمية والثقافية المختلفة الكثير من الأعمال

متوسطة الحجم والصغيرة. وفي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قليل من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم يصدر للخارج، على الرغم من الجهود الرسمية لتشجيع التجارة. وفي الولايات المتحدة أكبر ١٠ بالمائة من الشركات المصدرة مسئول عما يزيد كثيراً على ٩٠ بالمائة من الصادرات من حيث القيمة. وذكرت تقارير الأونكتاد أن أكبر مائة شركة مجتمعة تنتج منتجات مضافة القيمة تساوى على وجه التقريب ٤٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمى^(٦).

المشروعات المملوكة للدولة

الكثير من الشركات متعددة الجنسيات مشروعات مملوكة للدولة. وفي قطاعات مختلفة تتنافس الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بندية مع المشروعات المملوكة للدولة والمدعومة سياسياً ومالياً من الحكومات بحيازات هائلة من الاحتياطيات الأجنبية. والبرازيل والصين والهند وروسيا من بين البلدان الأكثر نشاطاً. ففيما بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠١٠، انتقلت ٤٠ شركة من هذه البلدان الأربعة إلى قائمة فوديس لأكبر خمسمائة شركة فى العالم. وكانت البلدان النامية وبلدان الكتلة الشرقية مجتمعة مسئولة عن ٩٥ بالمائة من الخمسمائة شركة. وتراوحت أنشطتها من التمويل والخدمات إلى التصنيع والموارد. وامتلكت الحكومات وأدارت أكبر شركات الطاقة فى العالم. وشملت هذه الشركات أرامكو السعودية وجازپروم (روسيا) وشركة النفط الوطنية الصينية، وپتروبراس (البرازيل) وغيرها. ويقول عالم السياسة إيان بريمر إن شركات النفط المملوكة للدولة تسيطر على أكثر من ٧٥ بالمائة إجمالى إنتاج النفط الخام. وفى عام ٢٠٠٥ كانت شركات النفط المملوكة للدولة فى الصين مسئولة عن ١٦ بالمائة من إجمالى تجارة البلاد^(٧).

أثار اتساع المشروعات المملوكة للدولة المخاوف فى بعض البلدان. ففي أبريل من عام ٢٠١٠ عندما أعلنت سينوبيك، وهى كبرى شركات الطاقة الوطنية فى الصين، أنها ستشتري حصة فى سينكروڊ لإنتاج النفط من الرمال فى كندا، كانت هناك

مخاوف من أن الصين قد تستخدم حصتها وسيلة للضغط على كندا بشأن السياسة العامة أو من أجل التجسس. وفى أستراليا، اشترت المشروعات الصينية المملوكة للدولة حصصاً فى شركات الموارد الطبيعية الأسترالية، وواجهت قيوداً حكومية. وأشار مجلس مراجعة الاستثمارات الأجنبية فى أستراليا إلى أن المشروعات المملوكة للدولة لا ينبغي لها السعى للاستحواذ على أكثر من ١٥ بالمائة من كبار المنتجين وأقل من ٥٠ بالمائة من مشروعات الحقول الخضراء. ومن بين ٥١,١ مليار دولار من الاستثمارات المتدفقة إلى الخارج من أجل الاندماجات والاستحواذات فى عام ٢٠٠٨، كان أكثر من ٦٠ بالمائة يستهدف شركات الموارد الطبيعية^(٨).

تمهيد لعولمة الشركات

لفهم المجادلات الأخيرة، لابد من رؤية تاريخية. فبعد الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية، انتعشت الأعمال الدولية ببطء. إذ عانت أوروبا واليابان بشدة من أضرار الحرب، وقيدت حكوماتهما التجارة والمدفوعات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات. وفى العالم النامى، منعت النزعة القومية وعدم الاستقرار السياسى المخاطرة. وسرعان ما عادت الشركات الأمريكية، التى كانت نشطة فى أوروبا خلال فترة ما بين الحربين وسعت إلى تأسيس وجود قوى فى السوق الأوروبية المشتركة واتحاد التجارة الحرة الأوروبى (الإفتا). وقدم الأخير، وهو اتحاد أقل إلزاماً يضم سبعة بلدان أوروبية، بديلاً للتكامل الاقتصادى. وشمل أعضاؤه - المسمون بـ "السبعة الخارجيين" - النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. وفى الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠، زادت قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى أوروبا (أساس التكلفة التاريخى) من ١٦,٤ مليار دولار إلى ٢٥,٣ مليار دولار. وارتفع إلى ٩٦,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠، وتوسعت الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، مثل "آى بى إم" وجنرال موتورز بسرعة فى غرب أوروبا لخدمة الأسواق الاستهلاكية^(٩).

عندما أصبحت رحلة الطائرة النفثة العابرة للأطلسي وخدمة التليفون الدولي الموثوق به متاحين في أواخر الخمسينيات، تحرك الكثير من الشركات الكبيرة لتصميم أنظمة الإنتاج والتسويق المتكاملة عالمياً. وفي البداية كان هناك غياب للرقابة المركزية. وسوف يأتي ذلك في السبعينيات مع تكنولوجيا الاتصالات المحسنة (الأقمار الصناعية)، وسفن الحاويات، وطائرات الركاب النفثة واسعة البدن. وما ميز الشركات متعددة الجنسيات الجديدة عن الأشكال الأقدم هو مراقبة الجودة للإنتاج المتكامل عالمياً أو إقليمياً. وبما أن الشركات متعددة الجنسيات الجديدة تراقبها شركات المقار الرئيسية، فقد كانت تُدار في المقام الأول بواسطة سكان البلد الأم.

بدأ قادة الشركات مثل إرينج شاپيرو رئيس دويون الترويج لاقتصاديات العالم الواحد. وطبقاً لما قاله شاپيرو، فإن التطورات في التكنولوجيا، ومن بينها الاتصالات والنقل، جعلت بإمكان الشركات النظر فيما وراء الحدود القومية إلى تحديات خدمة الأسواق العالمية. وأوضح هنري شاختمدير كامنز إنجين الأمر بصراحة: "لا يمكن للأعمال أن تظل تفكر على نحو تحكمه الحدود القومية؛ ذلك أنها لم تعد تتناسب مع مقتضى الحال. فقد سارعت المؤسسات التجارية الجريئة، في السنوات العشر الأخيرة، بتبني وجهة النظر العالمية." كما قال إن الشركة متعددة الجنسيات ترغب في "فرصة للمنافسة" دون أن تختفى وراء الحدود القومية. ولا ينبغي أن تكون هناك قيود على المكان الذي تحصل منه الشركة متعددة الجنسيات على موادها الخام وأموالها وعمالها^(١٠).

التحدى الأمريكي

اجتذبت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتعريفها الجمركية الخارجية المشتركة موجة من الاستثمارات الأمريكية إلى البر الرئيسي الأوروبي في ستينيات القرن العشرين. وأثار هذا التدفق، بالإضافة إلى المخاوف بشأن بُنى الشركات السائدة الخاصة بالبلد الأم، حساسيات سياسية خاصة بالبلد المضيف تجاه الاستحواذات الأجنبية. وقد عبّر عن تلك المخاوف الصحفي الفرنسي جان چاك سيرفان شرايبر في كتابه

"التحدى الأمريكى" الصادر فى عام ١٩٦٧، وأكد أن الشركات الأمريكية الأكثر تنظيماً كانت تتحرك من نابولى إلى أمستردام بسهولة تحرك الدبابات الإسرائيلية فى سيناء أثناء حرب ١٩٦٧، كما حذر من أن أوروبا يمكن أن تفقد هويتها الاقتصادية وتصبح تابعة للولايات المتحدة، وتتفوق عليها التكنولوجيا ونفوذ الشركات الأمريكية^(١١).

ساعد كتاب سيرقان شرايبر على إثارة السخط فى أوروبا، وعلى امتداد العقد التالى انتقل العديد من الحكومات المضيفة إلى تنظيم الأعمال الدولية، وفسر بعض القادة الأوروبيين "التحدى الأمريكى" على أنه صرخة حرب، وردوا بسلسلة من السياسات الصناعية الجديدة ومجالس المشروعات القومية والمشروعات المشتركة فى التكنولوجيا، من يوريكا إلى إيسپريه وإيرباص أندوسترى. وقد سعوا إلى خلق أبطال إقليميين وتقييد الاستثمارات الأمريكية. وكان لإيرباص، وهو المشروع التعاونى الأوروبى لبناء صناعة طائرات عالمية، أصول فى الطموحات الأوروبية للمنافسة مع المصانع الأمريكية. وكان يُنظر إلى التعاون فى الطيران على أنه وسيلة لتشجيع التقدم الاقتصادى والتكنولوجى طويل المدى فى أوروبا. وكما نشير فى الفصل الثامن، فقد سعى الرئيس الفرنسى شارل ديغول إلى تبطئة تقدم الشركات الأمريكية بتحويل احتياطى فرنسا من الدولارات إلى الذهب. ولأن الخزانة الأمريكية لم يكن لديها ما يكفى من الذهب للوفاء بتعهداتها بتحويل البنكنوت إلى ذهب عند الطلب، فقد اضطرت حكومة جونسون إلى فرض قيود على صادرات رؤوس المال الأمريكية لتحاشى حدوث أزمة دولار. وبحلول أغسطس من عام ١٩٧١، لم يعد بإمكان السلطات الأمريكية تأجيل خفض قيمة الدولار، وبمرور الوقت انتقل العالم إلى نظام تعويم أسعار العملات^(١٢).

أوقات مضطربة واعتلال اقتصادى

أسهمت كذلك الحرب الطويلة باهظة التكلفة فى فييتنام، التى انتهت بهزيمة أمريكا، فى تشاؤم الأعمال خلال السبعينيات. وكذلك فعلت زيادة أسعار النفط أربعة أضعاف ما كانت عليه، نتيجة لحظر النفط الذى فرضته أوبك فى عام ١٩٧٣ الذى أدى

إلى اشتعال الأسعار فى أنحاء العالم. وأدى تشبع الأسواق الاستهلاكية فى البلدان ذات الدخل المرتفع، وانتشار النشاط التنظيمى الحكومى لتحقيق هموم الصحة والسلامة والبيئة، وعجز الضرائب والسياسات النقدية إلى نمو أبطأ للأعمال، مما زاد البطالة، وأدى إلى نقص الموارد. وأسهمت مكاسب الإنتاجية المتدنية والمكاسب الراكدة فى الدخل الحقيقى فى الاعتلال الاقتصادى.

فى أوروبا، ظهرت أولى علامات "التيسس الأوروبى"، أو الكساد الاقتصادى، مع النمو البطيء ومعدل البطالة المرتفع فى دول الرفاه. وبلغ معدل البطالة، الذى كان ٢ بالمائة فى الستينيات، ١١ بالمائة فى عام ١٩٨٤، وأرجع الاقتصاديون الوضع الراكد إلى تكاليف الطاقة المرتفعة، وزيادة السكان البطيئة، ومعدلات الضرائب الهامشية المرتفعة، والتقدم التكنولوجى. وكان يُعتقد أن أحد المسببات الرئيسية هو أسواق العمل الجامدة مع التفاوض المركزى على الأجور. وبينما كانت الشركات الأمريكية قادرة على التخلص من عمالها الأقل إنتاجية فى أوقات الشدة واستئجار عمال جدد بأجور أقل، منع جمود سوق العمل الشركات الأوروبية من استئجار عمال جدد. ونتيجة لهذا فإنه بينما ولّد الاقتصاد الأمريكى ٢٠ مليون فرصة عمل جديد فى العقد الذى أعقب صدمة النفط، أنتجت أوروبا جيشاً من العاطلين - حوالى ١٩ مليوناً بحلول منتصف الثمانينيات^(١٣).

على رأس هذه المشكلات، أطلق المتكهنون نبوءات عن الكوارث البيئية والمجاعات خلال السبعينيات. وأصدر العلماء والتكنوقراط المرتبطون بنادى روما، وهو جماعة دولية يمولها رجل الصناعة الإيطالى أوريليو بيتشى، تحذيراً عاجلاً من أن الزيادة غير المقيدة للسكان والتكنولوجيا لابد من تنظيمها وإلا سيواجه المجتمع الإنسانى انهياراً تاماً. وقد تنبأوا بنقص فى الغذاء والموارد حيث يضغط النمو الاقتصادى والزيادة السكانية على الموارد المحدودة. ودعا المتنبئون بالكوارث، الذين تعود تنبؤاتهم الكنيية إلى التكهّنات المتشائمة للقس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)، إلى تقليل الاستهلاك وزيادة الحساسية تجاه النتائج البيئية.

لم تكن تلك التكهّنات الكثيرة الوحيدة التى قضت على تفاؤل الأعمال فى السبعينيات. فالأسوأ من ذلك هو أن علماء الأرصاد حذروا من ابرداد الأرض، وعصر جليد آخر، وانخفاض إنتاج الغذاء. وتنبأ بعضهم بمجاعات مفرجة. وفى كتاب بعنوان "المجاعة ١٩٧٥" أكد ويليام وپول پانوك فى عام ١٩٦٧ أن زيادة سكان العالم سوف يتجاوز عما قريب قدرة البلدان النامية على إطعام شعوبها.

الشركات متعددة الجنسيات وقومية العالم الثالث

فى الوقت نفسه تدهورت البيئة السياسية للأعمال على المستوى الدولى. ففى العالم النامى، نظمت مجموعة الـ ٧٧ دولة فى نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٥، وانتقد القادة الاستغلال بشدة، ودعوا إلى نظام اقتصادى جديدة مع تحويلات آلية للموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وفى مايو من عام ١٩٧٤ انضمت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المعركة؛ حيث أقرت إعلانات بشأن إيجاد نظام اقتصادى دولى جديد. وقد اشتكت من الآثار الباقية للاحتلال الأجنبى، والهيمنة الخارجية والاستعمارية، والاستعمار الجديد بكل أشكاله، ولاحظت أن البلدان النامية تمثل ٧٠ بالمائة من سكان العالم ومسئولة عن ٣٠ بالمائة من دخل العالم. وشجع البيان تأمين الموارد الطبيعية وكل الأنشطة الاقتصادية باعتبارها حقاً سيادياً. وأكد حق الدول ذات السيادة فى تنظيم أنشطة الشركات متعددة الجنسيات والإشراف عليها. كما طالب بمعاملة أفضلية وعدم المعاملة بالمثل للبلدان النامية فى كل ميادين التعاون الاقتصادى الدولى. وطالب بنقل التكنولوجيا والمساعدات الفنية والتعويض الكامل عن الاستغلال السابق^(١٤).

الواقع أن النضالية الجديدة بين البلدان النامية عكست نجاح الأوبك فى مضاعفة أسعار النفط أربع مرات فى عام ١٩٧٣، فقد نبهت مبادرة أوبك مجموعة السبعة والسبعين إلى قوتها وأعطتها إحساساً بالهدف والاتجاه. وهكذا سعت البلدان النامية إلى توظيف أغلبيتها التصويتية فى نظام الأمم المتحدة لإعادة تنظيم قواعد الاقتصاد الدولى.

وهكذا كان ظهور الصراع الشمالى الجنوبى بين "الأغنياء" و"الفقراء" وتورط الأمم المتحدة تحدياً واضحاً للمشروعات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى.

لم تقتصر الاحتجاجات بخصوص الأنشطة السوداء للشركات متعددة الجنسيات على البلدان الفقيرة وحكوماتها. فقد نظمت الأمم المتحدة مجموعة دراسة بشأن الشركات متعددة الجنسيات لبحث أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية والعلاقات الدولية. وقد شكّا الشهود مر الشكوى من سلوك الشركات متعددة الجنسيات غير الحساس لفسلها فى اتخاذ قرارات على المستوى المحلى ولرشوة الحكومات المضيفة. ونتيجة للنبرة المعادية لجلسة استماع الأمم المتحدة، انتهى مجتمع الأعمال الدولى إلى أنه ينبغى توقع زيادة عداة البلدان المضيفة للشركات متعددة الجنسيات. وقيل للأعمال متعددة الجنسيات أن تتوقع تخطيطاً قومياً أكبر فى البلدان النامية ومزیداً من التنظيمات والقيود.

توقعات كئيبة للثمانينيات

عندما انتهت السبعينيات، واجهت الاقتصادات الكبيرة تضخماً من عديدين، واضطرابات عمالية، وارتفاع كبير ثان فى أسعار النفط، ناتج هذه المرة عن الإطاحة بنظام الشاه فى إيران. ومرة أخرى وجد المستهلكون فى الدول مرتفعة الدخل أن رخاءهم معرض للخطر بسبب أحداث فى الشرق الأوسط الغنى بالنفط لكنه مضطرب. وتوقع خبراء الأعمال فى أوروبا وأمريكا الشمالية أن تشهد الثمانينيات المزيد من ذلك. وكذلك توقع الاقتصاديون فى الوكالات الدولية المحترمة. فقد نشروا توقعات كئيبة تنبأ بمزيد من البطالة والتضخم وظروف الأعمال الراكدة فى العقد الجديد. ولاحظ صندوق النقد الدولى فى واشنطن أن "البيئة الحالية من الشك الكبير تنبئ بوضوح بفترة من التوترات الشديدة فى الاقتصاد العالمى..." وحذر بنك التسويات الدولية فى بال من تسارع التضخم فى كل البلدان الصناعية. وتنبأت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومقرها باريس بزيادة قدرها ٢١ بالمائة فى أسعار النفط ويتضخم من عديدين.

كما تنبأت بركود فى الولايات المتحدة (الذى اتضح أنه الأكثر حدة منذ الكساد العظيم) وينمو على نحو أقل من المستويات التقليدية فى غرب أوروبا^(١٥).

القدرة التنافسية المتناقصة والتحدى اليابانى

فى مواجهة هذه الظروف قصيرة المدى والدورية، شهدت الأعمال الكبيرة فرص استثمار محدودة ومنافسة أجنبية متزايدة بشكل كبير فى الأسواق المحلية. وفى أوروبا وأمريكا الشمالية كان هناك ضيق متزايد بشأن القدرة التنافسية للصناعات وقدراتها على النجاة من تحدى الأعمال اليابانية. وبينما لم يتردد اليابانيون فى خفض الأسعار لاكتساب حصة فى السوق، فقد أنتجوا كذلك منتجات جيدة اجتذبت المستهلكين. ففى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، فازت اليابان على نحو مطرد بحصة من السوق حيث كان المستهلكون يشترون كاميرات كانون والإلكترونيات سونى وسيارات تويوتا وغيرها من الصادرات اليابانية الأفضل. وجاء هذا الفوز بحصة من السوق على حساب الموردين التقليديين مثل كوداك وجرونديج وفيلبس وجنرال موتورز. وفى الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ زادت اليابان حصتها من الصادرات العالمية لأكثر من الضعف من ٣,١ إلى ٦,٤ بالمائة، بينما هبطت حصة بريطانيا من ٨,٢ إلى ٥,٤ بالمائة، وأمريكا من ١٥,١ إلى ١١,١ بالمائة. وحسنت فرنسا وألمانيا الغربية حصتهما من الصادرات العالمية بما يقل عن نقطة بالمائة، حيث تخلتا تدريجياً عن أسواق المنتجات^(١٦).

أطلقت غارة الأعمال اليابانية أجراس الإنذار فى أمريكا الشمالية وأوروبا. ففى عام ١٩٧٩ حاز البروفيسور بجامعة هارفارد إزرا فوجل بالاهتمام العام بنشرة كتابه الأكثر مبيعاً "اليابان باعتبارها رقم واحد: دروس لأمريكا". ويعد أن انتهى فوجل إلى أن أمريكا تعاني من مشكلة، حذر من أن اليابان على وشك تخطى الولايات المتحدة كى تصبح القوة الاقتصادية المهيمنة. وقد أرجع تحدى اليابان الناجح إلى القدرة التنافسية الصناعية العليا، وهى إلى حد ما نتيجة لممارسات الإدارة التجديدية والتعاون الناجح بين الأعمال والحكومة. وحث فوجل أمريكا على أن ترد ليس فقط بتعديلات للسياسات

المالية والنقدية، بل كذلك بسياسة اقتصادية يمكن فيها للحكومة استهداف الصناعات المختارة. وقد أوصى بإنشاء كادر من البيروقراط لتنفيذ استراتيجية تغذي الصناعات المنافسة تصديراً وإلغاء الصناعات المتدهورة - تحدد الفائزين والخاسرين في المقام الأول^(١٧).

جدل السياسة الصناعية: الولايات المتحدة

أثارت مقترحات فوجل جدلاً ساخناً، وراقت فكرة سياسة القدرة التنافسية القومية لبعض الديمقراطيين في الولايات المتحدة، ومنهم السناتور والتر مونديل المرشح للرئاسة في عام ١٩٨٤، كما حظيت بدعم من العمال المنظمين، والاقتصاديين من قبيل ليستر ثورو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ورجل البنوك الاستثمارية فيلكس روهاتين الذي أراد من الكونجرس عمل نسخة جديدة من هيئة تمويل إعادة الإعمار لمساعدة الصناعات المتعسرة. وشجع روبرت ريش وإيرا ماجازينر كذلك السياسة الصناعية خلال تلك الفترة وأثرا فيما بعد على مقاربة إدارة كلينتون^(١٨).

كان هناك قليل من الدعم بين الأعمال الكبيرة ومؤيديها الجمهوريين فيما يتعلق بالسياسة الصناعية التدخلية التي يديرها المسؤولون الحكوميون. وفضل الرئيس رونالد ريجان وخلفه جورج إتش دابليو بوش الحلول القائمة على السوق ومنها إزالة القيود والحوافز الضريبية. وتساعل مارتين فيلدستاين، كبير اقتصاديي إدارة ريجان، عما إذا كانت السياسة الصناعية مسئولة عن نجاح اليابان الاقتصادي أم لا وما إذا كان بالإمكان نقلها بنجاح إلى الخارج أم لا. وقد رفض أية سياسة تزيد التخطيط الحكومي باعتبارها "عبئاً على حياتنا الاقتصادية وتهديداً لرخائنا الاقتصادي طويل المدى"^(١٩).

دفعت المصلحة العامة في قضية القدرة التنافسية إدارة ريجان إلى تكوين لجنة رئاسية بشأن القدرة التنافسية الصناعية. وتم توجيه اللجنة التي يرأسها مدير هيوليت باكارد جون يانج إلى بحث القضايا ووضع توصيات بعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨،

وأكد تقرير اللجنة، الذى يعكس رؤى التكنولوجيا الفائقة الخاصة ببعض الأعضاء، أنه بينما لا تزال الولايات المتحدة أقوى اقتصاد فى العالم، فهي "تفقد قدرتها على المنافسة فى أسواق العالم". واقترح التقرير أربعة إجراءات محددة لتحسين القدرة التنافسية:

(أ) خلق مناخ اقتصادى يشجع الاستثمار العام والخاص.

(ب) التأكيد على أهمية التعليم والتدريب المنتظم.

(ج) الاستعاضة عن الالتزام الحالى بالعلوم الأساسية بسياسة التكنولوجيا الفعالة.

(د) تشجيع الصادرات الأمريكية وتبنى سياسة اقتصادية خارجية لفتح الأسواق فى أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك فقد أزعج تقرير يانج إدارة ريجان المؤيدة للمشروعات الحرة بإصراره على أن الحكومة مسئولة عن خلق بيئة يمكن فيها للأعمال الأمريكية المنافسة بفاعلية. كما ادعى أن "الحكومة لم تؤدِّ بفاعلية الأدوار المشروعة المنوطة بها بالفعل" (٢٠).

ليس مستغرباً أن اللجنة الرئاسية، فى ظل نتائجها المعارضة، كان لها أثر قليل على السياسية أثناء إدارة ريجان. ويُقال إن الرئيس سأل مراراً أثناء إيجاز مجلس الوزراء معلقاً "إذا كانت الولايات المتحدة فى مشكلة كبيرة، فلماذا يشعر الأوروبيون بكل هذه الغيرة؟" وبعد انتخابات ١٩٨٤ بدا الاقتصاد الداخلى أقوى، واحتفت الإدارة قائلة "لقد عاد الصباح إلى أمريكا" (٢١).

كما اتضح، فقد كانت إدارة بوش أكثر دعماً للعمل على جبهة القدرة التنافسية بجهودها لتقليل العجزات الحكومية وتشجيع الإصلاح التعليمى. لكن إدارة كلينتون هى التى وضعت استراتيجية القدرة التنافسية واتخذت سلسلة من الإجراءات التدخلية. كما زادت التمويل للإنترنت والبرامج لتسريع نقل التكنولوجيات من الجامعات والمعامل القومية إلى السوق التجارية. وأكد كلينتون على أهمية التدريب والتعليم المستمر لإعداد الأمريكيين العاديين لحقبة من المنافسة العالمية والتغير السريع. وقامت تلك الاستراتيجية على خليط من السياسات المالية والنقدية التى أسفرت عن أسعار فائدة منخفضة وغذت تجديد الأعمال (٢٢).

السياسة الصناعية: أوروبا

فى أوروبا، حيث كان هناك تراث طويل من التدخل الحكومى والسياسة الصناعية، أسفر التحدى اليابانى عن ربود أفعال سياسية مختلفة. وبعد الحرب العالمية الثانية نظرت الحكومات الاشتراكية فى تلك المنطقة إلى التأمين على أنه طريقة تسيطر بها الحكومات على "المرتفعات الحاكمة" للاقتصادات القومية. وخلال السبعينيات، ورداً على المنافسة الدولية المتزايدة، اكتسبت السياسة الصناعية حياة جديدة. وفى فرنسا، عمل الاشتراكيون والشيوعيون معاً خلال السبعينيات لتوسيع دور الدولة، حيث أمموا الصناعات وشجعوا المشروعات التابعة للدولة لتوسيع مجالها. واشترى مشروع تابع للدولة، وهو رينو، حصصاً كبيرة فى ماك تراكس وأمريكان موتورز، ونوع نشاطه فى الماكينات الزراعية والعدد والروبوتات. وركزت السياسة الصناعية الفرنسية على السيارات والإلكترونيات والصلب وكذلك على صناعاتى المعلومات والتكنولوجيا الحيوية الناشئتين. وفى إيطاليا ركزت السياسة الصناعية على تطوير أبطال الدولة فى الإلكترونيات والطيران والفضاء والطاقة النووية. وفى أواخر السبعينيات أنقذت البنوك المملوكة للدولة شركات الدولة ومجموعاتها الصناعية.

فى بريطانيا وألمانيا، كانت السياسات الصناعية أقل طموحاً. فخلال السبعينيات تصرفت الحكومة البريطانية بشكل دفاعى لمنع انتشار البطالة عندما استولت على شركتى السيارات رولز رويس وليلاند، ثم الصلب البريطانى. وتحدثت رئيسة الوزراء المحافظة مارجريت تاتشر بلغة الخصخصة والمشروعات الحرة، لكن حكومتها شجعت الاستثمار العام فى أجهزة الكمبيوتر والميكروتكنولوجيا وغيرها من المجالات الغريبة التى قد لا يستثمر فيها القطاع الخاص أمواله. كما تحدثت السياسة الألمان لغة السوق الحرة، لكنهم شجعوا كذلك استثمار الدولة فى الشركات العامة. ونُصحت الشركات العامة بدخول مجالات جديدة والتوسع فى الخارج^(٣٣).

تحدى الأسواق المفتوحة

منافسة الواردات المتزايدة

حتى أواخر السبعينيات واجه القليل من الصناعات فى البلدان ذات الدخل المرتفع منافسة جادة فى أسواقها الداخلية، فقد ضربت الواردات من البلدان رخيصة العمالية أولاً الصناعات كثيفة العمالة كالمنسوجات والملابس والأحذية والإلكترونيات الاستهلاكية. ومع بداية الثمانينيات كان أثر الواردات أشد ما يكون على الصناعات المهمة، وبالأخص الصلب والسيارات والآلات، حيث استخدمت النقابات قوتها التفاوضية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحصول على أجور ومزايا مرتفعة. وكانت السوق الأمريكية الكبيرة، بما فيها من ٢٢٧ مليون مستهلك أصحاب دخول مرتفعة ونصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٢٢٥٦٨ دولاراً (٢٠٠٠ دولار أمريكى ثابت) هدفاً مُرحَّباً به - وسوقاً مفتوحة نسبية للمصدرين الأجانب. ونتيجةً للمفاوضات متعددة الأطراف التى بدأت فى عام ١٩٤٧ تحت رعاية الجات، لم تعد الحواجز الجمركية عائقاً مهماً فى سبيل التجارة فى المنتجات الصناعية. وفتح استكمال دورة كيندى للجات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية فى عام ١٩٦٧ (جرى تنفيذه على مدى خمس سنوات) ودورة طوكيو فى عام ١٩٧٩ السوق الأمريكية بشكل فعلى. وهبطت التعريفات الجمركية بحسب القيمة على المنتجات الخاضعة للرسوم من ١٢,٢ بالمائة فى عام ١٩٦٧ إلى ٨,٦ بالمائة فى عام ١٩٧٢، وإلى نسبة ٥,٧ بالمائة القليلة بحلول عام ١٩٨٠ فى ختام دورة طوكيو لمفاوضات الجات. وتبنى القادة الأمريكيون هذه التغييرات وشجعوها، لأسباب أمنية إلى حد ما. فقد أدركوا أن اليابان وأوروبا المزدهرتين ستكونان حليفين قويين فى منافسة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى والصين. وفى ختام دورة كيندى، رأى وزير التجارة الأمريكى الكتابة على الجدران ونبه مجتمع الأعمال إلى أن خفض التعريفات الجمركية يمثل خطوة كبيرة نحو "سوق عالم واحد بحق". وأضاف أن السوق الأمريكية الكبيرة والمربحة لم تعد محمية خاصة لرجل الأعمال الأمريكى^(٢٤).

فى اليابان والجماعة الأوروبية استسلمت الحكومات على نحو أبطل لأمر السوق العالمية. فبينما قللت مفاوضات الجات رسومها كذلك على المصنوعات المستوردة، استخدمت بعض الحكومات - وبشكل خاص فرنسا واليابان - مجموعة من الحواجز غير الجمركية الباردة (اتفاقيات القيود الطوعية، ومعايير المنتجات، وإجراءات الجمارك) لإدارة تنافس الواردات وتقليل الضغط على المصنوعات المحلية. فقد طالبت فرنسا، الحريصة تطوير صناعة أجهزة الفيديو الخاصة بها، كل مستورد أجهزة الفيديو اليابانية فى عام ١٩٨٢ بإحضار شحناتهم من خلال الجمارك فى مركز جمارك پواتييه الذى به عدد غير كاف من العاملين ويقع على مسافة ٢١٠ أميال جنوب باريس. وقضى هذا التنظيم فى واقع الأمر على تدفق واردات أجهزة الفيديو الأجنبية.

إلا أن اليابانيين كانوا أكثر خيالاً، حيث استخدموا الحصص ومعايير السلامة لإبعاد المنافسة الأجنبية. ذلك أنه لتقليل المنافسة من صناع الزلاقات الأوروبيين والأمريكيين، فرض اليابانيون معايير سلامة جديدة بدعى أن أحوال الجليد الياباني مختلفة. وطالبت اليابان باختبار السيارات المستوردة فى اليابان وليس فى المصانع الأجنبية التى جرى تجميعها فيها. كما طالبت بأن تختبر شركات مستحضرات التجميل فى اليابان لأن البشرة اليابانية مختلفة. واستغلت حجج أخرى لتقييد لحم البقر والموايح والجلد والتبغ وكذلك أشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر الفائقة والاتصالات.

زادت عوامل أخرى، بالإضافة إلى تحرير التجارة، المنافسة العالمية فى الثمانينيات. فقد قلل الاستخدام واسع الانتشار للحاويات وطائرات الشحن الجوى النفائة والسفن عريضة البدن ويسرّ اتساع التجارة. وكذلك فعل الاستخدام واسع الانتشار للدعم فى تشجيع الصادرات والحفاظ على التوظيف المحلى. ودخلت مصانع الصلب الأوروبية المملوكة للدولة السوق الأمريكية واستولت من المنتجين الأمريكيين على حصة من السوق مستفيدة من الدعم الحكومى. وبدلاً خفض الوظائف، اختارت تصدير الصلب بتخفيضات كبيرة على منتجات الصلب المسحوية على الساخن والبارد، مما أجبر المنافسين على التراجع. والواقع أن تلك كانت استراتيجية "أفقر جارك".

الاستثمارات الأجنبية المتزايدة

جعل خفض قيمة الدولار خلال السبعينيات الاستثمار في السوق الأمريكية أو الاستحواذ على مصانع قائمة بالفعل أو المنافسة مع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات على أرضها أكثر جاذبية للأعمال الأوروبية واليابانية. وعلى مدى فترة ٢٠ عاماً، وتضاعفت قدرة المارك الألماني والجلدر الهولندي والين الياباني والفرنك السويسري على شراء الدولار، مما مكّن الزيادة في الاستثمارات الخارجية. وكان تدفق الاستثمار الأجنبي كبيراً على نحو جعل القيمة الدفترية للاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، التي تضاعفت بعد عام ١٩٧٤، تزداد بمقدار ضعف معدل الاستثمار الأمريكي في الخارج خلال السبعينيات، واستكملت بريتش پتروليوم شراءها لسوهيو، وأصبحت الشركات الأجنبية مستثمراً كبيراً في السيارات والإلكترونيات والكيمائيات والآلات والعقارات ومبيعات التجزئة. وانتهزت البنوك الأوروبية فرصة المناخ التنظيمي المواتي لتوسيع وجودها.

وهكذا انقلب الحال بحلول الثمانينيات. فقد قلب رجال الصناعة الأوروبيون واليابانيون الطاولة على الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية واستهدفوا السوق الأمريكية المربحة. وأنشأت شركة الإطارات الفرنسية ميشلان وشركة السيارات الألمانية فولكس فاغن مصانع في أمريكا الشمالية. واشترت الكترولوكس السويدية وفيلبس الهولندية وطومسون الفرنسية منافساتها الأمريكية. ولأن أوروبا كان بها قوانين عمل صارمة وتكاليف عمالة مرتفعة، كثيراً ما كانت عمالقة الأعمال الأوروبية تختار خدمة سوق أمريكا الشمالية الغنية من خلال الإنتاج وليس الصادرات من أوروبا.

اشتدت المنافسة اليابانية - وخاصة بالنسبة لمنتجات الصلب والسيارات والآلات وأجهزة التليفزيون والإلكترونيات الأمريكيين. وأصبح الميزان التجاري الثنائي مع اليابان غير متوازن إلى حد كبير، حيث زادت عجوزات السلع من ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٠، و٤٦,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥، وظل عند ٤١,١ مليار دولار في عام ١٩٩٠ (٢٥).

اعتباراً من عام ١٩٧٢، سارع اليابانيون بشراء الفنادق الشهيرة فى هاواى، واشتروا ملعب جولف پيبل بيتش الشهير فى كاليفورنيا، ومركز روكفلر فى نيويورك، وكولومبيا پكتشرز. لكن غالباً ما كانت استثماراتهم فى التصنيع تأخذ شكلاً مختلفاً. فبدلاً من شراء المنشآت القديمة الخاضعة للنقابات العمالية، كانوا يستثمرون فى المنشآت الصناعية الجديدة، مثل مصانع السيارات فى كنتاكى وأهايو وتينيسى. وأقام اليابانيون المصانع فى المناطق الريفية القريبة من الطرق التى تربط الولايات حيث يمكنهم استئجار عمالة من نوعية جيدة ذات أخلاقيات عمل قوية وتحاشى الصراعات مع النقابات والأقليات. ونشر اليابانيون المتقدمون سياسياً استثماراتهم فى أنحاء أمريكا، حيث اكتسبوا نفوذاً سياسياً فى واشنطن من المسؤولين الممنونين على مستوى الولايات والمستويات المحلية.

الحل الأمريكى

كشأن الأوروبيين قبل ٢٠ عاماً، أصبح الأمريكيون غير مرتاحين فى أوائل الثمانينيات بشأن المد المتزايد للواردات والاستثمارات الأجنبية. وخلال الركود الشديد فى ١٩٨١-١٩٨٣، اكتسبت الطول الحمائية جاذبية. وفى واشنطن العاصمة كان هناك تأييد متزايد داخل الكونجرس لمقترحات شراء أمريكا وإجراءات القيود الطوعية وغيرها من الحلول السياسية لحماية الصناعة الأمريكية من المنافسة اليابانية. واجتذبت المقاربة القانونية كذلك الاهتمام حيث رفع المحامون مئات الدعاوى القضائية بموجب قوانين علاج الواردات الأمريكية؛ سعياً إلى الإغاثة من موجات الواردات أو الممارسات التجارية الظالمة، كالإغراق والدعم الضار وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وبموجب قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، أمكن للصناعات رفع دعاوى قضائية مع وزارة التجارة الأمريكية ولجنة التجارة الدولية الأمريكية المستقلة، وهو ما حرك عملية تحقيق انتهت فى الغالب بفرض الرسوم. وكانت قرارات الوكالة قابلة للمراجعة فى المحاكم، ولا يمكن للسلطة التنفيذية إلغائها لأسباب سياسية. وفى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٢ رفع منتجو الصلب

مئات الدعاوى القضائية التي استهدفت الحد من منافسة الواردات من أوروبا واليابان، وكذلك بعض المنتجين الناشئين في بلدان من قبيل البرازيل وكوريا. وفي قضية هارلى-ديفيدسون عام ١٩٨٢ واجه مصنع الدراجات النارية الشهير موجة من الواردات من المنافسين اليابانيين، ورفع دعوى قضائية من أجل الحماية المؤقتة بموجب ما يسمى بند الهروب. وجعلت عملية التحقيق لجنة التجارة الدولية الأمريكية تصدر التوصيات، وحكومة ريجان تفرض تعريف جمركة عالية على واردات الدراجات النارية الثقيلة. وحمت الإغاثة الناجمة عن ذلك هارلى من منافسة الواردات ومكنتها من أن تعيد الهيكلة وتصبح قادرة على المنافسة في مجال الصادرات. وفي وقت لاحق سافر الرئيس ريجان إلى منشأة هارلى الصناعية وقال: "كما هو حال أمريكا، لقد عادت هارلى وما هي تقف شامخة". وأكد أنه "مع أن المصانع الأمريكية عانت من موجات مؤقتة من المنافسة الأجنبية، فإننا لم نخجل من استخدام قوانيننا الخاصة بالواردات لإنتاج إغاثة مؤقتة..."^(٢٦).

بينما سعت صناعات أخرى إلى قوانين مشابهة لعلاج الواردات، شعر الكثير من الخبراء الإعلاميين بقلق بشأن النزعة الحمائية والحروب التجارية المتزايدة. فقد أعلنت إدارة ريجان معارضتها للحماية طويلة المدى، وشجعت المنتجين اليابانيين على الاستثمار في المنشآت الصناعية الأمريكية. وخلال الثمانينيات زادت الاستثمارات اليابانية من ٤.٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وهو ما يعكس تدفق منتجى السيارات اليابانيين ومورديهم^(٢٧).

كانت التجربة العملية لمنافسة الواردات في الثمانينيات عاملاً مهماً أثر على المزيد من الشركات لتبنى العولة وقبول تعديلات حتمية. وخلال ذلك العقد فقدت صناعة السيارات ثلث سوقها المحلية، وفقد منتج الصلب ربع سوقهم. وأجبر الضغط من جانب الواردات الشركات الأمريكية على التخلي عن خطوط إنتاج كانت لها الريادة فيها. وبيعت ماركات إلكترونيات شهيرة مثل ماجنافوكس وسيلفانيا وفيلكو لشركة فيلبس الهولندية. وبيعت زينت، آخر صانع تليفزيونات أمريكي، فيما بعد للأكى جولدستار الكورية.

وفى أواخر الثمانينيات أجرت مجلة "فوربس" مقابلات مع ٢٤ من كبار المديرين حول ما إذا كانوا تعلموا من المنافسة الجديدة أم لا. وكان الدرس الأساسى هو "كن عالمياً وإلا مت". وطبقاً لما قال ديفيد رودريك رئيس مجلس إدارة "يو إس إكس" التى دخلت معركة طويلة ومكلفة لحماية السوق الأمريكية من الصلب الذى تُفَرِّق به السوق والمدمع، فقد "تعلمنا أننا فى عولة السوق المتنامية التى لا يمكن الرجوع فيها"، كما قال إن البقاء يتطلب خطوات مؤلة مطلوبة لتحسين القدرة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج. وقال رئيس مجلس إدارة شركة فورد: "تعلمنا أنه ليست هناك سوق للسيارات السيئة؛ لقد اخترناها،...-(٢٨).

نتيجة لذلك، تبنت الشركات عدداً من استراتيجيات البقاء - بما فى ذلك خفض الحاد للنفقات، والسعى لتقليل تكاليف العاملين بتوظيف عدد أقل من العمال والموظفين، والاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة، والمشروعات المشتركة لتحسين فرص المنافسة فى الأسواق الأجنبية. وعمل المديرون التنفيذيون تحت ضغط هائل.

رد أوروبا

كما هو الحال فى الولايات المتحدة، أثار التحدى الأمريكى التنافسى الخوف بين الأعمال والحكومات الأوروبية. وقبل نقل السياسة التجارية الأوروبية إلى المفوضية الأوروبية، فرضت الدول الأعضاء الحصص على المنتجات الحساسة. وفى عام ١٩٧٠، على سبيل المثال، كان لدى إيطاليا حصص لأكثر من ٥٠ منتجاً يابانياً، وفرنسا ٣٠، وألمانيا الغربية أكثر من ٨٠، واشتكى المسئولون الأوروبيون من عدم اندماج اليابان بما يكفى مع الاقتصاد الدولى. وعند استخدام مكافحة الإغراق وقيود الصادرات الطوعية لتقييد التقدم الآسيوى، تبنى المسئولون فى بروكسل مقاربة دفاعية. كما تفاوضت المفوضية الأوروبية على اتفاقيات القيود الطوعية بشأن السيارات اليابانية، واتفاقيات مشابهة تغطى التجارة فى المنسوجات ومنتجات الصلب. وسوف يقل الحماس للإجراءات أحادية الجانب وتوجيه الضربات اليابانية فى أواخر الثمانينيات،

حيث تزداد الاستثمارات اليابانية بشكل كبير. وكان هناك خوف متزايد في بعض العواصم الأوروبية - بالأخص في لندن - من أن يضر اتباع خط متشدد تدفقات الاستثمارات التي تولّد فرص العمل عالية المهارة والصادرات المصنعة من المصانع المملوكة لليابان في أوروبا. وخلال ذلك العقد زاد الاستثمار الياباني في أوروبا من ٤,٧ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار، بنسبة ٢٥ إلى واحد زيادة على الاستثمار الأوروبي في اليابان^(٢٩).

وبينما أسهمت السياسة الصناعية وممارسات التصدير الجريئة اليابانية في تدنى بعض الصناعات في أمريكا الشمالية واليابان، فقد كان لمشكلة القدرة التنافسية أبعاد كثيرة. وارتبط أحد الجوانب بشخصية العامل الياباني - المستعد للعمل ساعات طويلة وإنتاج منتجات عالية الجودة. ووصف تقرير للمفوضية الأوروبية، صاغه السير روى دنمان، اليابانيين بأنهم "مدمنو عمل يعيشون فيما كان الغربيون سيعتبرون أنه يزيد قليلاً على قفص الأرانب، وهم من خرجوا مؤخرًا فحسب من مجتمع إقطاعي"^(٣٠). وفي أوروبا، شملت مشكلات القدرة التنافسية إلى حد بعيد غياب السوق الكبيرة. فمع وجود اقتصادات صغيرة مقطعة لم يمكن للأعمال الأوروبية تحقيق خفض التكاليف نتيجة للإنتاج كبير الحجم.

على المدى الأطول رأى قادة الأعمال الأوروبيون المزيد من تكامل السوق الأوروبية على أنه ترياق للمنافسة الأجنبية وتشاؤم أوروبا. وبدلاً من ١٢ سوقاً قومية مقسّمة، أرادوا إزالة الحواجز الجمركية وخلق توافق بين معايير المنتجات. وسعت الطاولة المستديرة لرجال الصناعة، وهي اتحاد تأسس في عام ١٩٨٢، إلى تثقيف الحكومات الأوروبية بشأن حالة الاقتصاد الإقليمي المتزعزعة. وبشكل خاص، قالوا إن الروتين والحواجز الجمركية والعملات القومية والأسواق المتشظية خنقت النمو. وكانت استراتيجية الطاولة المستديرة الأساسية هي ضمان وتنفيذ برنامج سوق أوروبية موحدة، الذي ما شمل فيما بعد العملة الموحدة، هو استعادة النمو والتوظيف والرخاء. ورأى كبار رجال الصناعة، بقيادة صانع السيارات السويدية فولفو، أن السوق المشتركة تجلب كفاءات أكبر وفرصة للأعمال الأوروبية كي تشن هجوماً مضاداً على المنافسين الأجانب الأقوياء^(٣١).

شعر أمريكيون شماليون كثيرون بالقلق من أن تسعى أوروبا العنيد لتحقيق السوق الموحدة قد يعزز "عقلية أوروبا الحصن". لكن قادة الأعمال الأوروبيين الذين فهموا قدرة تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة بدأوا كذلك الدعوة إلى التوسع العالمى والكوزموپوليتانية. ويقولون إن الشركات الأوروبية مازالت محلية إلى حد كبير، حثهم كلود نويل مارتان مدير جنرال بسكوى على التعاون والمنافسة عالمياً ضد الشركات الأمريكية الشمالية واليابانية الكبيرة المشابهة. وقد أكد على أن علماً أوروبياً لابد أن يرفرف فوق مقار الشركات. وحذر فيسه ديكر مدير شركة الإلكترونيات الهولندية العملاقة فيليبس من أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تغادر أوروبا إذا فشلت فى استكمال عملية السوق الموحدة. فقد قال: "ما لم تتوحد أوروبا، سوف يرحل التجديد الصناعى أوروبا. وحينئذ سوف تُجبر الشركات متعددة الجنسيات على تعديل أولوياتها الجغرافية". وأدرك ديكر وغيره من رجال الصناعة أن التكنولوجيات الجديدة جعلت المنافسة العالمية واقع حياة. فقد تطلبت تكاليف تطوير المنتجات من الشركات أن توزع التكاليف على قاعدة مستهلكين أكبر، وأن تنافس على المستوى العالمى^(٣٢).

إلى جانب التوسع فى السوق الإقليمية الأوروبية الناشئة، ركزت الشركات الأوروبية الكبيرة على الحصول على المصانع وشبكات التوزيع فى أمريكا الشمالية. وكان ذلك جزءاً من استراتيجيتها الخاصة بتحقيق مراكز تنافسية فى ثلاث البلدان ذات الدخل المرتفع (أمريكا الشمالية واليابان والاتحاد الأوروبى). زادت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة فى الثمانينيات، حيث بلغ إجمالها ٢١٦ مليار دولار فى ذلك العقد مقابل تدفقات واردة تراكمية بلغت ٢٨ ملياراً فحسب فى السبعينيات. وفى بداية العقد كان مركز أوروبا الاستثمارى فى الولايات المتحدة على أساس تاريخى مساوياً تقريباً لحصة استثمارات أمريكا فى أوروبا. لكن بحلول نهاية الثمانينيات كان مركز أوروبا الاستثمارى فى أمريكا أكبر مقارنةً بالاستثمارات الأمريكية فى أوروبا^(٣٣).

هل هو عالم واحد؟

تجار الشركات الأحرار

بحلول عام ١٩٩٠ ظهرت رؤيتان متعارضتان ومتنافستان في مجتمع الأعمال الدولي. كانت إحداهما متفائلة وبولية النزعة. وكانت تمثل آراء الأعمال الكبيرة كما تعكسها الغرفة التجارية الدولية، وفرعها الأمريكي المجلس الأمريكي للأعمال الدولية، وطاولة الأعمال المستديرة، والمجلس الكندي لكبار المديرين، والطاولة المستديرة لرجال الصناعة الأوروبية، والمنتدى الاقتصادي الدولي، والكيدانرن^(*) الياباني، والاتحادات الشبيهة الأخرى. واحتضنت هذه الجماعات الأعمال الدولية وسعت للحصول على الفرص الموسعة في الأسواق ذات الدخل المرتفع والناشئة. وخوفاً من النزعة القومية والنزعة الحمائية، أحبطت أشكال العلاج التجارى الأحادى. فهذه الإجراءات كان يمكن أن تدعو إلى الانتقام من جهود الشركات لتوسيع حصة السوق واكتساب مواقع الصين واليابان. وسعت الأعمال الكبيرة إلى وضع قواعد متعددة الأطراف للنظام التجارى الدولي وشجعت اتفاقية الاستثمار العالمية كذلك. وبينما استحسنّت الغرفة التجارية العالمية نتيجة بورة أوراجواي، قالت إنه لم يعد من الملزم التركيز على الحواجز التجارية باعتبارها العوائق الأساسية في سبيل الأعمال الدولية. وقد رغبت في إطار من القواعد لتنفيذ الأعمال على أساس عالمى تبنى تصوراً أوسع للوصول إلى الأسواق. واقترحت الغرفة التجارية الدولية توسيع النظام القائم على القواعد الخاصة بالاستثمارات الدولية. كما أكدت أن التكامل الاقتصادي العالمى يقتضى من الأعمال إنتاج البضائع والخدمات وتسويقها على نطاق عالمى، وذلك بدمج مهارات الأشخاص والأصول الملوسة العديدة (كالأراضى والموارد) وغير الملوسة (كالملكية الفكرية) والنقدية (كالأسهم). وأثناء ذلك، أصبحت التجارة والاستثمار أجزاءً لا يمكن تمييزها من استراتيجية واحدة. فالشركات تتاجر لتستثمر وتستثمر لتتاجر^(٢٤).

(*) منظمة سابقة كانت تمثل مصالح الشركات الكبيرة. وقد أنشئت في عام ١٩٤٦، وفي عام ٢٠٠٢ ظهرت مع جماعات أخرى لتشكيل اتحاد الأعمال الياباني.

حمايو الأعمال

على الرغم من اتخاذ الشركات المنافسة دولياً موقفاً دفاعياً بشأن العولة، فقد صممت على حماية أسواقها المحلية. وغالباً ما كانت تلك شركات صغيرة مملوكة لعائلات فى بلدان ذات دخل مرتفع، أو كانت ذات هيكل مرتفع التكلفة نسبياً ناتج عن اتفاقيات العمل مع النقابات. ولم يكن لها اهتمام كبير بالتوسع العالمى وكانت ترغب فى المقام الأول فى الحفاظ على وجودها فى الأسواق القومية والإقليمية وحمايته. ولتحقيق هذه الأهداف، استغلت النفوذ السياسى حيثما أمكن ذلك، واحتفظت بمحاميين لبدء إجراءات علاج التجارة. وكان هدفها هو إقامة حواجز أمام المنافسة الأجنبية القوية. وفى البلدان ذات الدخل المرتفع، غالباً ما كانت هذه الشركات تشمل إنتاج المنسوجات والملابس والأحذية. وقد حققت أكبر نجاح لها بمجموعة من اتفاقات حصص المنسوجات الدولية. كما نظمت ما تسمى باتفاقية الألياف المتعددة، وهى اتفاقية بين ٤٢ دولة مصدرة ومستوردة بدأ العمل بها فى عام ١٩٧٤ وجرى توسيعها حتى عام ٢٠٠٥، التجارة فى المنسوجات والملابس. ومكنت الاتفاقية فى الأساس البلدان الصناعية من إدارة الواردات من البلدان النامية بحصص لكل بلد على حدة. وفى الولايات المتحدة، لم تنجح مجموعات الأعمال هذه، وتحالف أوسع من الناشطين، فى السعى لمنع إقامة النافتا (الاتفاقية التجارية لأمريكا الشمالية) فى عام ١٩٩٣، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والموافقة على الكافتا (الاتفاقية التجارية لأمريكا الوسطى). وشيئاً فشيئاً تراجع المعارضون، حيث هزمتهم الأعمال بحماسها للمشاركة العالمية. وعلى الرغم من امتلاك الشركات متعددة الجنسيات المال للتأثير على القرارات السياسية العامة، فقد أظهرت استطلاعات الرأى العام أن المواطنين العاديين من القاعدة الشعبية ظلوا كارهين للعولة وقلقين بشأن الاختلالات فى التوظيف والمجتمعات المحلية^(٣٥).

المدافعون عن الأعمال العالمية وناشطوها

شجع مستشارو الإدارة وواضعو الاستراتيجيات، وهم أكثر وضوحاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين منهم في الأزمنة السابقة، الرؤية الكوزموبوليتانية دولية النزعة، وحثوا الأعمال على انتهاز الفرص المقدمة من المنافسة الدولية. فمع وجود إمدادات نفطية أسهل، وأسعار صرف معومة، وتكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة، وتجمعات في أنحاء العالم من العمالة الرخيصة منخفضة المهارة، رأوا أن هناك حوافز هائلة للشركات كي تتكامل وتتنافس عالمياً. وحذر أحد مستشاري الإدارة من أن التغيرات في التكنولوجيا تخلق عالماً "يمكن فيه صنع أى شىء وبيعه في أى مكان آخر". والشركات التي لم تنتهز الفرص المقدمة من العولمة لن تبقى^(٣٦).

إعادة الهيكلة

لتحقيق هذه الغاية، بدأ الكثير من الشركات المملوكة ملكية عامة في إعادة الهيكلة وخفض النفقات. وتوصلت الشركات إلى اتفاق مع النقابات على قواعد أكثر مرونة تقلل تكاليف العمل بنسبة تصل إلى ٢٠ بالمائة في أحد المصانع. وبينما كانت الصناعة في سبيلها لأن تصبح أكثر اقتصادية، وضعت إلى حد كبير حوافز على التجديد والتسويق وتنظيم الأعمال والاستثمارات القائمة على النمو في الأتمتة لتعزيز الإنتاجية. ففي جنرال إلكتريك، وهى واحدة من أكبر الشركات متعددة الجنسيات وأنجحها، أكد المدير التنفيذي جاك ويلش أن "الشركات الأمريكية عليها مسؤولية كبيرة كي تكون منتجة للبضائع والخدمات الأقل تكلفة والأعلى جودة"^(٣٧). وقد أغلق الوحدات غير المنتجة ونقل العمليات كثيفة العمالة إلى الخارج حيث ستصبح العائدات أكبر.

أحد أشهر اختصاصيين تحويل الشركات هو ألبرت ج. "تيسنسو" دانلاپ، المسمى رامبو نو البدلة المقلمة. و دانلاپ خريج ويست بوينت واختط لنفسه حياة عملية تقوم على الهبوط بالمظلة على الشركات المضطربة، حيث يفصل العاملين ويغلق

الوحدات غير المنتجة لتخفيض النفقات ويستعيد الربحية. وقد أسرت مقاربة الرجل القاسى المستثمرين حيث ارتفعت أسعار أسهمهم بشكل كبير. وعندما استؤجر دانلاپ فى عام ١٩٩٦ مديراً تنفيذياً لشركة صن بيم، فصل ٦ آلاف موظف من بين ١٢ ألفاً. كما أغلق ١٦ مصنعاً من بين ٢٦ ونقل العمليات كثيفة العمالة، كوحدة ماكينات الحلاقة فى ماكينفيل بولاية تينيسى التى توفر ٦٥٠ فرصة عمل إلى المكسيك. وفى وقت لاحق فصل مجلس إدارة صن بيم دانلاپ الذى استخدم ممارسات محاسبية غير معتادة لإخفاء الخسائر^(٣٨).

واضعو استراتيجيات الأعمال والعولمة

منذ عام ١٩٧٧ والخبراء مثل پيتر دراكر يحثون الأعمال الكبيرة على مواجهة تحديات المنافسة العالمية بنقل عمليات التجميع قليلة التكلفة إلى البلدان النامية ذات العمالة الرخيصة والتركيز على الأسواق الناشئة. وشجع واضعو استراتيجيات آخرون مثل اليابانى كينيتشى أوهامى الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة على التركيز على الأسواق الإقليمية ذات الدخل المرتفع - ما يسمى بالثالث الذى يضم أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وركز أستاذ التسويق بجامعة هارفارد تيودور ليفيت، وهو عالم بارز آخر، الاهتمام على كيفية تشكيل العولمة لسوق عالمية واحدة. وفى كل مكان يلعب الأطفال بالعباب باكمان ويستخدمون أجهزة ووكمان سونى. وتبيع مراكز التسوق من ريو إلى مانيلا إلى دوسلدورف جميعها أحذية جوتشى وبدل إيف سان لوران وينطلونات جينز جلوريا فاندريلت. وفى أنحاء العالم تسافر النخبة فى سيارات مرسيدس بنز، والطبقات الوسطى فى سيارات تويوتا كورولا. ومقاله ذائع الانتشار "عولمة الشركات" المنشور فى مجلة "هارفارد بزنس ريفيو" الشهيرة (١٩٨٢) يقول إن التغيرات التكنولوجية كانت قوة ذات بأس تشجع على التقارب فى الاقتصاد العالمى. لقد أضفت الصبغة البروليتارية إلى الاتصال والنقل والسفر. وجعلت الأماكن المعزولة والشعوب الفقيرة تنوق إلى مغريات الحداثة. فكل إنسان فى كل مكان تقريباً يريد كل

الأشياء التي سمع عنها أو رآها أو عاشها عبر التكنولوجيات الجديدة... والنتيجة هي واقع تجارى جديد - ظهور الأسواق العالمية... فعولة الأسواق قباب قوسين أو أدنى^(٣٨).

يُقال إلى ليقيت كان سابقاً لعصره فى الثمانينيات. فبينما كانت العلامات التجارية العالمية - وبالأخص مارلبورو ومرسيدس بنز وكوكاكولا وأى بى أم ونستله وهابنز - قد وصلت، كان هناك جدل بشأن ما إذا كان بالإمكان تسويق المنتج القياسى نفسه فى كل مكان أم لا. فالثقافة والأذواق كانت لا تزال مختلفة اختلافاً كبيراً، لكن رأى النخبة كان أخذاً فى التجانس. ذلك أنه فى كل مكان تقريباً فى الثلاثينات كانت أعمال الثلاث وقياداته العامة تقرأ "هول ستريت جورنال" و"الفيننشال تايمز"، وتشارك فى أذواق استهلاكية مشابهة، ونقضى العطلات فى المنتجعات الفخمة.

التكيف مع عصر العولمة

تجاوبت بعض الصناعات مع جاذبية الإنتاج الدولى، ووفورات التكلفة، قبل غيرها. فقد أقامت شركات الإلكترونيات كثيفة العمالة منشآت تجميع فى تايوان خلال الستينيات، وسرعان ما أصبح لهيوليت باكارد شبكة تصنيع تمتد بطول منتصف الأرض. وقد شملت المهندسين المهرة فى كاليفورنيا وعمال التجميع منخفضى الأجر فى ماليزيا. وركزت جنرال إلكتريك، التى واجهتها المنافسة الأوروبية واليابانية المتزايدة فى منتجاتها الإلكترونية، إنتاجها العالمى فى المنتجات السمعية فى سنغافورة. وخلال الثمانينيات، أصبحت "الماكيلاندوراس"، أو مصانع التجميع الحدودية، فى المكسيك خياراً سكانياً للشركات التى تتوق إلى الحصول على العمالة رخيصة التكلفة لكى تخدم السوق الأمريكية الأقرب للوطن. وهبطت الأجور المكسيكية، التى كانت أعلى من الأجور فى سنغافورة وكوريا وهونج كونج فى السبعينيات، إلى ما دون المنافسين الآسيويين خلال الثمانينيات، نتيجة لانخفاض قيمة المكسيك. وأدت تكاليف العمالة الأرخص وحوافز إقامة منشآت التجميع، إلى انتعاش فى زيادة التوظيف (حيث زادت فرص

العمل في المتوسط من ٩٢١٣ في السبعينيات إلى ٤٠٤٠٧ في أواخر الثمانينيات). وبعد إقرار اتفاقية النافتا ارتفعت زيادة فرص العمل إلى ٤٦٤٤٨ في أوائل التسعينيات، قبل أن تبدأ أعداد كبيرة من فرص عمل التجميع في الهجرة إلى الصين. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، بعد دخول الصين منظمة العمل الدولية وأصبحت مورداً منخفض التكلفة للبضائع كثيفة العمالة، فقدت المكسيك ٢٨ بالمائة من مصانع الماكيلانوراس فيها^(٤٠).

من بين الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات كانت هناك تكيفات مشابهة مع البيئة التنافسية الجديدة. إذ دفع تكامل السوق الأوروبية التام في عام ١٩٩٢ الشركات الأوروبية إلى الاندماج لتحقيق اقتصادات الوفرة العالمية. وفي ذلك الوقت تأهل عدد صغير فحسب من الشركات الأوروبية كمنافس عالمي - فيات وبيتشيني وسيمزن وسولفاي ويونيليفر وفولكسفاغن. وسوف ينضم آخرون إلى صفوفهم. وفي عام ١٩٨٧، على سبيل المثال، اندمجت أسيا السويدية السويسرية وبراون بوفيري لإعادة هيكلة الهندسة الإلكترونية وصناعة المعدات الأوروبية. وانتهاز البعض فرصة العملات الأوروبية القوية والأسواق المفتوحة لشراء أصول أجنبية وإعادة اختراع أنفسهم. فقد باعت فولفو قسم السيارات بها لشركة فورد في عام ١٩٩٩، واشترت أقسام الشاحنات في ماك ورينو، وهو ما نقل الشركة من لاعب صغير في سوق السيارات العالمية إلى ثالث أكبر منتج للشاحنات. وبعد أحد عشر عاماً سوف تباع فورد مصنع السيارات السويدي لشركة جيلي الصينية.

عندما واجهتها تكاليف العمالة المرتفعة (العمالة في فرنسا وألمانيا تكلف ٢٢ دولاراً في الساعة، مقارنة بعشرين دولاراً في الولايات المتحدة)، وتأخر الإنتاجية، والحواجز الثقافية التي تحول دون المخاطرة والتجديد، اختار الكثير من الشركات الكبيرة الاستثمار في الخارج حيث التكلفة أقل. وسعى البعض إلى استثمارات "الحقل الأخضر" في الأسواق الجديدة، وأقام المصانع. وللحصول على وصول مضمون إلى السوق الأمريكية النامية للمركبات الفاخرة، أقامت مصانع سيارات بي إم دابليو ومرسيدس، وكذلك موردها، منشآت في ساوث كارولينا (اكتملت في عام ١٩٩٤)

وألاباما (١٩٩٧) حيث كانت النقابات العمالية تفتقر إلى النفوذ وقدمت حكومتا الولايتين حوافز سخية. إذ قدمت ألاباما ٢٥٣ مليون دولار حوافز لاجتذاب مرسيدس، ودفعت ما يقدر بـ ١٦٩ ألف دولار لكل فرصة عمل تُخلق^(٤١).

نقل الأعمال للخارج والتعهد الخارجي

خلال التسعينيات انتبعت الشركات متعددة الجنسيات في العالم لفوائد التعهيد الخارجي ونقل الأعمال للخارج، حيث نقل الكثير منها المصانع وفرص العمل إلى الصين والهند. وبالنسبة للمصانع الأوروبية، كانت هناك مصادر مهمة للعمالة الرخيصة - الكثير منها باللغة والمهارات الفنية الألمانية - أقرب إلى أرض الوطن. وأقامت مصانع جديدة في شرق أوروبا ووسطها حيث كانت الأجور ١٥ بالمائة من المستويات الألمانية، وشجعت الموردين على الانضمام إليها. وبالنسبة لفولكس فاجن، التي وظفت ٣٧ ألف عامل و٢٠٠ ألف آخرين في الشركات الموردة، قدمت وسط أوروبا قاعدة توريد منخفضة التكلفة - وهي القاعدة التي أسهمت إسهاماً ضخماً في الأرباح. وفي تلك الظروف، لم يكن مستغرباً أن نجد قادة النقابات في بلدان أوروبا الأقدم رسوخاً يشكون من "السباق نحو القاع"^(٤٢).

في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت بيئة الأعمال الدولية مختلفة كثيراً عما كان عليه الحال قبل جيل مضى. ففي عام ١٩٨٠ عزلت الأسوار السياسية الأسواق القومية، واقتضت متطلبات منافسة الحرب الباردة إدارة حكومية جوهرياً للتجارة الدولية. وفي غرب أوروبا، عوقت المشروعات المملوكة للدولة والتنظيمات الحكومية المشروعات التجارية. وفي كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، اتحد معدلا التضخم والبطالة المرتفعان لإحداث الكساد الاقتصادي والاعتلال الاقتصادي. وبحلول عام ٢٠٠٠، انتهت الحرب الباردة، وأزيلت القيود عن الأسواق. وأثناء التفاوض تحت رعاية الجات، أقرت النقابات مجموعة جديدة من القواعد وإجراءات تسوية المنازعات في دورة أوراجواي (اكتملت في عام ١٩٩٤) لتشكيل البيئة للأعمال الدولية، كما اتخذت خطوات

أخرى للحد من الحواجز التجارية تغطي البضائع والخدمات. ومع التغيرات السياسية جاءت ثورة تكنولوجيا المعلومات. وقللت رقائق الكمبيوتر والأقمار الاصطناعية والإنترنت تكاليف الاتصالات بشكل كبير. ونتيجة لذلك، أصبحت المشروعات متعددة الجنسيات التي تتسم بقدر كبير من الحركة محرة إلى حد بعيد من نطاق السلطات القومية، وفي وضع يسمح لها بتأليب حكومة ضد أخرى.

هل الشركات متعددة الجنسيات بلا جنسية؟

غيرت ثورة العولة كذلك التفكير بشأن الدولة القومية. ففي السبعينيات والثمانينيات حاولت الأعمال كسب ود الموظفين العامين، لكن بحلول التسعينيات أصبح بعض الخبراء والمديرين على درجة من الانفتاح الكوزموبوليتاني في التفكير جعلتهم يحتفون بموت الدولة القومية. فقد أعلى كنيثشى أوهاى أن الدولة القومية ديناصور ينتظر الموت. وفي رأيه أن الشركات في سبيلها لأن تكون مواطنين عالميين بلا دولة متحررين من الصفات القومية. وكان يرى أن السيادة الاستهلاكية سوف تلفق اتهامات للجنسية، ذلك أن الناس في أنحاء المعمورة يكافحون لشراء أفضل بضائع في العالم. وتبنى بعض مديري الشركات متعددة الجنسيات هذه الرؤية الكلية الكوزموبوليتانية. إذ قال جلبرت ويليامسون رئيس إن سى آر: "نحن في إن سى آر نرى أنفسنا على أننا شركة منافسة على المستوى العالمى تصادف أن مقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة"^(٤٣).

عند حديثه فى بيچين عن خطط سيسكو لتوسيع أعمالها وتعهيدها، قال المدير التنفيذى چون تشيمبرز غاضباً: "لو لم أكن أمريكياً، لكنت صينياً." وتحدث الكاتب الصحفى فى مجلة "تايم" ستروب تالبوت بشأن تحول وضع الدولة إلى شىء عفى عليه الزمن واعتراف الدول جميعاً بسلطة عالمية واحدة. وقد تنبأ بأن عبارة "مواطن عالمى" سوف تكتسب معنى حقيقياً مع نهاية القرن الحادى والعشرين^(٤٤).

هل هو عالم مستو أم به نتوءات؟

فى محاولة لتتبع فكرة العولمة، قال الكاتب الصحفى فى "نيويورك تايمز" توماس فريدمان فى كتاب أكثر مبيعاً صادر فى عام ٢٠٠٥ إن العالم مستو^(٤٥). لكن مهنيين تجاريين كثيرين كانت لهم رؤية مختلفة عن الاقتصاد العالمى. فلم تكن السوق فى نظرهم مستوية، بل غير مستوية - بل ربما كانت بها نتوءات. وقد جرى تقسيمها إلى ثلاث مناطق جغرافية عريضة - وهى أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى واليابان. وكان هذا الثلاث الجوهري يتمتع بمعدلات مرتفعة من التجديد والمستهلكين المتطورين نوى القدرة الشرائية المرتفعة. ويؤوى الثالث أكبر المشروعات متعددة الجنسيات. وذكر باحثو الأعمال أن تسعة فقط من بين ٢٨٠ شركة من شركات "فورشن" الخمسمائة، التى كانت بياناتها متاحة، كان لها وجود فعلى فى السوق العالمية مع بداية القرن الحادى والعشرى. وقد عرفوا الوجود فى السوق العالمية بوجود أقل من ٥٠ بالمائة من المبيعات فى المنطقة المحلية، و٢٠ بالمائة على الأقل فى كل من المناطق الثلاث. وبهذا المعيار تكون تسع شركات فحسب هى المؤهلة: أى بى إن وسونى وفيلبس الهولندية الملكية ونوكيا وانتل وكانون وكوكاكولا وفليكسترونك ومويت هينيسى لوى فويتون^(٤٦).

على الرغم من ذلك، كانت هناك أدلة وفيرة من أشكال التكامل شديدة التقدم. فقد انطوى النموذج التراتبى الكلاسيكى للمشروعات متعددة الجنسيات على درجة عالية من المركزية حيث كانت الشركة الأم تسعى إلى تنسيق الأنشطة المتمايزة. وفى الثمانينيات كُتِبَ الكثير عن الشركة ما بعد الصناعية، أو الشركة الافتراضية، حيث يتصور مصممون ومهندسون من الخارج المنتجات الجديدة، وتعهد الشركة بالتصنيع لمقاولين فى آسيا، وهو ما ينتقل بدوره عبر العمل كثيف العمالة إلى مقاولين من الباطن فى الصين. وكانت شركة نايكى التى تتخذ من ولاية أوريجون مركزاً لها، مثلاً للشركة الافتراضية. فهى لم تكن تدير أيّاً من مصانعها معتمدةً على مقاولين من الباطن فى البلدان رخيصة العمالة، وفى البداية نقلت تصنيعها إلى اليابان، لكن عندما ارتفعت تكاليف العمالة نقلت الإنتاج إلى كوريا الجنوبية وتايوان. وفى وقت لاحق نقلته إلى الصين وإندونيسيا وفيتنام.

المشروعات المتكاملة عالمياً

كان الشكل الآخر هو "المشروعات المتكاملة عالمياً" وهو مصطلح مرتبط بمدير "آى بى إم" سام بالميزانو. وقد قال إن "آى بى إم" لم تعد تعتبر الشركات مجموعة من الوحدات التى تحددها الجغرافيا. بل هى الوحدات التى يحددها الغرض (المبيعات، والأبحاث والتطوير، والإنتاج) - وهى توجد فى أى مكان على الأرض حيث يمكن أداء العمل على أكبر نحو من الكفاءة. فـ"آى بى إم"، التى تحولت من شركة الآلات التجارية الدولية متعددة الجنسيات التى تباع معدات المكاتب وأجهزة الكمبيوتر إلى مقدم خدمات عالمى منفصلة بذلك عن بلدها الأم، الولايات المتحدة. وقد عمل موظفوها فى مجموعة مختلفة من المشروعات التى تأتى بأنساق مهارات مختلفة^(٤٧).

أوضح مشروع مرافق فى تكساس صيغة "آى بى إم" المتكاملة عالمياً. وشمل فريق العمل علماء أبحاث فى يوركتاون هايتس بولاية نيويورك، وأوستن بولاية تكساس، ومطور برامج كمبيوتر فى بيون وبنجالور بالهند، ومعدات هندسية ومتخصصين فى مراقبة الجودة فى ميامى ونيويورك، وخبراء مرافق ومهندسى برامج كمبيوتر جاءوا من فيلادلفيا وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس وشيكاغو ووالى ونورث كارولينا وأماكن أخرى^(٤٨).

سمح تحسن هائل فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال تلك الحقبة بهذه البنية المعقدة. كما أنه شجع قدرأ من التقارب بيع فيه المزيد والمزيد من المنتجات بالشكل نفسه، أو ما يشبهه، فى الأسواق القومية. وقام المزيد والمزيد من الشركات بالتعهد الخارجى لعملياتها الخاصة بإضافة القيمة. وبحلول منتصف التسعينيات تدفق المزيد والمزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية. والواقع أن تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية كان أكبر من التدفقات الرسمية فى كل عام منذ عام ١٩٩٣، فقد تلقت البلدان النامية ٤٠ بالمائة من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بحلول عام ١٩٩٣، وتركز معظم هذا فى الصين. وفى عام ١٩٩٣، حيث كانت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشرة ٢٦ مليار دولار، أصبحت الصين ثانى أكبر بلد مضيف بعد الولايات المتحدة. وتجاوزت الصين الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٣.

مجادلات نقل الأعمال وفرصها

كانت الشركات التي تختار الوصول إلى العمالة الخارجية، بشكل مباشر أو من خلال مقاولين من الباطن، تجد في بعض الأحيان أن أنشطتها خاضعة لتسليط ضوء إعلامي يتسم بالقسوة. فخلال التسعينيات، واجهت نايكي، وهي أكبر صانع أحذية رياضية في العالم، انتقادات بسبب ظروف العمل الخطيرة والاستغلالية التي يفرضها الموردون في إندونيسيا وفيتنام والصين. وردت نايكي بوضع مدونة لقواعد السلوك لمورديها ومراقبة أنشطتهم. وواجه محال بيع بالتجزئة ومصانع أخرى، مثل أديداس وبنيتون وبنانا ريبليك وجاب وأولد نيفي اتهامات مماثلة. ومؤخراً تلقت صانعة برامج الكمبيوتر ميكروسوفت انتقاداً لظروف العمل غير الملائمة في مصنع مقاول من الباطن في الصين حيث يكد العمال اليافعون فترة تتراوح بين ١٢ و١٥ ساعة في اليوم مقابل ٤٢ سنتاً للساعة^(٤٩).

لكن، بينما ظل بعض الاستثمار مثيراً للجدل، ذكر الأونكتاد أن الاستثمار في الصين لم يعد موجهاً بشكل حصري إلى الصناعات كثيفة العمالة ذات تكاليف العمالة المنخفضة. ذلك أن الصناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا كذلك تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت أربع من كل خمس شركات ضمن قائمة مجلة "فورشن" التي تضم ٥٠٠ شركة قد استثمرت في الصين، وكان جزء كبير من هذا يصب في الأبحاث والتطوير. وكانت ميكروسوفت وموتورولا و"جي إم" و"جي إي" و"جيه في سي" ولوسنت بل وسامسونج ونورتل وآي بي إم وإنتل وديبين و"بي أند جي" وإريكسون ونوكيا وپاناسونيك ومتسوبيشي وإي تي أند تي وسيمنز من بين الشركات التي لها منشآت أبحاث وتطوير في الصين. وكما تشير هذه النماذج، فقد كان الاتجاه المهم الآخر في بداية القرن الحادي والعشرين هو مكان منشآت الأبحاث والتطوير في البلدان النامية. وتجاوزت هذه المنشآت تعديل المنتجات تبعاً للأسواق المحلية وشاركت في استراتيجيات التجديد الجوهرية، ويعمل في منشآت الأبحاث والتطوير التابعة لـ"جي إي" في الهند ٢٤٠٠ شخص يعملون في محركات الطائرات والمعدات الطبية والسلع الاستهلاكية المعمرة من أجل السوق العالمية.

وقامت شركات الأدوية الكبيرة، مثل إيلي ليلي وجلاسكوسميث كلاين ونوفارتيس وفايزر وغيرها بأنشطة بحثية سريرية في الهند^(٥٠).

لماذا نقلت الشركات متعددة الجنسيات الأبحاث والتطوير إلى البلدان النامية في شرق أوروبا وجنوب آسيا وشرقها؟ طبقاً لما ذكره الأونكتاد، فقد أُجبر تكثيف الضغوط لزيادة الأبحاث والتطوير لطرق المنتجات بسرعة في السوق الشركات متعددة الجنسيات على نقل الأبحاث إلى البلدان ذات التكلفة الأقل والقوة العاملة العلمية ذات التعليم الجيد. وفي الصين أو الهند، أمكن للشركات استئجار عشرة مهندسين أو أكثر بتكلفة مهندس واحد في وادي السليكون. وكان هؤلاء المهندسون متعلمين تعليماً جيداً. وفي معمل "جى إى" بالصين أكثر من ٨٠ بالمائة من المهندسين حاصلين على درجة الدكتوراه، بينما في بنجالور بالهند ٦٠ بالمائة حاصلون على شهادات علمية في الدراسات العليا^(٥١).

الاتجاه الثالث المهم في تدويل الأعمال وتكاملها هو الأهمية المتزايدة للخدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد وجد الأونكتاد أنه في السبعينيات أقل من ربع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر شمل الخدمات. وفي عام ١٩٩٠ شمل أقل من النصف الخدمات، لكن بحلول عام ٢٠٠٢ ارتفعت الحصة المسؤولة عن الخدمات إلى حوالى ٦٠ بالمائة، أو ٤ مليارات دولار. وفي الوقت نفسه هبطت حصة التصنيع في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٣٤ بالمائة. وأحد أسباب زيادة حصة الخدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر يتصل بحقيقة أن معظم الخدمات لم تكن قابلة للتداول. إذ كان لابد من إنتاجها حيثما تُستهلك. وبذلك، كان يتعين على شركات التجزئة، مثل كارفور ووال مارت أن تستثمر في منافذ التجزئة والتوزيع بالخارج لخدمة المستهلكين خارج السوق المحلية. وشمل السبب الآخر لزيادة الاستثمار في الخدمات الضغط من أجل خفض التكاليف. إذ وجدت الأعمال أنه يمكنها خدمة المستهلكين في أسواق الثالث بمراكز الاتصال في الهند أو الفلبين أو مواقع أخرى، وتحقيق توفير التكلفة يتراوح بين ٢٠ و٤٠ بالمائة. كما وجدت أن عمليات المكاتب الخلفية، وتشمل تجهيز التعاملات، يمكن معالجتها على نحو أقل تكلفة في الخارج^(٥٢).

مع بداية القرن الحادى والعشرين، كان الاقتصاد العالمى أكثر تنافساً من أى وقت مضى. وبالنسبة للمديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات، ظل التكيف مع

العولة التحدى الأكبر. إذ نظروا إلى تكامل الأسواق - وخاصةً الأسواق الناشئة الكبيرة كالصين والهند والبرازيل - على أنه واقع لا يمكن إعادته للوراء. وقد اعتبروا معدلات النمو المرتفعة في الأسواق الناشئة غير مستقرة وعرضة للأزمات المفاجئة، لكنها على الرغم من ذلك تحقق أرباحاً كبيرة. وقالوا إن الشركات متعددة الأسواق الناجحة ليست هى تلك التى تصدر نماذج الأعمال والمنتجات المصممة من أجل الولايات المتحدة وغرب أوروبا. بل هى التى تتكيف مع البنى المحلية الفريدة والتحديات الجغرافية، وتنتج المنتجات والخدمات المقصود بها الأسواق المحلية. وأدت الحساسية نحو الظروف المحلية (الأقلمة) بشركة هندوستان يونيليفر إلى ابتكار منظف اصطناعى منخفض التكلفة، Wheel، لتشجيع الناس على الانتقال من الصابون إلى المنظفات الاصطناعية. ويحتل منتجهم ٢٠ بالمائة من السوق، ويؤثر على ٦٠٠ مليون شخص (٥٣).

أدى كذلك صعود الهند والصين، وغيرهما من الأسواق الناشئة، إلى زيادة المنافسة حيث تخلق هذه الأسواق أبطالها القوميين الذين سيظهرون بعد ذلك على المسرح العالمى. وبينما ركزت الشركات الأجنبية على دخول الأسواق الصينية والهندية، ظهر عدد من الشركات الصينية والهندية كمنافسين. فقد استولت مجموعة هايبر، وهى مشروع مملوك للدولة فى الصين، على نصف السوق الأمريكية تقريباً بالنسبة للثلاجات الصغيرة فى عام ٢٠٠٢، وفى عام ٢٠٠٥، استحوذت لينوفو، وهى شركة لتكنولوجيا الكمبيوتر مملوكة جزئياً للحكومة الصينية، على قسم الكمبيوتر الشخصى بشركة آى بى إم. وكان الكثير من منافسى الأسواق الناشئة مشروعات مملوكة للدولة، وكانت مسئولة عم ٨٥ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٥٤).

لكن العولة أتت كذلك ببعض المكافآت غير المتوقعة. فخلال الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ اكتشف بعض الشركات متعددة الجنسيات قيمة استراتيجيات تنوع الأعمال العالمية التى تشمل الالتزام نحو كل من الأسواق المتقدمة والناشئة. وانتعشت جنرال موتورز، التى واجهت الإفلاس فى الولايات المتحدة، فى الصين حيث نجحت فى تحقيق صرف أرباح نقدى عند وصول عصر السيارات، بينما انخفضت مبيعات السيارات فى الأسواق الناضجة (٥٥).

خاتمة

كما يبين هذا الفصل، انتهت الأعمال إلى فرص المنافسة العالمية وتحدياتها في الثمانينيات. وقد اجتمع النمو السريع في المناطق النامية، وتناقص الفرص في الأسواق المتقدمة، وتكنولوجيات الاتصالات والنقل، والبيئة الدولية المتغيرة عند انتهاء الحرب الباردة على تغيير بيئة الأعمال الدولية. وفي مواجهة المنافسة الأشد عنفاً، استخدمت بعض الشركات والحكومات قوة الدولة لحماية الأسواق ووضع سياسات صناعية تفيد الأبطال الوطنيين. لكن على مدار العقود السابقة، انتهت الشركات متعددة الجنسيات شيئاً فشيئاً إلى أن السبيل إلى البقاء يشمل التكيف مع عالم ذي أسواق بلا قيود وحدود مفتوحة ومنافسة عالمية. وشاركت كبرى الشركات وأكثرها نجاحاً في العولة ووضعت استراتيجيات لتوسيع حصة السوق وزيادة الأرباح. وكثيراً ما كانت مقارباتها تنطوي على نقل الأنشطة التجارية إلى الخارج، والتعهد الخارجى بالكثير من الأنشطة إلى مقاولين من الباطن، وخلق سلاسل توريد عالمية متطورة ومشروعات متكاملة. ولتخفيض التكاليف والحصول على وصول محسّن إلى الأسواق عالية النمو، كالصين والهند، سرعان ما نقلت الشركات الكبيرة أحدث تكنولوجيا وأقامت منشآت أبحاث في الخارج. ومع أول عقد في القرن الحادى والعشرين كانت هناك بعض الأدلة على أن الاستراتيجية المؤيدة للعولة بها أخطار خفية. فالمشروعات المملوكة للدولة فى الصين وغيرها من بلدان الأسواق الناشئة، التى استفادت من نقل التكنولوجيا والترتيبات التعاونية مع الشركات متعددة الجنسيات، كانت هى نفسها تدخل المنافسة العالمية طلباً للأسواق والموارد المهمة.

الفصل الثامن

تدويل التمويل

عالم المال عالم معقد يتصل به الناس عندما يصرفون شيكاً أو يستخدمون بطاقة ائتمانية بطريقة روتينية، أو يشترون سهماً أو سنداً، أو يحصلون على قرض الرهن العقاري، أو يغيرون العملات من أجل سفرياتهم إلى الخارج. وقليل من المستهلكين من يسعون لإتقان الحيل. فعادةً ما تُترك غوامض المال لرجال البنوك والمضاربين والمستثمرين وغيرهم من المهنيين الذين تتطلب مهنتهم مستوى أعلى من الفهم. ويعمل الكثير من المهنيين الماليين الأكثر نجاحاً في القليل من مراكز المال في العالم - لندن ونيويورك وطوكيو وفرانكفورت وهونج كونج وغيرها. وفي هذا العالم المترابط، من الممكن للمستثمرين المتقدمين تشغيل الأسواق العالمية تقريباً من أى مكان توجد فيه تليفونات خلوية وأجهزة كمبيوتر على اتصال بالإنترنت.

مقدمة إلى المال الدولي

فما هو إذن المال الدولي، ولماذا أصبح على هذا النحو الشديد من التقلب وإثارة الجدل في السنوات الأخيرة؟ يقارن بنك التسويات الدولية، وهو بنك البنوك المركزية ومقره بازل بسويسرا، النظام المالى بسبابة المنزل. فهي عندما تعمل تكون أمراً مفروغاً منه، لكن عندما لا تعمل تكون النتائج شديدة التدمير. وكما أن نظام السبابة يعتمد على التدفق المطرد للماء، يعتمد النظام الاقتصادى على التمويل المتوفر والوسطاء

الموثوق بهم كالبنوك واتحادات الائتمان وسماسرة الأسهم وشركات التأمين وما شابه. وتخدم هذه المؤسسات الوظيفة المهمة الخاصة بنقل المال من الأشخاص الذين يرغبون في ادخار جزء من مكاسبهم إلى هؤلاء المضطرين للاقتراض لتمويل الأنشطة التجارية أو القيام بمشترياتهم الكبيرة. وتساعد هذه المؤسسات، وأدواتها، في مخاطرة الفشل إلى من هم أفضل قدرة على تحملها^(١).

لكن عندما يفقد هؤلاء الوسطاء - البنوك والسماسرة وشركات التأمين - الثقة في بعضهم، ربما لعدم قدرتهم على تقدير المخاطر وتقييم الأصول بشكل صحيح، يحدث انسداد في النظام المالي، تماماً كما هو الحال في سبابة المنزل. فبدون تمويل التجارة، لا يمكن للمصدرين والمستوردين القيام بالعمل. وبدون الائتمان لا يمكن للأعمال الاقتراض لشراء المواد اللازمة ودفع الأجور. وفي الحالات التي لا يمكن فيها للبنوك تلبية الطلبات على النقد من مودعيها وتصبح معسرة، ربما يستتبع ذلك سلوكاً (فرعاً) غير عقلاني يشل النظام الاقتصادي كله.

على مر القرون، كان هناك عدد كبير من الأزمات المالية التي كانت لها تداعيات دولية. وبدأ الكثير منها كأزمات مصرفية. فالبنوك عادةً ما تقترض المال من المودعين وتعيده دون مهلة كافية. وهي تقرض لوقت أطول، والكثير من هذه القروض لا يمكن استردادها عند الطلب وتحويلها بسهولة إلى نقد. وهكذا، فإنه في الأزمة المالية تصبح البنوك عاجزة عن تلبية الالتزامات الحالية، بل يمكن أن تكون معسرة - عندما تكون أصول البنك أقل من قيمة التزاماته. وفي بعض الأحيان يمكن أن يحدث الشيء نفسه للحكومات، وخاصةً تلك التي تقترض بالعملات الأجنبية، ويحدث عجز الحكومة عن سداد ديونها عندما لا تسدد المدفوعات المقررة على ديونها المحلية أو الخارجية.

في بعض الأحيان تتسبب أزمات أسعار الصرف في انهيار مالي. فعلى سبيل المثال، الحكومة التي تتبع سياسات عالية النمو في الداخل، ربما باقتراض كبير من الخارج، قد تعجز عن الحفاظ على أسعار الصرف القائمة. وإحساساً من المضاربين بقابلية العملة الضعيفة للتعرض للخطر فإنهم قد يخرجون منها، مما يفرض تخفيض قيمتها وإحداث الفرع، حيث يجد المقترضون أنفسهم عاجزين عن سداد القروض

الخارجية. وبعد مراجعة ثمانية قرون من الأزمات المالية، انتهت كارمن راينهارت وكينيث روجوف، وهما عالما اقتصاد، إلى أن "الأزمات المالية ليست بالشيء الجديد". وهى تؤثر على البلدان الغنية والفقيرة على السواء. وهكذا كان الركود الكبير فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ الحدث ضمن سلسلة طويلة من الأحداث الاقتصادية المعطلة التى تعود إلى أربعينيات القرن الرابع عشر على أقل تقدير. ويُقال إن أول أزمة ديون حدثت عندما عجز الملك إدوارد الثالث عاهل إنجلترا عن سداد ديونه لرجال البنوك الإيطاليين، حيث أسرف فى الإنفاق على حرب المائة عام مع فرنسا^(٢).

نقض العولمة والتنظيم القومى للمال

انهار العصر الذهبى للمال الذى سبق الحرب العالمية الأولى فى ذلك الصراع ولم يُستعاد بالكامل أثناء فترة التعافى الصعبة. وكما اتضح، فقد أدت سلسلة من الكوارث - حربان عالميتان وإنهيار اقتصادى كبير وإحياء الفكر التدخلى - إلى بيئة على قدر كبير من التنظيم بالنسبة لكل المعاملات المالية الدولية والمحلية. وكما أُشير فى فصول سابقة، تبنت القيادات الحكومية تدريجياً الإنفاق على الطريقة الكينزية لاستعادة الرخاء فى سياق الاقتصادات القومية. وكان هناك القليل من العمل المنسق من جانب وزارات المالية والبنوك المركزية لتعزيز التعافى العالمى. وبدلاً من ذلك، انكفأت البلدان على أنفسها واتخذت إجراءً أحادياً. ولم يحدث قبل سبعينيات القرن العشرين - بعد ربع قرن من الحرب العالمية الثانية - أن انتعش الحماس للأسواق التى تنظم نفسها بنفسها وإحداث تخفيف كبير للقيود الحكومية على النظام المالى.

جلساس - ستيجال وإصلاحات أخرى

خلال هذه الفترة التى استمرت ٤٠ عاماً وظفت الحكومات بصورة عامة القيود المفروضة على سعر الصرف وغيره من القيود للتحكم فى المعاملات. ولعدم ثقة الحكومات فى آلية السوق التى أحدثت سلسلة من الإفلاسات وأزمة الثقة، فقد تدخلت لفرض

قواعد جديدة على النظام المالى. إذ نظمت البورصات والأعمال المصرفية المحلية لحماية المستثمرين والمودعين ولتبع العدوى. وفى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كشفت جلسات الاستماع بالكونجرس فى عام ١٩٣٣ بعد انهيار البورصة فى عام ١٩٢٩ عن صراعات مصالح بين الشركات المصرفية وشركات الأوراق المالية. وكشف مستشار لجنة البنوك والنقد بالكونجرس فرديناند بيكورا عن أمثلة عديدة من التلاعبات بالبورصة وتعامل المطلعين على بواطن الأمور. فقد قلص ألبرت ويجين رئيس بنك تشيس أسهمه فى البنك. ونقل ناشونال سيتى بانك (سلف سيتيبانك) الذى يديره تشارلز ميتشل الديون المدومة إلى بلدان أمريكا اللاتينية من خلال توريقها وبيعها للمستثمرين السذج. وكشفت جلسات الاستماع عن مشاركة بعض البنوك التجارية فى مضاربة على الأوراق المالية، حيث تخلصت من سندات عرضة للخطر ببيعها لمستثمرين لا يشكّون فى شىء. وانتهى محققو الكونجرس إلى أن حوافز التعويض المفرطة شجعت مسئولى البنوك على الانغماس فى ممارسات غير سليمة. وجاء قانون جلاس - ستيجال (قانون البنوك لعام ١٩٣٣) الناتج عن ذلك بإصلاحات جذرية. فقد فرض جداراً بين الأعمال المصرفية الاستثمارية المعرضة للخطر وأعمال البنوك التجارية، وأقام الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع، وهى وكالة تابعة للحكومة الفدرالية للتأمين على ودائع العملاء. وحدد التشريع Q حداً أقصى لسعر الفائدة التى يمكن أن تدفعها البنوك عن الودائع. وأنشأ تشريع آخر لجنة الأوراق المالية والبورصة، وهى وكالة تنظيمية مستقلة لمراقبة العامل فى الأوراق المالية والبورصات. وأشار السناتور فيل جرام (نائب تكساس) رئيس لجنة البنوك بمجلس الشيوخ، التى ألغت بند تقسيم الأعمال المصرفية فى نوفمبر من عام ١٩٩٩، إلى أن قانون جلاس-ستيجال تمت الموافقة عليه عندما كان الناس يعتقدون أن "الحكومة هى الحل" وأن الاستقرار والنمو يأتیان من تنظيم الحكومة للأسواق الحرة^(٣).

فى كل مكان شكلت ذكريات الاضطراب أثناء الكساد العظيم إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالأعمال المصرفية وأسواق الأوراق المالية من الثلاثينيات حتى أوائل السبعينيات. وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادى، حمت السلطات التنظيمية القومية

الوصول إلى الأسواق المحلية. واعترف المنظمون بأنهم مسئولون بالوكالة عن الحفاظ على النظام المصرفى الآمن والسليم. وفى الولايات المتحدة شملت هذه القوانين والتنظيمات قيوداً على الأعمال المصرفية فيما بين الولايات، ووضِع سقفٌ لأسعار الفائدة التى تُدفع على ودائع البنوك، وقيوداً على المنافسة. وبذلك أبقت الحواجز القانونية والرقابة التنظيمية صناعة الخدمات مقسمة بين البنوك والبنوك الاستثمارية وشركات التأمين. واشتركت فى مسئوليات التنظيم مجموعة من السلطات التنظيمية، منها بنك الاحتياط الفدرالى ومراقب النقد بوزارة الخزانة والهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع ولجنة الأوراق المالية والبورصة، وكذلك السلطات المصرفية بالولايات. وفى المملكة المتحدة، ولأن الكساد العظيم لم يؤد إلى فشل واسع المدى فى البنوك، فقد ظل تنظيم البنوك غير رسمى. واستخدم المشرف التنظيمى، وهو بنك إنجلترا، الإقناع الأخلاقى أساساً للتنظيم لتشجيع الاستقرار. كما مارس الرقابة غير الرسمية على بورصة لندن. واللافت للنظر أنه أثناء هذه الفترة الممتدة من التنظيم المالى المُحْكَم وتقييد تدفقات رأس المال، كان هناك القليل من الأزمات المصرفية، حيث من المحتمل أن يؤكد هذا المقاربة الحريصة للمنظمين فى الإشراف على الأسواق المالية المحلية والحفاظ على قيود رأس المال... الظالة⁽⁴⁾.

بريتون وودز والتمويل الدولى

أثّر عدم الثقة فى رجال البنوك الخاصة وممارساتهم الطائشة على تصميم الحكومات على مراقبة إعادة بناء التمويل العالمى بعد الحرب العالمية الثانية. وسوف تشرف الوكالات العامة، وليس البنوك المركزية شبه العامة، كبنك الاحتياط الفدرالى بنيويورك وبنك إنجلترا، التى سهلت إعادة البناء بعد الحرب العالمية الأولى، على المجال المالى. وكان قائدا هذا المشروع اقتصاديين أكاديميين - البريطانى جون مينارد كينز والأمريكى هارى ديكستر وايت - مثلاً وزارتى المالية فى الحكومتين اللتين تقودان التحالف ضد المحور. وأقامت اتفاقيات بريتون وودز الناجمة عن ذلك جداراً بين

الأعمال المصرفية الدولية الخاصة والقطاع الحكومى. وبناءً على الحماسة التى كانت لدى أتباع اتفاق روزفلت الجديد لتطهير وول ستريت وتقييد سلطة المصالح الخاصة، ليس مستغرباً أن وزارة الخزانة الأمريكية كان لها السبق فى إقامة بناء ما بعد الحرب الذى منح المؤسسات العامة والوكالات الحكومية المسئولة الأساسية عن تنظيم التمويل الدولى. ووافقت وزارة المالية البريطانية، ممثلةً فى جون مينارد كينز على هذه المقاربة. ومن الممكن أن تنفذ البنوك المركزية التى تعمل باستقلال السياسات، غير أن وزراء المالية كانوا مسئولين بشكل أكبر أمام الناخبين. وفى مؤتمر بريتون وودز الذى عُقد فى يوليو من عام ١٩٤٤، وأنشأ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتمعيم والتنمية (البنك الدولى فيما بعد)، هاجم وزير المالية هنرى مورجنتاو الابن التمويل الخاص. وقد أكد أن البنك سوف "يوفر رأس المال لمن يحتاجون إليه بأسعار فائدة أقل مما كان عليه الحال فى الماضى و ... يطرد فقط المرابين من معبد التمويل الدولى"^(٥).

تصور مهندسو النظام المالى الدولى بعد الحرب أن العملات سوف تكون قابلة للتحويل بحرية فقط من أجل التجارة فى البضائع والخدمات. وفى ضوء تفسخ أسواق رأس المال الخاصة أثناء الكساد العظيم، عقبوا قليلاً من الأمل على إحياء الاستثمار الخاص. وخلال فترة ما بين الحربين عطلت تدفقات رأس المال قصيرة المدى جهود الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات. وبذلك اعتقد اقتصاديون كثيرون أن تدفقات رأس المال الخاص غير متوافقة مع نظام التجارة الدولية المفتوح، وكبديل للإقراض الخاص، وافق كينز ووايت على البنك الدولى للتمعيم والتنمية الذى سوف يقترض رأس المال الخاص ويقرضه للبلدان المستحقة. وبناءً على حماسة المؤسسين للمؤسسات الدولية والتنظيم الحكومى للأسواق، ليس مستغرباً أن ترتيبات ما بعد الحرب لم تنص على قابلية حساب رأس المال للتحويل. ولم يتصور كينز ووايت إحياء تدفقات رأس المال الخاص وأسواق الأوراق المالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية؛ وبذلك لم تنص الترتيبات المؤسسات على مراقبة الاستثمار الخاص وتنظيمه.

وضعت ترتيبات بريتون وودز قاعدة الصرف بالذهب، وهى نسخة معدلة من قاعدة الذهب فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وللحفاظ على الثقة فى النظام،

حددت الولايات المتحدة قيمة عملتها بالذهب وتعهدت بشراء الذهب من الحكومات الأخرى وبيعه بسعر ثابت (٣٥ دولاراً لأوقية الذهب). وبهذا الالتزام تعهدت الحكومات الأخرى بربط أسعار صرفها بالدولار. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات، يمكن لصندوق النقد الدولي تقديم المساعدة. ويمكن كذلك، بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي، أن تعدّل الحكومات ربط العملات لتصحيح "الاختلال الأساسي". ووافق أعضاء صندوق النقد الدولي على جعل العملات قابلة للتحويل من أجل الأغراض التجارية، واستخدام مراقبة أسعار الصرف وقيودها فقط في الظروف المنظمة تنظيمياً مقيداً. وبموجب ما يسمى بقاعدة الصرف بالذهب، راکمت حكومات أخرى الدولارات، بدلاً من الذهب، حيث استخدمتها في السوق للحفاظ على قيمة ثابتة لعملتها.

التعافى البطيء للاستثمار الخاص

كما توقع كينز ووايت، كانت تدفقات رأس المال الخاص طويلة المدى بطيئة في تعافيتها بعد الحرب العالمية الثانية. فقد طرحت سوق نيويورك المالية ٤.٢ مليارات دولار فحسب في الإصدارات الأجنبية فيما بعد عامي ١٩٥٥ و١٩٦٢، وهو مبلغ متواضع مقارنةً بمبلغ ١٢٦.٥ مليار دولار التي جرى تعويمها من أجل إصدارات قومية. وتعلمت الحكومات الأجنبية الاعتماد على المساعدات الرسمية. إذ مولت الحكومة الأمريكية برنامج التعافى الأوروبي، أو خطة مارشال (حوالي ١٣ مليار دولار). وإجمالاً، قدمت الولايات المتحدة ٩٨ مليار دولار في هيئة مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان أخرى في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢، وقدمت مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف (كالبנק الدولي) مبالغ من رأس المال للدول المستقلة حديثاً الساعية للحصول على مساعدات خارجية لتشجيع التنمية الاقتصادية. وفي الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦١، التزم البنك الدولي بتقديم ٢.٩ مليار دولار أو أقل من ذلك للدول الأقل تطوراً، ٤١ بالمائة منها لأمريكا اللاتينية، و٢٤ بالمائة لعميل واحد، هو الهند^(٦).

خلال الخمسينيات والستينيات، وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على الصرف حمايةً لموازن المدفوعات، سوف تنتعش تدفقات رأس المال الخاص تدريجياً، بين الدول المتقدمة في البداية. وسهل إقامة سوق اليورو دولار في لندن هذا الاتجاه. وكان اليورو دولار هو الدولارات التي يُحتفظ بها خارج الولايات المتحدة بعيداً عن أيدي بنك الاحتياط الفدرالي. وخلال الخمسينيات كان الاتحاد السوفيتي يفضل الاحتفاظ بدولاراته في لندن، وخلال الستينيات نمت هذه السوق حيث وجدت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات أنه يمكنه تحقيق مكاسب على الودائع في لندن أكثر مما في الولايات المتحدة حيث أسعار الفائدة المقيدة. وزادت سوق اليورو دولار من ١.٥ مليار دولار في عام ١٩٥٨ إلى ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٦٨ و ١٣٢ مليار دولار في عام ١٩٧٣، وسرعان ما كانت هناك أسواق اليوروبوند (السند الأوروبي) واليوروبكريدت (الائتمان الأوروبي)، وساعد وجود الأسواق الأوروبية على إنعاش حي المال في لندن باعتباره مركزاً مالياً. واجتذب النمو في سوق لندن كذلك البنوك الأجنبية. وبحلول عام ١٩٧٠ سيطر المنافسون الأمريكيون على ٥٤ بالمائة من سوق العملات الأوروبية. وقد تحقق مؤلّد لندن من جديد باعتبارها مركزاً مالياً دولياً على الرغم من ضعف الجنيه البريطاني الذي جرى تخفيض قيمته في عام ١٩٦٧ وتعويمه في عام ١٩٧٢^(٧).

في عام ١٩٧٠، بلغت تدفقات العالم الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشرة ١٣,٤ مليار دولار. وذهب أكثر من ٦٠ بالمائة إلى بلدان ذات دخل مرتفع - أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - يعيش فيها ١٣ بالمائة من سكان العالم. وتدفق تسعة وعشرون بالمائة (٣.٨٥ مليارات دولار) إلى حوالي ١٥٠ بلداً نامياً بها ٧١ بالمائة من سكان العالم. واعتمدت البلدان الفقيرة في الغالب على المعونات التي تقدمها الحكومات من أجل المساعدات الخارجية. وفي عام ١٩٧٠ بلغت المساعدات الحكومية المقدمة للبلدان النامية ٨,٦ مليارات دولار، بينما كان الاستثمار المباشر الخاص إلى المجموعة نفسها أقل من النصف (٣,٩ مليارات دولار)^(٨).

في مناخ الأوقات التي كان فيها المستثمرون الخاصون مترددين في المخاطرة بإقراض البلدان غير المستقرة سياسياً والفقيرة، كان هناك احتمال كبير جداً للعجز

عن السداد فى العالم النامى، حيث حصلت بلدان كثيرة على استقلالها مؤخراً فحسب. والواقع أنه فى أنحاء العالم النامى أبدت الأنظمة المستقلة حديثاً نزعتها القومية بنزع ملكية الأملاك الخاصة بأجانب - مناجم النحاس والتليفونات والمرافق الكهربائية وغيرها.

قيام بریتون وودز وانهيائها

جرى تعليق العمل بنظام قاعدة الصرف بالذهب الذى وُضع فى بریتون وودز عام ١٩٤٤ لمدة ١٥ عاماً بعد الحرب إلى أن تعافت البلدان. وبسبب الاحتياطات النقدية غير الكافية، لم يمكن لمعظم البلدان الاحتفاظ بمساواتها فى صندوق النقد الدولى والوفاء بالتزاماتها فى الصندوق. لكنها اختارت الاحتفاظ بالقيود على الصرف لحماية موازين مدفوعاتها. وفى سبتمبر من عام ١٩٤٩ خفض ٢٤ بلداً، من بينها بريطانيا، قيمة عملاتها أملاً فى تحسين مواقعها التنافسية. وعلى مدى العقد التالى تحسنت مواقع احتياطاتها تدريجياً بحيث تخطت دول غرب أوروبا فى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٨ بصورة عامة عن قيود الصرف وجعلت عملاتها قابلة للتحويل لأغراض تجارية^(٩).

مع استعادة قابلية محدودة للتحويل، بدأ نظام بریتون وودز العمل فى نهاية الأمر فى عام ١٩٥٩ بالشكل الذى تصوره المؤسسون. وسرعان ما ظهرت على السطح مشكلات غير متوقعة. إذ ظهرت مشكلة نتيجة لعب أساسى فى الدولار الأمريكى. فقد كان نمو التجارة العالمية يتطلب احتياطات من الدولار والسيولة (أو توافر عملة مقبولة على نطاق واسع) لتمويل المعاملات. وفى فترة ما بعد الحرب كان نقد الاحتياطى المختار هو الدولار. وكان يمثل بالتقريب ثلثى احتياطات العالم النقدية المتزايدة، وكان من السهل على التجار والمتعاملين تحويله لتمويل المعاملات التجارية. وكان التعامل فى السلع، النفط، يتم بالدولار. لكن توافر الدولار كان يعتمد على إدارة الولايات المتحدة لعجز المدفوعات المستمر. وافت الاقتصادى بلجيكى المولد روبرت تريفين، وهو اقتصادى سابق ببنك الاحتياط الفدرالى درس بجامعة يل، الانتباه إلى المعضلة: يمكن للاقتصاد العالمى أن ينمو ويزدهر فقط مادامت البلدان الأخرى تحتفظ بالثقة فى الدولار باعتباره

قابلاً للتحويل إلى ذهب. لكن عندما تجاوزت الاحتياطيات الأجنبية من الدولار المعروض الأمريكي من الذهب، كان من الممكن أن يفقد العالم الثقة في الدولار. ودون الثقة في تعهد أمريكا بتحويل الدولارات إلى ذهب عند الطلب، يمكن أن يصبح النظام النقدي الدولي غير مستقر. وكان يمكن كذلك أن ينهار الاقتصاد العالمي ما لم يكن هناك معروض غير كاف من الدولارات، أو عملة ما مقبولة على نطاق واسع، لدعم زيادة المعاملات خارج الولايات المتحدة^(١٠).

في الوقت نفسه، زادت شهية أمريكا للسيارات الأجنبية وغيرها من المنتجات المستوردة. وجاب طلابها وسائحوها ورجال بنوكها وشركاتها متعددة الجنسيات العالم مشترين للبضائع والخدمات بالدولار غير القابل للتحويل إلى ذهب. أغضب ذلك الرئيس الفرنسي شارل ديغول، وهو الزعيم الأوروبي الذي كان مهموماً بشأن "الميزة المفرطة" التي تتمتع بها الولايات المتحدة. وكان يرى أن قاعدة الصرف بالذهب تمكّن الولايات المتحدة باعتبارها البلد صاحبة عملة الاحتياطي من العيش على نحو يتجاوز مواردها والسعى للهيمنة. وأدرك ديغول أن وضع الاحتياطي الفريد للدولار يمكن الحكومة الأمريكية من الدخول في حرب غير مرحّب بها في فيتنام دون مواجهة العواقب المالية^(١١).

طوال أكثر من عقد، حاولت الحكومات دعم بريتون وودز. وخلال الستينيات كافحت حكومتا كينيدي وJohnson للحفاظ على دور الدولار الفريد. فقد رتبنا اتفاقيات مقايضة بين البنوك المركزية لتقديم قروض للبلدان ذات الاحتياطيات غير الكافية. وساندنا خطة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٧ لخلق وحدة احتياطي دولي جديدة، وهي حق السحب الخاص الذي كان الغرض منه أن يكون مكماً للدولار. وسعيتنا لاتخاذ إجراء أحادية. فقد فرضت قيود على رأس المال في صورة ضريبة مساواة أسعار الفائدة للحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج وتقليل الضغط على الدولار. وسعت جهود أخرى لإثراء الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار، والبنوك عن الإقراض، في الخارج. وقد أنعشت هذه القيود سوق اليورو دولار في لندن. واشتكت وول ستريت من انتقال النشاط وفرص العمل إلى لندن على حساب نيويورك،

وأصبحت بريطانيا مركز سوق اليورو دولار الكبيرة. وبقيادة سيتييانك فى نيويورك، فتح عدد من البنوك الأمريكية عمليات فى لندن، أو وسعت عملياتها هناك، للتحويل على التنظيمات الأمريكية^(١٢).

تنبأ تريفين بأن تهوى أزمة ما بالدولار والنظام النقدى فى نهاية الأمر. وقد وقعت هذه الأزمة فى عام ١٩٧١ عندما اختارت الولايات المتحدة - العاجزة عن الوفاء بتعهداتها الخاص بحد الذهب وكانت تواجه فى واقع الأمر تهافتاً على سحب الأموال من البنوك - التخلّى عن التزامها فى بريتون وودز. وسرعان ما سمحت إدارة نيكسون بتعويم الدولار مقابل العملات القيادية الأخرى، وأزالت القيود على تدفقات رأس المال، وهو الإجراء الذى لقى ترحيباً من مجتمع البنوك فى نيويورك والأعمال الكبيرة. وربطت بلدان صغيرة كثيرة عملتها بالدولار. وتدخل البعض، كاليابان وأعضاء الجماعة الأوربية وفيما بعد الصين، فى أسواق الصرف - حيث كانت تشتترى الدولارات وتبيعها - للتأثير على سعر عملتها مقابل الدولار. وبذلك فإنه فى عصر ما بعد بريتون وودز، ظل الدولار محور النظام المالى، على الرغم من تأرجحه من حيث القيمة. وظل عملة الأفضلية بالنسبة لتمويل التجارة ولراكمة الاحتياطيات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، ظل بائعو السلع، كالنفط، يسعون بالدولار^(١٣).

أكد انهيار نظام أسعار فائدة بريتون وودز نقطة تحليلية رئيسية أخرى بشأن العلاقات النقدية الدولية. وكانت فكرة الثلاث المتضارب، وهو أن أسعار الفائدة الثابتة والسياسات النقدية المستقلة وحرية حركة رأس المال الكاملة تتضارب مع بعضها البعض. والأمور ببساطة هو أنه فى ذروة قاعدة الذهب قبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك تعايش بين أسعار الفائدة الثابتة وحرية انتقال رأس المال، لكن السياسات النقدية الداخلية تعدلت للحفاظ على السياستين الخارجيتين الآخرين. ومنذ الكساد العظيم حتى عام ١٩٧٠ كان الاقتصاد الدولى يعانى من أسعار الفائدة الثابتة والسياسات النقدية المستقلة، لكن ليس حرية انتقال رأس المال الخارجى. ويعد انهيار بريتون وودز، اختار المجتمع التجارى فى واقع الأمر الاستقلال النقدى وحرية حركة

رأس المال، لكنه لم يختر ثبات أسعار الفائدة. ووضع عالم الاقتصاد كندى المولد، الذى كان يدرّس فى جامعة شيكاغو وعمل فى بنك الاحتياط الفدرالى، هذا التحليل الأساسى الذى حصل بموجبه على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٩.

الحقبة الثانية من رفع القيود المالية

خلال الربع الأخير من القرن العشرين ستكون الريادة لبلدين ناطقين بالإنجليزية - هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - فى الاتجاه نحو حقبة جديدة من العولة المالية. فقد فتحتا أسواقهما المحلية للتجارة وتدفقات رأس المال، كما رفعت القيود عن قطاعاتهما المالية. والأمر ببساطة هو أن أربعة قطاعات قادت الحقبة الثانية من العولة المالية - الأفكار والقيادة والتجديدات والتضخم.

فريدمان وأفكار السوق الحرة

ربما كان الأمر الأهم هو التحول المزلزل فى الفكر بين المفكرين والمسئولين العامين بشأن الدور الصحيح للدولة فى تنظيم الاقتصادى. ونتيجة للخبرات فى الكساد العظيم، أيدت الحكمة التقليدية التدخل الحكومى لتقليل عدم اليقين والحفاظ على التوظيف الكامل، وبالتالي تقوية الرأسمالية فى مواجهة القوى الراديكالية الساعية إلى الإطاحة بها. ومع ذلك فإنه بحلول أواخر الستينيات، بدأ رأى يعود إلى أفكار السوق الحرة. وعندما تباطأ النمو الاقتصادى، وعادت البطالة والتضخم للظهور، أصبح الموظفون العامون أكثر تقبلاً للتفكير الليبرتارى المؤيد لحرية الاقتصاد الخاص بميلتون فريدمان وفردريش هايك وغيرهما من الاقتصاديين الاكاديميين الذين يتحدثون الإجماع الكينزى السائد.

قاد الهجوم فريدمان الذى يشبه الجنى قصير القامة بأذنيه الطويلتين والمتحمس للجدل العلنى. ونحن بالطبع على معرفة بأفكاره من النقاش الذى فى الفصل الخامس.

وكان أحد أول أهدافه أثناء الخمسينيات هو نظام أسعار الصرف الثابتة الخاص ببريتون وودز. وأثناء تقنيده لادعاءات فترة الكساد العظيم، قال إن أسعار الصرف الثابتة تركت حرية أكبر للأفراد. واعترافاً بهذه الجهود، منحت لجنة نوبل السويدية فريدمان جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٦، وعند الإعلان عن الجائزة أشارت لجنة نوبل إلى أن فريدمان رائد بين هؤلاء الذين يوصون بحرية أسعار الصرف. وكان واحداً من أول الذين - وأمكنهم تفسير - السبب في أن نظام بریتون وودز، مع أسعار الفائدة الثابتة نسبياً، كان لابد أن ينهار أجلاً أو عاجلاً^(١٤).

كان هناك كذلك بين فريدمان وزملائه في جامعة شيكاغو إيمان قوى بالأسواق القومية الكفاء التي بدا أن أبحاثهم الأكاديمية تؤكد. وفي عام ١٩٩٠ وضعت لجنة نوبل خاتم موافقتها. فقد منحت الجائزة في الاقتصاد لثلاثة اقتصاديين أمريكيين (هارى ماركويتز وميرتون ميلر وويليام شارب) لعملهم الرياى فى نظرية الاقتصاد المالى. وفى عام ١٩٩٧ منحت اللجنة جائزة نوبل فى الاقتصاد لأمريكيين آخرين، هما روبرت ميرتون وميرون شولز لأسلوبهما فى تحديد قيمة المشتقات. وطبقاً لما قالته لجنة نوبل، فقد ابتكر ميرتون وشولز صيغة رائدة للإدارة الكفاء للمخاطرة فى المشتقات وغيرها من المنتجات المالية. وبعد ذلك انضم الحاصلان على الجائزة إلى إدارة رأس المال طويلة المدى، وهو صندوق تغطية أمريكية استخدم استراتيجياتهما التى حظيت بقدر كبير من المديح فى التعامل لقى قدراً كبيراً من الرفع المالى^(١٥).

على الرغم من ذلك، سوف يلهم عمل هؤلاء الاقتصاديين البارزين جيلاً من شباب خبراء استخدام الرياضيات فى الاستثمار. وكان هؤلاء طلاباً مهتمين بالنماذج الرياضية والإحصائية وطرقها الخاصة بترويض المخاطر. وبدا وول ستريت متعطشاً للنماذج الكمية. وبذلك، فإنه مع انحسار ذكريات الكساد العظيم زاد دعم رفع القيود الاقتصادية ومنافسة السوق بين الأكاديميين وواضعى السياسات. ووصلت عقلية "هذه المرة مختلفة". وكانت تقوم على فكرة أنه على الرغم من فشل الأسواق الحرة فى ظروف عشرينيات القرن العشرين، فسوف ينجح التنظيم الذاتى هذه المرة.

لم يشارك الجميع فى حماس الاقتصاديين الماليين للأسواق المالية غير المنظمة والمنتجات الجديدة المبتكرة، كتوريق الدين. والواقع أن التوريق مكن المقرضين الأصليين من تحويل الأصول غير القابلة للتسويق (كقروض المنازل التقليدية) إلى أصول قابلة للتسويق. وقد فعلوا ذلك من خلال ترزيم الدين وتجميعه ثم تسويقه. وفى عام ١٩٨٧ ذكر بنك التسويات الدولية أن التوريق أصبح "شائعاً بشكل كبير فى الولايات المتحدة". وأشار إلى أن الأدوات الجديدة مثل التزامات الرهن العقارى الإضافية تتزايد بسرعة. وكانت تلك سندات ديون القطاع الخاص التى تقدم عائدات من مجمع لقروض الرهن العقارى. كذلك استخدم المستثمرون ذوو الصبغة المؤسسية بشكل كبير تكتيكات تأمين المَحَافِظ الذى يعتمد على التعاملات الآجلة والخيارات. وأشار البنك إلى أن الفائدة الأساسية من تلك التطورات تتبع من العمليات الأكثر كفاءة للسوق، مع تكلفة أقل من الأموال المقدمة للمقترضين وعائدات أقل للمدخرين. لكن البنك ذكر أن التكتيكات الجديدة لم تُختَبَر بشأن الأعمال أو دورات أسعار الفائدة "لذلك يصعب تقدير التكاليف المحتملة". وربط البنك الأساليب الجديدة بتقلب أكبر فى الأسواق وحذر من مخاطرة زلزلة أكبر: "... فشل صانع السوق الأساسى قد يؤدى إلى عواقب قاسية، ليس بالنسبة للسوق التى يحدث فيها الفشل فحسب، بل عن طريق العدوى بالنسبة للأسواق الأخرى التى يعمل فيها صانع السوق. ... وأشار البنك إلى الحاجة إلى تضيق التنظيم وتوسيعه، والتنسيق والتعاون العالميين الأكبر. وقال إن إخفاء الفرق بين الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية فى الولايات المتحدة، واليابان، قد تؤدى إلى تفاقم مشكلات العدوى والمخاطرة الزلزلة وصراعات المصالح" (١٦).

سوف تبين الأحداث اللاحقة عيوب نماذج المخاطرة الكمية. وسوف يكتب المستشار العام لإدارة رأس المال طويل المدى قائلاً إن وول ستريت والمنظمين استخدموا باراداييم خطأ لتقدير المخاطر. فقد افترضت النماذج المتطورة أن المخاطرة "جرى توزيعها بشكل عشوائى بحيث لا يكون لكل حدث علاقة بالحدث التالى له فى الترتيب". بل أكد أن أسواق رأس المال أنظمة ديناميكية معقدة لا يمكن التنبؤ فيها بحق بالمخاطر،

ولا يمكن حتى لأقوى أجهزة الكمبيوتر وضع نماذج لها^{١٧}. وأشارت كارمن راينهارت وكينيث رجوف أن اقتصاديين آخرين لاحظوا أن أنساق البيانات القياسية تقوم على مجموعة ضيقة من البلدان والفترات الزمنية^(١٧).

تأثير وريجان يلحان على رفع القيود المالية

من بين القادة السياسيين الأكثر قبولاً لأفكار السوق الحرة والمؤيدين لرفع القيود المالية رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر (المنتخبة في عام ١٩٧٩) والرئيس رونالد ريجان (المنتخب في عام ١٩٨٠). وعندما كانت طالبة في جامعة أكسفورد، قرأت مارجريت روبرتس، مارجريت تاتشر فيما بعد، كتاب هايك الشهير الطريق إلى العبودية واعتبرته نقداً قوياً للتخطيط الاشتراكي. وباعتبارها رئيسة للوزراء، اعترفت علناً بتأثير هايك بترشيحه للحصول على وسام ملكي، وهو وسام رفاق الشرف^(١٨).

في إصرار على إصلاح انهيار بريطانيا، قررت تاتشر إحداث تغيير أساسي في التوجه. وكانت استعادة الأسواق الحرة مكوناً مهماً من برنامجها الانتخابي. وقد قررت هي وحكومة المحافظين المنتخبة في مايو من عام ١٩٧٩ وضع "ثقتهم في الحرية والأسواق الحرة والحكومة المحدودة والدفاع الوطني القوي". وكان أحد أهدافها نظام قيود الصرف الخاص ببريطانيا. فمنذ عام ١٩٣٨ حتى أكتوبر من عام ١٩٧٩، كان يتعين على المقيمين في بريطانيا مواجهة القيود الحكومية على شراء النقد الأجنبي وبيعه من أجل السفر أو الاستثمارات الأجنبية أو الملكية الخاصة. وكان يمكن للمقيم في بريطانيا الحصول على ٥٠٠ جنيه فقط نقداً عند السفر إلى الخارج في أواخر السبعينيات. واحتفظت صناديق معاشات التقاعد بأموالها مستثمرة بالقرب من الوطن. وفي البورصات كانت السيادة للممارسات التقليدية المرهقة. وكان الشخص الذي يريد شراء سهم يتصل بأحد السماسرة الذي يتصل بدوره بأحد الوسطاء الذين يخلقون الأسواق. وكانت المعاملة كلها تنطوي على عدة مكالمات تليفونية وكانت مكلفة ومستهلكة للوقت.

وبدأ ذلك يتغير بعد انتخاب تاتشر فى عام ١٩٧٩، إذ ألغت حكومة المحافظين الجديدة قيود الصرف فى أول ميزانية لها. وفى الولايات المتحدة هتف ميلتون فريدمان: "مرحى، مارجريت تاتشر". ذلك أن حكومتها "فعلت ما وعدت هى به على وجه الدقة"^(١٩).

كانت الولايات المتحدة قد ألغت قبل ذلك قيود رأس المال فى عام ١٩٧٤ بعد حظر تصدير النفط الذى قامت به أوبك، إلى حد ما من أجل مساعدة البنوك الأمريكية على إعادة تدوير أموال عائدات النفط فى الدول النامية. وكان جورج شولتز عالم الاقتصاد الليبرالى الجديد من جامعة شيكاغو وزير خزانة الرئيس نيكسون، وكانت له الريادة فى إلغاء القيود، الأمر الذى أسعد صديقه والتر ريستون رئيس سيتيبانك^(٢٠). وبعد أن تخلت الولايات المتحدة وبريطانيا عن محاولات تقييد تدفقات رأس المال، سرعان ما تحركت الحكومات الأخرى لعمل الشيء نفسه، حيث اتخذت أستراليا ونيوزيلندا هذا الإجراء فى ١٩٨٤-١٩٨٥، والتزم أعضاء الجماعة الأوروبية بتحرير حساب رأس المال بحلول عام ١٩٩٠، وكانت النتيجة أنه بحلول عام ١٩٩٠ كانت البلدان الرئيسية قد تخلت عن قيود رأس المال، أو خففتها. وكان بإمكان رأس المال الخاص يوجب الاقتصاد العالمى بحرية أكبر من أى وقت منذ العشرينيات. ويقدر أقل من التنظيم القومى، بدأت البنوك البريطانية والألمانية واليابانية الكبيرة العمل بسهولة على نطاق عالمى.

شمل أحد مقاييس شدة قوى السوق المكتشفة حديثاً التعامل فى الصرف الأجنبى. وكان التعامل فى العملات حتى السبعينيات لا يتسم بقدر كبير من الأهمية. ففي عام ١٩٧٣ كان متوسط حجم التعامل فى أسواق الصرف الأجنبى حوالى ١٥ مليار دولار. وبعد خمسة وعشرين عاماً - فى عام ١٩٩٨ - كانت يتم تداول ١,٥ تريليون دولار يومياً. وفى المقابل، كان إجمالى صادرات السلع العالمية خلال عام ١٩٩٨ هو ٥,٥ مليار دولار، أى ما يقل عن مجموع تعاملات أربعة أيام فى الصرف الأجنبى^(٢١).

حدث تحرير مماثل فى أسواق الأوراق المالية. فقد خفض ظهور معالج البيانات الدقيق microprocessor فى السبعينيات سعر أجهزة الكمبيوتر بشكل ملحوظ. وربط، إلى جانب التطورات التكنولوجية كخطوط الألياف البصرية، الأسواق فى أنحاء العالم

ببعضها. وفي مسعى للسيطرة على التعامل فى الأوراق المالية، جرى أتمتة بورصة نيويورك وتحريرها من القيود فى السبعينيات. إذ ألغيت اللجان الثابتة، ومُدت ساعات العمل، وسُمح للسماسرة الأجانب بالانضمام إلى البورصة. وخوفًا من المنافسة المتزايدة من جانب ممارسات تعامل نيويورك الأكثر انفتاحًا، بدأت لندن تحرير ممارسات التعامل فى عام ١٩٨٦. وألغى ما سُمى بـ"الانفجار الكبير" تعامل اللجنة الثابتة وتبنى تعاملًا إلكترونيًا جديدًا يقوم على شاشة الكمبيوتر، وسمح للبنوك الأجنبية بشراء بيوت الاستثمار البريطانية. وأمكن للبنوك البريطانية القيام بعمليات مصرفية استثمارية متكاملة.

الانفجار الكبير فى لندن

كان "الانفجار الكبير" بالنسبة لحي المال فى لندن بمثابة حمام بارد من المنافسة على الطريقة الأمريكية. وكانت النتيجة تدفق هائل من المستثمرين الجدد - الكثير منهم بنوك أجنبية - لشراء شركات السمسة القديمة والبنوك التجارية. وانضم جولدمان ساكس إلى بورصة لندن وأصبح بحلول عام ١٩٨٦ واحدًا من أكبر عشرة بنوك تتعامل فى الاندماجات والاستحواذات فى المملكة المتحدة. واشترى بنك درسندر كلاينفورت بنك بنسون فى عام ١٩٩٥، واستولى العملاق المصرفى السويسرى يوبى إس على س جى فاربورج، الذى يحظى بالاحترام، فى العام نفسه. واشترت سيتيجروب شرودرز فى عام ٢٠٠٠. وخلال ٢٠ عامًا ارتفعت قيمة الأسهم التى يتم التعامل فيها بنسبة ١٥٠٠ بالمائة، من ١٦١ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى ٢٤٩٦ ملياراً فى عام ٢٠٠٦. وبالنسبة للحكومة البريطانية، أسفر رفع القيود عن زيادة كبيرة فى حصيلة الضرائب، حيث وفرت صناعة الخدمات المالية ٢٦ بالمائة من حصيلة ضرائب الشركات فى عام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ١٨ بالمائة عما كان عليه الحال قبل "الانفجار الكبير"^(٢٢).

شيئًا فشيئًا بات المركزان الماليان العالميان الرئيسيان أشبه بالتوائم السيامي، حيث كانا يجران المعاملات نفسها بمؤسسات وتنظيمات مشابهة. وبحلول عام ٢٠٠٩

بدا أن لندن باتت لها القيادة كمركز مالى عالمى، بفضل تشريع ما بعد فضيحة إنرون فى الولايات المتحدة الذى فرض شروطاً معقدة للإبلاغ المالى من الشركات المسجلة فى البورصات الأمريكية. وفى لندن كان ٥٠٪ من كل الأسهم التى يتم التعامل فيها فى البورصة مملوكة لمساهمين أجانب، مقابل ٧٪ عام ١٩٦٣ و ١٢,٨٪ عام ١٩٨٩ بعد الانفجار الكبير، و ٤٠٪ فى عام ٢٠٠٨. وعززت هذا الارتفاع صناديق الثروة السيادية حرة الإنفاق من الشرق الأوسط. ويقدر أن ٧٥٪ من شركات "فورشن" الخمسمائة الكبرى كانت لها مكاتب فى لندن، وكانت الشركات الأجنبية تدفع ٤٠٪ من أجور القوة العاملة فى حى المال بها. وسجلت بورصة لندن حوالى ٦٣٠ شركة أجنبية من ٧٢ بلداً^(٢٣).

وفى كندا، حيث اختار رئيس الوزراء المحافظ برايان ملرونى التخلي عن السياسات التجارية قومية النزعة والتفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، ضغط مؤيدو رفع القيود فى حكومة أونتااريو الإقليمية من أجل "انفجار صغير" فى عام ١٩٨٧. وقد أزال فى المقام الأول الفواصل بين البنوك وشركات الأوراق المالية وشركات الاستثمار وشركات التأمين. وكما هو الحال فى بريطانيا، فتحت الإصلاحات عالم باى ستريت المريح، وهو حى المال فى تورنتو، للمنافسة الأجنبية. إلا أن المنافسة فى البداية لم تكن شرسة على النحو الذى كان المحليون يخشونه. واشترت البنوك الكندية شركات سمسرة واختارت التركيز على السوق الكندية، وليس على التوسع عالمياً^(٢٤).

أثرت الإصلاحات التى بدأت فى نيويورك ولندن على أسواق أخرى، حيث زادت الاتصالات الإلكترونية من التنافس. غير أن التغييرات كانت مقصورة حتى التسعينيات على جزء من العالم الناطق بالإنجليزية. إذ كانت الريادة لأستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولم يكن هناك إصلاح بشكل كبير فى اليابان والهند وجنوب إفريقيا، وكذلك فى معظم القارة الأوروبية. فقد ظلت أسواق الأوراق المالية هناك منظمة بإحكام، حيث كان الساسة والاقتصاديون مؤمنين بأن التدخل الحكومى ضرورى للإدارة الاقتصادية الناجحة^(٢٥).

طوكيو تفتح السوق المالية

كانت طوكيو أهم سوق مالية آسيوية. وخلال ٢٠ عاماً من أوائل السبعينيات إلى حوالى عام ١٩٩٠، ظهرت باعتبارها سوقاً مالية عالمية رئيسية. وحتى السبعينيات كانت اليابان تركز على التعافى من آثار الحرب العالمية الثانية، وركز النظام المصرفى المنظم بشكل محكم على إقراض الصناعية لتمويل التوسع. وأحكمت الحكومة اليابانية السيطرة على الوصول إلى السوق المالية. فقد نظمت تدفق رأس المال إلى داخل اليابان وخارجها، وشراء الأسهم اليابانية بواسطة الأجانب، والاقتراض بواسطة الشركات اليابانية. ونتيجة لذلك، ظلت اليابان حتى أواخر السبعينيات خارج النظام المالى الدولى المتطور. لكن انهيار نظام بريتنوودز، والتحول إلى تعويم أسعار الصرف، شجع اليابان على فتح سوقها المالية. وبحلول عام ١٩٧٩ كان السلطات قد أزالوا قيوداً كثيرة ودمجت اليابان فى النظام المالى. وفى ذلك الحين كانت بورصة طوكيو تحتل المرتبة الثانية بعد نيويورك من حيث رأس المال، وبدأ رأس المال اليابانى يتدفق إلى الخارج بحثاً عن فرص الاستثمار. وبحلول عام ١٩٨٠ كان ترتيب بنوك طوكيو الخمسة الكبرى ضمن أكبر ٢٠ بنكاً فى العالم، وأصبحت طوكيو واحدة من ثلاثة مراكز مالية دولية رائدة، إلى جانب لندن ونيويورك^(٢٦).

التكنولوجيا والتضخم يشجعان التغيير

خلال أوائل الثمانينيات حفزت التجديدات التكنولوجية والظروف الاقتصادية كذلك الانتقال إلى رفع القيود وجعل الخدمات المالية أكثر تنافسية. وبشكل خاص، غيرت سلسلة من التجديدات بيئة العمل فى الخدمات المالية. فقد مكّنت أجهزة الكمبيوتر الأسرع ومعدات المكاتب المؤتمتة والنقل المحسّن البنوك الكبيرة من خدمة السوق المالية العالمية والاستفادة من اقتصادات العمليات واسعة النطاق. وفى مواجهة هذه التجديدات، استنكر والتر ريستون الرئيس البارز للعلاقات المصرفى سيتيبانك فى نيويورك استمرار "أعمال الحصن المصرفية" فى الولايات المتحدة. كما اشتكى من إبقاء المنظمين لرجال

البنوك محبوسين داخل الحصن بينما 'يحصد كل إنسان آخر نوخيال ودافع المحاصيل النقدية التي تنمو خارج أسوار الحصن'-(٢٧).

كان ظهور التضخم من جديد باعتباره مشكلة دولية عاملاً أساسياً آخر يؤثر على التطورات. ففي عام ١٩٨٠ زادت أسعار المستهلك إلى مستويات من عديدين في فرنسا (١٤٪) واليابان (٨٪) والولايات المتحدة (١٤٪) والمملكة المتحدة (١٤٪). وفي كثير من البلدان النامية ارتفعت الأسعار على نحو أسرع: شيلي (٣٥٪)، لكن ذلك مقابل ٣٧٥٪ في عام ١٩٧٥)، والمكسيك (٢٦٪) والفلبين (١٨٪) وكوريا الجنوبية (٢٩٪). وللتكيف مع التضخم، تبنت البنوك المركزية، كبنك الاحتياط الفدرالي في الولايات المتحدة، سياسات مالية صارمة شهدت أسعار الفائدة تصل إلى ذرى غير مسبقة في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، وفي الولايات المتحدة بلغ سعر فائدة الصناديق الفدرالية وسعر الإقراض الرئيسي ذروته عند ما يزيد على ٢٠ بالمائة، ثم هبط إلى ٧ بالمائة في عام ١٩٨١، وارتفعت أسعار الفائدة في البلدان الصناعية الأخرى متمشية مع الأسعار الأمريكية(٢٨).

أثر التضخم على كل شرائح المجتمع، وبشكل خاص في صناعة الخدمات المالية. وكانت البنوك من قبل تحقق أرباحاً بمطالبتها المقترضين بأكثر مما تمنحه للمودعين. ومكنت عملية الوساطة هذه المقترضين من شراء السيارات والمنازل والعقارات وتلبية المطلوب منهم كأجور - لقد كانت في واقع الأمر تقوم بتشجيع عجلات الاقتصاد. لكن تضخم أوائل الثمانينيات أعاق منافسة البنوك في الولايات المتحدة. ووضعت التنظيمات الفدرالية (المسماة التنظيم ٥) سقفاً لأسعار الفائدة على مدخرات البنوك (حوالي ٥٪)، في وقت الذي بلغ فيه التضخم مستويات من عديدين. ودفعت اتحادات المدخرات، التي لا تخضع لقيود مشابهة، ١٢ بالمائة وبالتالي اجتذبت الودائع من البنوك.

ليس مستغرباً أن ظهور التضخم مجدداً منح المؤسسات ومنظمي العمال الطموحين حوافز للالتفاف حول الحواجز التنظيمية. وكان أحد المسؤولين التنفيذيين الأساسيين الذين يتمتعون بخيال بالمبادرة لتغيير شكل السمسرة هو رونالد ريجان.

فهو باعتباره جندي المارينز السابق الحازم الذى عمل كبيراً لمديرى ميريل لينش، طالب بمنتجات جديدة تربط المستهلكين بالشركة، وليس بالسماصرة الأفراد الذى يأخذونهم عند تغيير أصحاب العمل. وابتكر مؤوسوه حساب إدارة النقد الذى يجمع فى المقام الأول بين حساب هامش السمسرة و تحويل النقد فى أحد صناديق الاستثمار بسوق المال. وكان يسمح للعملاء بكتابة الشيكات واستخدام بطاقة المدين فى حسابات السمسرة. وعلى عكس إيداعات البنوك، لم تكن حسابات إدارة النقد مضمونة من الحكومة الفدرالية من خلال الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع. فقد كان العملاء يأخذون المخاطرة على عاتقهم^(٢٩).

رفع القيود عن الأعمال المصرفية

عندما خسرت البنوك التجارية الودائع لمصلحة المنافسين الجدد، كشركات المدخرات والقروض والسمسرة، مارست بدورها ضغطاً على المنظمين. وفى ٣٩ ولاية سعت البنوك لتخفيف قوانين مرحلة الكساد التى تحظر الأعمال المصرفية فى فروع البنوك الصغيرة وتسمح ببعض الدمج. كما سعت البنوك الأمريكية إلى مد العمليات إلى الخارج، بينما سعت البنوك الأجنبية إلى الوجود داخل الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٧٨ وافق الكونجرس على قانون الأعمال المصرفية الدولية البارز لعام ١٩٧٨ الذى وضع إطاراً جديداً لتنظيم البنوك الأجنبية. وقدم فى المقام الأول معالجة قومية للبنوك الدولية، التى كان بعضها قد دخل الولايات المتحدة بالفعل لكنه لم يحصل على تأمين الهيئة الدولية للتأمين على الودائع كى ينافس من أجل ودائع التجزئة. وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت البنوك تحوز ٢٧.٦ بالمائة من الودائع المصرفية الأمريكية وقدمت حوالى ١٥ بالمائة من كل القروض^(٣٠).

عندما رفعت البلدان الأخرى القيود عن الأعمال المصرفية وتبنت مبدأ المعالجة القومية (وهو ما يعنى حرفياً الشيء نفسه مثل البنوك المحلية) تسابقت البنوك الأمريكية

فى الخارج للعثور على فرص. وفى عام ١٩٧٩ كان هناك ١٤٤ بنكاً أمريكياً تدير ٧٧٧ فرعاً فى الخارج. وشمل أكثر من ٤٨ بالمائة من إجمالى مَحَافِظ القروض الخاصة بأكبر عشرة بنوك أمريكية قروضاً لعملاء أجانِب. وفيما بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٨ تضاعفت الأصول فى فروع البنوك الأمريكية فى الخارج ثلاث مرات^(٣١).

سيتيبانك ريستون يضيف مخاطرة

كان ريستون رئيس سيتيبانك واحداً من أبرز معارضى التغيير فى صناعة البنوك وأكثرهم إقناعاً. وباعتباره منظماً للأعمال المصرفية، كان رئيس سيتيبانك الجرىء والواثق من نفسه يقدر الفرص التى تقدمها العولة. وباعتباره دولى النزعة، كان ريستون ينظر إلى العالم على أنه سوق عالمية. وكان اهتمامه بالأعمال المصرفية وخبرته فيها يعود إلى الفترة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٦ عندما كان يرأس عمليات البنك الأوروبية. وبحلول عام ١٩٥٩، كان ٣٠ بلداً أوروبياً ومشاركاً قد جعلت عملاتها قابلة للتحويل بحرية بالنسبة لغير المقيمين، وهو ما خلق فرصاً للمستثمرين والمقرضين. وشملت إحدى الفرص الكبيرة الإقراض فيما يسمى سوق اليورو دولار. وعندما تدفقت الدولارات إلى خارج الولايات المتحدة، تراكمت فى الفروع الأوروبية للبنوك الأمريكية خارج سيطرة بنك الاحتياط الفدرالى. وباعتباره المدير التنفيذى لسيتيبانك من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٤، أثبت ريستون ديناميكيته وأنه صاحب رؤية. ووصفته الصحافة المالية بأنه أحد مجدى الأعمال المصرفية العظام فى القرن العشرين. وشمل أحد أهم تجديداته منتجاً مقصوراً على عدد قليل معروفاً باعتباره شهادة إيداع قابلة للتفاوض فى أوائل الستينيات. وساعد ريستون بهذه الشهادات فى تغيير شكل صناعة البنوك، حيث أصر على زيادة أرباح سيتيبانك بنسبة ١٥ بالمائة سنوياً. ومن قبل كان إقراض البنوك تقيدته ودائع العملاء، وكان بنك الاحتياط الفدرالى قد فرض قيوداً على أسعار الفائدة التى يمكن أن تدفعها البنوك. وبالشهادات استطاعت البنوك المنافسة فعلياً للحصول على ودائع الشركات والودائع الدولية.

كان لسيتيبانك، واسمه السابق ناشونال سيتي بانك، تراث طويل من المشاركة في الأعمال المصرفية الخارجية. فقد كان نشطاً في ألمانيا وأمريكا اللاتينية خلال العشرينيات من القرن العشرين وفي الصين خلال الثلاثينيات. وإحدى أجرأ مغامرات ريستون وأكثرها إثارة للجدل هو دور سيتيبانك الذي أداه أثناء أزمة النفط في السبعينيات بعد رفع أوبك أسعار النفط. وفي ١٩٧٤-١٩٧٥، ومرة أخرى في عام ١٩٧٩ بعد أزمة إيران، رفعت أوبك أسعار النفط بشكل حاد. في المرة الأولى كانت زيادة مقدارها خمسة أضعاف في النفط الخام. وخلال الأزمة الثانية تضاعف سعر الخام. وانتهز سيتيبانك، وبنوك أخرى، الفرصة لإعادة تدوير دولارات أوبك في البلدان النامية التي تعاني من الشدة. وحقق رجال البنوك لبعض الوقت أرباحاً كبيرة من الهامش (الفرق بين ما يتقاضاه البنك من المقترضين وما يدفعه للمودعين). وكانت حالات التخلف عن السداد في فترة الكساد ذكرى بعيدة لجيل ريستون من رجال البنوك الدوليين. وقام إقراضه الجريء على افتراض أن البلدان ذات السيادة لا تفلس، على عكس المقترضين الخاصين. كما قال: "عندما تنشأ المشكلات تكون مشكلات سيولة، وليس مشكلات إعسار." وكان يعتقد أنه إذا اتخذ بلد ما خطوة لحل مشكلات ميزان المدفوعات فسوف يجد التمويل من أجل مشروعات الاستثمار ومن أجل أية فجوة مؤقتة في ميزان المدفوعات. وقلل ريستون من شأن المخاطرة، حيث تنبأ بأن الحكومات المقترضة يمكنها الوفاء بالتزامات السداد إذا قدمت البنوك والحكومات المزيد من الائتمان. ومن الواضح أن تفكيره كان ينطوي على اعتقاد بأنه إذا علقت الحكومات المدينة السداد يمكن لرجال البنوك الكبار اللجوء إلى واشنطن وصندوق النقد الدولي للمساعدة^(٣٢).

لم يشارك الجميع في المجتمع المالي ريستون حماسه من أجل النمو والمخاطرة. إذ نجد أن هنري كاوفمان، "دكتور دووم" الأسطوري في سولومون برانرز، وهو بنك استثماري في وول ستريت ابتكر أول أوراق مالية يساندها الرهن العقاري، قد انتقد تأكيد ريستون على الفوائد المتزايدة والتوسع. وزعم كاوفمان أن هذا يشجع ثقافة

المخاطرة فى الأعمال المصرفية التى يكون لها فى نهاية الأمر "نتائج مفاجئة لاقتصادات العالم الثالث، وللأسواق المالية العالمية، ولسياساتك نفسك". وكانت هناك مخاوف مشابهة فى صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية، وهما المؤسسات الدائمتان اللتان تتحملان مسؤولية الإشراف والإبلاغ. فقد كانا قلقين بشأن جودة القروض والمخاطر بالنسبة للاستقرار المالى. ومع ملاحظة تغير فى أنماط إقراض البنوك من الشركات الخاصة إلى الحكومات، أثار بنك التسويات الدولية قضية المخاطر "السيادية". وقد عبّر عن مخاوف من أن البنوك لديها خبرة قليلة فى تقييم مخاطر القروض الحكومية. وكان صندوق النقد الدولى يخاف من أنه قد يشجع مناخ الاقتراض شديد السهولة من جانب البلدان التى تعاني من العجز، وبذلك يسهل التضخم ويؤخر الإصلاحات الضرورية. ومع ذلك كان صندوق النقد الدولى تحركه المحاباة السياسية. وقد اعترض وزراء المالية فى الدول النامية على شروطه المزعجة والقاسية الخاصة بالقروض^(٣٣).

أزمة ديون أمريكا اللاتينية

عند إقراض أموال النفط إلى البلدان النامية - كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك - زادت البنوك من تعرضها للمخاطر عالمياً. وطبقاً لما ذكره بنك التسويات الدولية، فقد أقرضت البنوك الخاصة ١٥٨,٥ مليار دولار من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٠، ذهب منها ٩٢,٥ مليار دولار إلى بلدان نامية غير نفطية. وجمعت البنوك ٨٢ مليار دولار من هذا المبلغ من بلدان الأوك. وعند إقراض مبالغ بهذا الحجم للبلدان النامية، دخلت البنوك فى مخاطر سوف تعود لتراودها، بشكل خاص فى تعاملاتها مع المكسيك والبرازيل. وفى أوائل الثمانينيات، عندما رفعت البنوك المركزية فى البلدان المتقدمة أسعار الفائدة للتصدى للتضخم، واجهت بلدان أمريكا اللاتينية صعوبات فى سداد خدمة الديون. وقد اضطر البعض إلى خفض الواردات بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمائة^(٣٤).

وقعت الأزمة بعد حرب جزر فوكلاند فى مايو من عام ١٩٨٢ عندما أفاق رجال البنوك على حقيقة أن بلدان أمريكا اللاتينية أفرطت فى حصولها على قروض تتجاوز قدراتها المالية. ولعجزها عن سداد ديونها، تفاوضت المكسيك على قرض من الولايات المتحدة ووافقت على إعادة جدولة ديونها مع رجال البنوك. وتولى صندوق النقد الدولى دوراً بارزاً فى ترتيب الائتمان ومساعدة المقترضين على إعادة الهيكلة. ومقابل قروضه، كان صندوق النقد الدولى يطالب المقترضين بقبول شروط من قبيل خفض الإنفاق الحكومى وتقليل الواردات وخفض قيمة العملات. وبذلك منع إجراء حدوث تأخر كبير عن السداد كان يمكن أن يطلق شرارة سلسلة من فشل البنوك تعرض نظام الأعمال المصرفية الدولية للخطر.

أجلت إعادة الهيكلة وقوع أزمة، لكن فى النهاية اضطرت البنوك إلى شطب الكثير من قروضها الأمريكية اللاتينية. وقد خصص جون ريد خليفة ريستون فى سيتيبانك ٣ مليارات دولار لتغطية خسائر قروض ريستون لأمريكا اللاتينية، وهو إجمالى أرباح البنك خلال السنوات الأربع الأخيرة من فترة عمل ريستون كمدير تنفيذى. وبذلك أبرزت أزمة ديون البلدان النامية هشاشة النظام المالى المرفوع عنه القيود. فقد أقرضت البنوك المال للحكومات الأجنبية على أساس القليل من الإقضاء. وبما أن المؤسسات الكبرى أكبر من أن تفشل، فقد اعتمدت على الحكومات لإنقاذها من المشكلات. وفعلت إدارتا الرئيسين رونالد ريجان وجورج إتش دابليو بوش ذلك مع خطتى بيكر وبرادى لمعالجة الأزمة والحيلولة دون حدوث الفشل الشامل. وكان ذلك مثلاً نموذجياً للخطر الأخلاقى، حيث كان المخاطرون من كبر الحجم بحيث لا يفشلون. وفى هذا الوضع يمكنهم تقديم قروض تتسم بالمخاطرة تحقق عائداً مرتفعة دون خوف من النتائج إذا لم يكن أداء القروض كما هو متوقع. وإذا فشل الآخرون جميعاً، فمن الممكن الاعتماد على دافعى الضرائب فى إنقاذ قطاع البنوك. وكما اتضح، فقد كانت أزمة أمريكا اللاتينية مقدمة للأسوأ الذى سيأتى^(٢٥).

العولمة السياسية فى التسعينيات

بحلول أوائل التسعينيات، عندما انتهت الحرب الباردة وسقط سور برلين، كانت عولمة التمويل قد حققت تقدماً كبيراً. وكانت البنوك والشركات المالية الكبيرة تفتش العالم بحثاً عن الأعمال، وتسهّل تدفق رأس المال الخاص وتمويل توسيع التجارة. وأصبحت بورصات العالم، التى كان يفصل بينها وبين بعضها الزمان والمكان فى وقت من الأوقات، أو كان يربطها التلغراف على الأقل، تربطها بشكل كبير الألياف الضوئية والأقمار الاصطناعية وأجهزة الكمبيوتر عالية السرعة. ونتيجة لـ"الانتعاش الكبير" فى بريطانيا فى عام ١٩٨٦، والجهود الناجحة لمقدمى الخدمات الغربيين لدخول السوق اليابانية، كانت لندن وطوكيو ونيويورك بها أكبر أسواق الأوراق المالية. وفى نهاية عام ١٩٩٠، كانت سوق نيويورك (بورصة نيويورك أو ناسداك) هى الأكبر بما فيها من رأسمال محلى قدره ٣ تريليونات دولار، وكانت طوكيو الثانية وبها ٢,٩ تريليون دولار، ثم لندن وبها ٨٥٠ مليار دولار. ويقدر إجمالى القيمة السوقية للأوراق المالية التى يجرى تداولها بـ ٢١,٢ تريليون دولار مقسمة بالتساوى تقريباً بين الأسهم (٨,١٠ تريليونات دولار) والسندات (٤,١٠ تريليونات دولار). وبعد عشر سنوات (عام ٢٠٠٠) كانت نيويورك بها ١,١٥ تريليون دولار وطوكيو ٣,٢ تريليونات دولار ولندن ٢,٦ تريليونات دولار، وبورصة نيويورك أوروبا ٢,٣ تريليونات دولار^(٣٦).

الأزمة اليابانية

انحدار اليابان النسبى فى التسعينيات أمر يستحق التعليق. فمع أواخر الثمانينيات، كانت اليابان على قمة العالم. وقد حذر كتاب إزرا فوجل "اليابان باعتبارها رقم واحد" المنشور فى عام ١٩٧٩ من تغلب اليابان على أمريكا ومن انتقال النفوذ إلى المحيط الهادئ. وزعم فوجل أن المؤسسات اليابانية تعاملت مع الوضع على نحو أكثر نجاحاً من نظيراتها الأمريكية. وكان وراء تقدم اليابان شعب مجتهد مصمم على إعادة البناء من دمار الحرب العالمية الثانية. وكان اقتصادها قد حقق معدل نمو قدره ٦ بالمائة منذ الخمسينيات،

متجاوزةً بذلك الدول المتقدمة الأخرى بكثير. واجتذبت المنتجات اليابانية - مثل سيارات تويوتا وأجهزة سوني الإلكترونية وكاميرات كانون - المستهلكين في كل مكان لجودتها وقدرة الناس على شرائها. وكما أُشير في الفصل الثالث، اشترى المستثمرون اليابانيون الذين لديهم مبالغ هائلة من النقد أملاً بأن يرغب فيها الجميع وتعد رمزاً للثراء والنجاح في أنحاء العالم. وكتبت مجلة "ذي إيكونوميست": "... اليابانيون الآن شديدي الثراء". وفي عام ١٩٨٧ تجاوزت الرسملة السوقية لبورصة طوكيو الرسملة السوقية لنيويورك. وسيطرت البنوك اليابانية على قائمة أكبر عشرة بنوك في العالم. وحقق نومورا سيكوريتيز، وهو بنك استثماري وشركة سمسرة، أرباحاً أكبر من سيتيبنك و ميريل لينش. وحملت المالية وصحافة الأعمال تقارير عن كيفية وقوف طوكيو لتحل محل نيويورك ولندن باعتبارها عاصمة التمويل الدولي^(٣٧).

لكن كما اتضح، كانت قوة طوكيو سراباً، حيث كانت تقوم على سعر صرف أقل من القيمة الحقيقية، وبنوك مبالغ في رفعها مالياً، وفقاعة عقارات. فقد كان سعر المتر المربع في عقارات جينزا (الحى التجارى) ٢٠٠ ألف دولار. وكانت قيمة كل الأراضى فى اليابان (حوالى ٢٠ تريليون دولار) تساوى قيمة كل أراضى الولايات المتحدة مرتين ونصف تقريباً^(٣٨).

عندما انفجرت الفقاعة، كان السقوط سريعاً وصعباً. إذ هبط مؤشر نيكاي بمقدار الثلثين على مدى عامين. وهبطت قيمة الأراضى التجارية فى المدن الكبرى بنسبة ٨٠ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و٢٠٠٠، وقيل إن الهبوط فى قيمة الأراضى والأسهم محامى يساوى ثلاثة أعوام من إجمالى الناتج المحلى اليابانى.

إلى جانب إقراضها الذى يحظى بقدر كبير من الرفع المالى للعمليات الصناعية والعقارات، وكانت البنوك اليابانية ضحايا القواعد الدولية الجديدة، وهى اتفاقيات بازل لعام ١٩٨٧، وقد سعت هذه الاتفاقيات التى جرى التفاوض عليها فى ظل بنك التسويات الدولية إلى المطالبة باحتفاظ البنوك الدولية برأس مال مساهم يساوى ٨ بالمائة من المطلوبات. وعندما كانت الأسهم فى البنوك اليابانية أقرب إلى ٢ بالمائة،

على الرغم من أن أصولها كانت تتضمن حصصاً في شركات أخرى مقيمة بأسعار شرائها. وقد سمح المنظمون اليابانيون بحساب هذه على أنها رأسمال مساهم. لكن انهيار السوق اليابانية أجبر بنوكاً يابانية كثيرة على الانسحاب من الأنشطة الدولية. ورداً على هذا الوضع أعلن المنظمون اليابانيون في عام ١٩٩٧ عن "الانفجار الكبير" الخاص بهم، الذي نُقِذَ في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١، وإغراء المدخرين على العودة إلى السوق أُلغوا الحواجز التي تفصل بين الأعمال المصرفية والاستثمار والتأمين، وحرروا معاملات الصرف الأجنبي، وجاءوا بأنظمة محاسبة تتوافق مع المعايير الدولية. ومهدت هذه الخطوات الطريق لطوكيو كي تدخل الأسواق الدولية من جديد^(٣٩).

بنوك الأوفشور وصناديق الثروة السيادية

زادت سرعة العديد من الظواهر الجديدة خلال التسعينيات - بنوك الأوفشور وصناديق الثروة السيادية. وأصبحت بنوك الأوفشور عاملاً مهماً في التمويل الدولي. وظهرت سويسرا وجزر كايمان باعتبارهما اللاعبين الأساسيين في هذا العمل، يدفعهما إلى ذلك رغبة بعض العملاء لتحقيق خصوصية شخصية والتهرب من الضرائب الوطنية والسلطات التنظيمية. وقبل أن يؤدي حادث الحادي عشر من سبتمبر المأساوي في عام ٢٠٠١ إلى التمهيص الزائد لبنوك الأوفشور، كان مقدراً على نطاق واسع أن أغنى الأفراد في العالم يحوزون على ٦ تريليونات دولار في الملاذات الضريبية. وكان بعض هذا المال غير قانوني - ناتج عن المخدرات وغسل الأموال ونشاط إجرامي آخر^(٤٠).

صناديق الثروة السيادية صناديق تملكها الحكومة وتديرها، وهي تستثمر عائدات النفط وفوائض التجارة في الأصول عالية المخاطرة عالية العائد، ومنها الأسهم وصناديق التغطية والسندات والسلع والعقارات. وقد أنشأت الكويت أول صندوق ثروة سيادية في عام ١٩٥٣، ونظمت النرويج صندوق معاشات التقاعد الخاص بها في عام ١٩٩٠، وفي السنوات الأخيرة أنشأت الصين وإيران وروسيا وقطر والإمارات العربية المتحدة

صناديق الثروة السيادية. ويقدر أن هذه الصناديق الحكومية تدير ما بين ١,٩ و ٢,٩ تريليون دولار، ويقدر البعض أنها ستدير ١٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٥، وفي عام ٢٠٠٧ كانت أكبر الصناديق هي هيئة أبوظبي للاستثمار (الإمارات العربية المتحدة)، ٥٠٠-٨٧٥ مليار دولار، وصندوق المعاشات التقاعدية للنرويج ٣٧٣ مليار دولار، وهيئة الاستثمارات الحكومية لسنغافورة ٣٤٧ مليار دولار، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ٣٢٧ مليار دولار^(٤١). وهناك مخاوف من أن هذه الصناديق، التي تعمل بطريقة غير شفافة، ربما تكون لها مصالح جيوبوليتيكية - منها الاستحواذ على الموارد الطبيعية - وكذلك مصالح مالية.

على أحد المستويات، بدأ التدويل المالي نجاحاً كبيراً. وبحلول عام ١٩٨٩ قدر بنك التسويات الدولية أن التعامل اليومي في الصرف الأجنبي بلغ ٦٥٠ مليار دولار يومياً، وهو ما يساوي تقريباً قيمة صادرات البضائع والخدمات ٤٠ مرة. وكان الدولار الأمريكي مستخدماً في ٩٠ بالمائة من كل الصفقات. وذكرت الخدمات المالية الدولية بلندن أن لندن احتفظت بريادة بارزة في التعامل في الصرف الأجنبي في أبريل من عام ٢٠٠٩، فقد كانت المملكة المتحدة مسؤولة عن ٣٦ بالمائة من التعامل العالمي في الصرف الأجنبي، حيث تتفوق في ذلك بكثير على الولايات المتحدة (١٤٪) واليابان (٧٪) وسنغافورة (٦٪). وكان من الواضح أن التجارة الخارجية مسؤولة عن جزء فحسب من معاملات الصرف الأجنبي. وكانت تدفقات رأس المال الدولي - وخاصة المعاملات بين البنوك - مسؤولة عن الجزء الأكبر. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر قد انتعش بقوة. وفي السبعينيات، توضح أرقام الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حدود ٢٤ مليار دولار في العام. وفي الثمانينيات، ٩٢,٧ مليار دولار. وفي التسعينيات، ٤٠١ مليار دولار.

خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حدود ١١٣٨,١ مليار دولار. وطبقاً لما ذكره العاملون ببنك التسويات الدولية، كانت التدفقات غير الرسمية الواردة إلى اقتصادات السوق الناشئة في حدود ١٥,٦ مليار دولار خلال الثمانينيات، منها ١٠٢,٢ مليار دولار استثمار أجنبي مباشر.

وفى عام ٢٠٠٧ تجاوز إجمالي التدفقات غير الرسمية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة ١٤٤٠,٢ مليار دولار - وهو توسع غير عادى لتدفقات رأس المال^(٤٢).

اتضح كذلك أن توسع التجارة والتدفقات المالية كان مرتبطاً بالنمو المرتفع وانخفاض التضخم. وعلى مدار الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٧ عندما انخفض التضخم، اتسع النمو الحقيقي بقوة فى بلدان كثيرة. وقد تمتعت بلدان شرق آسيا الناشئة على نحو خاص بمعدلات مرتفعة من النمو فى حدود ٧,٤٪ سنوياً. وكان متوسط الصين ١٠٪ تقريباً، تليها فيتنام ٧,٤ بالمائة، وكوريا ٥٪. وتمتعت أسواق ناشئة كبيرة عديدة أخرى بنمو قوى: الهند (٦,٥٪) والبرازيل (٢,٧٪) وروسيا (٢,٦٪). ومع ذلك فمن بين الدول المتقدمة، قدمت ألمانيا (١,٥٪) واليابان (١,٥٪) نموذجين محبطين. وكان أداء المملكة المتحدة (٢,٩٪) والولايات المتحدة (٣,١٥٪) أفضل^(٤٣).

قابلية حساب رأس المال للتحويل

فى غرب أوروبا والولايات المتحدة، ظهر إجماع بشأن المسار الأمثل للتنمية. وكان هذا الذى يسمى إجماع واشنطن، وهو عبارة مرتبطة بالاقتصادى چون وليامسون، يقوم على أساس ليبرالى جديد من الافتراضات - حرية التجارة وتدفقات رأس المال والميزانيات المتوازنة وما شابه. وفى المؤسسات الدولية، كان هناك تصميم على تقديم السياسات، خاصةً قابلية حساب رأس المال للتحويل، وذلك لكى يمكن للمستثمرين نقل أموالهم بسهولة من موضع إلى آخر. وكان إجماع واشنطن ينظر إلى أسواق رأس المال المفتوح على أنها الأساس الرئيسى للنمو المستدام، وإن كانت بلاد كالصين قد نظمت تدفقات رأس المال، وحققت على الرغم من ذلك حققت نمواً بأرقام ثنائية الأعداد. واللافت للاهتمام أن الحملة الدولية لفتح أسواق رأس المال لم يكن يقودها وول ستريت وواشنطن، بل القادة الأوروبيون، الذين كان الكثيرون منهم اشتراكيين فرنسيين.

تعاون الكثير من قادة العالم الآخرين فى حملة رفع القيود عن الأسواق وخصخصة المشروعات الحكومية. والغريب أن بعض المؤيدين الأكثر تأثيراً لرفع القيود

وفتح أسواق رأس المال كانوا الاشتراكيين الفرنسيين والبيروقراط الأوروبيين. وكجزء من جهود تكامل الاتحاد الأوروبي، وتحقيق الوحدة النقدية، طالب الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٨ بأن تزيل الدول الأعضاء الحواجز التي تحول دون تدفقات رأس المال فيما بينها، وفيما بينها وبين غير الأعضاء. وقد دعا جاك ديلور، الاشتراكي الفرنسي الذي كان رئيساً للمفوضية الأوروبية، وكبير موظفيه پاسكال لامي، الذي يرأس حالياً منظمة التجارة العالمية، إلى مجموعة ليبرالية جديدة من القوانين من أجل رأس المال. وفي صندوق النقد الدولي، تبني اشتراكي فرنسي آخر، وهو ميشيل كامديسو، تحرير حساب رأس المال، وبدأ يحث عليه في الدول النامية. وقد سعيا إلى استخدام القوانين والمؤسسات الدولية لإدارة العولة المالية لمصلحة الطبقة الوسطى، بينما اعتبرت الولايات المتحدة وبنوكها القوية صندوق النقد الدولي وأفراد جهازه البيروقراطي بشك^(٤٤).

خلال التسعينيات شجع صندوق النقد الدولي البلدان النامية على فتح أسواقها وتحرير تجارتها، على الرغم من أنه لم يكن هناك إجماع مهني بشأن قيمة تحرير حساب رأس المال. وأجرت الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية رفعا سريعا وجذريا للقيود في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وحدث اتجاه التحرير نفسه في إندونيسيا وماليزيا بسرعة أبطأ. وقال صندوق النقد الدولي إن ذلك النمو القوي في بلدان نامية كثيرة "مرتبط بالانفتاح المتزايد والاندماج الأكبر في الاقتصاد العالمي". وفي فبراير وأبريل من عام ١٩٩٧، وافق مديرو الصندوق "على أن النظام المنفتح والليبرالي للحركات الرأسمالية عزز النمو الاقتصادي والرخاء بالإسهام في التخصيص الكفء للادخار والاستثمار العالميين". وبالتشاور مع الدول النامية المفردة، كالهند وماليزيا وجنوب إفريقيا، شجعت رفع القيود وإزالة العوائق من أمام الاستثمار الأجنبي. وأشار مسئولو صندوق النقد الدولي إلى أن "قدراً كبيراً من الكفاءة يتحقق نتيجة التدفقات الأكثر حرية لرأس المال". والواقع أن المؤسسات النقدية الدولية أصبحت داعية إلى العولة المالية، حيث كانت تشجع وجود شبكة واسعة من أسواق رأس المال الخاصة المنظمة على نحو فضفاض والحث على إجراء إصلاحات هيكلية في الأسواق الناشئة للتكيف مع تدفقات رأس المال. وبالنحو الذي أُنشئ عليه

فى بریتون وودز، كان لصندوق النقد الدولى مهمة أقل طموحاً، وهى تشجيع الاستقرار المالى^(٤٥).

بإزالة القيود المفروضة على تدفقات رأس المال، كانت هناك زيادة كبيرة فى رأس المال الذى ينتقل إلى البلدان النامية. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ١٣,٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٥٥,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ و ٢٠١ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ و ١٣٣,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠، وكان ذلك يمثل ٣٤ ضعف الزيادة فى ثلاثين عاماً. وفى عام ١٩٧٠ حصلت البلدان النامية من المساعدات الرسمية ضعف ما حصلت عليه من الاستثمارات الخاصة. وبعد ثلاثين عاماً كان الاستثمار الخاص يساوى التدفقات الرسمية ٢,٧ مرة. وبين البلدان النامية ذهبت أكبر حصة من الاستثمار الخاص إلى الأسواق الناشئة الكبيرة. وفى عام ٢٠٠٠ حصلت البرازيل (٣٢,٨ مليار دولار) والصين وهونج كونج (١٠٢,٦ مليار دولار) والمكسيك (١٧,٨ مليار دولار) على ١٥٣,٢ مليار دولار، أو ٦٠ بالمائة من التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية^(٤٦).

الأزمة الاقتصادية الآسيوية

كانت الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى ١٩٩٧-١٩٩٨ إشارة تحذير من أخطار ستأتى عندما يتشكل الاقتصاد العالمى المرفوع عنه القيود. وحتى عام ١٩٩٧ كانت أسواق آسيا الناشئة نموذجاً للمستقبل. إذ كانت بها معدلات مرتفعة من المدخرات، ومعدلات مرتفعة من النمو (تتجاوز ٧٪)، وعملات مربوطة بالدولار الأمريكى. وكانت كوريا وتايلاند قد فتحتا أسواقهما الاقتصادية مؤخراً للمستثمرين الأجانب. وشجع ذلك المستثمرين الأجانب الباحثين عن عائدات مرتفعة إلى الاستثمار فى الأوراق المالية الآسيوية. وفى عام ١٩٩٦، وهو العام السابق لسقوط السقف، تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر على البلدان النامية فى آسيا. فقد تلقت ٩٤ مليار دولار (٦٤ بالمائة) من الإجمالى العالمى البالغ ١٤٧ مليار دولار مستثمرة فى البلدان النامية. وحصلت الصين

وهونج كونج على ٥٢.٢ مليار دولار، وكوريا على مليارى دولار . وحصلت دول جنوب شرق آسيا (بما فيها إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام) على ٣٠,٥ مليار دولار^(٤٧).

زادت أشكال التمويل الخارجى الأخرى زيادة كبيرة، وخاصةً إقراض البنوك قصيرة المدى المتقلب. ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاديون يعتمدون على الدين الذى يغلب عليه الدولار والمعرض للتقلبات فى رأى المستثمرين. وطبقاً لما ذكره بنك التسويات العالمية، زاد إقراض البنوك وتمويل السندات الدوليان لخمس دول آسيوية (إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند) من متوسط سنوى قدرة ١٩ مليار دولار فى أوائل التسعينيات إلى ٧٥ مليار دولار فى ١٩٩٥-١٩٩٦، وزاد الدين الخارجى قصير الأجل باعتباره نسبة مئوية من احتياطيات الصرف الأجنبى ارتفاعاً حاداً بالنسبة لبلدان عديدة. وفى حالة كوريا ارتفع من ١٤٨٪ فى عام ١٩٩٣ إلى ٢١٤٪ فى عام ٢٠٠٧، وماليزيا من ٢٨٪ إلى ٦٢٪، وتايلاند من ٩٩٪ إلى ١٥٣٪^(٤٨).

وفى تايلاند مَوَّلَ الاقتراض بالعملات الأجنبية فقاعة الأصول فى تشييد العقارات. وأثناء حماس المستثمرين الأجانب للعائدات، قللوا مرة أخرى من شأن المخاطرة فى الأسواق النامية، وافترضوا أن الحكومات المحلية سوف تدعم المؤسسات المالية. وأغرت سنوات من النمو غير المنقطع بالذهاب إلى أخطار المديونية الخارجية المتزايدة فى بيئة رُفعت عنها القيود. وذكر بنك التسويات العالمية أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٧ كان دين تايلاند الخارجى قصير المدى ١٥٣ بالمائة من احتياطيات الصرف الأجنبى. بل كان أعلى بالنسبة لإندونيسيا وكوريا - ١٨٢ و ٢١٤ بالمائة على التوالى^(٤٩).

عندما بدأت صادرات تايلاند فى الانخفاض فى ربيع ١٩٩٧، تعرض البات إلى ضغط المضاربة مما أجبر المملكة إلى خفض قيمته. وتسبب ذلك فى الضغط على البيسو الفلبينى، والرنجت الماليزى، والروبية الإندونيسية. وبعد هبوط تلك العملات، انتشرت العدى إلى اللون الكورى، وللحصول على الدعم المالى الخارجى (قُدِّمَ ١١٧ مليار دولار)،

قبلت تايلاند وإندونيسيا وكوريا خطط تحقيق الاستقرار الاقتصادى التى وضعها صندوق النقد الدولى. واقتضت تلك الخطط تقشفاً داخلياً شديداً. والصورة الأكثر مهانة من تلك الفترة، وهى الصورة التى أغضبت الكثير من الآسيويين، هى صورة المدير العام لصندوق النقد الدولى ميشيل كامديسو، وهو ينظر من علٍ إلى الرئيس الإندونيسى سوهارتو أثناء توقيعهِ على اتفاقية الاستقرار التى تتطلب إجراءات قاسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

عززت الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٩٧ وضع الدولار المهيمن. وكما أوضحت تجربة البلدان الآسيوية، كانت البلدان الصغيرة تحتاج إلى احتياطات كبيرة من الدولارات لصد هجمات المضاربين فى أوقات الاضطراب. وفى أعقاب ذلك اختارت الإبقاء على عملاتها رخيصة، وتشجيع الصادرات، ومراكمة احتياطات من الدولارات لتجنب أية أزمة شبيهة فى المستقبل. وبدأ البعض يتحدث عن هيمنة الدولار باعتبارها نتيجة لذلك. فقد بدا أنه لا يمكن الاستغناء عن الدولار، ذلك أنه فى ظل نظام تعويم أسعار الفائدة الذى تلا بريتون وودز ظل الدولار حجر الزاوية فى التمويل الدولى. وظلت السلع الأساسية، كالنفط، تُسعر بالدولار. وكان العالم يحتاج إلى الاحتياطات الدولارى لتمويل التجارة والحفاظ على قيمة العملات القومية، وتدخلت حكومات كثيرة فى أسواق الصرف، مستخدمةً الدولار، للتأثير على قيمة عملاتها.

خاتمة

بحثنا فى هذا الفصل كيف غيرت رياح العولة العالم المالى المنظم بطريقة محكمة الذى خرج من الكساد العظيم. وفى تلك الفترة أجبر فشل البنوك وممارسات الاستثمار غير السليمة وحركات رأس المال المعطلة الحكومات على تنظيم الأعمال المصرفية والتمويل وتدفقات الأموال الدولية. وبعد نصف قرن، عندما بهتت ذكريات الأحداث السابقة، تزايد الضغط المطالب برفع القيود عن الأسواق المالية. ونجح أفراد جماعات الضغط والمتحمسون للسوق الحرة فى تخفيف القيود وتمكين حدوث ثورة فى التمويل العالمى. وزادت تدفقات رأس المال الخاص بشكل كبير، تساعدها تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة. ولتسهيل العملية، ساعدت الحكومات فى البلدان ذات الدخل المرتفع وصندوق النقد الدولى جهود فتح أسواق رأس المال العالم النامى وشجعته. وبينما خفضت الإصلاحات تكاليف رأس المال وحققت فوائد كثيرة، كانت هناك مؤشرات مبكرة على أن الأسواق المرفوع عنها القيود تعمل بطريقة غير سليمة، وتتهار فى بعض الأحيان. وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حذرت سلسلة من الأزمات المالية فى الأسواق النامية، كعصافير الكنارى الصامتة فى منجم فحم، من خطر وشيك فى عالم مالى به القليل من القيود.

الفصل التاسع

الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠)

لم يكتثر الاقتصاد العالمى النابض بالحياة بالأزمة الآسيوية واستأنف النمو. وكشأن القاطرة القوية، سحب طلب المستهلكين المتزايد فى الولايات المتحدة النشاط الاقتصاد فى أقاليم أخرى. وبما أن الولايات المتحدة أكثر أسواق العالم انفتاحاً، فقد ولدت ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى فى عام ٢٠٠٠، واستهلكت ١٩ بالمائة من واردات العالم.

فى أنحاء العالم، عادت ثقة المستثمرين العالميين بسرعة. ففى عام ١٩٩٩، بعد عامين من الأزمة المالية الإقليمية، بلغت الأسواق الآسيوية فى سنغافورة وسيدنى وهونج كونج تعافياً ملحوظاً. وكان الرأى المتفائل فى نهاية العام يشير إلى أن هناك تحولاً حاداً. ومن بين الأسواق الأوروبية، بلغت بورصة الفايينشال تايمز فى بريطانيا ذروة جديدة غير مسبقة فى آخر يوم تعامل، بزيادة قدرها ١٧,٨ بالمائة فى السنة، وكانت القيادة لأسهم التكنولوجيا. كما دفعت أسهم التكنولوجيا بورصة باريس كذلك إلى مستوى قياسى جديد، وكانت التكنولوجيا وراء انتعاش الولايات المتحدة الذى شهد ارتفاع الأسهم إلى مستويات قياسية فى أواخر عام ١٩٩٩، وكانت الأسهم الأمريكية قد ارتفعت طوال ١٠٥ أشهر، وهى أطول فترة توسع منذ الستينيات.

بينما استمرت تدفقات التجارة والتمويل المتزايدة فى دمج الدول، اتسعت المعاملات فى أسواق الصرف الأجنبى بسرعة. ففى عام ١٩٩٨ كان يتم تغيير ١,٥ ترليون دولار كل يوم. وبحلول عام ٢٠٠٧ كان معدل الدوران فى العملات ٣,٥ تريليونات دولار،

بزيادة ١٢٣ بالمائة. وفي المقابل، بلغ إجمالي الصادرات العالمية من السلع ١٤ تريليون دولار، وهو ما يساوي أربعة أيام من التعامل في الصرف.

كشأن آخرين كثيرين، كان آلان جرينسپان رئيس بنك الاحتياط الفدرالى يرى أن الاقتصاد العالمى بصورة عامة مزدهر ومستقر. فإلى جانب النمو القوى ظل التضخم منخفضاً. ومنذ أوائل الثمانينيات، كانت التدهورات الاقتصادية فى البلدان ذات الدخل المرتفع ضحلة. وقد ثبت أن الاقتصادات المتقدمة تتعافى بسرعة الصدمات والانهيارات فى الأرجنتين والمكسيك وشرق آسيا وروسيا. ويرى جرينسپان أنه يبدو أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى يتغير بسرعة ويصحح نفسه بنفسه. وقد انتشلت الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة الملايين من سكان العالم من الفقر^(١).

اتضح أن التطورات فى البورصات العالمية خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة تدعم إيمان جرينسپان بالمشروع الحر. وقد ظلت أسواق الأسهم تتوسع وتتوحد وتتكامل. وارتفعت رسملة بورصة نيويورك، التى توقفت عند ١١,٤ تريليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٩، إلى ١٥,٧ تريليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وقفزت بورصة نيويورك أوروبا من ٢,٤ تريليون دولار إلى ٤,٢ تريليون دولار، ولندن من ٢,٩ تريليون دولار إلى ٣,٩ تريليونات دولار. وظهرت سوق جديدة، وهى شنغهاى، فجأة وكان تقييمها ٣,٧ تريليونات دولار. وقد احتلت المركز الخامس قبل هونج كونج التى كان تقييمها ٣,٧ تريليونات دولار. ومع نمو الأسواق وتحسُّن التكنولوجيا، استمر التوحيد. وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت بورصة نيويورك قد اندمجت مع يورونكست ليخلقاً مجموعة تسويق عالمية. ووجدت يورونكست، التى تأسست عام ٢٠٠٠، البورصات فى باريس وبروكسل وأمستردام^(٢).

المتفائلون والمتشائمون

من بين أغلبية المتنبئين والمحللين الماليين، كان المزاج فى بداية القرن الجديدة متفائلاً. فقد تنبأ البعض بتوسع قوى طويل المدى، حيث شكلت التجهيزات التكنولوجية

والتحول إلى الاقتصاد، الذي تسيطر عليه الخدمات ويقوم على المعلومات، باردايم(*)
تكنولوجى جديد. وتدفقت تنبؤات وردية بحرية من بين شفاة الخبراء ومن أقلامهم. فقد
تنبأ الصحفى جيمس كلاسمان والاقتصادى كيثين هاسيت بأن متوسط داو جونز الصناعى
سوف يرتفع إلى ٣٦.٠٠٠ بعد ثلاث إلى خمس سنوات. وكانت تلك زيادة بمقدار ٢١٢ بالمائة
على متوسط ١١٤٩٧ فى ٢١ ديسمبر من عام ١٩٩٩، وزعم مؤلفو الكتب أن الأسهم
خَفُضت قيمتها لأن التقدم التكنولوجى ومصادر المعلومات المحسنة قللت المخاطر. ورغبة
منه فى أن لا يكون هناك من هو أفضل منه، تنبأ المستشار المالى تشارلز كادليك
بارتفاع مؤشر داو جونز الصناعى إلى ١٠٠.٠٠٠ فى عام ٢٠٢٠^(٣).

فى هذه البيئة التى تتسم بالبهجة، ظل المتفائلون يندفعون بعنف وواجه
المتشائمون احتقاراً إعلامياً. ففى نوفمبر من عام ١٩٩٩ استبعد لويس روكايزر، المقدم
شديد التفاؤل لـ"ول ستريب ويك"، وهو برنامج تليفزيونى شهير للمستثمرين الأمريكين،
المنتبئة الوحيدة بالأشياء السيئة التى لا يعير تنبؤاتها أحد أى اهتمام من لجنة "جن"
السوق الخاصة به. فعلى مدى ١٥٦ أسبوعاً قدمت جيل دوداك من واربروج ديلون
تنبؤات متشائمة وكانت تحبط تفاؤل السوق. وبعد عدة شهور من رحيلها، غيرت السوق
اتجاهاتها بطريقة درامية. وكان انهيار أسهم التكنولوجيا فى الولايات المتحدة يشير
إلى نهاية فقاعة الدوت كوم، لكنه لم يزعزع استقرار الاقتصاد العالمى، كما لم تزعزعه
الهجمات الإرهابية فى عام ٢٠٠١ والانهيار المفاجئ لعملاق الطاقة إنرون بسبب
التلاعب المحاسبى. كان لتلك الأحداث أثر قليل على أسعار الذهب، الذى جرت العادة
على أن يكون علامة على الاتجاهات المتشائمة، فقد أنهت أسعار الذهب عام ٢٠٠١
عند ٢٧٦,٥٠، وهو أقل من أى متوسط أسعار منذ عام ١٩٧٨^(٤).

نذكرنا التفاؤل فى بداية القرن الحادى والعشرين بالحالة المزاجية قبل الحرب
العالمية الأولى. ففى ذلك العصر الذهبى كان هناك اقتصاد مفتوح مشابه.

(*) الباراداييم paradigm هو مجموعة من الافتراضات التى يتصورها الإنسان ويكوّنها فى حياته،
وهو الطريقة التى ندرك بها العالم أو نراه. (المترجم)

وقد زادت الاستثمارات والهجرة زيادة كبيرة. وتنبأ الكثير من أهل ذلك العصر أصحاب التفكير العميق بالنمو والتحسين، حيث ازدهرت الدول ونضجت وكملت اقتصاداتها. وبينما كان هناك متوقعو الشر الذين تنبأوا بحرب أوروبية أو انهيار الرأسمالية، يبدو أن انهيار العولة المفاجئ في عام ١٩١٤ فاجأ المستثمرين الأوروبيين^(٥).

تختلف الظروف المعاصرة إلى حد كبير عن الحقبة التي انتهت في صيف عام ١٩١٤، ومع ذلك فقد كانت هناك تشابهات مذهلة. فالنزعة الدوائية المبهجة الخاصة بمعلق النيويورك تايمز توماس فريدمان كانت تشبه تلك الخاصة بنورمان أنجل في عام ١٩١١، وكشأن كاتب ما قبل الحرب العالمية الأولى، كان فريدمان يرى العالم متصلاً جداً ببعضه بحيث لا يمكن أن يدخل في حرب. وفي كتاب "اللكزس وشجرة الزيتون" (١٩٩٩) وغيرها من الكتابات، عرض فريدمان نظرية العالم المعتمد على بعضه تبادلياً المتفائلة، وهي فرضية "الأقواس الذهبية". فقد قال إن "بلدين بهما محال ماكونالدز لا يمكن أن يدخل حرباً ضد بعضهما أبداً". وعندما زاد الدخل وأصبحت الدول طبقة وسطى، وهو ما يدعم شبكة ماكونالدز، اعتقد فريدمان أن التكامل الاقتصادي والرقمي، وانتشار القيم الرأسمالية قيد سلوك السياسة الخارجية. أو بعبارة أخرى، "الناس في بلدان ماكونالدز لم يعودوا يحبون خوض الحروب، فهم يفضلون الانتظار في الطوابير للحصول على الهامبورجر"^(٦).

على الرغم من التوقعات المبهجة، كان لدى المراقبين المؤثرين مخاوف بشأن صحة الاقتصاد العالمي في بداية الألفية الجديدة. وكانت "الإيكونوميست"، التي عرضت رؤية دولية للاتجاهات، قلقلة بشأن أكبر اقتصادين في العالم، وهما اليابان والولايات المتحدة. إذ جعل الاقتراض المفرط هذين الاقتصاديين يبدوان معرضين للخطر. فاليابان، المتعافية من انهيار أسواق أسهمها وعقاراتها في عام ١٩٩٠، سوف يكون لديها بعد قليل أكبر دين (باعتباره نسبة من إجمالي الناتج المحلي) تدين به أية دولة متقدمة في وقت السلم. ويتجلى دين القطاع العام في اليابان، مقارناً بالإسراف الخاص في أمريكا، في زيادة دين المستهلك والحوافز الضخمة لمديري الشركات،

وأسعار الأسهم المتزايدة بشكل كبير. وعلى الرغم من الاعتراف بأن الظروف الاقتصادية الجديدة كانت تأتي بمكاسب حقيقية، فقد أكد "أن الأسواق ... تحركها توقعات غير واقعية للقدرة الإنتاجية وزيادة الأرباح مستقبلاً"^(٧).

كان أحد الأحداث مزعجاً إلى حد كبير بالنسبة للمشرفين الماليين. فقد أطلق انهيار أحد صناديق التغطية، وهو "إدارة رأس المال طويل المدى"، جرس إنذار. إذ فقد الصندوق ٦,٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٨ في أعقاب الأزمة المالية الروسية. وكان يستخدم تكتيكات تعامل رياضية معقدة كي يحصل على مراكز تحظى بقدر عال من الرفع المالي، باستخدام المشتقات وغيرها من الأدوات المالية الجديدة. ونظّم بنك الاحتياط الفدرالي فرع نيويورك إنقاذاً للقطاع الخاص من بين دائني الصندوق لتجنب الدمار الشامل الأوسع نطاقاً. وفي وقت لاحق ناقش المشرفون الدروس والنتائج وما إذا كان فشل التكتيكات الجديدة في الصندوق يمثل تهديداً أوسع للنظام المالي أم لا. وربما لأنه جرى احتواء الانهيار دون انتشاره إلى الجمهور المستثمر، فقد اختار المراجعون ألا يوصوا بالتدخل الحكومي لكبح التجديد في الأسواق المالية. لكن الواقعة ألقت الضوء على أخطار الأسواق التي تعتمد على بعضها اعتماداً متبادلاً والمواقف المتسامحة تجاه المخاطرة^(٨).

ظل "اقتصاد السوق الحرة" ورفع القيود" كلمتي السر في تلك الفترة. وقد تبني رئيس بنك الاحتياط الفدرالي جرينسبان الرأي القائل بأن المشتقات جعلت الأسواق أكثر كفاءة، ووافق وزير خزانة الرئيسى كلينتون لارى سمرز الرأي. وعندما سعى المنظمون في لجنة التعاملات الآجلة في السلع إلى ممارسة السلطة على المشتقات، عطّلت جماعات الضغط التابعة للصناعة جهود تقوية التنظيم. وقد تلقوا عوناً من عضو مجلس الشيوخ عن تكساس السناتور فيل جرام رئيس لجنة البنوك بالمجلس الذي قام بدور محوري في كتابة قانون تحديث السلع الآجلة في عام ٢٠٠٠، وهو ما أغلق الباب أمام تنظيم مبادلات الأوراق المالية والمشتقات^(٩).

كان لبنك التسويات الدولية في بازل، الذي يخدم البنوك المركزية، تحفظات بشأن "الانفجار الافتراضي في قضية السندات ما دون الدرجة الاستثمارية في الولايات المتحدة"

وبشأن الإقراض المتسامح وغير الحصيف. وقد أشار إلى أن فترة طويلة من رفع القيود المالية والتوحيد جعلت النظام المالي العالمي "تحركه السوق بشكل أكبر، ومعملاً ومتربطاً، ويتحرك بشكل أسرع من أى وقت مضى". ومع أن بنك التسويات الدولية كان يقيم تكنيكات نقل المخاطر الائتمانية الجديدة، فقد نبه إلى أن "الكفاءة ليست كل شيء". فلا بد من الاهتمام بالسلامة والاستقرار. وهو يبدى قلقاً من أن توزيع المخاطر داخل النظام أصبح أقل شفافية^(١٠).

كان لصندوق النقد الدولي شكوك مشابهة. ففي "تقرير الاستقرار العالمي" (مارس ٢٠٠٢)، حذر من الرفع المالي المفرط وتدهور جودة الائتمان الناتج عن الانكشاف على الأصول المالية المتعامل بها. وقد تضاعفت الزيادة السريعة للتعامل فى المشتقات خارج البورصة إلى حوالى ١٠٠ تريليون دولار (وهو حجم نظرى) فيما بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠٠١، وقال صندوق النقد الدولي إن تعقيد التعامل فى المشتقات يمكن أن يجعل الأطراف معرضين لمخاطر غير معروفة ويكشف النظام برمته، إذا كانت الأخطاء كبيرة^(١١).

عبر العديد من المستثمرين الخاصين البارزين عن مخاوف بشأن الأدوات المالية الجديدة. فقد انتقد هنرى كاوفمان، مدير النقد العليم فى وول ستريت الذى أكسبته أراؤه الكئيبة لقب Dr. Doom، التفكير المعيوب لـ "العرافين الماليين" الذين "يعطون معلومات سرية عن الباراداييم الجديد". كما أعرب عن شكوكه بشأن نظريات السوق العقلانية واستخدام أنظمة إدارة المخاطر الكمية. وقد عززت هذه التكنيكات "وهم أن المخاطرة يمكن تحليلها والتنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة..." ووافق پول فولكر رئيس بنك الاحتياط الفدرالى الأمريكى السابق كاوفمان الرأى. إذ رأى أن إدارة المخاطر وتكنيكات التعامل الحديثة تعود أصولها إلى الرياضيات أكثر مما فى الفهم الواضح للأسواق المالية والطبيعة البشرية^(١٢).

لفت مستثمر بارز آخر، هو الملياردير وارين بافيت من نبراسكا، الانتباه إلى مخاطر المشتقات. فقد كانت تلك عقوداً مالية معقدة مستخدمة للمضاربة وتخفيف المخاطر.

وكانت قيمة العقد تعتمد على حركات الأسعار المستقبلية للأصل الأساسي. وأشار بافيت إلى أنه حتى المستثمرين المتقدمين مالياً لا يمكن أن يعلموا من وثائق الكشف ما هي المخاطر الكامنة في المواقف. وقد رأى أن الأخطار الكامنة "يُحتمل أن تكون قاتلة"، ووصف المشتقات بأنها "أسلحة تدمير شامل مالية"^(١٣).

مشكلات في سبيلها للحدوث

على الرغم من المخاوف المتزايدة، لم تسحب السلطات المالية حافز المال الرخيص من السوق. فبعد أن كسر مؤشر داو جونز للأسهم الصناعية حاجز ٦٠٠٠ نقطة في أكتوبر من عام ١٩٩٦، حذر رئيس بنك الاحتياط الفدرالي جرينسبان من "الحماسة الفياضة غير المعقولة" للأسواق، لكن المتفائلين طالبوا بدفع الفوائد. ولم يكن بنك الاحتياط الفدرالي يميل إلى رفع أسعار الفائدة وإثارة عاصفة سياسية من النقد. وبعد الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧ وانهيار فقاعة الدوت كوم في ٢٠٠٠-٢٠٠١، خفّض أسعار الفائدة لتشجيع الاستهلاك. وقد فعل البنك ذلك مرة أخرى عقب الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١^(١٤).

ولم يكن خوف السلطات المالية الأمريكية بشأن الاختلالات الناجمة عن دين المستهلك المتزايد والإنفاق والاقتراض الحكوميين المفرطين مبالغاً فيه. وارتفعت نسبة دين الأسر إلى الدخل الذي يمكن الاستغناء عنه من ٦٥ بالمائة في منتصف الثمانينيات إلى نسبة أعلى من أي وقت سبق بلغت ١٣٣ بالمائة في عام ٢٠٠٧، ورأى جرينسبان أن الدين المتزايد يسير جنباً إلى جنب مع التقدم في اقتصاد السوق. فهو يرى أن نسبة الدين إلى دخل الأسر لا يشير إلى وجود "ضغط عصبي". كما أن "مايسترو" بنك الاحتياط الفدرالي لم يكن قلقاً بشأن اختلال أمريكا الخارجى (الحساب الجارى) الدائم واعتمادها المتزايد على رأس المال الأجنبى لتمويل ذلك العجز. وكما أشرنا من قبل، فإن الحساب الجارى هو أوسع مقياس للعلاقات الاقتصادية لبلد ما مع العالم. وهو يأخذ في اعتباره التعامل في البضائع والخدمات، والتحويلات والحوالات، والأرباح

والمكاسب الاستثمارية. ولاحظ جرينسپان أن هناك اختلالات كثيرة - من بينها العجز الفدرالى - ووضع عجز الحساب الجارى "فى ذيل القائمة". وكذلك فعل وزير الخزانة پول أونيل الذى وصف عجز الحساب الجارى بأنه "مفهوم لا معنى له". وقد عكس بذلك رأى إدارة بوش القائل بأن العجزات نتجت عن تدفق رأس المال بينما يسعى المقيمون الأجانب إلى الحصول على عائدات مرتفعة من خلال بالاستثمار فى أمريكا^(١٥).

على الرغم من عدم انشغال المسئولين الأمريكين بشأن اختلالات المدفوعات العالمية، فقد كانت الوكالات الدولية مشغولة بهذا الأمر. ذلك أنه بعد الأزمة المالية فى عام ١٩٩٧ بدأ بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولى التعبير عن شكوك تتعلق بما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الإبقاء على عجوزات الحساب الجارى كما هى أم لا. وازدادت لغتهما خشونة عندما زادت عجوزات الولايات المتحدة المالية والتجارية بشكل كبير فى القرن الجديد.

لكى تخوض إدارة بوش الحرب ضد الإرهاب، رفعت العجز إلى ٣,٦ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٤، وهو تغير كبير عن أربع سنوات من فوائض الميزانية فى عهد إدارة كلينتون والكونجرس الجمهورى. وفى الوقت نفسه ارتفعت الأجور والرواتب ببطء، لكن إنفاق المستهلكين انتعش يموله ارتفاع أسعار الأسهم والمنازل. فقد حصل الكثير من أصحاب المنازل على قروض رهن عقارى ثانية على المنازل لتحرير الفرق بين القيمة السوقية للمنزل وما تبقى من أقساط الدين العقارى ولدعم أساليب الحياة عالية الاستهلاك. وهبطت المدخرات الشخصية باعتبارها حصة من إجمالى الناتج المحلى من ٢,٤ إلى ٠,٤ بالمائة فى عام ٢٠٠٥، وارتفع دين الأسر على ما يزيد على ١١ بالمائة فى ٢٠٠٣-٢٠٠٥، نتيجة للزيادات السريعة فى دين قروض الرهن العقارى. وأبرز هذا الاختلال بين الإنفاق والادخار هشاشة التعافى الاقتصادى وساعد على تفسير الزيادة السريعة للواردات^(١٦).

الاختلالات الخارجية

كان للانهييار العالمى فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ جذور متعددة. وشمل أحد الأسباب الأساسية الاختلالات الهيكلية المزمنة فى عالم الأسواق المالية المفتوحة والتنظيم المتساهل. ومع أن هذه الظروف لم تطلق شرارة الأزمة، فقد عجلت بانتشارها وفاقمت انهيار الثقة فى الأعمال^(١٧).

ارتبط جزء كبير من المشكلة بأكبر اقتصاد فى العالم وبالدولار الأمريكى وعجزه التجارى. فقد ارتفع عجز الولايات المتحدة التجارى من ١٩٧.٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، العام السابق للأزمة الآسيوية، إلى ٤٤٦.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠، و٧٨٣.٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، وهـ ٨٣٩.٥ مليار دولار عشية الأزمة المالية. وكانت العجزات مع بلدان حافة المحيط الهادى مسئولة عن ٤٣ بالمائة من العجز فى عام ٢٠٠٦، وكانت واردات النفط، التى ارتفعت من ٥٤.٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ إلى ٢١٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، تمثل ٢٥.٨ بالمائة. وكان عجز الحساب الجارى يعكس بصورة عامة العجز التجارى المتزايد الخاص بالسلع. فقد ارتفع عجز الحساب الجارى من ١٤٠.٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ إلى ٨٠٢.٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، يغذيه الإنفاق العسكرى والاستهلاكى المتزايد وأسعار الطاقة المرتفعة للواردات^(١٨).

بطبيعة الحال، العجز التجارى لبلد ما هو فائض لبلد آخر. وفى هذه الحالة كانت آسيا المستفيد الرئيسى من النزعة الاستهلاكية الأمريكية، وعلى مر العقد الذى تلا أزمة آسيا الاقتصادية الإقليمية عام ١٩٩٧ أصبحت مصرفى أمريكا. وفى آسيا غذى النمو الذى تقوده الصادرات طفرة اقتصادية وتعافياً قوياً من أزمة ١٩٩٧ الإقليمية. ولكى لا تصبح الحكومات الآسيوية تحت وصاية صندوق النقد الدولى عند وقوع أزمة فى المستقبل، قررت مراكمة احتياطات دولارية كبيرة من الصادرات. وقد نجحت فى رفع حصتها من إجمالى الناتج المحلى العالمى، وفى رفع نصيب الفرد من الدخل. وساعدت فوائض الحساب الجارى الكبيرة آسيا على مراكمة مصدات ضخمة من احتياطات الصرف الأجنبى. وفى عام ١٩٩٦ كان لدى البلدان الآسيوية الخمسة

الأكثر تأثراً بأزمة عام ١٩٩٧ (إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند) احتياطات من الصرف الأجنبي قدرها ١٤٢ مليار دولار فحسب. وكانت جميعها تعاني من عجز في الحساب الجاري في حدود ٤,٧ من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد عقد من الزمان في عام ٢٠٠٦، كان لدى البلدان الخمسة ٤٥٥ مليار دولار من الاحتياطي، وفوائض في الحساب الجاري في حدود ٢,٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. بل إن الصين والهند حققتا نجاحاً أكبر؛ إذ زادت الصين احتياطاتها عشرة أضعاف من ١٠,٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، بينما رفعت الهند احتياطاتها سبعة أضعاف - من ٢٤,٩ مليار دولار إلى ١٧٨ مليار دولار. باختصار، فإنه بفضل المستهلكين الميسرين في الدول ذات الدخل المرتفع، كانت الدول النامية في آسيا أكثر استعداداً بكثير للتسونامي المالي في عام ١٩٩٧، لكن توليفة الاندثار الآسيوي والإنفاق الأمريكي خلقت اختلالات عرّضت الاقتصاد العالمي للخطر^(١٩).

كما اتضح، فسوف تظل دول الفائض تراكم، ويحلول عام ٢٠٠٩ ستكون مصرفي العالم. ويحلول أواخر ٢٠١٠ كان بحوزة حكومات العالم ٨,٤ تريليونات دولار من احتياطات الصرف الأجنبي، وهو مبلغ هائل. وأعلنت الصين عن إجمالي احتياطات قدره ٢٦٥٠ مليار دولار، واليابان ١٠٧٠ مليار دولار، وروسيا ٤٢٥ مليار دولار، والمملكة العربية السعودية ٤٠٨ مليار دولار، وتايوان ٢٨٠,٥ مليار دولار. ومن بين البلدان الأخرى التي لديها مواقف احتياطات كبيرة البرازيل وهونج كونج والهند وكوريا الجنوبية، وجميعها لديها أكثر من ٢٣٥ مليار دولار. والواقع أن بلدان الفائض أصبحت مصرفي العالم الجدد، حيث تقرض المال للبلدان الغنية كي تواصل شراء المصنوعات والنفط^(٢٠).

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن بلدان الفائض استثمرت الغالبية العظمى من احتياطاتها (حوالي ٦٤ بالمائة) في السندات الأمريكية وغيرها من الأصول، مما ساعد على بقاء أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة. وفي يوليو من عام ٢٠١٠ أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن الرعايا الأجانب يملكون ما قيمته ٤٠٦٥,٨ مليار دولار

من سندات الخزانة الأمريكية، تحوز منها الحكومات الأمريكية ٢٧٢٦,٥ مليار دولار. وكانت الصين تملك أكبر مبلغ (٨٤٦,٧ مليار دولار)، تليها اليابان (٨٢١ مليار دولار) والمملكة المتحدة (٣٧٤,٣ مليار دولار) والدول المصدرة للنفط (٢٢٣,٨ مليار دولار) والمراكز المصرفية الكاريبية (١٥٠,٧ مليار دولار)، وهونج كونج (١٣٥,٢ مليار دولار)، وروسيا (١٣٠,٩ مليار دولار)، وتايوان (١٣٠,٥ مليار دولار). وربما جاءت بعض الحيازات البريطانية من الدول المصدرة للنفط^(٢١).

مع أن الولايات المتحدة صارت أكبر مدين في العالم، فقد اختلف وضعها في جانب مهم عن البلدان المدينة الصغيرة كتايلاند (١٩٩٧) والأرجنتين (٢٠٠١). ذلك أنها اقترضت بالعملات الأجنبية من بنوك غربية بسعر فائدة ٧ أو ٨ بالمائة، بدلاً من البنوك المحلية بسعر فائدة قدره ١٥ بالمائة. وكان ذلك شديد الجاذبية إلى أن انخفضت قيمة البات التايلاندى مقابل الدولار. وحينذاك لم يستطع المقترضون الوفاء بالالتزامات. وعندما انخفض البات التايلاندى من ٢٦ بات مقابل دولار أمريكى واحد فى عام ١٩٩٧ إلى ما يزيد على ٥٠ بات مقابل دولار أمريكى واحد فى عام ١٩٩٨، كلف ذلك المقترضين التايلانديين الضعف كى يسدوا القرض الأجنبى. واختار كثيرون التأخر عن سداد الديون. وبدأ أحد منظمى الأعمال التايلانديين الذى انهار عمله العقارى فى الأزمة الآسيوية بيع السندوتشات والسوشى فى شوارع بانكوك.

على عكس تايلاند، نعمت الولايات المتحدة بحقيقة أنه يمكنها الاقتراض بالدولار وكان دانتوها فى الخارج يفضلون بصورة عامة حيازة الدولارات على بعض العملات الأخرى. وبذلك كانت هناك سوق دولية للدين الأمريكى. وكما تصادف، فقد كسبت بعض الدول المصدرة، كالمملكة العربية السعودية والصين، الدولارات ببيع كميات كبيرة من النفط والمصنوعات للولايات المتحدة. وبعد ذلك أعادت استثمار مكاسبها الدولارى فى الدين الأمريكى، مما ساعد على إبقاء أسعار الفائدة منخفضة. والواقع أنها أعادت إقراض الدولارات للولايات المتحدة كى يمكن للمستهلكين الأمريكيين مواصلة شراء صادراتها. واستثمرت الاحتياطيات الصينية وغيرها فى الخزانة الأمريكية مما ساعد

على إبقاء أسعار الفائدة طويلة الأجل منخفضة، وغذى انتعاش تشييد العقارات في الولايات المتحدة الذي بلغ ذروته في عام ٢٠٠٥.

كانت تلك العلاقة فريدة. إذ أصبح واحداً من أغنى بلدان العالم هو أكبر مدينه. فعندما أدارت بريطانيا قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر عانت من عجز تجارى وصدرت رأس المال إلى البلدان الناشئة كالولايات المتحدة. وفي القرن الحادى والعشرين عانت الولايات المتحدة من عجز تجارى مزمن هائل لكنها اقترضت رأس المال من البلدان النامية. وأدت الاختلالات الكبيرة ونتائج فوائض الحساب الجارى الخاصة بآسيا وأوك وعجوزات الولايات المتحدة المزمدة إلى صافى تدفقات رأس المال الكبيرة من اقتصادات السوق الناشئة إلى العالم المتقدم. وكما قال ميرفين كينج، محافظ بنك إنجلترا فيما بعد، فإن هذه التدفقات كانت بمثابة الوقود الذى أشعله النظام التنظيمى المصمم على نحو غير كاف لإنتاج العاصفة المالية التى ابتلعنا جميعاً^(٢٢).

قدمت فوائض الحساب الجارى الآسيوية الدائمة - نتيجة للنمو الذى تقوده الصادرات - وعجوزات الحسابات الجارى الأمريكية المتكررة، التى سببها إنفاق المستهلكين الذى يتسم بالإسراف، نسخة جديدة من مشكلة قديمة. فى الخمسينيات حذر الاقتصادى روبرت تريفين من معضلة الدولار. ومرة أخرى اعتمدت الزيادة فى الاحتياطيات النقدية العالمية على معاناة الولايات المتحدة بعجز فى الحساب الجارى، مثلما حدث لها فى ظل نظام بريتون وودز. وابتداءً من عام ١٩٨٢ عانت الولايات المتحدة من عجز مزمن فى الميزان التجارى - وبلغ العجز التراكمى ٧,٤ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٠٩^(٢٣).

فى ظل الاختلالات الضخمة، وبور المدين الخاص ببلد عملة الاحتياطى، ليس مستغرباً أن بعض البلدان الدائنة أعادت النظر بشأن حيازة هذا القدر من احتياطيات العملات الأجنبية بالدولار. وانخفضت حصة الدولار من إجمالى احتياطيات العملات الأجنبية من ٧٣ بالمائة فى عام ٢٠٠١ إلى ٦٤ بالمائة فى عام ٢٠٠٧ (٦٢٪ فى عام ٢٠١٠).

وعلى الرغم من ذلك، ظل الدولار أهم عملة فى العالم للتجارة والتمويل. ونتيجة لذلك ظلت الولايات المتحدة تتمتع بمزايا خاصة؛ فقد كان العالم بحاجة إلى الدولار لإدارة الأعمال، لكن العجوزات المستمرة أثارت المخاوف بشأن الأمريكيين الذى يعيشون على نحو يفوق قدراتهم المالية^(٢٤).

لم تكن الولايات المتحدة البلد الوحيد الذى يعيش على نحو يفوق قدراته المالية، مع وجود عجز غير مستدام فى الحساب الجارى. وكان هناك مستهلكون آخرون للملاذ الأخير، من بينهم المملكة المتحدة بما لديها من عجز تجارى تراكمى قدرة ٧١١ مليار دولار فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٩، وعلى نطاق أصغر، أنفقت إسبانيا واليونان والبرتغال وأيرلندا وأيسلندا ودبى وأستراليا جميعها أكثر مما كسبت، واقتضت للحفاظ على الإنفاق^(٢٥).

التجاوزات العقارية

كان انهيار فقاعة العقارات الأمريكية فى عام ٢٠٠٧ مفجر الانهيار العالمى. وقد كان له تاريخ غريب كذلك. فبعد انفجار الفقاعة فى أسهم التكنولوجيا فى عام ٢٠٠٠، خشى بنك الاحتياط الفدرالى من أن يفيض على الاقتصاد ككل. ويتوجيه من جرينسبان، خفض البنك المركزى أسعار الفائدة. إذ هبط متوسط سعر الفائدة التقليدية الثابت لمدة ٣٠ عاماً على قروض الرهن العقارى الخاصة بالمنازل من ٨,١ بالمائة عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٨٦ بالمائة فى عام ٢٠٠٤، وساعدت أسعار الفائدة الرخيصة على قروض الرهن العقارى على زيادة انتعاش التشييد العقارى، وخفف المقرضون المعايير ومكنت آلاف المقترضين بقروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض. وفى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ارتفعت كمية دين قروض الرهن العقارى بنسبة ١١٥ بالمائة من ٦,٨ تريليونات دولار إلى ١٤,٦ تريليون دولار^(٢٦).

مع توافر قروض الرهن العقارى لمدة ٣٠ سنة بصورة عامة بسعر ٦ بالمائة أو أقل، سارع السماسسرة بالبحث عن مشتري المنازل المحتملين وتأهيلهم. ولبيع العقارات

ذات الملكية المشتركة في مجمع ويست پالم بيتش بفلوريدا، عرض السماسرة على المشتريين المحتملين قروضاً بلا مقدم أو مصاريف تعاقد. وكان الكثير من المشتريين مشتريين للمرة الأولى بلا خبرة في الائتمان وغير قادرين على المواظبة على سداد الأقساط. وعندما ساء الاقتصاد، كان هناك تأخر عن السداد في ٨٠ بالمائة من تلك القروض^(٢٧).

حدث نمط مشابه في المملكة المتحدة على نطاق أصغر. فقد أوقع المقرضون الذي ييغون تحقيق الأرباح بأى شكل أعداداً كبيرة في قروض ذات تصنيف ائتماني منخفض، وبعد ذلك، عندما انخفضت قيمة الإسكان، اكتشف المشترون أنه ليس لهم الحق الكافي لبيع منازلهم ومغادرتها^(٢٨).

كانت القروض ذات التصنيف الائتماني المنخفض عادةً ما تحمل أسعار فائدة أعلى من السوق، وفي بعض الأحيان تكاليف مرهقة وعقوبات. وكان المقرضون ييغون المقترضين باستمرار بأسعار فائدة أولية منخفضة يتم رفعها بعد عامين أو ثلاثة أعوام. وفي عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي شهد ذروة قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض، أظهرت دراسة أن ٥٥ بالمائة من إجمالي قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض ذهب إلى مقترضين ذوي سجلات ائتمانية من الارتفاع بما يكفي لتأهيلهم للحصول على القروض التقليدية. واختار كثيرون العروض ذات التصنيف الائتماني المنخفض بسبب السماسرة الذين يتسمون بالإلحاح والضغط على المشتري أو جاذبية الموافقة السريعة مع القليل من المعاملات الورقية. وفي المتوسط، كان السماسرة يحصلون على ١,٨٨ بالمائة من مبلغ القرض مقابل خلق قرض ذي تصنيف ائتماني منخفض، لكنهم كانوا يحصلون على ١,٤٨ بالمائة فقط مقابل القروض الملزمة بالقواعد الإرشادية الثابتة. وكما قال أحد مقدمي قروض الرهن العقاري للصحافة: "تدفع لي السوق مقابل تقديم قرض دون التأكد من الدخل أكثر مما تدفع لي مقابل القروض ذات التوثيق الكامل. فما عساک أن تفعل؟" وهكذا أدى الجشع ببعض السماسرة إلى التضليل والسلوك غير الأخلاقي وخداع المقترضين^(٢٩).

إلى جانب معايير الإقراض المتساهلة وسوء سلوك المقرضين، تحملت الحكومة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعض اللوم. إذ أعطتا الأولوية لتوسيع ملكية المنازل بين أصحاب الدخل المنخفضة، وشجعتا الإقراض ذا التصنيف الائتماني المنخفض لتحقيق هذا الهدف. وحظى الإقراض ذو التصنيف الائتماني المنخفض بتأييد الحزبين فى الولايات المتحدة. وضغط المسنولون المنتخبون على البنوك وغيرها لتقديم المزيد من قروض الرهن العقاري إلى مقترضين نوى تصنيف ائتماني منخفض. وفى عام ٢٠٠١ قال السناتور فيل جرام (نائب تكساس)، وهو مشرع بارز فيما يتعلق بالقضايا المصرفية: "ينظر بعض الناس إلى الإقراض ذي التصنيف الائتماني المنخفض ويرون شراً... وأنظر أنا إلى الإقراض ذي التصنيف الائتماني المنخفض وأرى الحلم الأمريكي يتحقق". كما أشار إلى أن أمه اشترت بيتاً بقرض ذي تصنيف ائتماني منخفض. وتحت ضغط من إدارة كلينتون، خففت شركة فاني ماي شروط الائتمان على القروض التي ستشتريها من البنوك لتشجيع الإقراض للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وخاصة الأقليات. وشجعت فاني ماي، وهي شركة حكومية اشترت قروض الرهن العقاري من المقرضين، "معايير الضمان الأكثر مرونة المسموح بها" (٣٠).

كان وزير الإسكان والتنمية الحضرية فى إدارة الرئيس كلينتون هو هنرى سيسنيروس، وهو أول شخص من أصل إسباني يرأس وكالة على مستوى مجلس الوزراء. ولحرصه على تشجيع ملكية المنازل للأسر ذات الدخل المنخفض، اتخذ سيسنيروس خطوات لتخفيف شروط الإقراض؛ إذ سمح للمقرضين باستئجار المقيمين الخاصين بهم، ولم يعد المقترضون مضطرين لبيان ما يثبت خمس سنوات من الدخل الثابت. ويعد تركه الحكومة انضم إلى مجلس إدارة كنتريوايد فايننشال، وهي شركة أصبحت أكبر منشئ للقروض العقارية ذات التصنيف الائتماني المنخفض أثناء الانتعاش الإسكاني. واعترف كبير مديريها أنجيلو موزيلو بأن أحد مفاتيح نجاح كنتريوايد هو تمديد القواعد لتأهيل أصحاب الطلبات من الأقليات. ورفع المحامون العامون فى الولايات قضايا فيما بعد بزعم أن كنتريوايد استخدمت إعلاناً مضللاً وممارسات خادعة لجر العملاء إلى قبول القروض التي سوف تؤدي إلى نزع الملكية. وإنهاء

التقاضى، وافق بنك أوف أميركا، الذى اشترى كنتريوايد، على خفض المبلغ الاصلى والفوائد بالنسبة للعملاء الحائزين على قروض ذات تصنيف ائتمانى منخفض، وهى التسوية التى تكلفت ٨,٨ مليارات دولار. وكانت كنتريوايد، تحت قيادة موزيلو، قد سعت إلى كسب تأييد المنظمين وواضعى القوانين. إذ قدمت قروضاً بتخفيضات خاصة لأعضاء فى الكونجرس ومنظمين لديهم مسئوليات فى مجال الإسكان. وكان السناتور كريس بود (نائب كونيتيكت)، رئيس لجنة البنوك بمجلس الشيوخ والمنتقد الدائم للمقرضين المتوحشين، أحد المستفيدين من كرم موزيلو^(٣١).

فى أواخر التسعينيات كانت قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض ٥ بالمائة فقط من كل قروض الرهن العقارى. وفى عهد الجمهورى جورج دابليو بوش، الرئيس المنتخب فى عام ٢٠٠٠، اقترب الإقراض ذو التصنيف الائتمانى المنخفض من ٣٠ بالمائة فى عام ٢٠٠٥، وشارك بوش كلينتون حماسه لتأهيل مقدمى طلبات الحصول على قروض الرهن العقارى؛ كما وضع هدفاً لإضافة ملايين من مالكي المنازل من الأقليات (الكثير منهم لاتين). وفى يونيو من عام ٢٠٠٢، أعلن بوش عن هدف جعل الحكومة الفدرالية تساعد ٥,٥ ملايين من أسر الأقليات على شراء منازل قبل نهاية العقد. ووقع بوش تشريعاً - قانون مقدم الحلم الأمريكى لعام ٢٠٠٣ - لمساعدة ٤٠ ألف أسرة بمقدم الحجز ومصاريف التعاقد. وكان بذلك يسعى إلى محو فجوة امتلاك المنازل بين الأنجلو أمريكيين من ناحية والأمريكيين السود ومن أصول إسبانية من ناحية أخرى. وكان معدل امتلاك المنازل بالنسبة لأسر الأقليات ٤٩ بالمائة أو أقل فى عام ٢٠٠٣، مقابل أكثر من ٧٥ بالمائة بالنسبة للأسر العاملة البيضاء.

بعد تباطؤ انتعاش الإسكان فى عام ٢٠٠٥، لخص وارين بافيت بوضوح ما كان يجرى؛ إذ قال إن المقرضين قدموا بسعادة قروضاً يعجز المقرضون عن سدادها، ووقع المقرضون وهم سعداء كذلك على الوفاء بتلك المدفوعات. واعتمد المقرضون والمقرضون على الزيادة فى أسعار المنازل لإنجاح هذا الترتيب الذى كان مستحيلاً لولا ذلك. وارتفعت الأسعار لبعض الوقت. فقد زاد متوسط سعر المنازل التى تؤوى أسرة واحدة

بنسبة ٥١ بالمائة فيما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، يغذيه الائتمان السهل. وسوف يتردد صدى نتائج هذا السلوك من خلال الاقتصاد عندما تنفجر فقاعة الإسكان^(٣٢).

فى المملكة المتحدة، رُوِّجَ المسئولون المنتخبون كذلك للملكية المنازل لخلق مجتمع أكثر استقراراً. وساندت المحافظة مارجريت تاتشر قانون الحق فى الشراء فى الثمانينيات لتعزيز امتلاك المنازل بين المستأجرين فى مشروعات الإسكان العام بأسعار مخفضة. وواصل تونى بليز وحكومة العمال تلك السياسة. ونتيجة لذلك حصل فقراء كثيرون على الحق فى أملاكهم، وبلغ امتلاك المنازل ذروة عريضة مقدارها ٧١ بالمائة فى عام ٢٠٠٠، ووجدت الصحافة أنه فى بريطانيا خالف الكثيرون من المقرضين نوى التصنيف الائتماني المنخفض كذلك قواعد الإقراض المسئول، حيث قدموا قروضاً لأشخاص نوى دخول منخفضة أو لهم تاريخ ائتماني غير مستقر. وكدليل آخر على عولة التمويل، شمل أكبر مقرضى القروض نوى التصنيف الائتماني المنخفض البريطانيين فروعاً للشركات الأجنبية "جى إم إيه" سى وميريل لينش وبويتشه بانك. ومع ذلك كانت السوق ذات التصنيف الائتماني المنخفض البريطانية أصغر من تلك التى فى الولايات المتحدة، حيث كانت مسئولة عن ٨ بالمائة فقط من الإقراض فى عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٠ بالمائة فى الولايات المتحدة^(٣٣).

معايير الائتمان المتدهورة

ساعدت معايير الائتمان المتدهورة كذلك فى إحداث الأزمة المالية التى نصبت فيها السيولة اللازمة لاستمرار التعاملات التجارية. ومن بين المشكلات كان الاستخدام الواسع للأدوات المالية الجديدة المعقدة، التى فهمها القليل من المقرضين والمقرضين، والتسامح المتزايد بالنسبة للمخاطرة فى الإقراض.

قديمًا كانت البنوك وجمعيات البناء تعرف عملاءها وتحتفظ بقروض المنازل فى محافظها، إلا أنه فى التسعينيات تبنى المقرضون الباحثون عن طرق جديدة لزيادة الأرباح نموذج الإنشاء من أجل التوزيع. وقد تعلمت كيف تجمع قروض الرهن العقارى مع غيرها،

وتبيع الورقة المالية الناتجة عن ذلك باعتبارها التزامات دين مضمونة للمستثمرين. وبهذه الأدوات الجديدة المعقدة نجح المقرضون في إبعاد المخاطرة عن دفاترهم، بينما يحصلون على مصاريف إنشاء الدين. وبعد ذلك كانت البنوك تبيع الأوراق المالية المضمونة في أنحاء العالم للمستثمرين الباحثين عن عائدات أعلى. وكما اتضح، فقد كانت التزامات الدين المضمونة من التعقيد بحيث لم تعرف حتى وكالات التقييم قيمتها الحقيقية. كما لم يفهم العملاء المتهلفون إلى العائدات المرتفعة المخاطر التي وراء تلك الأدوات المعقدة والغامضة. وفي عالم المال الجديد المتصل ببعضه، عاش الكثير من العملاء في أماكن بعيدة حيث كانت هناك تجمعات كبيرة من المدخرات - في أستراليا وألمانيا واليابان والنرويج وأماكن كثيرة أخرى.

جعل إغراء الأرباح السريعة السماسرة ورجال البنوك يخفضون المخاطر ويضللون العملاء. ففي عام ٢٠٠٦ حصل العاملون في ميريل لينش على ٥ مليارات دولار كحافز؛ وقد تلقى ١٠٠ فرد مليون دولار أو أكثر. وتلقى رئيس قسم السندات، الذي يتقاضى راتباً قدره ٣٥٠ ألف دولار، حوافز قيمتها ٣٥ مليون دولار. وقال تشارلز برنس، المدير التنفيذي لسيتيجروب، إنه لم يكن قلقاً من أن المشكلات مع القروض ذات التصنيف الائتماني المنخفض سوف تعود لتنتاب الصناعة.

عندما تتوقف الموسيقى، فيما يتعلق بالسيولة، سوف تتعقد الأمور. لكن مادامت الموسيقى تُعزف يتعين عليكم النهوض والرقص^(٣٤).

طوال عقود كان هؤلاء الذين يستثمرون في الدين يعتمدون على التقديرات الكيفية من وكالات التقييم المستقلة ذات المبادئ - موديز، وستاندارد أند پورز وفيتش - لتقييم المنتجات المالية. وعندما كان أحد هؤلاء المراقبين يعطى ورقة مالية تقييماً مرتفعاً (AAA على سبيل المثال)، كان يمكن أن يكون للمستثمر ثقة في أن احتمالات التأخر عن السداد طفيفة. ومع ذلك، ففي عام ٢٠٠٠ انفصلت موديز عن الشركة الأم بن أند برادستريت وشرع المديرون في تأسيس ثقافة أكثر صداقة للأعمال. ولأن مُصدري

الأوراق المالية هم من كانوا يدفعون مقابل التقييمات، وليس المستثمرين كما كان يحدث من قبل، فقد تناقست وكالات التقييم على الأعمال تسعى لكسب تأييد البنوك الاستثمارية بتملقها. وقيل إن المديرين كانوا يضغطون على محلى التقييمات كي يكونوا ذوى توجه ربحى أكبر، بل ويتلاعبوا فى التقديرات. فعلى سبيل المثال رفعت موديز تقديرها بشأن بعض الأوراق المالية الخاصة بالمقرض الذى يعانى من مشكلات كنتريوايد فايننشال بعد أن اشتكت من أن تقدير موديز كان شديد القسوة. كما أن وكالة التقديرات لم تمارس اليقظة الواجبة وتفحص القيمة الائتمانية للقروض الائتمانية المجمعة فى التزامات الدين المضمونة. بل اعتمدت على النماذج الرياضية لتحديد المخاطر، ووضعت على الورقة المالية خاتماً يحدد صفتها. وبناءً على هذا التقييم المتسرع الذى يفتقر إلى الدقة، قام صناديق المعاشات والجامعات والبلديات والمستثمرون المؤسساتيون بمشترياتهما. والواقع أنه كما اعترف مدير سابق بوكالة التقديرات، فقد تحول المراقبون إلى دمي فى أيدي البنوك الاستثمارية^(٢٥).

لتغطية المخاطر الكامنة فى قروض الرهن العقاري، كتأخير السداد والإفلاس وخفض التصنيف الائتماني، اشترى حائزو التزامات الدين المضمونة مبادلة مخاطر الائتمان، وهى فى المقام الأول منتج اشتقاقى المقصود به تأمين حائز التزامات الدين المضمونة. وسرعان ما أصبحت تلك أصول مضاربة. وبحلول عام ٢٠٠٧ كان القيمة الاسمية لمبادلات مخاطر الائتمان تقدر بـ ٦٢ تريليون دولار، وهو ما يزيد على إجمالى الناتج المحلى للعالم (٥٤ تريليون دولار)، طبقاً لجهاز أبحاث الكونجرس. وجعلت مبادلات مخاطر الائتمان الفرق غير واضح بينها وبين التأمين التقليدي. إذ كانت تغطى المخاطرة لكنها لم تساندها برأسمال كاف لدفع المطالبات فى حالة التأخر عن السداد. وفى غياب السلطة فوق المالية كان التنظيم معوجاً. وقد باتت الخطوط التى تفصل بين شركات التأمين والبنك والسماسة غير واضحة أثناء فترة رفع القيود^(٢٦).

شمل مثال كلاسيكى شركة التأمين العملاقة "إيه آى جى" التى أوشكت على الإفلاس فى سبتمبر من عام ٢٠٠٨ ونقلت ما أصبح إنقاذاً قدره ١٨٢ مليار دولار من الحكومة الأمريكية.

وفى مقابل القرن المرحلى، حصلت الحكومة على حصة قدرها ٧٩,٩ من الأسهم. ولأن "إيه آى جى" ليست شركة تأمين بسيطة، فقد كانت شركة معقدة كبيرة شاركت بفاعلية فى التأمين وكذلك فى المشتقات. وعرضت ضمانات تأمين على عقود المشتقات وأصبحت لاعباً مهماً فى أعمال تأمين الرهن العقارى. وكان السبب الكبير لفشل "إيه آى جى" هو تشغيل منتجاتها المالية غير المعروفة بشكل كبير فى لندن. وكانت تعمل فى بيئة تنطوى على "الأجور السخية، والإشراف المتساهل، والإيمان الأعمى بنماذج المخاطرة. ... وكسبت منتجات "إيه آى جى" المالية حوالى ٥٠٠ مليار دولار فى مبادلات مخاطر الائتمان، تأميناً للبنوك الأوروبية والأمريكية ضد تأخر السداد بشأن مجموعة من حيازات الديون. وبسبب حصول ائتمان "إيه آى جى" على تقدير AA، فهى لم تكن بحاجة إلى تقديم ضمان كى تطمئن العملاء على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها إذا دعت الحاجة. كما أنها لم تتخذ خطوات للحماية من التقلبات التى يمكن أن تؤدى إلى إفلاس أعمالها. ورأى المديرون تلك العقود على أنها مقابلة لتأمين الكوارث بالنسبة للأحداث التى لن تقع. وكما اتضح، فقد ذهب قدر كبير من الأموال التى جرى تلقيها من الحكومة المركزية (حوالى ٥٠ مليار دولار) إلى عملاء مثل جولدمان ساكس وميريل لينش وبنكين فرنسيين^(٢٧).

كان وراء المنتجات الجديدة وتوريق المخاطرة مشكلات أساسية. فبالى جانب العيوب التقليدية كالجشع والتنظيم الفضاخ وسياسة المال السهل والتلاعب، كمخطط پونزى لبرنارد مادوف، كان هناك عيوب أخرى، هى التعقيد والجهل. إذ لم يفهم معظم رجال البنوك ببساطة النماذج المعقدة القائمة على الكمبيوتر التى جرى تعديلها من الاقتصاد إلى قياس مخاطر الائتمان. بل إن صندوق النقد الدولى أشار موافقاً فى إبريل من عام ٢٠٠٥ إلى أن "النمو السريع لأدوات نقل المخاطر مكّن البنوك ... من تعهيد خزن مخاطر الائتمان إلى مجموعة متنوعة من المستثمرين. وقلل التشتيت الأوسع لمخاطر الائتمان مخاطر القطاع المصرفى ... واستشهد صندوق النقد الدولى بملاحظة رئيس بنك الاحتياط الفدرالى السابق آلان جرينسپان القائلة إن "الأدوات المالية شديدة التعقيد أسهمت فى خلق نظام مالى أكثر مرونة وكفاءة، ومن ثم قدرة على

التكيف مما كان موجوداً قبل عقود عديدة. وبذلك وجدت أنها البنوك بتحويلها قروضها العقارية إلى سندات يمكنها تقديم قروض برأس المال الموجود على نحو أكثر من قبل، بينما تلتزم بالمعايير النظامية^(٢٨).

كان المزيد من التفتت يعني مصاريف أكثر وحوافز أعلى لمنشئى القروض. ولأن معظم هذه الأدوات كانت شديدة التخصص بالنسبة للسوق الحرة، إذ جرى تقييمها باستخدام حسابات من النماذج النظرية. واستمر الانتعاش فى القروض المورقة حتى منتصف عام ٢٠٠٧ عندما زادت حالات التخلف عن السداد ذات التصنيف الائتماني المنخفض، وطالب المحاسبون بأن تعيد البنوك تقييم هذه الأدوات على نحو أقل^(٢٩).

أسهمت عوامل عديدة أخرى فى زيادة المخاطر داخل الأسواق المالية. فمن ناحية، جعل نموذج قروض الرهن العقارى الخاص بالإنشاء من أجل التوزيع الحصول على قروض الرهن العقارى سهلاً. إذ لم يواجه منشئى القروض عقوبات على الأخطاء، وكان مشترى التزامات الدين يتلقون معلومات قليلة بشأن نوعية القروض الأدنى مرتبة. وقد اعتمدوا على خدمات التقديرات. لكن واضعى تقديرات الائتمان كانت لهم مصالح متضاربة. إذ كانوا يحصلون على أتعاب كبيرة مقابل التقديرات وكثيراً ما كان يغضون الطرف عن النوعية الأساسية. وكانت خبرة وكالات التقييم قليلة فيما يتعلق بمبادلات مخاطر الائتمان أو مع المخاطر المنظمة. وكان المنظّمون الذين قبلوا الحكمة التقليدية بشأن الأسواق الكفء لا يميلون إلى ممارسة الإشراف النشط. وكان هناك القليل من التنظيم الحكومى لمن ينشئون القروض، وبذلك كان يمكن لجهات التقدير، مثل موديز، التى انتعشت نتيجة للأعداد الكبيرة من المعاملات مع البنوك، تقدير جزء كبير من الدين المؤرق تقديراً مرتفعاً (AAA).

أخطأ كذلك المسئولون المنتخبون الذين رعوا فقاعة العقارات. وصرح المشترعون بدعم مالى لمشتري البيوت لأول مرة مع قرض صغير وضغطوا على البنوك ومنظمات الإقراض كى تيسر المعايير كى تحقق معدلات أعلى للملكية المنازل. كما فشل المشترعون فى دعم الإشراف والتنظيم الصارم للأسواق المالية.

الانهيار

غالباً ما يكون فهم طبيعة الأمور بعد حدوثها وعند تقييم الأحداث الاقتصادية كاملاً في الغالب، أما توقع طبيعة الأمر قبل حدوثه فنادرًا ما يكون كاملاً. ففي وقت مبكر من عام ٢٠٠٧ أكدت لجنة من محلى الاستثمار الذين استطلعت مجلة "بارينز" آراءهم قوة الاقتصاد العالمى الأساسية، على الرغم من المشكلات الخطيرة فى السوق الأمريكية. وقليلٌ من توقع أن ينتهى الحفل قريباً.

لكن انفجار فقاعة العقارات فى الولايات المتحدة فى أواخر عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧، وما نتج عن ذلك من أزمة قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض، رفع مقدار الشك فى السوق العالمية. وكان البنوك وشركات التأمين وبيوت الاستثمار والمستهلكين الأفراد الذين لديهم كميات كبيرة من دين الرفع المالى عرضة للانهيار. ومع تردد أصداء الصدمة، سعت المؤسسات المالية إلى تحسين نسبة رأسمالها بالرفع المالى؛ أى إنها اضطرت لبيع الأصول وتقليل الإقراض.

بحلول شهرى يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠٧، أثر الانهيار فى سوق العقارات الأمريكية على البنوك الإقليمية الألمانية العديدة. وفى شهر سبتمبر مرت بريطانيا بأول تدافع على البنوك لسحب الودائع خلال ١٥٠ عاماً، من أجبر الحكومة على التدخل، وخلال بضعة أشهر على التأمين. وخلال شتاء عام ٢٠٠٨ كان هناك عدد من حالات الفشل البارزة الأخرى. وفى يناير من عام ٢٠٠٨ أعلن العملاق المصرفى السويسرى "يو بى إس" عن ١٨ مليار دولار من الانخفاضات نتيجة للتدهور فى العقارات الأمريكية. وفى مارس، ولكى يتحاشى بنك الاحتياط الفدرالى إفلاساً بارزاً، نجح فى بيع بنك بير ستيرنز الاستثمارى لـ جى پى مورجان تشيس مقابل الربع تقريباً من التكلفة الأصلية لمقر بيرز الرئيسى فى مانهاتن. وتولى الاحتياط الفدرالى كذلك مسئولية ٣٠ مليار من التزامات بير. فقد سقط بير ستيرنز، البنك الذى أُنشئت عليه مجلة "يوروبنى" فى عام ٢٠٠٦ باعتباره أفضل بنك استثمارى فى أمريكا الشمالية، ضحية لأزمة قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض. وكان اثنان من صناديق التغطية الخاصة

به قد استثمرت بقوة فى الأوراق المالية التى تدعمها قروض الرهن العقارى ذات التصنيف المنخفض^(٤٠).

بحلول منتصف ربيع عام ٢٠٠٨، خفض ثلاثة من مقدمى الخدمات المالية، وهى سيتى وميريل لينش ويوى إس (سويسرا) ٥٢ مليار دولار من التقييمات. وأعلن مقرض جرىء ذو تصنيف ائتمانى منخفض، هو بنك سكوتلندا الملكى، عن خسائر كبيرة. وكان يقود البنك السير فريد جودوين شديد الاهتمام بالمظاهر والمسمى "فريد ذا شريد". وعندما انفجرت إنديماك بانكروب فى إبريل من عام ٢٠٠٨، تحول الاهتمام إلى مقرضين إقليميين أمريكيين آخرين مع الانكشاف على تمويل الرهن العقارى، بما فى ذلك سيتينز، وهى شركة تابعة لبنك سكوتلندا الملكى. لكن مشكلة البنك الكبرى كانت الخطة الطموحة للاستيلاء على "إيه بى إن أمرو"، وهو مقرض هولندى وسع احتياطات رأسمال البنك إلى الحد^(٤١).

انهيار ليمان براذرز

الحادثة التى هزت وول ستريت وساعدت على تحول أزمة التصنيف الائتمانى المنخفض إلى زعر عالمى هى إفلاس ليمان براذرز، وهو بنك استثمارى شهير، فى سبتمبر من عام ٢٠٠٨، وكان ذلك أكبر إفلاس فى تاريخ الولايات المتحدة بمقدار ٦٢٩ مليار دولار. وأبلغت ليمان عن خسائر مقدارها ٢.٨ مليار دولار فى أعمال قروض الرهن العقارى الخاصة به. وأثبت هذا الحدث أنه محفز لفرار ضخم إلى السلامة والبيع بسعر متدنٍ فى أسواق الأوراق المالية العالمية. وأثناء عملية خفض الرفع المالى، أغلقت البنوك فى البلدان ذات الدخل المرتفع خطوط الائتمان، ورحلت الأموال إلى بلدانها الأصلية، وقللت الانكشاف على الأسواق الناشئة. وعلى مر الأسابيع الخمسة التالية، انخفضت البورصات الرئيسية بشدة. فقد هبط مؤشر داو جونز للشركات الصناعية بنسبة ٢٧٪، وهبط مؤشر الفايينشال تايمز ١٠٠ فى لندن بنسبة ٢٨٪. وفى آسيا انخفض مؤشر نيكاي ٢٢٥ فى طوكيو بنسبة ٢٧٪، بينما انخفض

هانج سنج فى هونج كونج بنسبة ٢٥٪. وفى الوقت نفسه ارتفع سعر الذهب ارتفاعاً كبيراً حيث زاد بنسبة ٢٤٪ من ٧٥.٧٥ دولار للأوقية فى ١١ سبتمبر إلى ٩١٨ دولار فى ١٠ أكتوبر.

بسبب الصلات الكثيرة بين اقتصادات العالم، امتد التدهور الأمريكى بسرعة إلى الخارج. ويطول أوائل عام ٢٠٠٩ كان هناك اهتمام واسع الانتشار بشأن كساد عظيم آخر، حيث هبطت البورصات إلى مستويات منخفضة جديدة. وبحلول نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٩، كانت بورصة نيويورك قد هبطت بمقدار ٤٤,١٪ من ناحية الدولار، مقارنة بعام سبق. وهبطت بورصة ناسدك بنسبة ٢٩,٦٪ وطوكيو بنسبة ٢٤,٣٪ ولندن ٣١,٤٪ وبورصة نيويورك فى أوروبا ٥٣,١٪. وهبطت شنغهاى بنسبة ٢٨٪ وهونج كونج ٤٠٪. وكذلك هبطت أسعار السلع، مع هبوط أسعار النفط بنسبة ٣٦,٦٪ فى عام ٢٠٠٩.

غيرَ الذويان المفجع شكل وول ستريت وأسواق الائتمان العالمية. فخلال بضعة أشهر كانت أكبر خمسة بيوت استثمار إما غيرت أصحابها (بيعت بير ستيرنز لـ"جى بى مورجان تشيس"، وبيعت ميريل لينش لـبانك أوف أميركا)، أو دخلت فى إفلاس (ليمان) أو تحولت إلى شركات قابضة تابعة لبنوك (مثل جولدمان ساكس ومورجان ستانلى) تحت إشراف فدرالى. وأغلقت أسواق الائتمان، حيث رفضت المؤسسات المالية إقراض المال لبعضها البعض. وقال دومينيك ستروس كان، المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى، فى وقت لاحق: "بانهييار ليمان براذرز، تحول الشك إلى فزع تام، وبدأ النشاط الاقتصادى فى الانهيار. وأثار الناس مخاوف وقوع كساد عظيم آخر، ولم تلك المخاوف بلا أساس" (٤٢).

فى حقبة أسواق رأس المال المفتوحة، كان مستثمرون كثيرون يقترضون فى أسواق رخيصة، كالولايات المتحدة، ويستثمرون "المال الساخن" فى الأسواق العالمية ذات معدلات النمو المرتفعة سعياً وراء العائدات الأعلى. وقد عجلت الأسواق المالية شديد الترابط - مع الاتصالات السريعة وتحولات المال الفورية - بانتشار الأخبار

السيئة والشك. وأثناء الاضطراب، فقدت صناديق التغطية، التي أكد علماء الرياضيات بها أنها يمكن أن تحقق مكاسب مالية أثناء ارتفاع الأسواق أو انخفاضها، مبالغ ضخمة. ودفع الخوف من احتمال إفلاس الشركات التي تبدو آمنة أسواق الائتمان إلى التجمد، وتوقَّف الإقراض بين البنوك. وعلى الرغم من ذلك دُهِش البعض من أن تراجعاً في سوق الإسكان، مما أثار على قروض رهن عقارى قيمتها ٢٥٠ مليار دولار، يمكن أن يتسبب فى خسائر المخرج التراكمى التى تقدر بعشرين مرة أكبر (٤٧٠٠ مليار دولار). وأوضح المحلل المالى ديفيد سميك أن أزمة الإسكان "مجرد محرك لانهاية الثقة فى الورق، وأعقب ذلك خفض الرفع المالى للنظام المالى العالمى المتخبط بالائتمان" (٤٣).

وسط أوروبا وشرقها

فى عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ شعر الناس فى كل مكان - من الدائرة القطبية حتى أستراليا - بالكم عندما انهار النظام المالى. وضربت الأزمة الأسواق الناشئة فى وسط أوروبا وشرقها بشدة. وفى العقدين السابقين أعادت المنطقة توجيه التجارة، واندمجت فى الاقتصاد العالمى، وباتت تعتمد بشدة على رأس المال الأجنبى. إذ اقترضت لاتفيا وإستونيا وليتوانيا بكثرة من الأسواق العالمية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. وكان لبلدان أخرى كذلك - المجر وأوكرانيا وبلغاريا وكازاخستان وقرغيزستان - مستويات مرتفعة من الدين الأجنبى والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية. وبحلول عام ٢٠٠٨، قُدِّرَ أن ١٣ بلداً كانت من قبل جزءاً من الاتحاد السوفيتى عليها دينٌ جماعى من العملات الأجنبية قدره تريليون دولار. وذهب جزء كبير من تلك الأموال إلى العقارات والاستهلاك، وليس الاستثمار (٤٤).

حرصاً من أصحاب البيوت فى شرق أوروبا على تحقيق أساليب حياة الطبقة الوسطى، فقد انغمسوا فى "تجارة المناقلة". إذ كانوا يقترضون المال بالعملات الأجنبية ليرهنوا بيوتهم. وفى المجر، كان التقدير هو أن نصف قروض الرهن العقارى يغلب

عليها العملات الأجنبية، وفي بولندا الثلث، وفي لاتفيا ربما ٧٠ بالمائة. ووجد أحد رجال الأعمال المجريين أنه يمكنه الاقتراض بالفرنك السويسرى بفائدة ٥,٧٥ بالمائة، بينما يكلف قرض الرهن العقاري المجرى المقابل ١٤ بالمائة. وكانت المشاركة فى "تجارة المناقلة" - الفرق بين أسعار الفائدة فى بلدين - عملاً يتسم بالمخاطرة. ذلك أنه إذا هبطت قيمة عملة المقترض، فمن الممكن أن يتأخر المقترضون عن سداد قروض الرهن العقاري ويخسرون أملاكهم. وكانت بنوك غرب أوروبا، وخاصةً البنوك النمساوية والإيطالية، هى صاحبة معظم الدين. وانتشرت تقارير تفيد بأن قروض البنوك النمساوية لشرق أوروبا بلغت ٧٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى النمساوى^(٤٥).

كان الوضع فى شرق أوروبا ووسطها حرجاً، لأنه لا بد من تأجيل سداد الدين وهى تتنضج. وفى بيئة فر فيها المستثمرون إلى السلامة وخفضوا الرفع المالى، ثبت أن تأجيل سداد الدين صعب على نحو غير عادى فى بلدان ذات تمويل مضطرب. وفى عام ٢٠٠٨ عانت لاتفيا من عجز مذهل فى الحساب الجارى بلغ ٢٢.٩ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى وبلغاريا ٢١.٤ بالمائة. وكان متوسط عجز الحسابات الجارية فى بلدان المنطقة فى حدود ما يزيد على ٦ بالمائة - وهو ليس مستداماً على المدى الطويل^(٤٦).

ومع ذلك فقد كان للأوضاع المالية فى البلدان ذات الدخل المرتفع انكشاف هائل على الأسواق الناشئة - إجمالى ٤,٧ تريليونات دولار. ومن بين هذا المبلغ كان ١,٦ تريليون دولار لوسط أوروبا وشرقها، و ١,٥ تريليون دولار لآسيا الناشئة، وتريليون دولار لأمريكا اللاتينية. وبينما لم تكن البنوك الأمريكية واليابانية مفرطة فى انكشافها على أوروبا الشرقية، فقد كانت البنوك الأوروبية والبريطانية كذلك. وكان وسط أوروبا وشرقها مسئولين عن ٢١ إلى ٢٤ بالمائة من إجمالى الإقراض. ونتيجة لذلك، لم يكن لبلدان شرق أوروبا ووسطها من اختيار سوى السعى للحصول على قروض الطوارئ من صندوق النقد الدولى لتمويل عجوزاتها^(٤٧).

الانهيار يؤثر على بلدان كثيرة

لم تقتصر الخسائر الناجمة عن الانهيار المالى العام على العملاء والبنوك الأثرياء. فقد تلقت الحكومات المحلية والبنوك الإقليمية وصناديق المعاش التقاعدى العامة ضربات كبيرة، وشملت الخسائر المالية الجمعيات الخيرية والكنائس والمجالس المحلية فى أستراليا والبنوك الإقليمية فى ألمانيا. وعانت خزانة ولاية مين من الخسائر، وكذلك أصحاب المنازل فى كاليفورنيا وصناديق المعاشات التقاعدية فى أماكن كثيرة.

النرويج

شمل أحد المواقف المحزنة ست مدن فى منطقة القطب الشمالى بالنرويج. فاتباعاً لنصائح سمسار فى أوسلو، اشترى المسئولون المحليون حزمة من التزامات الدين المضمونة التى جمعها سيتيبانك فى نيويورك. وبالنسبة لتارقيك (البالغ عدد سكانها ١٨٥١٢ نسمة، وهى موقع معركة بحرية شهيرة فى الحرب العالمية الثانية) بلغت الاستثمارات ربع ميزانيتها السنوية. وعندما انهارت سوق السندات، وجد المستثمرون النرويجيون الغاضبون أنفسهم يحوزون أدوات مالية معقدة لكنها بلا قيمة^(٤٨).

بريطانيا العظمى

فى بريطانيا، تسبب الانهيار فى أول تدافع لسحب الأموال من البنوك منذ عام ١٨٦٦ - فى بنك نورذرن روك فى نيوكاسل، وهو خامس أكبر مقرض بريطانى لقروض الرهن العقارى. وفى سبتمبر من عام ٢٠٠٧، اصطف المودعون فى طوابير خارج فروع البنك مطالبين بأموالهم. وكانوا قد سمعوا أن نورذرن روك له انكشاف على قروض الرهن العقارى ذات التصنيف الائتمانى المنخفض. وانتشرت شائعات بأن البنك بحاجة إلى إنقاذ. وشمل نمودجه التجارى الذى يتسم بالمخاطرة اقتراض المال المقرض لمشتري المنازل من الأسواق النولية ثم يبيعون الأوراق المالية التى تدعمها قروض الرهن العقارى.

وفى النهاية قدمت الحكومة البريطانية ضمانات للمودعين، وقدم بنك إنجلترا قروضاً لنورذرن روك، وأممت الحكومة البنك. وحرصاً من رئيس الوزراء جوردون براون على تحاشي وجود نورذرن بانك آخر، شجع الاندماج بين لويديز تى إس بى وإتش إبى أو إس المنافس المحتضر. وثبت أن صفقة الاستحواذ مفاجئة لحاملي الأسهم فى لويديز^(٤٩).

ألمانيا

كانت البنوك الإقليمية الألمانية السبعة تملكها حكومات الولايات وبنوك المدخرات ملكية مشتركة. وكانت مهمتها تقديم ضمانات الدولة لتطوير الأعمال الإقليمية. ولأنها كانت محمية بضمانات الدولة، فقد أقامت هياكل لحيازة أصول خارج ميزانياتها. وبعد ذلك اقترضت مبالغ كبيرة من أسواق رأس المال واستثمرتها فى المنتجات ذات التصنيف الائتماني المنخفض التى كانت تقدم عائدات مرتفعة وكانت ذات تقديرات ائتمانية جيدة. وعندما أدت أزمة القروض إلى خفض قيمة أصولها ذات التصنيف الائتماني المنخفض، اندمج اثنان من البنوك وأنقذت حكومات الولايات أربعة بنوك أخرى. وكان ترتيب البنوك الإقليمية الألمانية كلها من بين أكبر ١٥ بنكاً ألمانياً، وكانت أربعة منها تحوز ٢٣ بالمائة من إجمالى الأصول بين أكبر عشرة بنوك^(٥٠).

كندا

من بين أكبر الخاسرين حجماً أكبر صناديق المعاشات التقاعدية فى كندا، Caisse de depot et placement du Quebec. إذ خسر ٢٩,٨ مليار دولار بعد دخوله فى مخاطر مفرطة الحجم تتعلق بالمشتقات المعقدة وغيرها من الأدوات المالية غير المختبرة فى مسعى لتحسين عائداته. واعتماداً على النماذج الرياضية لإدارة المخاطر التى كانت تقوم فقط على بيانات بضع سنوات، كان لدى مديره إحساس زائف بالأمن إلى أن علمهم انهيار السوق درساً صعباً بشأن المخاطرة. فقد افترضت النماذج أن الاقتصاد يتسم بالمعقولية والكفاءة، وأن التقلبات يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير^(٥١).

آيسلندا

الخسارة الأخرى هي آيسلندا. ففي عام ٢٠٠٨ استيقظ سكان آيسلندا وعددهم ٣٠٠ ألف على تقلبات التمويل الدولي. وخلال أيام النمو السريع والتنمية في انتعاش أوائل القرن الحادي والعشرين تحولت آيسلندا من بلد يعتمد على صادرات سمك القد إلى مركز مالي عالمي. وزادت الدخول زيادة كبيرة، ودرس آلاف الآيسلنديين التمويل وربطوا حياتهم العملية بالفرص الجديدة. لكن عندما انهارت أكبر ثلاثة بنوك رُقعت عنها القيود وأُفرط في رفعها مالياً خلال فترة أسبوع واحد في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨، بلغت خسارتها ١٠٠ مليار دولار. وأسهم فشلها في انهيار بنسبة ٨٥ بالمائة في بورصة آيسلندا. وانخفضت قيمة الكرونا الآيسلندية بنسبة تزيد على ٧٠ بالمائة. وهبط متوسط الدخل في آيسلندا من ١٦٠ بالمائة من المستوى الأمريكي إلى ٨٠ بالمائة في عام ٢٠٠٨. ووجد الآيسلنديون المرتبكون بشدة بلدهم يُسخّر منه في الصحافة العالمية باعتباره "قوة ستريت التندرا". وأصاب انهيار لاندسبانكي، وهو أحد بنوك آيسلندا الخاصة، ٢٢٠ ألفاً من المقيمين البريطانيين والهولنديين، إصابة شديدة القوة. إذ كانوا قد أودعوا أموالاً كبيرة (حوالي ٤ مليارات دولار) في حسابات "آيس سيف" على الإنترنت التي يديرها لاندسبانكي. وشمل المودعون الأجانب الجمعيات الخيرية والجامعات والحكومات المحلية. وبعد أن فرضت بريطانيا قوانين مكافحة الإرهاب لتجميد أصول آيسلندا وفرضت تعويض المقيمين الأجانب، وافقت الحكومة الآيسلندية على التسوية. واقترضت آيسلندا من صندوق النقد الدولي والحكومات الأجنبية، وحصلت على دين يساوي نصف إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام ٢٠٠٨، كما وافقت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتبني اليورو عملة لها^(٥٢).

في أواخر عام ٢٠٠٩، أعلن عملاق الوجبات السريعة ماكдонаلدز عن إغلاق مطاعمه الثلاثة في آيسلندا، مشيراً إلى أن انهيار الكرونا سوف يضاعف تكلفة المكونات المستوردة المستخدمة في صنع هامبورجر بيج ماك. ودفع قرار إغلاق الأقواس الذهبية بآيسلندا إلى هاشم الاقتصاد العالمي. ومن بين البلدان الأوروبية، كانت ألبانيا وأرمينيا والبوسنة والهرسك هي فقط التي تفتقر إلى مطاعم ماكдонаلدز.

الأثر العالمى

عملت الخسائر الناجمة عن الانهيار المالى من خلال النظام المالى بسرعة. وقدر صندوق النقد الدولى أن إجمالى تخفيض القيمة الدفترية وديون البنك وخسائره بلغ ٢,٢ تريليون دولار منذ بداية الأزمة حتى عام ٢٠١٠، وكانت أكبر خسارة فى الولايات المتحدة (٨٨٥ مليار دولار) ومنطقة اليورو (٦٦٥ مليار دولار) والمملكة المتحدة (٤٥٥ مليار دولار). وأصابت البنوك الآسيوية، بما فى ذلك أوقيانوسيا، خسائر أقل بكثير تقدر بـ ٢,٣ مليار دولار^(٥٣).

فى ظل طبيعة الاقتصاد العالمى المترابطة، ليس مستغرباً أن ينتشر الانهيار المالى بسرعة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، مما أدى إلى انخفاض النمو والمُخرَج الصناعى وأسعار السلع والتجارة التوظيف. وهبطت معدلات النمو الحقيقى هبوطاً حاداً فى الاقتصادات الكبيرة فى أواخر عام ٢٠٠٨، حيث انكمشت بنسبة ٣,٢٪ فى البلدان المتقدمة خلال عام ٢٠٠٩، وفى الولايات المتحدة انخفض المُخرَج بنسبة ٢,٦٪، وفى الاتحاد الأوروبى ٤,١٪، وفى اليابان ٥,٢٪ وذكر صندوق النقد الدولى أنه فى البلدان الناشئة والنامية هبط معدل الزيادة إلى ٢,٥٪ لكنه ظل إيجابياً. وحققت الدول النامية فى آسيا نمواً قدره ٦,٩٪. وفى الصين والهند، وهما البلدان الأكثر سكاناً فى العالم، هبط النمو من مستويات الرقم ذى العديدين (الصين ١٤,٢٪ والهند ٩,٩٪) فى عام ٢٠٠٧، لكنه ظل مرتفعاً بالمقاييس العالمية. وحققت الصين نمواً قدره ٩,١٪ فى عام ٢٠٠٩، بينما حققت الهند نمواً قدره ٥,٧٪. وحقق الشرق الأوسط (٢٪) وإفريقيا جنوب الصحراء (٢,٦٪) نمواً بطيئاً لكنه إيجابى. وبينما نجت هذه المناطق بصورة عامة من النتائج الأكثر شدة، كانت بلدان وسط أوروبا وشرقها معرضة للخطر بشكل كبير؛ إذ كانت تعتمد على القروض الخارجية لتمويل النمو السريع، وعندما جفت خطوط الائتمان لم يكن بإمكانها تأجيل سداد ديونها. وهبط المُخرَج فى هذا الإقليم بنسبة ٣,٦٪، حيث انكمش الاقتصاد الروسى بنسبة ٧,٩٪ فى عام ٢٠٠٩، وعانت بلدان أمريكا اللاتينية وثيقة الارتباط بالاقتصاد الأمريكى، كالمكسيك، من انخفاض

شديد فى المخرَج. وفى المكسيك هبط بنسبة ٦,٥ ٪. ولأن الكثير من هذه البلدان يعتمد على تدفقات رأس المال الأجنبى لتمويل النمو، فقد اضطرت للسحب من احتياطات الصرف الأجنبى لديها للحيلولة دون هبوط عملاتها مقابل الدولار وبالتالي زيادة صعوبة سداد الديون^(٥٤).

تؤكد البيانات الأخرى اتساع الانهيار الاقتصادى وعمقه. ففى عام ٢٠٠٩ هبطت التجارة العالمية مهبوطاً حاداً لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث انخفض حجم التجارة فى البضائع بنسبة ١٢ ٪. وانخفض سعر النفط بنسبة ٣٦,٢ ٪ بينما هبط سعر السلع غير الوقود بنسبة ١٨,٧ ٪ فى عام ٢٠٠٩^(٥٥).

طبقاً لما ذكره صندوق النقد الدولى، فقد خلَّف الركود "جروحاً غائرة" فى أسواق العمل؛ حيث ارتفعت البطالة إلى ٣٠ مليوناً منذ عام ٢٠٠٧، وحدثت ثلاثة أرباع الزيادة فى البلدان ذات الدخل المرتفع، وبالأخص فى الولايات المتحدة، وهى مركز الأزمة، حيث زادت البطالة بمقدار ٧,٥ ملايين. وفى إسبانيا، وهى من أكثر البلدان تأثراً، ارتفع معدل البطالة إلى ١٩,١ بالمائة فى عام ٢٠١٠، مقابل ٨,٢ بالمائة فى عام ٢٠٠٧، ولم تتأثر البلدان النامية تأثراً شديداً. وأعلن صندوق النقد الدولى أن الصين فقدت ٣ ملايين فرصة عمل، وروسيا ١,٩ مليون، وتركيا ١,١ مليون، والمكسيك حوالى ٩٠٠ ألف. ومن بين الدول النامية كانت الدول التى عانت من أشد الآثار سلبيةً هى تلك التى كانت مندمجة على نحو مرتفع مع رأس المال الأجنبى وأسواق السلع الأجنبية ومعتمدة عليها. إذ كانت تركيا تعتمد على الاتحاد الأوروبى، وتعتمد المكسيك على الولايات المتحدة. وبسبب هبوط الطلب الأمريكى على السيارات وأجهزة التلفزيون وغيرها من المنتجات المجمعة جنوب الحدود، انكمش الاقتصاد المكسيكى بأسرع معدل منذ الثلاثينيات. وطبقاً لما ذكره صندوق النقد الدولى، ربما تكون أفقر بلدان العالم - وهى البلدان المعزولة نسبياً عن الهزات فى الاقتصاد العالمى - قد عاشت زيادة صافية فى التوظيف^(٥٦).

المنظمات الدولية واستجابة الحكومات

أثناء الكساد العظيم، فشلت الجهود لتحقيق حلول متعددة الأطراف. فبعد أن تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب في سبتمبر من عام ١٩٣١، حذت معظم البلدان حذوها وخفضت أسعار عملاتها. وزاد ثلاثة وعشرون بلداً تعريفاتها الجمركية بصورة عامة، ولجأ ٢٢ إلى حصص التجارة والقيود. وسعى المؤتمر الاقتصادي العالمي، المنعقد في لندن عام ١٩٣٣ تحت رعاية عصبة الأمم، إلى استقرار العملات وإحياء التجارة وتخفيف مشكلات الديون وإعادة تشغيل الاقتصاد العالمي. وكان الحاضرون يأملون في تنسيق السياسات النقدية والمالية؛ لكن الفروق القومية كانت من العظم بحيث لم يمكن التوصل إلى اتفاق. وألقى معلقون كثيرون باللوم فيما يتعلق بفشل المؤتمر على الرئيس فرانكلين د. روزفلت. إذ أصدر بياناً حاداً في لفته ينتقد فيه محاولات تشجيع استقرار العملات قبل حدوث التعافي المحلي. كما فضلت دول أخرى المقاربات متعددة الأطراف على المقاربات المنسقة^(٥٧).

نتيجة لذلك، عملت الحكومات بصورة عامة على نحو مستقل لحماية سكانها من انهيار الجهاز المصرفي والصناعة. وفي الولايات المتحدة أقامت الحكومة الفدرالية حواجز مرتفعة من التعريفات الجمركية، وخفضت قيمة الدولار تخفيضاً حاداً، وشاركت في إنفاق العجز على الطريقة الكينزية لاستعادة التوظيف. وكان لبرنامج إدارة روزفلت الخاص بشراء الذهب والفضة، المقصود به تعزيز إنعاش الاقتصاد، أثر اجتذاب الذهب والفضة من البلدان الأخرى وإضعاف عملاتها. وقد أضرت سياسة "أفقر جارك" هذه فرنسا، الملتزمة بقاعدة الذهب، والمكسيك والصين، اللتين أقامت عملتيهما على الفضة. وسعت الحكومة الأمريكية كذلك إلى إصلاح وول ستريت والقطاع المصرفي بقانون جلاس - ستيجال وضمان ودائع البنوك. ووجه تشريع "اشتر ما هو أمريكي" الوكالات الحكومية إلى شراء المنتجات المصنوعة محلياً. وفي ألمانيا تبنى النظام الاشتراكي الوطني الأشغال العامة وبرامج إنفاق العجز، لكنه تبنى كذلك قيود الصرف والمبادلة للتحكم في التجارة من أجل المصلحة الوطنية. ومع زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد،

عززت ألمانيا بشدة المخرَج وقضت على البطالة. وفي بريطانيا العظمى كانت السياسات أكثر تقليدية. إذ وفرت الحكومة نقدًا رخيصًا وحماية للصناعة المحلية، وكذلك الأفضليات الإمبراطورية لتشكيل الأنماط التجارية، لكن لم يكن هناك برنامج توظيف عام ضخم أو تدخل من الدولة^(٥٨).

يُقال إنه لم يكن هنا بديل كبير لتعددية الأطراف في الثلاثينيات، كما انتهى المؤرخ الاقتصادي تشارلز كندلبرجر في وقت لاحق. فقد كانت بريطانيا عاجزة عن مواصلة دورها القيادي كمقرض وسوق الملاذ الأخير. ومن الناحية السياسية، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للقيام بهذا الدور حتى وقت لاحق في الثلاثينيات. وعقد غياب الاتصالات الصوتية التي يُعتمد عليها والسفر السريع بواسطة الطائرات النفثة جهود تنسيق الإجراءات^(٥٩).

أثناء الكساد العظيم في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، كانت الحلول السياسية منسقة بشكل أفضل. فاتصالات الأقمار الاصطناعية والنقل بالطائرات النفثة مكنت القادة من الاتصال وحضور الاجتماعات بسهولة. وعلاوة على ذلك كان هناك تصميم وقدرة على الاستفادة من أخطاء الماضي. وهذه المرة كانت كلمات السر هي التعاون والتنسيق الدوليان. وكانت أداة الجهود التعاونية مجموعة العشرين، وهي منتدى غير رسمي لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية تأسس في عام ١٩٩٩ واتسع في الأزمة الحالية. وأسست المجموعة نفسها بالمنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي.

أعضاء جماعة العشرين مسئولون عن ٩٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلى العالمى و٨٠ بالمائة من التجارة العالمية وثلثى سكان العالم. ويشمل الأعضاء الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك المركزى الأوروبى. وكان وجود الأرجنتين غريباً بسبب سجل البلد الطويل من الأخطاء المالية

والتأخر عن سداد الديون. ولم يكن الكثير من المراكز المالية المهمة العديدة - هولندا وسنغافورة وإسبانيا وتايلاند - ممثلاً. كما لم يكن هناك تمثيل رسمي لحوالي ٢,٦ مليار نسمة في ٨٥ بالمائة من بلدان العالم. لكن عضوية مجموعة العشرين لم تكن تأخذ في حساباتها الاتجاهات طويلة المدى، مثل صعود آسيا. وجاء ستة أعضاء من تلك المنطقة. وكان هناك دور أساسي في العملية لمنظمتين أخريين - صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي المؤسس حديثاً الذي أنشئ لتقييم تعرض الأنظمة المالية العالمية للخطر ولتنفيذ السياسات التنفيذية والإشرافية وغيرها من السياسات لتعزيز الاستقرار المالي. وتمثل مجموعة العشرين في الأساس السلطات المالية الوطنية (البنوك المركزية والوزارات التنظيمية ووزارات المالية)، وكذلك المؤسسات المالية الدولية. ودعم وجود أمانة لبنك التسويات الدولية في بازل الأنشطة^(٦٠).

فسر بعض المعلقين ظهور جماعة العشرين بأنه دليل على أن عصا القيادة الاقتصادية انتقلت مرة أخرى - من بريطانيا إلى الولايات المتحدة أثناء الكساد العظيم، ومؤخراً إلى المنتدى التجريبي الذي يتبنى العمل الجماعي. وفسر مارتن وولف المعلق ذو الرؤية المتعمقة في "الفائنتشال تايمز" ظهور مجموعة العشرين على أنه علامة فارقة في التاريخ العالمي، حيث تنتقل القوة الاقتصادية بعيداً عن الغرب^(٦١).

في مؤتمر عُقد في واشنطن في نوفمبر من عام ٢٠٠٨ استضافه الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جورج دابليو بوش، عبرت المجموعة في البداية عن تصميمها على العمل معاً لإنعاش النمو الاقتصادي العالمي وإصلاح الأنظمة المالية العالمية. وتعهد الأعضاء باتخاذ إجراءات قوية ومهمة لتحفيز الاقتصادات وتوفير السيولة وتقوية رأسمال المؤسسات المالية وحماية المدخرات والودائع ومعالجة أشكال القصور التنظيمي ورفع القيود عن أسواق الائتمان وتقوية المؤسسات المالية الدولية. وعلى نحو مهم، قرر الوزراء الحيلولة دون فشل أية مؤسسات مالية أخرى مهمة للنظام المالي، مثل ليمان براذرز^(٦٢).

فى الاجتماع التالى فى لندن فى إبريل من عام ٢٠٠٩، كان هناك إجماع باسم محفز مالى ونقدى أكبر. ووافقت مجموعة العشرين على توفير أموال أكثر لصندوق النقد الدولى وبنوك التنمية متعددة الأطراف، لمساعدة البلدان الناشئة والنامية على التغلب على الأزمة، وتقديم تنظيمات مالية أكثر إحكاماً للبنوك، بما فى ذلك شروط رأس المال الأعلى والإشراف الأوثق على وكالات التقدير وصناديق التغطية. وقال بيان لندن إن البرنامج شمل ١,١ تريليون دولار دعماً لاستعادة الائتمان والنمو وفرص العمل فى الاقتصاد العالمى.

على جبهة التجارة، أدت اجتماعات مجموعة العشرين فى واشنطن ولندن إلى تعهدات ترفض النزعة الحمائية والإجراءات غير المتسقة مع تحفيز الصادرات، كما أكدوا على الالتزام بإنهاء دورة البوحة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف التى يمكن أن تعزز الاقتصاد العالمى على الأقل بـ ١٥٠ مليار دولار سنوياً، وهو ما يساوى عُشرى ١ بالمائة من إجمالى الناتج القومى العالمى. وكانت تلك الإشارة بلاغية إلى حد كبير، لأن الدعم العام لاتفاقيات التجارة فُتِرَ فى البلدان ذات الدخل المرتفع أثناء الركود.

فى سبتمبر من عام ٢٠٠٩، استضافت إدارة أوباما مجموعة العشرين فى بتسبرج لتقييم التقدم وتخطيط استراتيجيات الخروج من برامج الحوافز. فعندما بدأ الاقتصاد العالمى ينتعش ببطء، كانت هناك مخاوف من احتمال أن تتسبب برامج الحوافز فى التضخم، أو الركود المزدوج. وحث القادة الأوروبيون - بمن فيهم رئيس الوزراء البريطانى جوردون براون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى - على القواعد الملزمة لتنظيم حوافز البنوك، بينما أكدت إدارة أوباما على الحاجة إلى قيود رأس المال المنقحة لحماية المؤسسات المالية من أن تصبح مرفوعة مالية على نحو كبير.

بعد قولهم إن عملية التعافى والإصلاح مازالت غير كاملة، اختار قادة مجموعة العشرين أن لا يتخلوا عن أنشطة الحوافز. بل إنهم ركزوا على قضايا الإصلاح - إذ وافقوا على مجموعة من المبادئ بشأن تقييد أجور رجال البنوك وبشأن الحاجة إلى

رفع احتياطات رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لمواجهة الخسائر المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت البلدان ذات العجوزات الكبير، كالولايات المتحدة، باقتراض أقل، في حين وعد المصدرون الكبار، كالصين وألمانيا، بتشجيع الاستهلاك المحلي كي تقل اختلالات المدفوعات العالمية. ووافق أعضاء مجموعة العشرين على أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي مراجعة السياسات الاقتصادية المحلية. وعلى الرغم من ذلك لم يشمل الاتفاق على المبادئ العريضة آلية لتنفيذ القوانين، أو العقوبات، لتقييد العمل الوطني^(٦٣).

عُقدت القمة التالية في تورنتو في يونيو من عام ٢٠١٠، ومع تساؤل الإحساس بالعجلة، أكد زعماء العالم على الالتزامات العالية لضمان عودة كاملة للنمو مع فرص العمل الجيدة، لإصلاح الأنظمة المالية وتقويتها، ولخلق نمو عالمي متوازن ومستدام. وقد وافقوا على خفض عجوزات الميزانيات بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٣ وتشبيبت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٦، إلا أنهم لم يتخذوا خطوات محددة لمعالجة الاختلالات العالمية الأساسية، ومنها الفوائض التجارية الزمنية الصينية وعجوزات أمريكا المزمدة^(٦٤).

عكست مقاربة مجموعة العشرين كلاً من الفكر الكينزي والفكر النقدي. فقد شملت من ناحية الإنفاق الحكومي الضخم (الحافز المالي)، وسياسات الاقتراض والإنفاق التي أيدتها كينز خلال الكساد العظيم لتشجيع الإنفاق وتخفيف المعاناة. وشجعت معظم البلدان الكبيرة الإنفاق الحكومي، وخفّض الكثير منها الضرائب كذلك^(٦٥). وكذلك عكس التأكيد على الحل المنسق تفكير كينز. فقد تنبأ هو ونظيره الأمريكي هاري ديكستر في بريتون وودز الحاجة إلى التعاون الدولي لتجنب حدوث كساد عظيم آخر. وأسفرت جهودهما في بريتون وودز عن توأم، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما وكالتان متخصصتان ضمن منظومة الأمم المتحدة. وخلال أزمة ٢٠٠٧-٢٠١٠، كان لصندوق النقد الدولي دور حيوي باعتباره مستجيباً وشرطياً. وحدد أهداف الحوافز المالية وأقنع الحكومات بتحقيق هذه الأهداف. واتخذ صندوق النقد الدولي خطوات طوارئ للحفاظ على استقرار النظام النقدي ودعمه، وتحفيز الاقتصادات،

وتشجيع الأعمال الوطنية لإصلاح النظام المالى وتنظيمه. وبشكل خاص، ساعد البلدان الصغيرة فى وسط أوروبا وشرقها، وعمل مع البنك المركزى الأوروبى والسلطات القومية لاحتواء أزمات الديون فى اليونان وأيرلندا وغيرهما من البلدان الأوروبية. وفى الوقت نفسه ركز البنك الدولى على مساعدة البلدان النامية واقتصادات التحول لتخفيف الأزمة والتفاعل معها، فى الوقت الذى يواصل فيه تمويل البنية التحتية طويلة المدى وغيرها من برامج التنمية.

لاحتواء العدوى وتقوية القطاع المالى، تولت البنوك المركزية والحكومات القومية زمام المبادرة. إذ خفضت أسعار الفائدة ووسعت المعروض النقدى وأعدت رسمة البنوك واتخذت إجراءات أخرى لاستعادة الثقة فى أسواق الائتمان. وابتكرت حكومات الدول المتقدمة والنامية حِزْمَ إنقاذ مالى للأعمال المالية المتعثرة (مثل جنرال موتورز) وضخت رأس المال وأعدت هيكله الديون وتخلصت من "الأصول السامة". وتلك هى الأصول المالية التى لم يعد لها سوق. كما أنقذت المؤسسات المالية التى تعتبر أكبر من أن تفشل (مثل "إيه آى جى" والبنوك الكبرى) بمشتريات الحكومة من الأصول المالية أو التأمين.

فى الولايات المتحدة، تعهد الكونجرس والسلطة التنفيذية ببرنامج إغاثة الأصول المتعثرة قيمته ٧٠٠ مليون دولار استثمرت من خلاله وزارة الخزانة فى عدد من البنوك وشركتين للسيارات (جنرال موتورز وكرايسلر)، وشركة "إيه آى جى" للتأمين. وكانت تلك الاستثمارات فى هيئة أسهم ممتازة تدفع أرباحاً ربع سنوية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت وزارة الخزانة والهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع برنامج استثمار الشركات العامة والخاصة (٩٠٠ مليار دولار) كى تشتري "الأصول السامة" وتساعد البنوك على تنقية ميزانياتها.

كان للبنوك المركزية دور أساسى فى عملية التعافى. وكان رئيس بنك الاحتياط الفدرالى بن برنانكى، وهو الاقتصادى الذى درس حقبة الكساد العظيم بتوسع، على دراية تامة بنقد ميلتون فريدمان لشروط بنك الاحتياط الفدرالى المسبقة. وكان فريدمان

قد اتهم بنك الاحتياط الفدرالى فى حقبة الكساد بالفشل فى التجاوب بسرعة وفاعلية مع الظروف. وهذه المرة كان بنك الاحتياط الفدرالى استباقياً. إذ التزم بتقديم ١.٢ تريليون دولار للحفاظ على استقرار القطاع المالى. ولجعل النظام المالى يواصل عمله، لم يقرض بنك الاحتياط الفدرالى المالى للبنوك الأمريكية والمصانع الكبيرة مثل سيتيبانك و جنرال موتورز فحسب، بل كذلك البنوك الأجنبية والشركات التابعة لها. وشمل ذلك باركليز البريطانى وىو بى إس السويسرى و بى إن بى پاريبا الفرنسى وسوميتومو اليابانى^(٦٦).

لمعالجة آثار الأزمة الأكثر اتساعاً الخاصة بالاقتصادى الكلى، حث صندوق النقد الدولى الحكومة على التعهد ببرامج حوافز مالية تصل قيمتها إلى ٢ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى. واستجابت الحكومات بتريلونى دولار من حزم الحوافز. وتعدت الولايات المتحدة ببرنامج حوافز قيمته ٧٨٧ مليار دولار فى فبراير من عام ٢٠٠٩ شمل تخفيض الضرائب وتحويل أموال للولايات وإعانة البطالة والرعاية الصحية والتعليم وبرامج الطوارئ، ونتيجة لذلك قفزت ميزانية العجز من ٦٤٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٩ (من ٤.٤ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى إلى ١٠.٩ منه). وفى ديسمبر من عام ٢٠٠٨، تعهد الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فيه ببرامج حوافز أصغر تكلفتها ٢٥٦ مليار دولار. وبينما تنوعت الإجراءات، فقد شمل الكثير منها حوافز لشراء سيارات جديدة. ووافقت اليابان على ٤٠٦ مليارات دولار من الحوافز المالية، شملت تخفيض الضرائب والدعم المالى للسيارات الجديدة، ومنح للحكومات المحلية. وشرعت الصين فى برنامج حوافز محلى ضخم قيمته ٥٨٦ مليار دولار قُصِد به استعادة النمو ثنائى الأعداد بينما قللت الاعتماد على أسواق التصدير^(٦٧).

بالإضافة إلى هذه الحوافز، كان للمؤسسات الدولية دور فعال. فقد وافقت حكومات مجموعة العشرين على إضافة ١.١ تريليون دولار لموارد صندوق النقد الدولى، وعلى تقديم ٢٥٠ مليار دولار لتوسيع التجارة العالمية، و ١٠٠ مليار دولار للبنوك متعدد الأطراف.

وساعد صندوق النقد الدولي البلدان الصغيرة، وخاصةً في شرق أوروبا ووسطها. إذ قدّم ٥٤٠ مليون دولار لأرمينيا، و٢,٤٦ مليار دولار لبيلاروسيا، و٢٥,١ مليار دولار للمجر، و١٧,١ مليار دولار لرومانيا، و٥٥٠,٣ مليار دولار لصربيا، و١٦,٤ مليار دولار لأوكرانيا. وشمل المستفيدين الآخرون: كوستاريكا (٧٣٥ مليون دولار) والسلفادور (٨٠٠ مليون دولار) وجواتيمالا (٩٣٥ مليون دولار) وباكستان (٧,٦ مليارات دولار) وسيشل (٢٦,٦ مليون دولار). وأمكن للبلدان ذات الأسس الأقوى الوصول إلى خطوط الائتمان المرنة، بما في ذلك كولومبيا (١٠,٥ مليارات دولار) والمكسيك (٤٧ مليار دولار) وبولندا (٢٠,٥ مليار دولار)^(٦٨).

خلال عام ٢٠١٠ تحدى العجز عن سداد الديون السيادية في اليونان والمجر وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وكان الخوف هو أن البنوك الأجنبية ذات التوسع المفرط - وخاصةً في فرنسا وألمانيا والنمسا - كان يمكن أن تفشل، مما يفجر أزمة عالمية أخرى في الثقة والشلل الاقتصادي. وقد أدى الاضطراب إلى عدم وضوح التوقعات المستقبلية بالنسبة للتعافي العالمي والاستقرار المالي، وهدد مستقبل اليورو.

بحلول أواخر ٢٠١٠، بدا أن الاقتصاد العالمي يتحسن ببطء. وأعربت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي عن التفاؤل الحذر بشأن التوقعات المستقبلية الخاصة بالتعافي المستدام على الرغم من أخطار المزيد من الاضطراب المالي. لكن الاقتصادات المتقدمة كانت في حالة سيئة، إذ كان لديها مستويات دين عام متفجرة وتواجه تعديلات كبيرة. وقد احتوت إجراءات الحوافز المالية قصيرة المدى الأزمة لكنها زادت العجزات الحكومية إلى مستويات قياسية وخلفت فاتورة ضخمة لدافعي الضرائب في السنوات التالية. ففي الولايات المتحدة كان من المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام من ٦٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ١١٠,٧٪ في عام ٢٠١٥، وفي منطقة اليورو، كان من المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام من

٦٥,٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨٩,٣ في عام ٢٠١٥، وبالنسبة للمملكة المتحدة سوف يزيد من ٤٣,٩٪ إلى ٨٣,٩٪. وفي اليابان، حيث كان الدين الحكومي مرتفعاً بالفعل نتيجة لعقد من إنفاق العجز لمعالجة انهيار السوق في عام ١٩٩٠، كان من المتوقع ارتفاع إجمالي الدين العام من ١٨٧,٧٪ في عام ٢٠٠٧ إلى نسبة مذهلة هي ٢٤٩,٢٪ في عام ٢٠١٥، وكان صندوق النقد الدولي يرغب في أن تخفض الاقتصادات المتقدمة مستوى ديونها إلى أقل من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي^(٦٩).

نتيجة لذلك، بدا أن معظم البلدان المتقدمة يتعين عليها توقع نمو بطيء وبطالة مرتفعة وانتعاش ممتد. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تتوسع الدول المتقدمة على نحو أبطأ من قبل الأزمة، حيث كان معدل نمو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حوالي ٢,٥ بالمائة على المدى المتوسط. بل يمكن أن تتوقع اليابان نمواً أبطأ - يتراوح بين ١,٥ و ١,٧ بالمائة^(٧٠).

شملت النقطة المضيئة في الاقتصاد العالمي الاقتصادات الناشئة والنامية؛ فقد نجا معظمها من الإعصار الاقتصادي بشكل جيد إلى حد معقول ويمكن توقع نموها بشكل أسرع (بمعدل نمو يتراوح بين ٦ و ٧ بالمائة) على المدى المتوسط مما كان عليه الحال قبل الأزمة. وسوف تكون الريادة لدول آسيا النامية، حيث تتراوح زيادة إجمالي الناتج المحلي بين ٨ و ٩ بالمائة سنوياً. بل تنبأت دراسة للبنك الدولي بأنه يمكن للاقتصادات النامية أن تصبح محرك النمو بالنسبة للعالم. وبينما سحب النمو في البلدان الغنية الدول النامية في آسيا إلى خارج أزمة ١٩٩٧ الآسيوية، فقد انعكس الوضع الآن. ونتيجة لنقل التكنولوجيا والتقارب، واتساع الطبقة الوسطى، والتجارة المتزايدة بين البلدان النامية، سوف يصبح كثيرون أقل اعتماداً على أسواق البلدان ذات الدخل المرتفع منخفضة النمو^(٧١).

خاتمة

لو عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أن الإعصار الاقتصادي الذي هز الاقتصاد العالمي أثناء الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ لم يحطم الاقتصاد العالمي، كما فعلت الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم. ذلك أن قادة العالم، الذين كانت لديهم حساسية تجاه أخطاء الماضي، نسقوا العمل لتحفيز الاقتصادات بالسياسات المالية والنقدية. وقد وضع اقتصاديان راحلان - جون مينارد كينز وميلتون فريدمان - الأساس الفكري لهذه الاستجابة، حيث أوضحا مرة أخرى التأثير الفكري الدائم للاقتصاديين الراحلين. ومع ذلك فقد أضعف الكساد العظيم في ٢٠٠٧-٢٠١٠ بشكل كبير البلدان المتقدمة الواقعة في مركز الأزمة، وبدأ أنه يسرّع الأثر المتزايد للعالم النامي في الشؤون الاقتصادية العالمية؛ فقد كشفت الأزمة العيوب التي في نموذج السوق الحرة وحثت على الحديث في العالم النامي عن نظام عالمي جديد أقل اعتماداً على الصحة الاقتصادية والمالية للأسواق ذات الدخل المرتفع.

الفصل العاشر

الجانب السلبي من الاقتصاد العالمي

الاتجار بالبشر والسخرة وظروف العمل السيئة والمنتجات غير الآمنة وتدمير البيئة - هذه جميعها قضايا مستمرة. فعندما تجتمع الحكومة وقادة الأعمال للاحتفال بمبادرات سياسة انفتاح السوق غالباً ما يتم تجاهلهم. وهذا الفصل نافذة على الجانب الخفي للاقتصاد العالمي. فهنا نلتقي ببعض الضحايا البشرية، والمخاطر والأخطار، والآثار الضارة للعولة المنظمة تنظيمياً فضفاضاً.

السخرة والاتجار بالبشر

يشمل أحد أكثر جوانب الاقتصاد العالمي قذارة السخرة والاتجار بالبشر، وهو موضوع يضرب بجذوره في التاريخ. ففي العصور القديمة كان اليونانيون والرومان، ومعظم المجتمعات الأخرى، يحتفظون بالعبيد الذين كان الكثير منهم يؤسرون في الحرب. ومنذ أوائل القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت تجارة العبيد قائمة في منطقة الأطلسي. وقد سُجن حوالي ١١ مليون إفريقي من إفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أن أقنع دعاة إلغاء العبودية الحكومة كي تحظر تجارة العبيد في منتصف القرن التاسع عشر. لكن السخرة والعبودية ظهرت من جديد في الأزمنة المعاصرة. فالحدود الأكثر مسامية والتحسينات في النقل والاتصال ونقص الفرص الاقتصادية في بلدان العالم الأكثر فقراً أعطت دافعاً لظهورها من جديد.

وتقدر منظمة العمل الدولية أنه ربما وقع ١٢,٣ مليون شخص فى أنحاء العالم فى شَرَك ظروف السخرة، بما فى ذلك عبودية الدِّين، أو الإكراه البدنى، أو التهديد بالعنف أو السجن أو الترحيل^(١).

السخرة يمكن أن تفرضها الحكومات لأغراض اقتصادية أو غيرها، كما فى بورما أو كوريا الشمالية فى الوقت الراهن. أو قد تُربط بالفقر والتفرقة، كما فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقول منظمة العمل الدولية إن السخرة تحظى باهتمام أقل مما تحظى به فى المناطق الأخرى. وقد أدت تقاليد العبودية فى النيجر إلى أنماط من التبعية المستمرة بين ذرية العبيد والسادة السابقين. والالتزام فى الكونغو والجابون والكاميرون يخضعون للسخرة. وفى الكونغو الذى مزقته الحرب، تحصل شركات التعدين الدولية على المعادن، كالكوئتران، من منشآت التعدين مستغلة عمالة الأطفال والسخرة. والكوئتران هى الصيغة المختصرة للكولومبايت تانتالايت وهو واحد من أغلى المعادن فى العالم باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات التليفونات الخلوية ورقائق الكمبيوتر. وفى الكونغو، استخدمت الجماعات المتمردة السخرة التى تشمل الأطفال فى استخراج هذا المورد القيّم، ومن ثم مولوا حريهم بأرباح من المبيعات لشركات التعدين الكبيرة^(٢).

قد تنشأ السخرة عن التهريب أو الاتجار السرى فى البشر. وغالباً ما يستخدم الناس المهربون كوكلاء سفريات خارج القانون لتسهيل عبور الحدود. فعلى سبيل المثال، معروف أن الصينيين من إقليم فوجيان الساحلى يدفعون ٥٠ ألف دولار لتهريبهم إلى الولايات المتحدة أو غرب أوروبا. وفى يونيو من عام ١٩٩٣ توفى عشرة صينيين وهم يسبحون للوصول إلى الشاطئ عندما جنحت باخرة مهترئة اسمها "جولدن فَنشِر" قبالة ساحل نيويورك. وكانت تحمل ٢٦٨ مهاجراً صينياً غير شرعى دفعوا لرجال العصابات الصينية ثمن نقلهم إلى أمريكا، فى رحلة طويلة من تايلاند. وفى يونيو من عام ٢٠٠٠، اختنق ٥٨ صينياً آخرين فى حاوية محكمة الغلق فى دوفر بإنجلترا. وهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين الذين ينجحون فى الوصول إلى مقاصد ذات دخول مرتفعة غالباً ما يظلون مدينين بشدة للمهربين الذين يسدون لهم التزاماتهم^(٣).

غالباً ما يستعمل المتاجرون بالبشر العنف والقهر أو الخداع لاستغلال العمال. ويحدث هذا فيما بين البلدان وداخل البلدان الكبرى كالصين والهند. وقد حذرت منظمة العمل الدولية من أنه مع رفع القيود عن أسواق العمل، والتعهد الخارجى، والأشكال المعقدة للمقاولات من الباطن، اخترق استغلال السخرة سلسلة التوريد الخاصة بالشركات الدولية الكبيرة^(٤).

من بين ١٢,٢ مليون فى أنحاء العالم فى شكل ما من أشكال السخرة أو العبودية، قالت منظمة العمل الدولية إن حوالى ٢,٤ مليون شخص أُخضعوا للسخرة نتيجة للإتجار بالبشر. وكان أعلى الأرقام فى آسيا (٩,٤ ملايين) وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى (١,٣ مليون). وكان هناك ٢٦٠ ألفاً فى البلدان الصناعية. وكانت الأغلبية، حوالى ٥٦ بالمائة من الأشخاص الخاضعين للسخرة، إناثاً. وقدرت منظمة العمل الدولية الأرباح السنوية من الاتجار بالبشر بـ ٢٢ مليار دولار أو أكثر، حيث تقترب الأرباح خارج صناعة الجنس من ١٠,٤ مليارات دولار^(٥).

يزعم بعض الكتاب أن ربما يجرى استعباد ٢٧ مليون شخص فى أنحاء العالم. وهم يُستغلون لصنع سلع أساسية فى السوق العالمية. فعلى سبيل المثال، يُنتج الصلب البرازيلى بالفحم النباتى الذى هو من إنتاج العمال العبيد الذين يقطعون الأشجار. ويقول الناشطون إن العبيد يحصدون البن والقصب والطماطم والخس والتفاح وغيرها من المنتجات الغذائية. وهم يستخرجون الذهب والقصدير والماس والتانتالوم (المستخدم فى التليفونات الخلوية وأجهزة اللابتوب) ويصنعون الملابس والأحذية والألعاب النارية والأدوات الرياضية^(٦).

داخل البلدان، الاتجار بالبشر منتشر كذلك، وهو أوضح ما يكون فى بلدان العالم الأكثر سكاناً، أى الصين والهند. ففي الصين، ذكرت صحيفة صينية فى عام ٢٠٠٨ أن شبكة سخرة أخذت آلاف الأطفال فى سن التاسعة من المناطق الريفية للعمل فى المصانع فى دلتا نهر اللؤلؤ. وكان الأطفال، الذين يبيعوا لأصحاب المصانع، يعملون عشر ساعات فى اليوم، سبعة أيام فى الأسبوع. وتقول المنظمات غير الحكومية إن

عشرات الملايين من الهنود يخضعون للسخرة وعمل العبيد، حيث يجبر الأطفال على العمل عمال مصانع^(٧).

فى البلدان الإفريقية، كموزمبيق وأوغندا، هناك إتجار فى الأطفال والكبار من أجل الانتزاع القسرى لأعضاء الجسم. ويستخدم المشعوذون أجزاء من أجسام الضحايا الأحياء لصنع مزيج طبي ("موتى") لعلاج المرضى أو الإضرار بالأعداء^(٨). وفى الطب الغربى كثيراً ما يزرع الجراحون أعضاء تم الحصول عليها من السوق السوداء المزدهرة التى تستفيد من المتبرعين بالأعضاء فى البلدان النامية.

وتحقق الحاجة إلى زراعة الكلى، حيث يفوق الطلب العرض، أرباحاً كثيرة للمجرمين. وبينما تنقص البيانات الكاملة بشأن هذه الممارسة، فإن الأدلة غير الموثوق بها تشير إلى أنها تجارة مزدهرة، وجزء كبير منها غير قانونى. وفى عام ٢٠٠٤، فككت الشرطة حلقة دولية كانت ترتب تلقى الإسرائيليين الكلى من البرازيليين الفقراء فى عيادة بجنوب إفريقيا. وللتحايل على القانون الإسرائيلى، كان الجراحون يجرون عمليات زرع الكلى من متبرعين أحياء من غير الأقارب فى إستونيا وبلغاريا وتركيا وجورجيا وروسيا ورومانيا. وكشف الصحفيون الغربيون أمر مجرمين يجندون الفقراء للتبرع بالأعضاء، كتنقير مراسل "سى بى إس" دان راذر عن كيفية بيع القرويين اليائسين من مولدوفا كُلاههم مقابل ٣ آلاف دولار فى سوق ينفق فيها المشترون نافذو الصبر ٢٠٠ ألف دولار مقابل الكلى الواحدة. ويذهب جزء كبير من الفرق إلى الجراحين المارقين والسماسة المجرمين والمسئولين الفاسدين. وفى الصين، السجناء فى بعض الأحيان هم المتبرعون الطوعيون لأجزاء الجسم. وقد أثار هذا كله جدلاً أخلاقياً اتسم بالحيوية بين الأطباء، وأيقظ اهتمام الشرطة الدولية والسلطات الطبية والعمالية^(٩).

ماليزيا أحد البلدان الأكثر تغاضياً عن السخرة. وهناك أعداد كبيرة من العمال الأجانب الفقراء لكنهم شغوفون ويأتون للعمل من إندونيسيا ونيبال وتايلاند والصين والفلبين وبنجلاديش وكمبوديا. ويواجه الكثير منهم ظروف العبودية الطوعية. وفيما أوردته مجلة "نيوزويك" عن الجانب المظلم للعولة فى عام ٢٠٠٨، أنه وجدت أن العمال

عالقون فى ظروف تشبه العبودية. وشملت حادثة حظيت بقدر كبير من الدعاية لوكات
تكنيك إندستري، وهى شركة ماليزية تصنع أجسام الألمونيوم المصبوب لمحركات
الأقراص الصلبة المستخدمة فى ماركة معروفة من أجهزة الكمبيوتر. ويغرى سماسرة
فرص العمل العمال الوافدين من بنجلاديش وبلدان أخرى بوعود زائفة بالحصول على
أجور مرتفعة، ثم يطلبون منهم مصاريف توظيف مرتفعة (تصل إلى ٣٦٠٠ دولار)
للحصول على وظائف على خط تجميع تدر دخلاً قليلاً. ويجد العمال أنفسهم
بعد ذلك فى بلد أجنبى لا يتحدثون لغته وليس معهم وثائق تعريف، مع وجود عبء
الدين الكبير^(١٠).

عبودية الدين، حيث تدفع للعمال أجورهم سلفاً ثم يُجبرون على دفع رسوم متضخمة،
هى كذلك أمر شائع فى بلدان أمريكا اللاتينية، وخاصةً فى البرازيل وبيرو والأرجنتين.
وأوردت منظمة العمل الدولية ادعاءات لرجال بوليفيين يتم الاتجار بهم لمصانع الملابس
الرفية فى الأرجنتين. وتُسحب وثائق هويات العمال ويُحبسون فى المصانع، ويجبرون
على العمل فترات تصل إلى ١٧ ساعة فى اليوم^(١١).

العلاج

بالنسبة للحلول، تجاهد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للإعلان عن
الظروف، وتحسين جمع البيانات والأبحاث، والمشاركة فى المعلومات بشأن الظروف.
وقامت الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها بدور فعال. ففي عام ٢٠٠٠، تبنت الأمم
المتحدة بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. وهو
يعرّف الاتجار بالأشخاص ويشجع على التقاء المقاربات القومية. وبالإضافة إلى ذلك،
رعى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار
بالبشر فى عام ٢٠٠٧، وبدعم مالى من أبو ظبى، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعنى
بالمخدرات والجريمة ووكالات أخرى عديدة مع الحكومات والأعمال والهيئات الأكاديمية
وغيرها لمكافحة الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا. وتشجع مبادرة الأمم المتحدة كذلك

الحكومات القومية على تعزيز القوانين وإجراءات تنفيذها، وتعزيز التعاون بين الدول المرسلّة والدول المقصد، وتقوية تحالفات العمال والأعمال ضد السخرة والاتجار بالبشر^(١٢).

وفي الولايات المتحدة، وافق الكونجرس على قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠ الذي يتطلب إصدار تقارير سنوية ترتب البلدان من حيث جهود حكوماتها لمنع الاتجار بالبشر وتنفيذ القوانين وحماية الضحايا. وتوضع البلاد ذات أسوأ السجلات في الفئة ٢ - التي شملت في عام ٢٠١٠ بورما وكوبا وجمهورية الدومينيكان وإريتريا وإيران والكويت وموريتانيا وكوريا الجنوبية وبنما غينيا الجديدة والمملكة العربية السعودية والسودان وزيمبابوي. وأعطت الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وخاصةً منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة العالمية للهجرة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات، أولوية للقضية^(١٣).

الجريمة المنظمة

في السنوات الأخيرة أولت الشرطة ووكالات تنفيذ القانون اهتماماً مجداً للجوانب الدولية الخاصة بالجريمة المنظمة. وبالنسبة للمجرمين، كان سقوط سور برلين وانتهاء الاتحاد السوفيتي أهم التطورات الاقتصادية في العصور الحديث، حيث خلقا فرصاً جديدة تستغلها العصابات. وهي تنشأ، شأنهم في ذلك شأن الأعمال المشروعة، في إحدى القارات، وتنقل المنتجات عبر قارة أخرى، وتسوقها في قارة ثالثة. وباستخدام ما هو قائم من شبكات مصرفية وتجارية واتصالات (بما في ذلك المراكز المالية، وحاويات الشحن، والإنترنت) يهرّب العالم السفلي الأشخاص والمنتجات عبر مسافات شاسعة إلى مقاصدها. وفي الأجيال السابقة، غالباً ما كانت الجريمة المنظمة تشمل عصابة تراتبية حازمة للتحكم في النشاط الإجرامي في مجال ما - كتصنيع المنتجات وتوزيعها على نحو غير قانوني أثناء فترة حظر تصنيع المشروبات ونقلها وبيعها في شيكاغو.

وفى القرن الحادى والعشرين قد تكون منظمة مرنة ذات تركيب فضفاف. وفيها يمكن أن يعمل ثلاثة أشخاص أو أكثر بشكل منسق على مدى فترة زمنية لتحقيق الأرباح وإدارة أنشطة غير قانونية خطيرة. ومن بين أفضع الأنشطة (والقيمة المقدرة للأنشطة السنوية والمستفيدين النهائيين) الاتجار فى الأشخاص من أجل الاستغلال الجنسى (٣ مليارات دولار). وتشمل الأنشطة الإجرامية المربحة الأخرى تهريب المهاجرين من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية أو من إفريقيا إلى أوروبا (٦ مليارات دولار) وبعد ذلك هناك تهريب المخدرات. فقد بلغت قيمة الاتجار فى الكوكايين من منطقة الأنديز فى أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا ٧٢ مليار دولار. وتقدر قيمة الاتجار فى الهيروين من أفغانستان إلى روسيا بـ ٢٣ مليار دولار. وتشمل الأنشطة غير المشروعة الأخرى تجارة السلع المقلدة من آسيا إلى أوروبا (٨,٢ مليارات دولار) وسرقة الهوية (مليار دولار). ويشمل النشاط الإجرامى كذلك صور الأطفال الإباحية، وتهريب السلاح، والقرصنة البحرية، والاتجار فى الموارد البيئية، بما فى ذلك قتل الأنواع الكبيرة كالخرتيت للحصول على أجزاء منها، وقطع الأخشاب بطريقة غير قانونية فى جنوب شرق آسيا^(١٤).

المصانع الاستغلالية

منذ مدة طويلة تجد وسائل الإعلام الدولية متعة فى إلقاء ضوء الدعاية على المصانع الاستغلالية؛ حيث يكد العمال لساعات طويلة مقابل أجور ضئيلة داخل منشآت غير مريحة وغير آمنة. وربما تشمل المصانع الاستغلالية السخرة والعبودية وعبودية الدين. وهى عادة ما توجد فى صناعات النسيج والملابس والأحذية ولعب الأطفال والإلكترونيات. وفى تلك المصانع يحتاج أصحاب العمل إلى أعداد كبيرة من العمال منخفضى المهارة من أجل الخياطة أو عمليات خطوط التجميع. ويسبب التنافس الشديد فإن الحصول على عقد غالباً ما يعتمد على تخفيض البائع بضع بنسات من تكلفة الوحدة. وهكذا فإنه غالباً ما تحاول الوحدات توفير المال من تكيف الهواء أو معدات الأمن الصناعى،

وتطالب العمال بالعمل ساعات طويلة والعمل وقتاً إضافياً غير مدفوع الأجر. وأمثلة الإساءة منتشرة وتحدث في القارات كافة، حتى في أكبر مدن البلدان ذات الدخل المرتفع.

اكتُشفت ورش سرية تستخدم المهاجرين في ظروف دون المعايير في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. في عام ١٩٩٥، كشف وسائل الإعلام مشروع ملابس في إل مونتي بكاليفورنيا، حيث كانت ٧٢ امرأة تايلاندية يعملن في ظروف كالعبودية في حياكة ملابس إحدى الماركات المعروفة. ومقابل ٦٩ ، دولار في الساعة، كن يعملن من الفجر حتى منتصف الليل ليسددن الديون المتضخمة مقابل النقل إلى الولايات المتحدة. وفي الليل كن يُحبسن ويهددن بالإيذاء إن هن حاولن الهرب^(١٥).

في صناعة الملابس في نيويورك ولوس أنجلوس، ليست المصانع الاستغلالية بالأمر غير المعروف. ففي عام ٢٠٠٨ كشفت سلطات نيويورك مصنعاً في كوينز؛ حيث كان يعمل ١٠٠ صيني سبعة أيام في الأسبوع بأجور دون الحد الأدنى للأجور في الولاية. ووجد مسئولو الولاية أن المصنع يدفع أجور المصانع الاستغلالية، ويحتفظ بسجلات مزورة، وطلب من العمال الكذب بشأن الأجور وظروف العمل. وفي سيبان، عثر الإعلام في عام ١٩٩٨ على أكثر من ٥٠ ألف مهاجرة من الصين والفلبين وبنجلاديش وتايلاند. وكن يعملن في ظروف أشبه بالعبودية لمدة ١٥ ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع كي يسددن مصاريف توظيفهن. وكن يعملن في مصانع ملابس مملوكة لصينيين وكوريين يتجاهلون القوانين الأمريكية ويتمتعون بدعم سياسي من چاك إبراموف عضو إحدى جماعات الضغط، الذي حُكم عليه بالسجن بعد ذلك لإفساده موظفين عموميين. وكانت الملابس تحمل بطاقات مكتوب عليها "صُنِعَ في الولايات المتحدة"، وكانت تُباع حاملة ماركات كالقن كلاين ووالف لورين و"جى سى پنى" وتومى هيلفيجر. وفي النهاية، أدى التنفيذ المحسّن لقوانين الهجرة، والقضايا الجماعية التي تدعى مخالفات العمل إلى تقليل مصانع الملابس وأجبرها على الانتقال إلى أماكن أخرى^(١٦).

المصانع الاستغلالية، شأنها شأن حيوانات الخلد في الفناء الخلفي، تظهر بشكل مفاجئ بانتظام في الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود التنظيمية النشطة.

وفى الصناعات كثيفة العمالة ذات هامش الربح المنخفض، يقطع منظمو الأعمال الذين يواجهون تحدياً أخلاقياً باستمرار العالم بحثاً عن العمالة الرخيصة والتنظيمات المرنة.

أعلنت منظمة العمل الدولية عن مجموعات من المصانع الاستغلالية فى هولندا، والحي الصينى فى باريس، وبلجيكا، وجنوب إيطاليا، والمملكة المتحدة. وفى تلك المصانع كان المهاجرون غير الشرعيين يقلدون وينتقلون الماركات المعروفة، وتخصصوا فى الدوران السريع للطلبات الصغيرة. وفى لندن، أغار موظفو الهجرة على مصنع استغلالي يصنع الملابس لإحدى سلاسل الحى التجارى بعمال غير شرعيين من الصين وتركيا وفيتنام. كما كشف الناشطون عن أنشطة على نمط المصانع الاستغلالية تشمل مهاجرين من أستراليا وكندا يعملون كعمال منازل. وكانت أعمال نيوزيلندية وكندية تدير مصانع استغلالية للملابس فى فيجي القريبة بالمحيط الهادى. وفى جنوب إفريقيا أوقف مصنع مملوك لصينيين مصنع تعويذة كأس العالم لمسابقة عام ٢٠١٠ الإنتاج وسط ادعاءات خاصة بظروف المصانع الاستغلالية تشمل عمالاً يافعون يعملون وريديات مدتها ١٣ ساعة^(١٧).

بعض أسوأ ظروف العمل فى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، مثل بنجلاديش وكمبوديا وفيتنام. ففى بنجلاديش، يقول اتحاد عمال الملابس إنه وقع ٢٣ حريقاً كبيراً فى المصانع منذ عام ١٩٩٠ أدت إلى مقتل أكثر من ٤٠٠ عامل. وفى ألفى مصنع خلال تلك الفترة، أصيب ٥ آلاف عامل. ويلقى المنتقدون باللوم على عدم التفتيش على الأمن الصناعى وغياب مخارج الطوارئ الخاصة بالحريق وطفائيات الحريق، وممارسة إغلاق مخارج المصانع بالأقفال، وعدم كفاية خدمات الوقاية من الحريق. وهم يطالبون بإصلاحات وكذلك حد أدنى للأجور قدره ٧١ دولاراً شهرياً، وتنفيذ أكثر فاعلية للقوانين المتصلة بساعات العمل ووقت العمل الإضافى والصحة والأمن الصناعى. وفى مناطق تصنيع الصادرات، حيث يقدّر عدد العمال الذين يصنعون ملابس للتصدير بمليونى عامل، تشكو النقابات العمالية من أن العمال الذين يحصلون على أجور متدنية محرومون من حق المشاركة فى أنشطة النقابة. وفرقت الشرطة المظاهرات بالعصى والغاز المسيل للدموع^(١٨).

وفى كمبوديا، أسفرت الأجور وظروف العمل المتدنية عن صراعات دورية بين الإدارة والنقابات. وقتل رجال مسلحون العديد من القيادات العمالية التي تحاول تنظيم عمال الملابس. ويشكو منظمو النقابات من التواطؤ القائم بين الشرطة والمحاكم والإدارة لإنهاء الإضرابات وفصل منظمى النقابات، وتفريق الاحتجاجات العمالية^(١٩).

أما فيتنام فتسعى إلى اجتذاب الاستثمارات والمصانع الأجنبية كى تقيم مقرات لها وتوفر فرص العمل، شأنها فى ذلك شأن الدول ذات الدخل المنخفض. ويقدر من أدنى الأجور، اجتذبت فرص عمل فى صناعتى الملابس والأحذية من الصين وكوريا وتايوان. وبحلول منتصف التسعينيات كان المستثمرون التايوانيون واليابانيون يتكالبون على فيتنام، حيث اجتذبتهم تكاليف الأجور التى تقل بنسبة ٣٥ بالمائة عن المستويات الصينية ولدة ستة أيام فى الأسبوع. وكانت نايكى واحدة من أولى الشركات الأمريكية التى تجرب حظها فى فيتنام، وسرعان ما واجهت جدلاً عندما كشف برنامج "٤٨ ساعة" على شبكة "سى بى إس" ممارسات عمل المصانع الاستغلالية الخاص بعقودها فى عام ١٩٩٦، وأوردت "سى بى إس" أن العاملين بعقود مع نايكى كانوا يحصلون على ما هو أقل من الحد الأدنى للأجور فى فيتنام، وكانوا يعملون لمدة ٥٠٠ ساعة أو أكثر من العمل الإضافى فى العام، وهو ما يزيد بمقدار ٢٠٠ ساعة عما يسمح به قانون العمل فى فيتنام^(٢٠).

وعندما أجبرها الإعلام والرأى العام على إبداء المسئولة الاجتماعية، أقامت نايكى نظام مراقبة يضع تقديراً لمورديها. وفى عام ٢٠٠٥ اعترفت علناً بأن العاملين يعملون أكثر من ٦٠ ساعة أسبوعياً فى أكثر من نصف المصانع، وأن الأجور أقل من الحد الأدنى القانونى فى ٢٥ بالمائة من المصانع. ومن بين مصانعها الآسيوية، قيد الكثير الذهاب إلى دورات المياه والحصول على ماء الشرب أثناء اليوم. وبعد أربع سنوات، أبلغت نايكى، التى تعتمد على حوالى ٦١٨ مصنعاً بها أكثر من ٨٢٠ ألف عامل بعقد، أكثر من ٩٠ بالمائة منها فى آسيا، عن بعض التحسن. فقد قالت إن ٣٦٥ من مصانعها كانت مطابقة للمعايير، لكن ٢٥ بالمائة من المنشآت المقومة لم يكن متمشياً مع معايير مراقبة نايكى. وإلقاءً منها باللوم على الركود العالمى لما له من "آثر مدمر"

على رفاهية العمال، اعترفت نايكى بأن الكثير من العاملين يعقود شهوداً انخفاضاً فى دخولهم. وغالباً ما كان عمل الوقت الإضافى غير متاح، وألغى بعض المصانع إعانات العمال الاختيارية للحد من التكاليف^(٢١).

فما مدى نجاح جهود المراقبة والامتثال؟ اعترف مفتش سابق على المصانع الاستغلالية بأن أصحاب العمل كثيراً ما كانوا يوجهون العاملين وأن نجاح تلك الجهود كان يعتمد على ما إذا كانت الشركة التى تكلف بالتفتيش مخلصاً فى رغبتها فى تحسين الوضع أم لا. وقد استشهد بمصنع لعب الأطفال ماتل ونايكى فى إدارة البرامج النموذجية. لكن بعض الناشطين يقولون إن المراقبة التى تشرف عليها الشركات ليست فعالة كالتنظيم الحكومى ونقابات العمال الحرة^(٢٢).

دفاعاً عن المصانع الاستغلالية

غالباً ما ينتقد ناشطو حقوق الإنسان والنقابات العمالية فى البلدان المتقدمة ظروف العمل فى البلدان ذات الدخل المنخفض. لكن الناس فى تلك البلدان ذات الفرص المحدودة غالباً ما يحتشدون عند أبواب المصانع بحثاً عن فرص عمل فى المصانع الاستغلالية. وعندما سحبت نايكى طلباتها من أحد مقاولى الباطن الإندونيسيين فى عام ٢٠٠٢ بسبب الأداء دون المستوى، نزل ٣ آلاف عامل إلى الشوارع للاحتجاج. فعلى الرغم من الأجور وظروف العمل المتدنية كان العمال يرغبون فى استرداد وظائفهم^(٢٣).

هؤلاء الذين يجرون على الدفاع عن المصانع الاستغلالية يوضحون أن فرص العمل منخفضة الأجر أفضل من عدم وجود فرص عمل. فقد انتقد نيكولاس كريستوف الكاتب الصحفى فى "نيويورك تايمز"، الذى كان يعبر عن رأيه فى زاوية المحرر بشأن مجاعات العالم الثالث وإبادهته الجماعية وتجارة الجنس فيه، المثاليين السذج الذين يحاولون تحسين الأجور وظروف العمل فى صناعة الملابس. وهو يقول إن فرص العمل هذه أفضل من الجريمة أو الدعارة أو التنقيب فى القمامة. والواقع أن كثيرين يرون أن

فرص العمل فى المصانع الاستغلالية تحدث قفزة لأعلى فى مستويات المعيشة. وهو يتذكر شابة إندونيسية كانت تأمل فى حصول ابنها على فرصة عمل عندما يكبر. كما كتب قائلاً إن امرأة كمبودية ترى فكرة استغلالها فى مصنع ملابس ستة أيام فى الأسبوع مقابل دولارين فى اليوم على أنها "حلم" مقارنة كسب ما يساوى ٧٥ سنتاً فى العمل طوال اليوم فى الشمس الحارقة^(٢٤).

يوافق الكثير من الاقتصاديين الأكاديميين قائلين إن المصانع الاستغلالية "جزء لا يتجزأ من الرفاه الاقتصادى"، كما أوضح الاقتصادى بجامعة أوهايو ريتشارد فيدر. فقد أشار إلى أن كل دولة متقدمة حققت تحولاً من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى. وقد أنتجت مصانع الأسس الاستغلالية الرخاء للأجيال التالية، وسمحت للعمال وأسرههم بتحسين مستويات معيشتهم. وانتقد الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل پول كروجمان الناشطين لمحاولتهم زيادة الأجور فى البلدان الفقيرة. وهو يزعم أن صناعات العالم الثالث التصديرية لا يمكن أن توجد "ما لم يُسمح ببيع البضائع المنتجة فى ظل الظروف يراها الغربيون مرعبة، وبواسطة عمال يتقاضون أجوراً منخفضة جداً"^(٢٥).

فى ربيع عام ٢٠١٠، ظلت صور عمالة المصانع الاستغلالية تجتذب التغطية الإعلامية الغربية. إذ ظهرت فى الصحافة العالمية صور يافعين فى مصنع "كيه واى إى" فى جواندونج بالصين وقد انكفأوا على مكاتبهم من الإجهاد بينما يعملون فى نوبات عمل مقدارها ١٥ ساعة فى درجة حرارة ٨٦ فهرنهايت ستة أو سبعة أيام فى الأسبوع. وكانوا يصنعون قارات أجهزة كمبيوتر ميكروسوفت ووحدات تحكم زيبوكس. وأوردت القصص الإخبارية بشأن الحادث بشكوى أحد العمال: "نحن كالسجناء ... يبدو الأمر وكأننا نعيش لنعمل. فنحن لا نعمل كى نعيش". وبعد أسابيع عديدة أورد الإعلام أيضاً من حالات انتحار العمال فى مدينة مصانع فى شنزن بالصين على مقربة من هونج كونج. وهناك كان فوكسكون، وهو مقاول من الباطن مملوك لتايوانيين، يدير مصانع لأبل وديل وإتش پى ومنتنتو وسونى. وفوكسكون هو أكبر مصنع إلكترونيات بالتعاقد يصنع، ضمن منتجات أخرى، أى فون أبل. ويعيش فى هذه المنشأة

ويعمل ٤٢٠ ألف شخص، وهي منتزه صناعى عملاق به عتابر للنوم وه مبنى صناعياً للعمالء المءءلفين. والراتب الشهرى التقليدى حوالى ١٣١ دولاراً، لكن معظم العمال يعملون ساعات إضافية كثيرة. وهم لءبهم قدر قليل من الحياة الاجتماعية. وقالت كءثيرات من المهاجرات الشابات العاملات فى المنشأة إن البءىل الوحىء للعمل على الخطوط هو السىر فى الشوارع أو الدعارة. وتحت ضغط من الإعلام، أعلنت فوكسكون عن زىاءة قدرها ٦٥ بالمائة لمصانعها فى شنزن^(٢٦).

وحتى الإعلام الصينى الخاضع للدولة بدأ تغطية نقد المصانع المملوكة لأجانب. وبحلول ربيع عام ٢٠١٠ كان هناك لءىل متزايء على سخط العمال الءىن يتقاضون أجوراً منخفظة ويعملون فى ظروف سيئة فى الصين، حيث كان التضخم يقلص القيمة الشرائية للأجور. وعانت مصانع سىارات هوندا اليابانية من سلسلة من الإضرابات المعطلة بين المصانع التى تمءها بأجزاء السىارات أءت إلى زىاءة فى الأجور تراوحت بين ٢٤ و٣٢ بالمائة. وظهرت تقارير إضرابات العمال ضد الشركات المملوكة لأجانب بقليل من الرقابة فى إعلام الدولة، مما أءى إلى تفسير الأمر على أن الحكومة الصينية موافقة على ضرورة تغيير نموء تصنيعها منخفض التكلفة ذى التوجه التصديرى إلى الطلب المءلى. والواقع أن أجور العمال المهاجرين كان ترتفع، نتيجة للزىاءات فى الءء الأءنى للأجور وأسواق فرص العمل الأكءر إءكاماً. وقىل إن أجور العمال المهاجرين زاءت بنسبة ١٩ بالمائة فى عام ٢٠٠٩ طبقاً لما ذكره كائى فانج الاقءصاءى الءى يعمل مع الأكاءىمية الصينية للعلوم الاجتماعية. ومع الأجور الأعلى، أمكن للمستهلكن الصينيين شراء المزيد من السلع، ومن الممكن أن ينحسر الضغط من أجل التغيير السياسى، وكءلك يمكن للنمو المستءام أن يعزز صادرات الصين ويقلل فائض حسابها الجارى الضخم، كما رأى بعض المعلقين^(٢٧).

بحلول أوائل يونىو كان الحزب الشيوعى الصينى قد حظر التغطية الصحفية للإضرابات، خوفاً على ما يىءو من إمكانية انتشار القلاقل بين العمال المهاجرين فى أنحاء الصين. وما إذا كان النموء الصينى سوف يعطى طاقة كءلك للعمال

فى البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، كفىيتنام وبنجلاديش، أم لا، فتلك قصة مستقبلية. إلا أنه كان واضحاً أن الوعي الأكبر بظروف العمل ومستويات المعيشة فى العالم الخارجى، الذى أوجده الانتشار العالمى للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المحسنة، كان له أثر هائل على الاقتصاد العالمى^(٢٨).

الصحة والسلامة والاقتصاد العالمى

خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كانت الكوارث الطبيعية والإرهاب والأمراض والمنتجات الخطيرة بمثابة تحديات جديدة لسلامة النقل وشبكات المعلومات العالمية. وبينما استفادت الاقتصادات القومية من وفرة المنتجات التى يمكن تحمل ثمنها والمتاحة فى نظام عالمى منفتح نسبياً، فقد كانت كذلك عرضة لخطر متزايد. ذلك أنه فى عام ٢٠١٠ أدت ثورات البراكين فى آيسلندا إلى انقطاع الرحلات الجوية وشحن البضائع فى منطقة شمال الأطلسى، كما أبرزت هشاشة شبكات التوريد العالمية. ومع بقاء الشحنات الجوية على الأرض، وامتلاء المستودعات، ووجود المخزون من البضائع المصنعة فى المصانع، واجه تجار التجزئة انقطاعاً دام ستة أسابيع لسلاسل التوريد. وخسر منتجوا المنتجات القابلة للتلف، كصناعة الزهور المقطوفة حديثاً فى كينيا، ملايين الدولارات فى الشحنات. وأعلنت شركات الطيران العالمية عن خسائر قدرها ١,٧ مليار دولار. ومع أن معظم البضائع تنتقل عن طريق البحر، فإن المواد الثمينة تنتقل بالجو. وبسبب انقطاع الشحن الجوى، اضطرت شركة نيسان لصنع السيارات اليابانية إلى وقف خطوط الإنتاج فى المصانع باليابان عندما لم تصل الحساسات الهوائية من أيرلندا فى الوقت المناسب^(٢٩).

كان كل من النقل الجوى والبحرى يمثل أهدافاً مغرية للإرهابيين. وبعد الهجمات على نيويورك ولندن ومدرید ومومباى، تيقظت بلدان كثيرة لهذه الأخطار. وكان العالم التجارى يشعر بالقلق من احتمال نقل حاويات الشحن الصلب القياسية الضرر متلماً تنقل القيمة للمواطنين والمستهلكين فى أنحاء العالم. فقد كانت الحاوية القياسية ٢٠

أو ٤٠ قدماً غير المتميزة قادرة على حمل الإلكترونيات أو الأحذية أو الملابس أو أسلحة الدمار الشامل - ربما جميعها في ذلك الصندوق الكبير نفسه.

في الاقتصاد العالمى المعاصر، الحاوية الصندوق موجودة فى كل مكان. وفى يوم نمطى يتم تحميل أو تفريغ ١,٢ مليون حاوية فى موانئ حول العالم. ويمكن للسفن ذات البدن العريض تفريغ حاويات سعتها ١٤٥٠٠ وحدة تساوى ٢٠ قدماً فى أقل من يوم. وتحمل تلك الصناديق المعدنية حوالى ٦٠ بالمائة من التجارة المحمولة بحراً. ويتحرك الباقي فى ناقلات أو سفن الدوكمة التى تنقل النفط والغاز ومعدات السيارات الثقيلة.

تسافر الحاويات خلال فسيفساء نقل معقدة تضم أكثر من ٧٠٠ ميناء. ومن بين ٤٨٦,٨ مليون حاوية قياسية جرى تحميلها أو تفريغها فى الموانئ خلال عام ٢٠٠٨، مر ١١٥ مليوناً (٢٨,٧٪) عبْر الصين وهونج كونج. وستة من هذه الموانئ من بين أعلى عشرة موانئ فى العالم. ووقد تعاملت سنغافورة، وهى أكبر ميناء مفرد، فى ٢٠ مليون حاوية أخرى (٦,١٪)، بينما قامت اليابان بتحميل وتفريغ ١٨,٨ مليون حاوية أخرى (٣,٩٪). وكوريا الجنوبية مسئولة عن ١٧,٩ مليون حاوية (٣,٧٪). وتعاملت الولايات المتحدة مع ٤٠.٣ مليون حاوية (٨,٣٪)، ومنطقة اليورو ٧٤ مليون حاوية (١٥,٢٪)، والمملكة المتحدة ٧.١ مليون حاوية (١,٤٪). ويمكن قول ذلك على نحو مختلف، وهو أن كل دقيقة من اليوم يجرى تحميل أو تفريغ ٩٢٦ حاوية فى المتوسط فى مكان ما من العالم^(٢٠).

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة - وخاصة شركات التجزئة - على سلامة توصيل الحاويات ودقة توقيتها لدعم نماذجها التجارية. وهى تعرف، من خلال البطاقات الإلكترونية والمراقبة باستعمال النظام العالمى للاتصالات المتنقلة، أين توجد كل حاوية فى أية لحظة من الزمن. إنها مهمة كبيرة تبسطها التكنولوجيا الجديدة. ففي عام ٢٠٠٧، استوردت سلسلة التجزئة العملاقة وال مارت ٧٢٠ ألف حاوية إلى الولايات المتحدة. واستقبلت منافستها، تارجت، ٤٣٥ ألف حاوية. وأفرغت هوم ديبوت ٣٦٥٣٠٠ حاوية

وكى مارت ٢٤٨٦٠٠ حاوية^(٣١). لكن الحاويات تصل كذلك إلى الموانئ من مواقع بعيدة حيث الأمن سيئ.

نتيجة لذلك فإنه لدى الموظفين المسؤولين عن الأمن مهمة ملحة فى البلدان التى يستهدفها الإرهاب. ففي سبتمبر من عام ٢٠٠١، عندما ضرب الإرهابيون نيويورك وواشنطن العاصمة، كان لدى هيئة الجمارك موارد تكفى للتفتيش مادياً على أقل من ٢ بالمائة من الحاويات البحرية التى تدخل الولايات المتحدة. وكان التفتيش المادى الدقيق على حاوية واحدة بواسطة مفتشين اثنين يستغرق اليوم بطوله ويعطل شحنة بها محتويات قابلة للتلف لمدة يوم أو يزيد.

أجبر ظهور التهديد الإرهابى لطرق النقل السلطات فى عدد من البلدان على التفكير فى سيناريوهات كابوسية. وشمل أكثر السيناريوهات إثارة للقلق أسلحة الدمار الشامل. فإذا خبأ الإرهابيون أسلحة نووية، أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، فى حاوية مليئة بالنسوجات أو أجهزة التليفزيون، ونجحوا فى تسريبها عبر الجمارك، فمن الممكن أن يحدثوا مئات الآلاف من الخسائر البشرية. وسوف يؤدى هذا الحدث المفجع إلى وقف الشحن وانقطاع شبكات التوريد العالمية، ويتسبب فى دمار اقتصادى، ويؤدى إلى رفع قضايا معوقة ضد الشاحن والمستورد. وقدرت الدراسات أن تكلفة هجوم بأسلحة الدمار الشامل على أحد الموانئ الأمريكية يكفل ما بين ٥٨ مليار دولار وتريليون دولار^(٣٢).

لم تكن تلك مسائل تبعث على القلق لسكان البلدان ذات الدخل المرتفع فحسب. ففي نوفمبر من عام ٢٠٠٨ هاجم الإرهابيون الباكستانيون مومباى، أكبر مدينة والميناء الرئيسى، بأسلحة صغيرة، مما أدى إلى مقتل ١٧٢ شخصاً. وزادت الواقعة حساسية الهند تجاه قضايا أمن الحاويات، وقابليتها للتعرض للإرهاب النووى^(٣٣).

فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة فى تعزيز أمن الحاويات. وأصدر الكونجرس مرسوماً يقضى بضرورة أن تحمل كل الحاويات التى تدخل الولايات المتحدة أختام أمن غير قابلة للعبث بها بحلول عام ٢٠٠٨

وأن يجرى عمل مسح لها بحلول عام ٢٠١٢، وبموجب مبادرة تأمين الحاويات، أمر الكونجرس ضباط الجمارك بتفتيش ١٠٠ بالمائة من كل حاويات الشحن المتجهة إلى الولايات المتحدة في الموانئ الأجنبية قبل وضعها على السفينة. وصدرت لهم التوجيهات بمسح كل الحاويات بحثاً عن الإشعاع والأسلحة النووية - وهي مهمة عملاقة حيث تلقت الولايات المتحدة حاويات من ٦١١ ميناء أجنبياً في عام ٢٠٠٨.

وجدت شركات الشحن وبعض الحكومات الأجنبية أن فكرة الأمن المحسن غير عملية. فقد اشتكت شركات الشحن من أن إجراءات الأمن الإضافية كانت خطأ هائلاً. فقد تنبأت بزيادة ازدحام الموانئ وبتكاليف ضخمة يتحملها الموردون وشركات الشحن والمستهلكون. وعبرت منظمة الجمارك العالمية، وهي اتحاد دولي لمسئولي الجمارك الحكوميين، بالإجماع عن قلقها في يونيو من عام ٢٠٠٨، كما وافقت على حل يقول إن تنفيذ مقارنة مسح المائة بالمائة سوف يضر التجارة العالمية، وقد يسفر عن تعطيل غير معقول وازدحام الموانئ وصعوبات في التجارة الدولية. ورأى الكثير من الحكومات الأجنبية هذا الأمر الرسمي على أنه مبادرة من طرف واحد، وأنه أمر غير عملي محفوف بالصعوبات الفنية والعملياتية. وزعم تحليل للمفوضية الأوروبية أن أمر المسح سوف يتسبب في تكاليف زائدة (تقدر باستثمار ٥٨١ مليون دولار في معدات المسح والإشعاع وإنفاق سنوي قدره ٢٧٠ مليون دولار في تكاليف التشغيل)، "دون فائدة أمنية مثبتة". وفي أعقاب ذلك خضعت الحكومة للضغط وأجلت تنفيذ مسح ١٠٠ بالمائة، كما بحثت عن خيارات أكثر قبولاً تقوم على التقدير القائم على المخاطرة^(٢٤).

بالإضافة إلى الإرهاب النووي، شكّل إرهاب الفضاء الإلكتروني تهديداً آخر غير مسبوق لعالم يعتمد على التشبيك العالمي وتدفق المعلومات، وكما هو شأن تهديد الأمن الاقتصادي والقومي، كان التهديد الإلكتروني غير مرئي إلى حد كبير للجمهور العام، لكنه حقيقي جداً بالنسبة للاختصاصيين. ولم يكن إرهابيو الفضاء الإلكتروني بحاجة لأن يكونوا على مقربة من هدفهم، كما هو حال المهاجمين الماديين. فكل من الهاكرز الذين ترعاهم الدولة أو المستقلين يمكنهم العمل من أركان بعيدة من العالم،

حيث يغيرون على المواقع من خلال أجهزة كمبيوتر مجهولة أو طرف ثالث. وقال مسئولو الاستخبارات إن الهجوم المنسق من موقع بعيد يمكن أن يعطل البنية الأساسية المهمة، مثل شبكات الطاقة الكهربائية، وشبكات النقل، والنظام المصرفي، وهو ما يُحتمل أن يحدث ضرراً بحجم ما تحدثه الأسلحة النووية^(٢٥).

كذلك تمثل الواردات المتزايدة من المنتجات الضارة - بما في ذلك الأغذية والألعاب الأطفال والأدوية - تحديات للسلطات التنظيمية القومية في حقبة شبكات التوريد العالمية. ومع العولة يتمتع المستهلكون الآن بمنتجات غذائية موسمية على مدار العام. لكن الواردات المتزايدة من البلدان النامية ذات المعايير البيئية والتنظيمية الرخوة تمثل مخاوف خاصة لدى المسؤولين عن سلامة الأغذية. فالولايات المتحدة تستورد ١٥ بالمائة من معروضها الغذائي، ويشمل ذلك ٨٠ بالمائة من المأكولات البحرية و٦٠ بالمائة من الفواكه والخضروات الطازجة من ١٥٠ بلداً. والاتحاد الأوروبي مستورد خالص للمنتجات الغذائية، حيث يعتمد بشدة على البرازيل في الحبوب واللحوم، وعلى النرويج والصين وفيتنام في المأكولات البحرية، وعلى تايلاند والصين وتركيا في الخضروات، وعلى تايلاند والصين في الفواكه والمكسرات.

في الولايات المتحدة تشترك إدارة الأغذية والأدوية في المسؤولية عن الأغذية مع أمن الوطن ووزارة الزراعة. وتشرف إدارة الأغذية والأدوية على حوالي ٨٠ بالمائة من المعروض الغذائي، بما في ذلك منتجات الألبان والفواكه والمأكولات البحرية والخضروات. وتتحمل الجمارك وحماية الحدود في وزارة أمن الوطن بعض المسؤوليات عن التفتيش والتنسيق مع إدارة الأغذية والأدوية، بينما تتولى وزارة الزراعة مسؤولية سلامة اللحوم والدواجن المستوردة.

طبقاً لما ذكره مكتب المحاسبة الحكومية فإن لدى إدارة الأغذية والأدوية موارد للفحص المادة لحوالي ١ بالمائة فقط من الأغذية المستوردة، لكنها تخلق نظاماً للتنبؤ بالمخاطر لتحسين الفحص المستهدف. ومنذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، أجرت إدارة الأغذية والأدوية ١١٨٦ تفتيشاً على منشآت الأغذية الأجنبية، لكنها فتشت على ٤٦ فقط في الصين خلال تلك الفترة.

ومع تعهيد المصانع بالمزيد والمزيد من المكونات فى الصين وغيرها من البلدان النامية، ظهرت مخاوف سلامة المنتجات؛ فالمنتجات الصينية مسئولة عن أكثر من ٦٠ بالمائة المنتجات الاستهلاكية الخطيرة التى تم الإبلاغ عنها من خلال جهاز الإنذار السريع التابع للاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٩.

فقد زاد عدد البلاغات أربع مرات (إلى ١٩٩٣) من عام ٢٠٠٤، حيث أصبحت الصين أكبر مصدر للعب الأطفال إلى الاتحاد الأوروبى. وفى الولايات المتحدة أعلنت لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية عن ٤٣٧ استدعاء للمنتجات فى عام ٢٠٠٧، وهو العام الذروة، وشمل ٨٢ بالمائة واردات الكثير منها من الصين.

واكتُشفت مجموعة من المنتجات التى تراوحت بين ألعاب الأطفال وأغذية الحيوانات الأليفة ومعجون الأسنان وتحتوى على مواد سامة. وفى عام ٢٠٠٨ وجد المنظمون الأوروبيون ميلامين كيميائى سام فى طعام الرضع ودقيق فول الصويا المستورد من الصين وحظروا تلك الواردات. وقال خبراء سلامة الأغذية إن الأطفال يمكن أن يمرضوا إن هم أكلوا أكثر من قطعة شوكولاتة فى اليوم مصنوعة من الحليب الجاف الصينى الذى يكثر فيه الميلامين. وأمر المنظمون الأمريكىون باستدعاء ألعاب أطفال عليها طبقة الطلاء الذى يحتوى على الرصاص، ومعجون أسنان يحتوى على مادة كيميائية ضارة (ثانى إيثيلين الجلايكول) ولفقوا الاهتمام العام إلى الحوائط الجصية الجافة المتراكمة فى البناء والتشييد^(٣٦).

المأكولات البحرية صنف آخر مثير للقلق؛ إذ يأتى سبعون بالمائة من أسماك المزارع من الصين، وتخلط المزارع السمكية الصينية أدوية بيطرية ومبيدات حشرية غير قانونية مع أغذية الأسماك، وانتهت الدول المستوردة إلى أن هذه الأدوية والمبيدات تحتوى على بقايا سامة ومسرطنة تمثل تهديدات صحية للمستهلكين. ونتيجة لذلك حظر المنظمون فى الاتحاد الأوروبى واليابان المأكولات البحرية الصينية، ورفض المسئولون الأمريكىون شحنات منها^(٣٧).

يرغب منظمو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منع المنتجات الخطيرة في المنبع، لكنهم يجدون صعوبة في الحصول على التعاون الكامل من السلطات الصينية. وعلى الرغم من ذلك يجاهد المنظمون لتثقيف المنتجين بشأن شروط الصحة والسلامة. وهم يسعون إلى تحسين التعاون وتبادل المعلومات فيما بين المسؤولين في البلدان المصدرة والمستوردة، ولتقوية إجراءات التفتيش على الحدود.

ليست الصين البلد المورد الوحيد الذي لديه مشكلات في الإنتاج. فالمشكلة هي أن سلسلة التوريد العالمية المتنامية بسرعة سحقت موارد السلطات التنظيمية كي تتعامل مع سيل الواردات. وبينما تحرك الأسعار المنخفضة سلسلة التوريد، فإن لدى المنتجين عديمي الضمير حوافز مالية لتقليل جودة المنتج. وهذا هو ما اكتشفته لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية الأمريكية عند فحص ألعاب الأطفال القادمة من الصين. ففي بيئة شديدة المنافسة، لجأ موردو ألعاب الأطفال إلى دهانها بمستويات عالية من الرصاص لأن هذا الطلاء يُباع بثقل الثمن. وظهرت كذلك مشكلات مشابهة في الهند وماليزيا وسنغافورة. وفي الصين، بينما يُقال إن معايير السلامة مرتفعة - بل في بعض الأحيان أعلى مما في الولايات المتحدة - فإن التنفيذ متساهل^(٣٨).

إحدى المشكلات هي أن واردات الأغذية الأجنبية هي التعهدات في اتفاقيات التجارة الحرة والتزامات منظمة التجارة العالمية. وتتعهد هذه بعدم التمييز والمعاملة الوطنية للواردات، وتمنع الولايات المتحدة بالفعل من تفتيش الأغذية المستوردة بمعدل أكبر من الأغذية المحلية. وهكذا فإن الولايات المتحدة مجبرة على الاعتماد على المفتشين الخاصين لإعطاء شهادة بسلامة الواردات الغذائية. ووجدت وزارة الزراعة الأمريكية أن المفتشين الخاصين الذين كانوا يعطون شهادات للمزارع العضوية الصينية كان بينهم تعارض مصالح^(٣٩).

البيئة والاقتصاد العالمى

القضية المستمرة الأخرى تشمل العلاقة بين الاقتصاد العالمى والحماية البيئية. ولهذا الجدل يؤر كثيرة تشمل التغير المناخى والتلوث والدمار البيئى. وعلى مدى الجيل السابق زادت مجموعة من الحوادث فى الاقتصاد العالمى المتشابك الاهتمام العالم بالقضايا البيئية. فحوادث مثل تسرب نفط إكسون فاليز فى مضيق برنس وليام بالاسكا عام ١٩٨٩، وانفجار بئر النفط المفجع الأخير فى المياه العميقة بخليج المكسيك التابع لشركة تى بى ٢، وقد لوث كل منهما المحيطات وأضر الحياة البحرية. وفى أوروبا نشر حادث وقع عام ١٩٨٦ فى محطة تشيرنوبل النووية فى أوكرانيا سحابة من الغبار النووى فوق جزء كبير من القارة. وقد حذر ناشطو الدفاع عن البيئة من تدمير غابات الأمازون المطيرة لإفساح المجال لمزارع الماشية اللازمة لسد حاجة العالم إلى أقرص الهامبرجر. كما لفتوا الانتباه إلى قطع الأخشاب غير القانونى فى الغابات الإندونيسية. وكلا الأمرين يزيد من انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية ويُقال إنه يزيد احتراق الأرض. كما أنه فى الفيلم الوثائقى الحائز على جائزة الأوسكار، تنبأ نائب الرئيس الأمريكى السابق ألبرت جور بزيادة قدرها ٢٠ قدمًا فى منسوب البحار، مما يؤدي إلى غرق نيويورك وميامى، ويخلف الملايين الذين لا مأوى لهم.

من ناحية، يميل المدافعون عن البيئة إلى ربط النشاط الاقتصادى الموسع بالضرر البيئى. ويشك كثيرون فى أن الثروة الأكبر سوف تحدث تحسينات. وهم يشيرون إلى أن نظام تسعير السوق الحرة، وهو الأساس لمعظم التجارة الدولية، لا يعكس التكاليف الكاملة للضرر البيئى. كما يعتقدون أن الحكومات القومية تكافح بشكل غريزى لحماية الصناعات القومية من المطالب البيئية "المكلفة"، وبذلك يشمل الحل الفعال الوحيد نظاماً قوياً من القواعد على المستويين القومى والدولى^(٤٠).

من ناحية أخرى، لدى الاقتصاديين والمدافعين عن النظام التجارى لمنظمة التجارة العالمية متعدد الأطراف منظور مختلفة. فهم يقولون إن التجارة تخلق الثروة وتفيد البشرية. ومن هذا المنظور يعد توسيع التجارة (زيادة الحجم ٣٢ ضعفاً منذ عام ١٩٥٠)

مفيداً للبيئة. فهي تعزز كفاءة الموارد الطبيعية والاستفادة منها بطريقة أقل هدراً، وتحسّن الوصول إلى التكنولوجيات صديقة البيئة، وتخلق الثروة التي يمكن الاستفادة بها في التحسينات البيئية. ويلاحظ مسئولو منظمة التجارة العالمية أن الأشخاص ذوي مستويات المعيشة الأعلى غالباً ما يكونون بين أقوى المؤيدين للحماية البيئية^(٤١).

ويعبّر المدافعين عن التجارة عن مخاوفهم من احتمال استخدام الحكومات القومية الترشيح البيئي مخرجاً لحماية الصناعات المحلية لتجنب التزامات منظمة التجارة العالمية. وهي تعطي أولوية لقواعد النظام التجاري متعدد الأطراف. إلا أنه رداً على القلق العام المتزايد بشأن الضرر البيئي، خفف مسئولو منظمة التجارة العالمية من حدة دفاعهم. فهم يركزون على أن ميثاق منظمة التجارة العالمية المؤسس يحتوى على تعهد بالاستخدام الأمثل لموارد العالم بما يتفق مع هدف التنمية المستدامة. وفي غياب اتفاقية التغير المناخي متعددة الأطراف فيما بعد كيوتو، كما كان مقترحاً بالنسبة لقمة كوبنهاجن عام ٢٠٠٩، يتردد مسئولو منظمة التجارة العالمية فى إصدار إعلانات محددة بشأن ما إذا كانت الخطوات القومية المحددة للحد من غازات الصوبة الزجاجية تمثل لقواعد منظمة التجارة العالمية أم لا^(٤٢).

يشكو منتقدو منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة، كالنافتا، من أن تلك الاتفاقيات تلعب بورقة المخاوف البيئية المشروعة. فعلى سبيل المثال، تحتوى النافتا على الفصل ١١ المثير للجدل الذى يعطى لحقوق المستثمرين أولوية أعلى من حماية البيئة. وتتمتع الأطراف الخاصة بالحق فى مقاضاة الحكومات أمام المحاكم السرية لتحدى الأعمال التى تشمل إدارة النفايات وتنظيم الملوثات وتخطيط استغلال الأراضي إذا كانت هذه الأمور تخفف شروط الاتفاق.

يشكو المدافعون عن البيئة كذلك من أن عملية تسوية المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تسمح للحكومات بتحدى قيود الحكومات الأخرى التجارية. وبذلك يمكن أن تُضعف قوانين البيئة المحلية. ويقول المدافعون عن البيئة إنه فى قضايا عام ١٩٩٥ التى تشمل وقود السيارات المحسّن، تحدث فنزويلا والبرازيل بنجاح بتنظيمات وكالة

حماية البيئة الأمريكية بشأن استخدام المضافات لتقليل الانبعاثات. ونجح الشاكسون في إثبات أن القواعد الأمريكية ميزت ضد المنتجين الأجانب في انتهاك بند المعالجة القومية الخاص بالجات والمبدأ القانوني المؤسس لمنظمة التجارة العالمية.

شملت قضية أخرى حظيت بتغطية إعلامية كبيرة في عام ١٩٩٦ السلاحف البحرية التي تغرق في شباك صيد الجمبرى. وسعت الولايات المتحدة إلى حظر الجمبرى المستورد من البلدان التي ليس بها حماية للسلاحف البحرية، لكن العديد من الدول الآسيوية تقدم بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية. واتخذت لجنة حل المنازعات قراراً ضد الولايات المتحدة، حيث أمرتها بشكل فعال بتغيير تنظيمات حماية البيئة الخاصة بها وإلا عوقبت.

ومع ذلك أكدت لجنة فض المنازعات في قضيتين أحدث تشملان الأسبستوس وإطارات السيارات أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بالتوازن المناسب بين حق أعضاء المنظمة في التنظيم لتحقيق الأهداف السياسية المشروعة وحقوق الأعضاء الآخرين في التجارة غير التمييزية. وكشأن إجراءات المحاكم بصورة عامة، قضايا تسوية المنازعات عادلة لكنها مكلفة ومستهلكة للوقت. وهى بذلك طريقة غير كفاء لوضع سياسة عامة^(٤٣).

الصراع بين الأولويات الاقتصادية والبيئية الدولية جانب مهم من الجدل المعاصر الدائر حول التغير المناخى. وبالنسبة لجزء كبير من الجيل السابق، يشعر كثيرون بالقلق من تهديد التغير البيئى للنظام الاقتصادى العالمى. وبشكل متزايد، تحدث علماء المناخ في منتصف السبعينيات عن نوع مختلف من التغير المناخى، وهو "العصر الجليدى" الجديد. وفسر علماء المناخ سلسلة من فصول الشتاء القارس على أنها علامات تنذر بتغير شديد فى أنماط الطقس يمكن أن تنبئ بهبوط شديد فى إنتاج العالم من الغذاء. وأشار تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية إلى أن برودة الجو سوف تقلب توازن العالم السياسى، حيث ستواجه الهند والصين ظروف المجاعة وتصبحان معتمدتين أكثر وأكثر على الواردات من سلة الخبز الأمريكية الشمالية. بل إن مؤسسة

العلوم القومية ذات السمعة الطيبة فسرت انخفاض درجات الحرارة على أنه بداية "العصر الجليدى الثانى". إلا أنه بحلول ثمانينيات القرن العشرين بدأت درجات الحرارة فى السخونة، واكتشف العلماء أدلة على اتجاه مختلف - احترار الأرض^(٤٤).

داخل المجتمع الدولى، اكتسبت فرضية احترار الأرض جاذبية. وأصدرت اللجنة البين حكومية الدولية المعنية بالتغير المناخى، التى أسستها وكالات الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٨، سلسلة من التقييمات التحذيرية. وبدأ أنها تربط الأنشطة البشرية بتركيزات غاز الصوبة الزجاجية المتزايدة فى الغلاف الجوى التى تسفر عن درجات حرارة أعلى على سطح الأرض. وذكر تقييم رابع صدر فى عام ٢٠٠٧ أن ارتفاع درجة حرارة النظام المناخى "لا لبس فيه"، وعزا الزيادة فى متوسط درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين إلى تركيزات غاز الصوبة الزجاجية، كما حذر من أن انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى الماضى والمستقبل سوف تسهم فى احترار الأرض وارتفاع منسوب البحار لفترة تزيد على الألف عام. ولأن تحذيرها ذو عواقب مفعجة للبشرية، فقد فازت اللجنة بجائزة نوبل للسلام بالمشاركة مع نائب الرئيس الأمريكى ألبرت جور.

شكلت استنتاجات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخى الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة لتثبيت تركيزات غاز الصوبة الزجاجية وتقليلها. واتفاقية الإطار المعنية بالتغير المناخى التى جرى التفاوض عليها فى قمة الأرض للعام ١٩٩٢ فى ريودى جانيرو معاهدة غير ملزمة التزم فيها ١٩٢ بلداً بالحد من مستويات الانبعاثات. وحدد بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ التعهدات الملزمة للبلدان المتقدمة للحد من مستويات انبعاثات الصوبة الزجاجية بنسبة تقل ٧ بالمائة فى المتوسط عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٢، ولم تشترك الولايات المتحدة، وكذلك الدول النامية، كالصين والهند. ورأت الأخيرة أن القيود تعاقب البلدان الصناعية الناشئة على نحو غير عادل وسوف تقيد نموها.

حرصاً من الدول الأوروبية على التصدي لاحترار الأرض، اتخذت زمام المبادرة في جهود الحد من الانبعاثات الكربونية. وفي يناير من عام ٢٠٠٨ أطلقت المفوضية الأوروبية استراتيجية للمناخ المقصود بها الحد من انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية بنسبة ٢٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٠، وشملت الاستراتيجية عمل مزادات لبيع شهادات الانبعاثات الكربونية. ولأنه كان هناك خوف من احتمال إغلاق الصناعة الأوروبية للمصانع والانتقال إلى بلدان بلا قوانين بيئية قوية ("تسرب")، فقد سعت الاستراتيجية إلى معالجة البضائع التي يجري التعامل فيها. واقترحت فرنسا وألمانيا فرض ضريبة على الواردات كثيفة الكربون لتعويض المنافسة من البلدان ذات الحماية الكربونية الأضعف، كالصين والهند. وعُبرت بريطانيا والولايات المتحدة عن مخاوفهما بشأن هذه المقاربة وتوافقها مع التعهدات لمنظمة التجارة العالمية. وقال وزير التجارة الأمريكي إنه لا ينبغي استخدام المناخ أو البيئة ذريعة لإغلاق الأسواق. وبالمثل، استنكر عدد من الدول النامية التعريف الجمركي الكربونية باعتبارها وسيلة حمائية^(٤٥).

في الاجتماع الذي عُقد في كوينهاجن بالدنمارك في ديسمبر من عام ٢٠٠٩، سعى القادة الأوروبيون إلى كسب التأييد لاتفاقية طموحة لتخفيض انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية في فترة ما بعد ٢٠١٢، لكن ذلك المؤتمر فشل. إذ لم توافق الحكومات على برنامج ملزم للعمل طويل المدى. ومن بين العقبات كانت الخلافات الحادة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن كيفية تنفيذ التخفيض. وكذلك كان هناك خوف من احتمال أن تزيد اتفاقية المناخ شك الأعمال وتعطل التعافى الاقتصادي من الركود العالمي. وبعد سبعة أشهر، في قمة مجموعة العشرين في تورنتو، خفف زعماء العالم من حدة الكلام عن تخفيض درجات حرارة العالم، واستبدلوا التعهدات الغامضة ببذل أقصى جهودهم بشأن قضايا التغير المناخي. وكان رأي المراقبين الخارجيين هو أن خطوات منع احترار الأرض تفقد الجاذبية العامة. ووجد القادة في أستراليا وبريطانيا العظمى وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا أن الجمهور يزداد شكاً فيما يتعلق باحترار الأرض

ويعارض ضريبة الكربون. وأظهرت استطلاعات الرأى فى بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة هبوطاً هائلاً فى عدد الأشخاص الذين يصدقون أن التغير المناخى من صنع البشر^(٤٦).

ربما ينطوى جزء من تفسير انحسار تأييد الجمهور لجهود الحد من انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية على فضائح تشمل اللجنة البين حكومية المعنية بالتغير البيئى وباحثى البيئة. فقد زادت الأخطاء الصغيرة فى تقارير اللجنة الأخيرة وواقعة نجح فيها الهاكرز من الوصول إلى البريد الإلكتروني لعلماء المناخ فى مركز أبحاث بريطانى بارز من شكوك الجمهور. واتضح أن البريد الإلكتروني يبين أن باحثى مناخ إيست أنجليا كانوا يعملون باستمرار لإبعاد الآراء المختلفة عن تقارير اللجنة والدوريات المهمة، كما اتضح أنهم يخفون بيانات انخفاضات درجة الحرارة العالمية الأخيرة التى يمكن أن تؤثر على فهم الجمهور لجدل التغير المناخى. وفى وقت لاحق انتقدت مراجعات عامة عديدة بشدة إجراءات اللجنة وغياب الشفافية، لكنها لم تتحدّ الإجماع العلمى المؤيد لاحتراز الأرض^(٤٧).

فى أعقاب قمة كوبنهاجن الفاشلة، يتطلع بعض المسئولين الدوليين إلى مؤتمر آخر من المقرر عقده فى جنوب إفريقيا فى ديسمبر من عام ٢٠١١، وفى ذلك الوقت ربما يكون الركود العالمى قد خفت حدته، وربما تكون أخطاء باحثى المناخ قد نُسييت، مما يسمح بجهود مجددة لصوغ بروتوكول متعدد الأطراف للتغير المناخى.

خاتمة

يبين هذا الفصل أن الاقتصاد العالمى المعاصر ينطوى على ما هو أكثر بكثير من القضايا المعقدة الخاصة بالكفاءة والنمو وتوزيع الدخل والتنمية والموازن التجارية. فهو يلمس كذلك حقوق الإنسان والحقوق القانونية للأفراد، والصحة وسلامة المجتمع، وحماية البيئة. وقد زادت الحدود المفتوحة الفرص للمجرمين وتجار المخدرات، وتحدث المنظمين المسؤولين عن الصحة والغذاء وسلامة المنتجات. ويبدو فى بعض الأحيان أن السعى لتحقيق النمو والكفاءة الاقتصادية يثير الصراعات بين الأنظمة، كمنظمة التجارة العالمية، المقصود بها تشجيع التجارة، والجهود الموازية للحد من غازات الصوبة الزجاجية وحماية البيئة. وهو يبرز مشكلات الحوكمة فى عالم الدول القومية ذات المصالح المشتركة والمتضاربة كذلك.

الفصل الحادى عشر

خاتمة

ميزت التحولات الاقتصادية الكاسحة والاضطراب فترة الثلاثين عاماً الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، وبدا أن المعركة الطويلة بين الدولة والسوق قد انتهت فى عام ١٩٨٩ عندما هُدم سور برلين معلناً نهاية الحرب الباردة. وكان من الواضح أن آدم سميث وأتباعه من مؤيدى السوق الحرة قد فازوا، وألقى بكارل ماركس ومؤيدى الاشتراكية فى مزبلة التاريخ. ومضت الحكومات فى إزالة القيود عن الصناعات وفتح الأسواق وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. وأزالت الاتفاقيات التجارية، مثل اتفاقية جولة أورجواى لمنظمة التجارة العالمية والنافتا والميركوسور والاتحاد الأوروبى، الحدود وفتحت الأسواق، حيث زادت من فرص الأعمال. وفى الوقت نفسه أدمجت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة - كأجهزة الكمبيوتر الشخصى والتليفون المحمول والإنترنت - الأسواق وقللت تكاليف المعاملات التجارية. وفى الخمسة عشر عاماً من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، دخل نصف مليار عامل قوة العمل العالمية لإنتاج بضائع للتصدير. وهاجرت فرص عمل التصنيع والخدمات والأبحاث من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان الآسيوية ذات تكاليف العمل المنخفضة^(١).

فى هذه البيئة التى جرى تحسينها بصورة كبيرة، تمتع التمويل بمدى طويل وقوى. واندفع المتفائلون إلى شراء الأسهم حيث ارتفع مؤشر الفايننشال تايمز فى بورصة لندن ارتفاعاً هائلاً من ٥٠٩ نقطة فى بداية عام ١٩٨٠ إلى ذروة بلغت ٦٩٣٠ نقطة فى عام ١٩٩٩، وأغلق عند ٥٩٠٠ نقطة فى ديسمبر من عام ٢٠١٠، وكان الأمر أشبه

برحلة القطار الأفعوانى. لكن المستثمر الصغير الذى اشترى سلة أسهم فى البداية حقق مكاسب بنسبة ١٠٥٩ بالمائة. وبالمثل فإن من اشترى أسهم داو جونز الصناعية فى أوائل يناير من عام ١٩٨٠ عند مستوى ٨٢٥ نقطة راقبوا فى ذهول محافظهم وهى ترتفع بسرعة الصاروخ إلى ١٤١٦٥ نقطة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٧، قبل أن تغلق فى ديسمبر ٢٠١٠ عند ١١٥٧٨ بزيادة قدرها ١٣٠٢ بالمائة. وكانت المكاسب بالدولار الثابت حوالى ٤٣٠ بالمائة. وفى أنحاء العالم، رفعت الأسواق ملايين الأشخاص وحسنت الحياة.

كانت هناك تحسينات ملموسة كثيرة. فكما أشرنا فى الفصل الأول، زادت أعمار سكان معظم البلدان، إذ ارتفعت متوسطات الأعمار المتوقعة سبع سنوات فى المتوسط فى البلدان ذات الدخل المرتفع وعشر سنوات فى البلدان الأقل تقدماً، كما ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة فى العالم النامى إلى ما يزيد على ١٠ بالمائة من النقاط، وارتفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، وهو أحد أفضل مؤشرات دخول الأفراد، بنسبة ٦٠ بالمائة بالدولار الثابت فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٩، وفى البلدان النامية قفز بنسبة ١٠٤ بالمائة. ونتيجة لذلك، دخل ملايين المستثمرون الجدد السوق لشراء أجهزة التلفزيون والتليفون المحمول وأجهزة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر والنقل الآلى وغيرها من الأصناف. وكان التحسن فى الحياة وظروف المعيشة أوضح ما يكون فى شرق آسيا، حيث تحسنت معدلات النمو بمعدلات ثنائية الأعداد أحياناً، وأقل ما يكون وضوحاً فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث عطل الصراع والفساد والفقر التنمية المهمة.

لكن الاضطراب وتقلب الأسواق كانا حاضرين كذلك. ويرى الاقتصاديون أن هذه التعطيلات كانت تمثل مفاجآت قليلة. فقد ربط الاقتصاديون منذ فترة طويلة الانزياحات بالتقدم. إذ كتب جوزيف شومپتر الاقتصادى النمساوى البارز فى بداية القرن العشرين أن "التقدم الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى يعنى الاضطراب". وقد أشاع مصطلح "التدمير الخلاق" لوصف التحولات المرتبطة بالابتكارات الجديدة^(٢).

لم يجد الكثير من العمال الصناعيين والمزارعين العائليين في البلدان ذات الدخل المرتفع شيئاً خلاقاً أو عادلاً فيما يتعلق بتدمير فرص عملهم ونقل فرص العمل إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة. كما تصوروا أن العولة والتجارة الحرة أفادت الأغنياء والموسرين على حساب الطبقات العاملة. ورأى الملايين منهم أن الأسواق المفتوحة والعولة تهدد أرواقهم ورفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. واحتج كثيرون، بعنف أحياناً ويطرق ديمقراطية أحياناً أخرى، وعارضوا اتفاقيات التجارة الحرة، وقاطعوا المنتجات الأجنبية، وتبنوا أشكال العلاج الحمائية. ومع أن المصلحة الذاتية هي باستمرار دافع قوى للعمل، فهم لم يكونوا بمفردهم. إذ استخدم ناشطو "المواطن" التجمعات الضخمة المعادية للعولة، كما حدث في احتجاجات منظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩، للفت الانتباه إلى مجموعة من المخاوف المتعلقة بالعمالة والصحة والسلامة والبيئة. وشمل ذلك الاتجار بالبشر والسخرة والمصانع الاستغلالية والمنتجات والأغذية غير الآمنة والتلوث. وعبرت الشرطة واختصاصيو الأمن القومي كذلك عن مخاوفهم بشأن الإرهابيين والجريمة المنظمة الذين يستغلون الفرص في عالم بلا قيود على الحدود.

أحد أمثلة ذلك العنف الذي وقع في المكسيك. فقد ادعى مؤيدو النافتا أن الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة سوف تخلق فرص عمل، وتحد من الهجرة، وتربط المكسيك المزدهرة والمستقرة بسوق أمريكا الشمالية. وبدلاً من ذلك، حدث بعد عشرين عاماً أن تحدثت عصابات المخدرات استقرار الدولة المكسيكية. وبينما كانوا يحاربون للسيطرة على التدفق شديد الاتساع للمخدرات والمهاجرين إلى الولايات المتحدة وكندا، كانوا يقتلون المسؤولين العامين الذي يقفون في طريقهم. وبذلك خلقت الحدود المفتوحة والصلات الدولية الأوثق فرصاً للعناصر الإجرامية، وكذلك للمواطنين الملتزمين بالقانون.

بالنسبة لبعض المتشائمين الذين تنبأوا بأوقات صعبة، بدأ الانهيار المالي في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ حتمياً. فقد أكد أخطار المال السهل والأسواق ذات التنظيم الفوضفا في عالم تسيطر فيه على الاقتصاد رأسمالية التمويل.

وانتشرت فقاعة العقارات المنهارة فى الولايات المتحدة بسرعة إلى أطراف العالم، حيث أشعلت المخاوف من العدوى. ولافتقار الأسواق إلى الثقة، فقد أغلقت وتوقفت البنوك عن الإقراض، واستغنت الأعمال عن العمال. وبينما قام بعض الضحايا باستثمارات طائشة، كان الآخرون متفرجين أصابهم الضرر عند الانهيار.

من الواضح، أثناء زهاب هذا الكتاب للمطبعة، أن الحكومات والبنوك المركزية أحكمت السيطرة على التدهور. فخلال مرحلة مكافحة الحريق، خفضت سلطات كثيرة الضرائب، وزادت الإنفاق الحكومى، وزادت المعروض النقدى، وخفضت أسعار الفائدة. كما تدخلت لإنقاذ بعض الشركات الصناعية والمالية ذات النفوذ السياسى التى رأى أنها أكبر من أن تفشل. وفى الولايات المتحدة انتعش الإنتاج فى عام ٢٠١٠ بينما عادت صادرات الإمدادات الصناعية والسلع الرأسمالية إلى سابق عهدها. وعاشت الأسواق المالية تعافياً محدوداً. وبقي الشك الهائل كما هو. فمازالت العقارات كاسدة، ويجد مشترى المنازل نوى التاريخ الائتمانى الجيد صعوبة فى الحصول على قروض الرهن العقارى. ومازال معدل البطالة مرتفعاً. وفى أوروبا الوضع الاقتصاد مثير للقلق إلى حد كبير. فاليونان وأيرلندا الثقلتان بالديون قبلتا الإنقاذ والتقصيف الشديد لتفادى العجز عن سداد الديون السيادية. وهناك تخوف من احتمال افتقار البنك المركزى الأوروبى والاتحاد الأوروبى إلى الموارد الكافية والعزم على منع العدوى المالية من الانتشار. ذلك أنه إذا استسلمت البرتغال وإسبانيا فقد تتفتت منطقة اليورو، مما يعرّض مستقبل التكامل الأوروبى للخطر. والتخوف الآخر هو أن استمرار إجراءات التحفيز الكينزية وأسعار الفائدة المنخفضة قد تشعل التضخم وفقاعات المضاربة. وتحذر بعض الرؤى طويلة المدى من أن عجز الحكومة المتضخمة عن التعامل مع المشكلات الآتية فى الكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع قد يعرّض الملاءة المالية والنمو للخطر. ذلك أن قيود الدين المتزايد يمكن أن تكبل حلول الحكومة للمشكلات المستقبلية - الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والتدهور البيئى والحروب - وتحد من الموارد اللازمة للصحة ومخصصات التقاعد لادعم السكان الشائخين.

إصلاح التمويل

تباطأت جهود إصلاح النظام المالى الدولى ومعالجة المسببات الأساسية للكارثة الاقتصادية الأخيرة فى عام ٢٠١٠، ففى الولايات المتحدة، وهى بؤرة الانفجار، وافق الكونجرس على إجراء إصلاح مالى كبير فى يوليو. وكان للقانون المكوّن من ٢٣١٩ صفحة عنوان طموح: "قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك". ودود - فرانك نسبة إلى السناتور كريس دود (نائب كونتيكت) والنائب بارنى فرانك (نائب ماساتشوستس) مسئولية الحكومة الفدرالية عن دعم المؤسسات المالية المتعثرة. ومد القانون إشراف الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع لدى أوسع من المؤسسات المالية. واكتسب المنظّمون سلطة تفتيت الشركات التى هى أكبر من أن تفشل، إذا لزم ذلك للاستقرار المالى. وسعت البنود الأخرى إلى إعطاء المنظّمين معلومات أكثر عن صناديق التغطية وصيرفة الظل، وتحسين أداء وكالات تقييم الجدارة الائتمانية. وأنشأ القانون مكتب حماية المستهلك المالية فى بنك الاحتياط الفدرالى لمعالجة بعض المشكلات التى ظهرت فى سوق الإسكان، والفجوات التنظيمية التى تشمل شركات تمويل قرون الرهن العقاري، ومقرضى القروض قصيرة الأجل، ومُصدّرى بطاقات الائتمان.

قيّد بند مهم آخر قدرة البنوك التجارية والشركات التابعة لها على الاستثمار فى صناديق التغطية أو صناديق الاستثمار الخاصة، أو الدخول فى تجارة لا صلة لها بالحاجات الاستهلاكية. وكان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالى السابق پول فولكر قد أوصى بالبند الأخير. وكان يمثل عودة جزئية إلى قيود قانون جلاس - سيجال الذى سُنّ فى عام ١٩٣٣.

وبينما وعد قانون دود - فرانك بإصلاحات شاملة، فقد تحاشى بعض القضايا وترك القرارات الأساسية بشأن التنفيذ للمنظمين وواضعى القواعد. ولم يفعل هذا القانون شيئاً لتقييد الدوافع السياسية التى تقود أعضاء الكونجرس إلى الضغط على المديرين المالىين كي يخففوا المعايير الائتمانية ويؤهلوا الأفراد ذوى الدخول المنخفضة لقروض الرهن العقاري. ومن بين المجالات المهمة التى تُركت للمنظمين مشكلة

المؤسسات التي هي أكبر من أن تفشل. وهذه مؤسسات مالية من عظم الحجم والتشابك بحيث يتعين على الحكومة إنقاذها لتحاشى الانهيار الشامل، بغض النظر عن المخاطر والقرارات الخاطئة التي اتخذتها البنوك والمؤسسات المالية. وأوجد قانون دود - فرانك عملية معقدة وبطيئة تشترط الموافقة من السلطات التنظيمية المتعددة. وما إذا كانت قابلة للعمل في أوقات الأزمة أم لا أمر مازال لم يُختَبَر بعد. ويعطى تمرير قانون دود - فرانك بما له من مجال واسع للتفسير التنظيم ووضع القواعد، حياة مجددة للدولة المنظّمة والحكم بواسطة المحامين. وكما أشرنا في الفصل الخامس، فقد أعطى جيمس لانديس قوة دفع لهذه المقاربة أثناء الكساد العظيم.

في أماكن أخرى، بدأ التحمس لإصلاح القطاع المالي بطيئاً في عام ٢٠١٠، ففي وول ستريت وفي حي المال بلندن استعادت البنوك الربحية، واستأنفت التوظيف. وعادت الحوافز المالية في المؤسسات المالية إلى ارتفاعات مذهلة. وعلى الرغم من ذلك أكدت المؤسسات المالية على الدعة إلى العمل. وفي عام ٢٠١٠ حذر التقرير السنوى لبنك التسويات الدولية من بقاء البنوك معرضة للخطر. كما أكد على أن جهود إعادة هيكلة النظام المالي وتقويته ينبغي أن تستمر. وعبر صندوق النقد الدولي عن مخاوفه بشأن انكشاف البنوك على الدين السيادي في بلدان بعينها تواجه صعوبات، كالיוنان وإسبانيا والبرتغال^(٣).

ومن بازل، يبلّغ مجلس الاستقرار المالي بانتظام مجموعة العشرين بجهود تنمية السياسات التنظيمية المصرفية وتنفيذها. وأشرفت لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك على مفاوضات حل بعض المشكلات التنظيمية، بما في ذلك شروط رأس المال الخاصة بأكبر البنوك والشركات المالية. وكان الهدف العام هو تقليل المخاطرة الشاملة وإقامة مناطق عازلة رأسمالية لتوفير مرونة أكبر في مواجهة الصدمات. وبعد المداولات التي شملت مشرفين مصرفيين من ٢٧ بلداً، أوصت اللجنة بنسبة جديدة للرافعة المالية. إلا إنه استجابة للبنوك الأوروبية التي تعاني من ضائقة، وافقت اللجنة على تأجيل الامتثال حتى عام ٢٠١٨، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ترغبان في إصلاحات أكثر اتساعاً وأنيّة لاستعادة الثقة إلى القطاع المالي. وأصرت البنوك الأوروبية مع الانكشاف

على الدين السيادي الذي يتسم بالمخاطرة في بلدان البحر المتوسط على وقت إضافي لتحسين كم الحيازات الرأسمالية وكيفها. وفي أعقاب ذلك اشتكى بعض المسؤولين المصرفيين الأمريكيين من أن المؤسسات القوية سياسياً ومالياً أقنعت السلطات التنظيمية بالتراجع عن جهود تضيق المتطلبات الرأسمالية^(٤).

معالجة الاختلالات

فيما يتعلق بأحد مسببات الأزمة المالية الأخرى - الاختلالات العالمية - كان هناك قدر قليل من التقدم وقدر كبير من الاضطراب. فقد حذر صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية من أنه لا يمكن تحمل فوائض وعجزات الحساب الجاري الدائمة والكبيرة، ومن كونها خطيرة على الاقتصاد العالمي. لكن الصين والولايات المتحدة، اللتين تتحملان أكبر قدر من المسؤولية عن ذلك، ظلتا تولدان اختلالات خارجية ضخمة. ففي أكتوبر من عام ٢٠١٠ توقع صندوق النقد الدولي أن يزيد فائض الحساب الجاري الصيني من ٢٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتوقع أن يصعد العجز الأمريكي من ٢٧٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠١,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥، ولم يتغير الأمر كثيراً منذ بداية تَكشُّف الأزمة في عام ٢٠٠٧، وكما حدث من قبل، نظرت الصين إلى النمو الذي يقوده التصدير على أنه أداة لتخفيف القلاقل الداخلية وخلق فرص عمل للفلاحين. ولتيسير الصادرات، أبقت على سعر صرف منخفض على نحو مصطنع، واستثمرت مكاسب التصدير في السندات الأجنبية والأنوات المالية. ومع بقاء أسعار الفائدة على انخفاضها، ظل المستهلكون في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع يشترون الواردات غالية الثمن بالدين. وبدا أن المسؤولين في بلدان الفائض والعجز مترددين في إرباك العلاقات الهشة، على الرغم من الضغوط المتزايدة للقيام بذلك^(٥).

نتيجة لذلك، مضى النقل الكبير للثروة من البلدان المتقدمة في منطقة الأطلسي إلى آسيا والعالم النامي قُدماً. ففيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ كان إجمالي عجز

الحساب الجارى التراكمى للولايات المتحدة ٦٤٨٤ مليار دولار. كما عاش العديد من الاقتصادات الكبيرة الأخرى على نحو يتجاوز مواردها مع وجود عجوزات الحساب الجارى المزمنة. وكان عجز أستراليا التراكمى ٣, ٢٨٥ مليار دولار، وإسبانيا ٥, ٧٤٧ مليار دولار، والمملكة المتحدة ٩, ٥٠٠ مليار دولار. وفى الوقت نفسه راكمت بلدان جنوب وشرق آسيا، بما فى ذلك اليابان، فوائض قدرها ٧, ٤٧٨٧ مليار دولار. وكسبت روسيا ٣, ٦٣٥ مليار دولار أخرى^(٦).

فما الذى يمكن عمله لاستعادة التوازن؟ نصح صندوق النقد الدولى وغيره من الوكالات الدولية بضرورة توسيع الطلب الاستهلاكى المحلى على السلع فى الصين، وتشجيع المدخرات وتقييد الاستهلاك فى بلدان العجز. كما أولى أهمية لتعديلات سعر الصرف. ومع ذلك قاومت بيچين الضغط الدولى لوقف التدخل فى سعر الصرف والسماح لقوى السوق بإعادة تقييم العملة الصينية، وهى الخطوات التى كانت ستجعل الصادرات الصينية أغلى سعراً. ومن الواضح أن الصين خشيت ألا يعوّض الطلب المحلى عن طلبات التصدير، ومن الممكن أن تكون النتيجة هى البطالة والقلق الاجتماعى. وبذلك قرر عدم الاستسلام للضغط الدولى.

فى الولايات المتحدة، تزايد ضغط عام الانتخابات للرد من جانب واحد على التحكم فى العملة الصينية. إذ زعم المنتقدون أن التحكم فى العملة الصينية استولى على ٢, ٥ مليون فرصة عمل صناعية. وفى أواخر سبتمبر، وافق مجلس النواب الأمريكى على مشروع قانون بأغلبية ٣٤٨ صوتاً مقابل ٧٩ صوتاً على السماح للولايات المتحدة بفرض تعريف جمركة على البلدان التى تخفض قيمة عملاتها. وضغطت الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات الساعية إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع النظام الصينى بقوة ضد العقوبات^(٧).

على الجانب الصينى، كانت هناك كذلك علامات إحباط. ذلك أنه خوفاً من أن يؤدى التضخم وانخفاض قيمة الدولار إلى انكماش قيمة حيازات الصين من الأسهم الأمريكية، بدأت بيچين تنويع حيازاتها، حيث اشترت الديون اليابانية والكورية، بل والأوروبية.

وعلى الرغم من إعراب الصينيين عن عدم رضاهم، فقد بدوا مترددين فى اتخاذ خطوة تتسم بالاندفاع. ذلك أن قرار الصين التخلص من حيازاتها من السندات الأمريكية قد يربط الأسواق ويزيد الخسائر بشكل كبير، وفى أسوأ السيناريوهات يعطل الاقتصاد العالمى. وبدلاً من ذلك اختارت الصين تنويع حيازاتها واستعراض عضلاتها. إذ شجعت المشروعات المملوكة للدولة على التقدم بعطاءات للتنقيب عن النفط والغاز والنحاس والمواد المهمة الأخرى فى أنحاء العالم. وفى إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية وأستراليا، يسعى المستثمرون الصينيون للوصول إلى نسختهم من "دبلوماسية الدولار". وقد نمواً صداقات جديدة مع الدولار واشتروا أصولاً استراتيجية. وفى منطقة يمكن فيها للصين ممارسة نفوذ فعال، قامت بذلك. فهى تسيطر على ٩٧ بالمائة من معروض العالم من الأتربة النادرة المستخدمة فى منتجات التكنولوجيا الفائقة. وعندما ألفت اليابان على قبطان سفينة صيد فى المياه المتنازع عليها، فرضت الصين حظراً على شحنات الأتربة النادرة. ويرى منتقدون، مثل پول كروجمان، أن هذا السلوك يشير إلى قوة عظمى مارقة عاقدة العزم على التصرف بما يحلو لها^(٨).

فى الوقت نفسه، تزايدت المخاوف فى أكتوبر من عام ٢٠١٠ من نشوب حرب عملات تشمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والصين. ودفع الحديث عن المزيد من التيسير الكمى من جانب بنك الاحتياط الفدرالى إلى الانخفاض بصورة حادة فى أسواق الصرف. ولتشجيع الاقتصاد المحلى والحد من البطالة، اقترح بنك الاحتياط الفدرالى شراء المزيد من السندات طويلة الأجل، وهى خطوة شملت فى واقع الأمر طبع النقود. وتوقعت أسواق العملات إمكانية أن يرفع تدفق الأموال للخارج الناتج عن ذلك يرفع أسعار العملات والأصول فى أسواق العالم النامى. وقد أذعنت بعض البلدان للعملات الأقوى، وانتهزت بلدان أخرى المناسبة لمراكمة الاحتياطيات، ومع ذلك فرضت بلدان غيرها قيوداً على تدفق رؤوس الأموال. وتدخلت كوريا الجنوبية لخفض قيمة عملتها والإبقاء على قدرة صادراتها التنافسية.

دعا اضطراب العملات الناتج عن عمل الدول بشكل منفرد لتعزيز مصالحها القومية إلى عمل مقارنات ظالمة بالكساد العظيم عندما عملت الدول بشكل منفرد كذلك

مما أدى إلى نتائج مفاجئة للاقتصاد الدولي. وشمل السيناريو الخبيث الدورة التنافسية لتدخلات العملات والقيود على رأس المال، وما قد يعطل التجارة والمدفوعات العالمية. وفى نتيجة حميدة، سوف تسمح الصين بمرونة أكبر فى أسعار الصرف، وتترك قوى السوق تيسر إعادة التوازن العالمى.

إعادة توزيع القوة فى الاقتصاد العالمى

كان وراء التدفق المستمر للثروة وفرص العمل إلى آسيا فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ الواقع الخادع الذى شكّلت فيه مراجعة التكلفة تضاريس الاقتصاد العالمى المعاصر. وفى عالم بلا حدود فعلية، انتقل العمل من كل الأنماط بسهولة إلى مواقع بها أقل قدر من التكاليف. ومع توقع زيادة عدد سكان العالم ودخول مئات الملايين من الناس قوة العمل العالمية على مدى العقد المقبل، فإنه من المنتظر اتساع مراجعة العمالة. ومن المرجح أن يفيد هذا الاتجاه البرازيل والصين والهند والمكسيك والفلبين وتايلاند - وهى البلدان التى بها عمال منتجين على قدر عال من الجودة - ويعوق الاقتصادات مرتفعة التكلفة فى غرب أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية. وفى المجموعة الأخيرة ربما لا يزال العاملون مرتفعو التكلفة يواجهون قضايا الإحلال وإعادة التدريب^(٩).

أبرز قوة ونفوذ ما تسمى بلدان بريك (البرازيل وروسيا والهند والصين) تحولاً أساسياً فى الاقتصاد العالمى. فقد كانت القوى الاقتصادية الناشئة الأربع مجرد دول نامية، إلا أنها كانت غنية بقدراتها. إذ كانت تمثل ٤٢٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٩، مقابل ١٢,٩٪ فى عام ١٩٩٠، وبحلول منتصف عام ٢٠١٠ كان لدى البلدان الأربعة ما يقرب من ٣.٥ تريليونات دولار من الاحتياطي النقدى، وهو ما يزيد بنسبة ٧٢٪ عن كندا والولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة مجتمعة (٢,٠٤ تريليون دولار). وفيما عدا روسيا، نجت بلدان بريك من الضائقة الخطيرة أثناء ركود ٢٠٠٧-٢٠١٠، وتوقع صندوق النقد الدولى أن تنمو على نحو أسرع بكثير من

البلدان ذات الدخل المرتفع فى السنوات المقبلة. وربما تنمو البرازيل وروسيا بما يتراوح بين ٣ و ٤,٥ ٪ سنوياً، بينما تنمو الصين والهند بضعف معدل السرعة - أى ما يقرب من ١٠ ٪ - فالمنتظر هو أن يزيد نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بسرعة تزيد أربع أو خمس مرات تقريباً فى الاقتصادات الناشئة عما فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية^(١٠).

فى السيناريو الوردى، ربما تصبح البلدان النامية بذلك المحركات الجديدة للنمو فى الاقتصاد العالمى. ومع افتراض النمو المستمر، وعدم وقوع حروب أو كوارث على نطاق كبير، يمكن أن يهرب ملايين البشر من الفقر على مدى العقد المقبل. وربما تتوسع الطبقة الوسطى العالمية بمقدار ١,٨ مليار إلى ٣,٢ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٢٠، ويمكن أن يكتسب حوالى ٤٠ بالمائة من سكان العالم وضع الطبقة الوسطى. وبالإضافة إلى توفير البضائع المصنعة والخدمات، ربما تصير هذه الاقتصادات المتسعة مصدريين كباراً للرأسمال والعمالة الماهرة. وربما تساعد أسواقها المتسعة كذلك فى إعادة تفعيل الاقتصاد العالمى، حيث توفر فرص تصدير جديدة للدول المتقدمة^(١١).

لأن انهيار التمويل العالمى فى ٢٠٠٧-٢٠١٠ أفقد نموذج السوق الحرة المرتبط بالقيادة الاقتصادية الأنجلو أمريكية بريقه، فقد يظهر نموذج جديد بعد عقد من الزمان. ومن بين عمالقة بريك الناشئة هناك اهتمام بخلق عملة احتياطى دولية جديدة تحل محل الدولار. وهناك كذلك حماس للمشروعات المملوكة للدولة، وهى إشارة إلى أن الدول الناشئة يمكن أن تستخدم سلطة الدولة لتعزيز الأبطال القوميين وتقييد المنافسين الأجانب. وبدلاً من الالتزام بالمعايير الغربية الخاصة بالأسواق المفتوحة والتكامل المالى، يبدو أن بلدان بريك حريصة على المحافظة على حرية العمل القومية وتعزيز طموحاتها الإقليمية والتنمية. وربما تنضم مجموعة أخرى من البلدان النامية - تشمل إندونيسيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وتركيا وربما فيتنام - إلى صفوفها. وربما تخلق معدلات النمو الأعلى بين البلدان النامية بصورة عامة فرصاً لاتساع التجارة بين

البلدان النامية متوسطة الدخل. وفي جنوب شرق وشرق آسيا - ربما يقدم التكامل الإقليمي بديلاً للاعتماد على أسواق التصدير في أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

لكن مع أنه من المرجح أن تضطلع القوى الناشئة بدور أبرز في الاقتصاد العالمي لمنتصف القرن الحادي والعشرين، فسوف تظل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة قوية. ذلك أنه على الرغم من وجود ١٢ بالمائة من سكان العالم بها، فهي تولّد ٤٤ من إجمالي الناتج المحلي العالمي وهـ ٤ بالمائة من صادرات السلع العالمية.

ما زالت التوقعات المستقبلية لبعض المناطق الأخرى غير واضحة. فإفريقيا جنوب الصحراء قد تتخلف أكثر. ذلك أن للمنطقة تاريخ طويل من الصراع الأهلي والفساد وعدم الاستقرار. وتفقر إفريقيا إلى البنية التحتية وتتسم ديموجرافيتها بالتحدي، حيث ارتفاع معدلات المواليد وزيادة عدد الشباب الذين يدخلون أسواق فرص العمل. ومع أنه يمكن للنخب الاستفادة من الطلب المتزايد على النفط وغيره من الموارد الطبيعية، فمن الأرجح أن تَبْقَى الأرباح التي تهبط فجأة على الأنظمة الحاكمة المترسخة، ولا تعزز التنمية القومية. وفي أمريكا اللاتينية، فيما عدا البرازيل ويضعة بلدان أصغر، ليس متوقعاً أن تضاهي النمو المرتفع والقدرة التنافسية لآسيا، بل إن مستقبل الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للشك، بسبب التوترات السياسية والقلق الأهلية والإرهاب. ويمكن توقع أن تمارس الصين والهند اللتان تعتمدان على الشرق الأوسط في واردات الطاقة، مزيداً من النفوذ في تلك المنطقة، حيث تتراجع المشاركة الأمريكية.

تمتع شرق أوروبا ووسطها بمستويات معيشة أعلى طوال عقدين قبل الركود العالمي، لكنهما أضريرا أكثر من أى منطقة أخرى في العالم، طبقاً لما ذكره محللو البنك الدولي. فبعد أن عاشت هذه المنطقة بما يزيد على مواردها بالاعتماد الشديد على

القروض الأجنبية، ما هي تواجه تحديات التعديل. إذ لا بد لها من زيادة المداخات ومعالجة عدد هائل من المشكلات منها السكان الشائخون والحاجة إلى زيادة إنتاجية المنطقة لكي تنافس في اقتصاد عالمي متشابك^(١٢).

وأخيراً، سوف تسهم الاتجاهات الديموجرافية على نحو مهم في التحولات ذات المدى الأطول في الاقتصاد العالمي. وربما تفرض زيادة قدرها ١,١ مليار شخص فيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٥ ضغطاً على طاقة العالم وغذائه وموارده المائية. ومن المرجح أن يكون للزيادة السكانية المرتفعة أثر أكبر على آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك فمن المحتمل أن تكافح البلدان ذات الدخل المرتفع في غرب أوروبا واليابان، التي بها سكان شائخون أو متناقصون، للحفاظ على مستويات المعيشة والمحافظة على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية للمواطنين الشائخين. ولأن الولايات المتحدة بها معدل مواليد أعلى ولكونها أكثر انفتاحاً على الهجرة، فمن المحتمل أن تعاني من قدر أقل من القيود. ومع تزايد عدد السكان في الدول المحرومة، وانكماش عدد السكان أو ثباته في المناطق المتميزة، من المرجح أن تكون هناك زيادة في عدد المهاجرين الساعين إلى فرص أفضل في الخارج.

شهد الجيل من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ تغيرات شاملة، حيث غيرت محركات العولة العالم بفتح الأسواق وتقريب الناس من بعضهم وحسنت سبل العيش. وفي هذه العملية المعقدة كان للتجديدات التكنولوجية ونقلها دور أساسي، وكذلك العوامل الديموجرافية والسياسية والاقتصادية. ولا ينبغي أن ننسى ما صاحب هذا التقدم من تقلب وانزياحات، حيث أثرت تأثيراً بالغاً ومعتلاً على حياة أناس كثيرين، بينما حسنت فرص آخرين. وفي الجيل القادم، ليس مرجحاً أن يخف التغيير ولا الاضطراب.

الهوامش

الفصل الأول

1. Zoellick 2008.
2. OECD, Growing Unequal?, 2008.
3. Keynes 1920: chapter II..
4. World Bank, WDI..,
5. World Bank, WDI; Maddison 2010; Capgemini, World Wealth Report, 2010.
6. World Bank, WDI.
7. UNDESA 2004: vii-viii; UNDESA 2008; Moch 2003:147-60,161-97; Panayi 2009.
8. ILO 2004: 8-9.
9. UNDESA 2008; MPI 2010.
10. Pylynskyi 2009.
11. MPI 2010.
12. World Bank, WDI.
13. World Bank, WDI.
14. World Bank, WDI.
15. World Bank, WDI; Wilson and Dragusanu 2008.
16. "Investors ..." 1998.
17. World Bank, WDI.
18. World Bank, WDI
19. World Bank 1993.
20. Klein and Cukier 2009; World Bank, WDI; OECD, StatExtracts 2010; IMF, WEO, April 2010; UKDMO, Quarterly Report (various issues); US Treasury, Treasury Bulletin (various issues).
21. World Bank, WDI.

22. USCIA, World Factbook.
23. World Bank, WDI
24. UNCTAD, WIR 2010: Annex Table 7; UNCTAD, WIR 2007: 47.
25. World Bank, WDI.
26. World Bank, WD7.
27. UN, Millennium 2009: 9; Canute and Giugale 2010: 388.
28. Eckes 2007: 417-21.
29. Eckes and Zeiler 2003: 157-8; ATA. "Annual Results;" UNWTO, "International Tourism Receipts 2009."
30. ATA, "Annual Results."
31. Levinson 2006.
32. ITU, ICT Statistics.
33. ITU, ICT Statistics.
34. Eckes and Zeiler 2003: 203.

الفصل الثاني

1. Chanda 2007; Hopkins 2002; Headrick and Griset, 2001:543-78.
2. Findlay and O'Rourke 2007: 382-407.
3. Cassis 2006: 81-3; Eichengreen 2008: 34-42.
4. Obstfeld and Taylor 2004: 29, 52-60; James 2001: 10-25.
5. Engel 2007.
6. Maddison 2010. Because World Bank data for this period is unavailable, we rely extensively on Maddison's estimates, based on constant 2000 dollars and purchasing price parities. For details see Maddison's "Explanatory Background Note on Historical Statistics," www.ggdc.net/maddison/.
7. Findlay and O'Rourke 2007: 414-24; Stone 1977.
8. Maddison 2006: 32.
9. Smith 2003: 103; Findlay and O'Rourke 2007: 409; Michie 2006: 130-2.
10. Angell 1911: vii; Ferguson 1999: 411; "Mr. Churchill ... ," 1911; Mahan 1912.

11. Maddison 2010.
12. Ferguson 2005.
13. Eckes and Zeiler 2003: 44-5.
14. Berend 2006.
15. Kindleberger 1973; James 2001; Cassis 2006, 182.
16. Michie 2006: 187; Wigmore 1985.
17. Smith 2003: 105-42; Michie 2006: 176-89; Bernanke, November 8, 2002.
18. Yergin and Stanislaw, 1998: 22-38.
19. Reinhart and Rogoff 2009; Bordo, Goldin, and White 1998; USBoC 1975, 2: 1104.
20. Moggridge 1982.
21. Greasley and Oxley 2002; Rothermund 1996: 82-6.
22. Nanto and Takagi 1985: 372-3; Rothermund 1996: 77-8, 115-19; Singer 1983.
23. Duranty 1931; Duranty 1932.
24. Findlay and O'Rourke, 2007: 430-72.
25. Reinhart and Rogoff, 2009: 96.
26. Eckes, 1979: 123-4.
27. Findlay and O'Rourke 2007: 479-88; Yergin and Stanislaw 1998: 67-91.
28. Findlay and O'Rourke 2007: 19-45.
29. Eckes 1975: 207-8,
30. Findlay and O'Rourke 2007: 479-88; Yergin and Stanislaw 1998: 67-91.
31. Maddison 2006: 24.
32. Maddison 2010.
33. Maddison 2010.
34. USBoC data, www.census.gov/statab/hist/HS-31.pdf and [www.census.gov/compendia/statab/2010/tables/10s0708 .pdf](http://www.census.gov/compendia/statab/2010/tables/10s0708.pdf).
35. Maddison 2010.
36. Maddison 2010.
37. USBoC 2010; USBoC data, www.census.gov/statab/hist/HS-31.pdf and www.census.gov/compendia/statab/2010/tables/10s0708.pdf.

الفصل الثالث

1. WTO Database. <http://stat.wto.org>, accessed September 2010.
2. Economist, 1984; Sullivan 1984.
3. Khanna 2008: 3-9; OECD, StatExtmcts; Economist 2004a; Reuters 2009.
4. Ash 2010.
5. Jackson 2009; Finder 2009.
6. Dinan 2009.
7. Dinan 2009.
8. Dinan 2009; Owen 1988.
9. Flockton 2009.
10. Flockton, 2009; Eichengreen 2007.
11. WTO, ITS 2009: 34; WTO, TP 2009: 175.
12. Maddison 2010.
13. Fortune 2010.
14. WTO, ITS 2010: 14.
15. WTO, TP 2010.
16. Champion, Slater, and Mollenkamp 2009; Ahamed 2009; EU-Russia 2009.
17. WTO, TP 2010; Eurostat.
18. UNCTAD, WIR 2010: 172.
19. Ibarra and Koncz, 2009: 32-4.
20. IMF, GOFER.
21. Gonzalez-Paramo 2009; ECB 2010: 66.
22. WEF, Global Competitiveness Index, 2010-11.
23. WTO, ITS 2010: 10.
24. WEF, Global Competitiveness Index 2010-11; World Bank, WDI.
25. World Bank, WDI.
26. Ramo 1999; Woodward 2000.
27. Mishel, Bernstein, and Shierholz 2008: 2, 7-8, 14.
28. Mishel, Bernstein, and Shierholz 2008: 365.

29. Guidolin and La Jeunesse 2007; OECD, FB 2009.
30. WTO Statistical Database, <http://stat.wto.org/>, accessed September 2010.
31. OECD FB 2009; USBEA 201 Ob; WTO, TP 2009: 177.
32. WTO, TP 2010.
33. d'Aquino 1992.
34. Laver 1985.
35. Laver 1985; Salter 1986.
36. WTO, TP2010. ;
37. Angus Reid Global Monitor 2008; 2009.
38. World Bank, WD7; WEF, Global Competitiveness Index 2010-11; WTO, TP 2010; Pomfret 2010a.
39. Waite 2004.
40. World Bank, WDI; WTO, TP 2010.
41. WTO, TP 2010.
42. WTO, TP 2010.
43. World Bank, WDI; Economist 2007.

الفصل الرابع

1. O'Neill2001.
2. O'Neill and Stupnytska 2009.
3. World Bank, "How We Classify Countries."
4. World Bank 1993.
5. Moore 2010.
6. World Bank, WDI; World Bank, GEP 2009: 4-5, 58; WTO, ITS 2010: 14; WTO TP 2010.
7. World Bank 2010.
8. Fingleton 2008.
9. Enright, Hoffmann, and Wood 2010; McGregor 2010.
10. Fortune 2010.

11. Halper2010.
12. Lee 2010.
13. WTO, TP 2010.
14. World Bank, WDI.
15. World Bank, WDI; WEF, Global Competitiveness Index 2010/2011.
16. International Contractors Association of Korea (accessed 2010).
17. OECD, EO (November 2009): 192; WTO, TP 2010.
18. OECD 2009: 227.
19. WTO, TP 2010; USTR 2009.
20. WTO,TP2010.
21. Central Bank of the Republic of China 2010.
22. Rickards 2009.
23. WTO, ITS 2010: 28; Klein and Cukier 2009: 8.
24. World Bank, WDL
25. Clifford and Engardio 2000: 209.
26. WTO, TP 2010: 82; World Bank, WDL
27. WTO, TP 2010: 106.
28. Maddison 2010; World Bank, WD/; TI 2009.
29. WTO, TP 2010.
30. The Edge Malaysia 2010; Maddison 2010.
31. Canuto and Giugale 2010: 387.
32. WTO, TP 2010.
33. Cimoli, Dosi, and Stiglitz 2009: 297-8.
34. Panagariya 2008.
35. WTO, TP 2010.
36. WTO, TP 2010.
37. Maddison 2010; World Bank, WDI; Khanna 2008: 132-6.
38. WTO, TP 2010; USBoC. "Foreign Trade Statistics."
39. WEF, Global Competitiveness Index 2010-2011.
40. WTO, ITS 2010: 26.
41. WTO, TP 2010; USTR 2010.
42. WTO, TP 2010.

43. World Bank, WDI; WEF 2010-11.
44. Khanna 2008: 36-7.
45. World Bank, WDI; WTO, TP 2010.
46. WTO, TP 2010.
47. Canuto and Giugale 2010: 377.
48. WTO, TP 2010; USCIA 2010.
49. WTO, TP 2010.
50. Canuto and Giugale 2010: 327; WEF 2009a: 97.
51. WEF, Global Competitiveness Index 2010/2011; TI 2009.
52. World Bank, WDI; Maddison 2010.
53. World Bank, WDI.
54. World Bank, WDL
55. Wonacott 2010.
56. Aldcroft2001.
57. Randoux2009.
58. Katkakrosnar 2007.
59. World Bank, WDL
60. Roland Jackson 2009; IMF 2009; Canuto and Giugale 2010: 353.
61. Wedel 1998; Hofrman 2003.
62. Abdelal 2007: 159.
63. USEIA 2008; USCIA, WF 2010.
64. WTO, TP 2010.
65. Economist 2009; Budrys 2010.
66. World Bank, WDI; Kramer 2008.
67. World Bank, WDI.

الفصل الخامس

1. Keynes 1936:383.
2. Thatcher 2002: 415; Smith 1937: 13.
3. Smith 1937: 14.
4. Smith 1937:4-5, 423; Samuels, Biddle, and Davis 2007: 113.

5. Smith 1937: 461; Ross 1995: 275.
6. Smith 1937: 431-9.
7. Anderson, Shughart, and Tollison 1985.
8. Reinert and Reinert 2005: 14-15; Smith 1937: 347-52, 431.
9. Smith 1937: 128; Thatcher 2002: 412-66; Klaus 2006.
10. Samuels, Biddle, and Davis 2007: 432-35.
11. Irwin 1996: 102.
12. Reinert 2007; Chang 2008: 47-8.
13. Zachariah 2004: 34; Szporluk 1988; Metzler 2006: 98-130.
14. Dutt 2005: 107-11, 120.
15. Toye and Toye 2004: 126-33; Saad-Filho 2005: 128-45; Dosman 2008: 246-9.
16. Sachs and Warner 1995: 1:17-19; Chang 2002: 3-6; Fallows 1994: 179.
17. Roncaglia 2005: 244-75; Marx 1848; Marx and Engels 1848.
18. Yergin and Stanislaw 1998: 11-12; Hobson 1902; Lenin 1916.
19. Chang 2003: 23-4.
20. Zachariah 2004; Herring 1999.
21. Tignor 2006: 179-80.
22. Woo-Cumings 1999: 1-31; Chang 2008: 26-31.
23. Roncaglia 2005: 30.
24. McCraw 1984: 212-16.
25. Goodwin 2003: 610-11.
26. Skidelsky 1994.
27. Mitchell 1993: 656, 753.
28. Thatcher 1993: 12-13.
29. Shleifer 2009: 123-35.
30. Skinner, Anderson, and Anderson 2001: 254.
31. Greenspan 2007: 40, 52-3, 208, 375-6.
32. Andrews 2008.
33. Fox 2009: 107.
34. Fox 2009: 24, 94.
35. Fox 2009: 197; Stiglitz 2010: 238-74.

36. Lipton and Labaton 2008.
37. Wedel 1998.
38. Wayne 1989.
39. Williamson 2002.
40. Toye and Toye 2004: 266-7; Krueger 1997.
41. Stiglitz 2002.
42. Stiglitz 2010; Cimoli, Dosi, and Stiglitz 2009; Galbraith 2008.
43. Stiglitz 2002.
44. Halper 2010.
45. Galbraith 2008: 14.
46. Krugman 1987; 2007; 2010a.
47. Toffler 1980; 1990.
48. Naisbitt 1982.
49. Wriston 1982b: 92-5; Wriston 1997: 172-82.
50. Drucker 1977; 1980: 95-100; 1986: 789.
51. Drucker 1986: 783-4.
52. Mettler 1981.
53. Roach 1987.
54. Halsall 2009.
55. Ohmae 1989a: 153; 1985.
56. Dearlove and Crainer 2005.
57. Economist 1990: 53.
58. Magaziner and Reich 1982.
59. Thurow 1985; McKenzie 1991.
60. Hughes 2005: 278.
61. Bergmann 2005.

الفصل السادس

1. Brinkman 2004.
2. WTO, WTR 2008: 28-40.
3. WTO, ITS 2009; Findlay and O'Rourke 2007: 515.

4. World Bank, WDI.
5. WTO, ITS 2007: 4.
6. WTO, ITS 2010: 181, 189.
7. Drucker 1977.
8. Engardio, Bernstein and Kripalani 2003.
9. Financial Times 2009: 16.
10. WTO, ITS 2007: 3.
11. WTO, ITS 2010: 174.
12. WTO, WTR 2008: 17.
13. Fukuyama 1992; Friedman 1999.
14. Findlay and O'Rourke 2007: 498.
15. WTO, WTR 2008: 18.
16. WTO, WTR 2008: 87-8.
17. WTO, WTR 2007: 207-9.
18. WTO, WTR 2008: 76.
19. WTO, WTO 2008: 81-3.
20. WTO 2001.
21. ICC2001J
22. Srinivasan 2007: 1039-41.
23. Van Damme 2008.
24. WTO, "Dispute Settlement," 2010.
25. Eckes in press.
26. Choi 2007.
27. WTO. Available online at <http://rtais.wto.org/>.
28. Eckes 1995: 98-9.
29. Murray and Belkin 2010.
30. Africa News 2009a; Africa News 2009b.
31. Ahearn2005.
32. Council of Canadians 2010.
33. Hufbauer and Schott 2007.
34. Hufbauer and Schott 2007.
35. Agence France Press 2009.

36. Zalewski 2010.
37. Lament and Hille 2010.
38. Agence France Press 2008.
39. Korea Times 2010.
40. Klom 2003: 351-8.

الفصل السابع

1. Stone 1989; Ohmae 1989b: 145.
2. UNCTAD, WIR 2009: 19.
3. UNCTAD, WIR 1992: 1, 183; WIR 2009: 17, 247-54; WIR 2010: Annex Table 26, <http://www.unctad.org/>(accessed October 2010).
4. UNCTAD, WIR 2010: 17, Annex Table 26.
5. UNCTAD, WIR 2009: 22.
6. UNCTAD, WIR 2009.
7. Fortune, 2010; Bremmer 2010; UNCTAD, WIR 2009: 20.
8. Atkey 2007; Corcoran 2010; White 2009; Yeates 2009.
9. USBEA 2008; Eales 1981; Wilkins 1974: 285-324; Brinkley 2003: 601-2.
10. Shapiro 1973; Schacht 1970.
11. Servan-Schreiber 1968.
12. Wilkins 1974: 335-6; Gavin 2004; James 1996.
13. Kaletsky 1984.
14. UN General Assembly 1974.
15. Bales, Gogel, and Henry 1980; Globe and Mail 1979; Lewis 1979; BIS, AR 1980.
16. UNCTAD, HoS 2009.
17. Vogel 1979.
18. Badaracco and Yoffie 1983.
19. Feldstein 1983.
20. Young 1985:34.
21. Hughes 2005: 166.
22. Hughes 2005: 327-75.
23. Walters and Monsen 1983.

24. Eckes 1995: 199.
25. USBoG. SA 1982: 837; 1992 : 401.
26. Public Papers 1987: 476-78.
27. Mirza, Sparkes, and Buckley 1996: 42.
28. Simon and Button 1990.
29. Cohen 1998; Page 1981: 27-8.
30. The Times 2006.
31. Economist 1979: 61.
32. Stone 1989.
33. Housego 1984: 1:1; Financial Times 1985; Quinlan 2003: 9.
34. ICC 1999.
35. Kohut and Wike 2008.
36. Steingraber 1996.
37. Welch 1983: 549.
38. Smith 1998.
39. Levitt 1983.
40. Brouthers, McCray, and Wilkinson 1999; Dibenedetto 2008.
41. Brooks 2002.
42. Eckes 2009a: 262.
43. Ohmac 1993; Reynolds 1989; UchiteUe 1989.
44. Asia Pulse 2005; Talbott 1992.
45. Friedman 2005; Florida 2005.
46. Rugman and Verbeke 2008.
47. Palmisano 2006.
48. Lohr. July 5, 2007: 1.
49. Economist 2004b.
50. UNCTAD, WIR 2001: 24-6.
51. UNCTAD, WIR 2005: 205, 216.
52. UNCTAD, WIR 2004: xxvi.
53. Tappin and Cave 2009.
54. Zeng and Williamson 2003.
55. Karabell 2009.

الفصل الثامن

1. BIS, AR 2009: 3.
2. Kindleberger 1996; Reinhart and Rogoff 2009: xxvi; Gorton 2010: 30-1; CipoUa 1982:5-9.
3. Seligman 2003; US Senate Banking Committee 1999.
4. Michie 2006: 232-3; Schooner and Taylor 1998-9: 595; Reinhart and Rogoff 2009: 205; Eichengreen 2003: 17.
5. Eckes 1975: 162.
6. Cassis 2006: 201.
7. Kapur, Lewis, and Webb 1997:1:100; Cassis 2006: 220-7.
8. UNCTAD, HoS 2009.
9. Eichengreen 2008: 104-12.
10. Triffin 1960.
11. Schwartz 2003: 70, 93.
12. Shultz 1995: 4.
13. Eckes 1975:248-50.
14. Friedman 1962: 56-74; http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/.
15. Fox 2009; http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/.
16. BIS, AR 1987:86.88.
17. Rickards 2008; Reinhart and Rogoff 2009: xxvii-xxviii.
18. Ebenstein 2001: 290-6.
19. Thatcher 1993: 12; Friedman 1979.
20. Zweig 1996:388.
21. Abdelal 2007: 2; BIS,AR 2007: 87.
22. Fortson 2006; Economist 2006.
23. Ashton2009.
24. Burns 1987; BIS, AR 1987; Globe and Mail 1997.
25. Michie 2006: 296.

26. Cassis 2006: 238-41.
27. Wriston 1980.
28. BIS, AR 1981:51-3.
29. Mayer 1998:87-95.
30. Heimann 1980; Calomiris 2000: 337; Thomson and Stepanczuk 2007.
31. Heimann 1980.
32. Zweig 1996: 40-4; Walter Wriston 1982a.
33. Kaufman 2000: 263; BIS, AR 1977: 101-3; James 1996: 320-1.
34. BIS, AR 1980: 8; BIS, AR 1981: 108-10.
35. Zweig 1996: 853-7; Lissakers 1991; Kunz 1997: 275-81; James 1996: 374-401.
36. Michie 2006: 298; IFSL 2009.
37. Economist 1988.
38. Cassis 2006: 268; Berger 1990.
39. Cassis 2006: 268-70.
40. Leigh 1998.
41. Weiss2008.
42. UNCTAD, WIR 2008: 216; IFSL 2009; BIS, AR 1990: 208-9; BIS, AR 2009: 5; UNCTAD, FDISTAT 2010; BIS 2008: 1-10.
43. UNCTAD, HoS 2010.
44. Abdelal 2007: 12-17.
45. IMF, Independent Evaluation 2005: 3; IMF, AR 1996: 26; IMF, AR 2007: 39, 59-60, ²
46. 86. In 2010 IMF economists would change their advice to emerging market economies and state that capital controls are "justified as part of the policy toolkit to manage inflows." Ostry, Ghosh, and Habermeier 2010: 5.
47. UNCTAD, HoS 2008.
48. UNCTAD, HoS 2008.
49. BIS,AR 1998: 122, 128.
50. Clifford and Engardio 2000; BIS, AR 1998: 128.

الفصل التاسع

1. Abdelal 2007: 2; BIS, AR 2007: 87; BIS, AR 2008: 3-4; Greenspan 2007: 5-10.
2. WFE.
3. Schwartz, Leyden, and Hyatt 1999; Bianco 1998; Business Week 2001; Classman and Hassett 1999; Kadlec 1999.
4. Hershey 1999.
5. Ferguson 2005; Ferguson 1999: 411-12; Chernow 1990: 183.
6. Friedman 1996; Friedman 1999: 195-7.
7. Economist 2000b; 2000a.
8. BIS, AR 1999: 100-1.
9. Washington Post 2008; Tett 2009: 74-5; Lipton 2008; Hirsh 2010: 202^.
10. BIS, AR 1999: 6; BIS, AR 2000: 143; BIS, AR 2001: 149-50.
11. IMF, GFSR (March 2002): 34-9; IMF, AR 2000: 23-4; IMF, AR 2001: 14-15.
12. Kaufman 2000: vi, 298-301.
13. Buffett 2002: 13-15; 2003: 15.
14. Greenspan 2007: 178.
15. BIS, AR 2006: 66; USFRBSF 2009; Greenspan 2007: 346-7; Woodward 2000; Economist 2002.
16. US Economic Report 2009: Table B-79; USFRBG 2009.
17. Jickling 2010.
18. USBoC, "Foreign-Trade."
19. World Bank, WDI.
20. IMF, COPER, July 2010.
21. IMF, GOFER, July 2010; US Treasury 2010.
22. King 2009.
23. OECD, StatExtracts 2010; Eckes 2009b: 6-7.
24. IMF, GOFER, July 2010.
25. OECD, StatExtracts 2010; Roubini and Mihm 2010.
26. US Economic Report 2009: Table B-76; USBoC, Statistical Abstract 2008: Table 1166.

27. El Boghdady and Keating 2009.
28. Observer 2009.
29. Bajaj and Haughney 2007.
30. Lipton and Labaton 2008; Holmes 1999.
31. Streitfeld and Morgenson 2008; Norberg 2009: 31; Wall Street Journal 2008.
32. Buffett 2008: 11; USBoC. Statistical Abstract 2008: Table 942.
33. Poulter 2007; Black 2007; Evans-Pritchard 2007.
34. Nakamoto and Wighton 2007.
35. Hall 2009; Morgenson 2008b; Norberg 2009: 58-65.
36. Nanto 2010: 34.
37. Morgenson 2008a; 2009.
38. IMF, GFSR (April 2006); Tett 2009; Greenspan 2005.
39. Mollenkamp and Ng 2007: A1.
40. Cohan 2009: 321-30.
41. Mollenkamp and Ng 2007; Elder and Hume 2008: 40; Davies, Tett, and Thallarsen 2008.
42. Sorkin 2009; Strauss-Kahn 2009.
43. Blanchard 2009; Smick 2009.
44. Evans-Pritchard 2009; Canute and Giugale 2010: 21.
45. Karmin and Perry 2007: A1; Ahamed 2009.
46. Nanto 2010: 41.
47. Nanto 2010: 42.
48. Cody 2009; Landler 2007.
49. Carer and Tighe 2007.
50. Zimmermann and Schafer 2009; Norberg 2009: 45-6.
51. Marotte and Seguin 2009.
52. Lewis 2009; Jonsson 2009; Ward 2009.
53. IMF, GFSR October 2010: 12; IMF, GFSR April 2010: 13.
54. World Bank. WDI; Nanto 2010:44; IMF, WEO (April 2010): 2; IMF, WEO (October 2010): 177, 181.

55. World Bank, WDI; World Bank, GEP, Summer 2010; IMF, WEO (October 2010), 210.
56. OECD, EO (May 2010); IMF 2010: 15, 37, 44.
57. Aldcroft 2001: 73-4; James 2001: 129-33; Kindleberger 1973: 199-231.
58. Aldcroft 2001:78-92.
59. Eichengreen 1995: 351-3; Kindleberger 1973: 28.
60. Financial Stability Board 2010.
61. Sachs 2009; Wolf 2009.
62. Wolf 2009.
63. Shin and Eilperin 2009.
64. http://www.g20.org/pub_communiques.aspx/.
65. OECD, Factbook, "Composition of Fiscal Packages."
66. Nanto 2010; Chan and McGinty 2010.
67. USCBO 2010: Tables F-1, F-2; Nanto 2010: 39.
68. IMF, WEO (October 2010): 209; Nanto 2010: 86-8.
69. IMF, WEO Database (October 2010), <http://www.imf.org/> (accessed October 2010).
70. IMF, WEO (October 2010): 196, 210.
71. IMF, WEO (October 2010): 196, 210.

الفصل العاشر

1. ILO2009: 1.
2. USDoS 2010; ILO 2009: 15-16; Essick 2001.
3. Liu 1993; Gladwell 1993; Reid 2000.
4. ILO 2009: 11.
5. ILO 2009: 1.
6. Bales 2009; USDoS 2010; UNODC 2010; Essick 2001.
7. USDoS 2009: 104-5; Reeves 2003.
8. USDoS 2010: 244, 333; South Africa, National Prosecuting Authority 2010.
9. Friedlaender 2002; Interlandi 2009; Rather 2010.

10. USDoS 2009: 197-9; Wehrfritz, Kinetz, and Kent 2008.
11. ILO 2009: 20.
12. UNODC 2009.
13. USDoS 2010: 49.
14. UNODC 2010; Interpol 2008.
15. Noble 1995.
16. ILO 2000; Lin 1998; Wang and Goodridge 2009.
17. Greenhouse 2008; Scottish Daily Record 2009; ILO 2000; White 1996;
New Zealand
Herald 2005; 2010.
18. Right Vision News 2010; ICFTU 2006b.
19. ICFTU 2006a.
20. Wehrfritz 2005; Baskin 1996.
21. Teather 2005; Nike 2007-9: 44, 56.
22. Frank 2008; Esbenshade 2004.
23. Associated Press Worldstream 2002.
24. Kristof 2004; 1998.
25. Brill 1999; Krugman 2001.
26. Hull and Sorrell 2010; Foster 2010; Chinadaily.com.cn 2010.
27. Bradsher, June 10, 2010; Thai Press 2010.
28. Tarn and Lau 2010.
29. Morrell 2010; Gross 2010.
30. World Bank, WDI.
31. McCormack 2010.
32. USGAO 2009.
33. Joshi 2010.
34. Biesecker 2008; Inside US Trade 2010.
35. Goldsmith 2010.
36. Ma 2008.
37. Barboza 2007a.
38. Barboza 2007b.
39. Public Citizen 2007; Neuman and Barboza 2010.

40. United Nations Environment Program 2005: 4-5.
41. Yerxa2010.
42. Inside US Trade 2009.
43. Yerxa2010.
44. Power 1976; Gwynne 1975: 64; Schlesinger 2003.
45. Stokes 2008.
46. Solomon 2010: 19.
47. Economist 2010; Theil and Mascarenhas 2010.

الفصل الحادى عشر

1. Greenspan 2010.
2. Schumpeter 1947: 32.
3. Elliott, leather, and Treanor 2010; BIS, AR 2010: 3; IMF, GFSR (July 2010).
4. Braithwaite 2010: 1; Hoenig 2010.
5. IMF, AR 2009: 9; BIS, AR 2009: xiii; IMF, WEO (October 2010), <http://www.imf.org> (accessed October 2010).
6. IMF, WEO 2010.
7. US-China Business Council.
8. IMF, WEO (October 2010),<http://www.imf.org> (accessed October 2010); Krugman 2010b.
9. Bryan 2010; USNIC 2004.
10. IMF, Principal, 2010.
11. Kharas 2010: 27.
12. Canuto and Giugale 2010: 351-63.

قراءات مقترحة

Chapter 1: Introduction

- Cudahy, Brian J. *Box Boats: How Container Ships Changed the World* (New York: Fordham University Press, 2006).
- Dierikx, Marc. *Clipping the Clouds: How Air Travel Changed the World* (Westport, CN: Praeger, 2008).
- Eckes, Alfred E., Jr. "Globalization," in *A Companion to International History 1900–2001*, ed. Gordon Martel (Oxford: Wiley-Blackwell, 2007), 408–21.
- Engel, Jeffrey A. "A Shrinking World," in *A Companion to International History 1900–2001*, ed. Gordon Martel (Oxford: Wiley-Blackwell, 2007), 52–64.
- Maddison, Angus. *Statistical Revisions*. www.ggdc.net/Maddison/.
- Maddison, Angus. *The World Economy* (Paris: OECD, 2006).
- OECD. *Stats*. <http://stats.oecd.org/index.aspx>.
- UNCTAD. *Handbook of Statistics*. www.unctad.org/.
- World Bank. *World Development Indicators*. www.worldbank.org/.

Chapter 2: The Global Economy before 1980

- Chanda, Nayan. *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization* (New Haven: Yale University Press, 2007).
- Eckes, Alfred E., Jr., and Thomas Zeiler. *Globalization and the American Century* (New York: Cambridge University Press, 2003).
- Findlay, Ronald, and Kevin H. O'Rourke. *Power and Plenty* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

- Foreman-Peck, James. *A History of the World Economy* (2nd edn., Reading, MA: Pearson Education, 1995).
- Hopkins, A. G., ed. *Globalization in World History* (New York: Norton, 2002).
- Kenwood, A. G., and A. L. Lougheed. *The Growth of the International Economy 1820–2000* (4th edn., London: Routledge, 1999).
- Rothermund, Dietmar. *The Global Impact of the Great Depression 1929–1939* (New York: Routledge, 1996).

Chapter 3: The Rich Nations

- Berend, Ivan T. *An Economic History of Twentieth-Century Europe* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006).
- Eckes, Alfred E., Jr. "Europe and Economic Globalization Since 1945," in *A Companion to Europe since 1945*, ed. Klaus Larres (Oxford: Wiley-Blackwell, 2009), 249–69.
- Flockton, Christopher. "European Integration since Maastricht," in *A Companion to Europe since 1945*, ed. Klaus Larres (Oxford: Wiley-Blackwell, 2009), 270–301.
- King, Stephen D. *Losing Control: The Emerging Threats to Western Prosperity* (New Haven, CN: Yale University Press, 2010).

Chapter 4: The Developing World

- Chang, Ha-Joon. *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (New York: Bloomsbury Press, 2008).
- Fingleton, Eamonn. *In the Jaws of the Dragon* (New York: St. Martin's, 2008).
- Khanna, Parag. *The Second World: How Emerging Powers Are Redefining Global Competition in the Twenty-first Century* (New York: Random House, 2008).
- Panagariya, Arvind. *India: The Emerging Giant* (New York: Oxford University Press, 2008).
- Shenkar, Oded. *The Chinese Century* (Saddle River, NJ: Pearson, 2005).

Chapter 5: Thinking about the Global Economy

- Chang, Ha-Joon. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press, 2002).
- Fox, Justin. *The Myth of the Rational Market* (New York: HarperCollins, 2009).
- Friedman, Milton, and Rose D. *Two Lucky People: Memoirs* (Chicago: University of Chicago Press, 1998).
- Greenspan, Alan. *The Age of Turbulence* (New York: Penguin, 2007).
- Hughes, Kent H. *Building the Next American Century* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center, 2005).

- Roncaglia, Alessandro. *The Wealth of Ideas: A History of Economic Thought* (New York: Cambridge University Press, 2005).
- Skidelsky, Robert. *Keynes: The Return of the Master* (New York: Public Affairs, 2009).
- Toye, John, and Richard Toye. *The UN and Global Political Economy* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004).
- Wedel, Janine R. *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe 1989–1998* (New York: St. Martin's, 1998).
- Wolf, Martin. *Why Globalization Works* (New Haven: Yale University Press, 2004).
- Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. *The Commanding Heights* (New York: Simon and Schuster, 1998).
- Zweig, Philip L. *Walter Wriston, Citibank, and the Rise and Fall of American Financial Supremacy* (New York: Crown, 1996).

Chapter 6: International Trade

- Barton, John H., Judith L. Goldstein, Timothy E. Josling, and Richard H. Steinberg. *The Evolution of the Trade Regime* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006).
- Eckes, Alfred E., Jr. *US Trade Issues* (Santa Barbara, CA: ABC Clio, 2009).
- Lovett, William A., Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman. *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2004).
- Van Den Bossche, Peter. *The Law and Policy of the World Trade Organization* (2nd edn., New York: Cambridge University Press, 2008).

Chapter 7: Global Business

- Drucker, Peter F. *Managing in Turbulent Times* (New York: HarperCollins, 1980).
- Jones, Geoffrey. *Multinationals and Global Capitalism* (New York: Oxford University Press, 2005).
- Ohmae, Kenichi. *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition* (New York: Free Press, 1985).
- Porter, Michael. *The Competitive Advantage of Nations* (New York: Free Press, 1990).

Chapter 8: Internationalization of Finance

- Cassis, Youssef. *Capitals of Capital* (New York: Cambridge University Press, 2006).
- Eichengreen, Barry. *Globalizing Capital* (2nd edn., Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).
- Mayer, Martin. *The Bankers* (New York: Plume, 1998).
- Michie, Randal C. *The Global Securities Market* (New York: Oxford University Press, 2006).
- Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff. *This Time is Different* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009).

Chapter 9: The Global Financial Crisis of 2007–10

- Hirsh, Michael. *Capital Offense* (New York: John Wiley, 2010).
- Krugman, Paul. *The Return of Depression Economics* (New York: Norton, 2009).
- Jonsson, Asgeir. *Why Iceland?* (New York: McGraw-Hill, 2009).
- Nanto, Dick K. *The Global Financial Crisis* (Washington, DC: CRS Report for Congress, February 4, 2010).
- Roubini, Nouriel. *Crisis Economics* (New York: Penguin, 2010).
- Stiglitz, Joseph E. *Free Fall* (New York: Norton, 2010).
- Tett, Gillian. *Fool's Gold* (New York: Free Press, 2009).

Chapter 10: The Underside of the Global Economy

- Bales, Kevin. *Ending Slavery* (Berkeley: University of California Press, 2007).
- International Labor Organization. *The Costs of Coercion* (Geneva: ILO, 2009).
- Kimball, Ann Marie. *Risky Trade: Infectious Disease in the Era of Global Trade* (London: Ashgate, 2006).
- United Nations Office on Drugs and Crime. *The Globalization of Crime* (Vienna: UNODC, 2010). Available online at www.unctad.org/.

Chapter 11: Epilogue

- Bremmer, Ian. *The End of the Free Market* (New York: Portfolio, 2010).
- Cohen, Stephen S., and J. Bradford DeLong. *The End of Influence* (New York: Perseus, 2010).
- Halper, Stefan. *The Beijing Consensus* (New York: Basic Books, 2010).
- Rajan, Raghuram G. *Fault Lines* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010).

المراجع

- Abdelal, Rawi. 2007. *Capital Rules* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
- Africa News*. 2009a. "Ghana: Was Country Blindfolded into the Interim EPAs?" (Jun. 19).
- Africa News*. 2009b. "Namibia: What Are Economic Partnership Agreements?" (Apr. 17).
- Agence France Press*. 2008. "S. Korea's Lee Apologises, Urges MPs to Pass US Free Trade Pact" (May 22).
- Agence France Press*. 2009. "S. Korean MPs Approve Free Trade Pact with India" (Nov. 6).
- Ahamed, Liaquat. 2009. "Subprime Europe," *New York Times* (Mar. 8).
- Ahearn, Raymond. 2005. *Japan's Free Trade Agreement Program* (CRS Report for Congress, Aug. 22). Available online at www.nationalaglawcenter.org/crs/.
- Aldcroft, Derek. 2001. *The European Economy 1914–2000* (4th edn., London: Routledge).
- Anderson, Garry M., William F. Shughart II, and Robert D. Tollison. 1985. "It's True! Adam Smith Was a Bureaucrat," *Wall Street Journal* (Aug. 26).
- Andrews, Edmund L. 2008. "Greenspan Concedes Flaws in Deregulatory Approach," *New York Times* (Oct. 24).
- Angell, Norman. 1911. *The Great Illusion* (repr. New York: Garland, 1972).
- Angus Reid Global Monitor. 2008. "Canadians Think US Benefits Most from NAFTA" (Mar. 12).
- Angus Reid Global Monitor. 2009. "Canadians Want Free Trade Deal with India" (Dec. 1).
- Ash, Timothy Garton. 2010. "Europe Is Sleepwalking to Decline," *The Guardian* (May 19).
- Ashton, John. 2009. "On Top of the World," *Sunday Times* (Oct. 11).
- Asia Pulse*. 2005. "Cisco Plans Expansion in Chinese Market" (Jun. 17).
- Associated Press Worldstream. 2002. "Nike Workers Protest Cutbacks in Production" (Aug. 20).
- ATA. "Annual Results," www.airlines.org/. Accessed Jul. 2010.

- Atkey, Ron. 2007. "Putting National Security to the Test," *Globe and Mail* (Canada) (Oct. 15), A17.
- Badaracco, Joseph L., Jr., and David B. Yoffie. 1983. "'Industrial Policy': It Can't Happen Here," *Harvard Business Review* 61:6 (Nov./Dec.), 97–105.
- Baines, Dudley. 1995. *Emigration from Europe 1815–1930* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
- Bajaj, Vikas, and Christine Haughney. 2007. "More People With Weak Credit Are Defaulting on Mortgages," *New York Times* (Jan. 26), 1.
- Bales, Carter F., Donald J. Gogel, and James S. Henry. 1980. "The Environment for Business in the 1980s," *McKinsey Quarterly* (Winter).
- Bales, Kevin. 2007. *Ending Slavery* (Berkeley: University of California Press).
- Bales, Kevin. 2009. "Winning the Fight: Eradicating Slavery in the Modern Age," *Harvard International Review* (Spring), 4–17.
- Barboza, David. 2007a. "China's Seafood Industry: Dirty Water, Dangerous Fish," *New York Times* (Dec. 15), 1.
- Barboza, David. 2007b. "Why Lead in Toy Paint?" *New York Times* (Sept. 11), 1.
- Baskin, Roberta. 1996. "Controversy Surrounds Nike as Exclusive Investigation Reveals Abuse of Workers in Foreign Countries and Very Low Wages," *48 Hours* (Oct. 17). Accessed Jun. 2010 at LexisNexis Academic.
- Bender, Daniel E., and Richard A. Greenwald, eds. 2003. *Sweatshop USA* (New York: Routledge).
- Berend, Ivan T. 2006. *An Economic History of Twentieth-Century Europe* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
- Berger, Michael. 1990. "Values Soar Out of Reach on Japanese Real Estate Market," *San Francisco Chronicle* (Nov. 24), A13.
- Bergmann, Barbara R. 2005. "State of Economics: Needs Lots of Work," *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 600 (Jul.), 52–67.
- Bernanke, Ben S. 2002. "Remarks" (Nov. 8) Chicago, Illinois. Accessible at www.federalreserve.gov/.
- Bernard, Andrew B., J. Bradford Jensen, Stephen J. Redding, and Peter K. Schott. 2007. "Firms in International Trade," *Journal of Economic Perspectives* 21, no. 3 (Summer), 105–30.
- Bianco, Anthony. 1998. "The Prophet of Wall Street," *Business Week* (Jun. 1), 124.
- Biesecker, Calvin. 2008. "GAO, WCO Outline Challenges to Scanning All US Bound Cargo Containers," *Defense Daily* (Jun. 18).
- BIS. 1930–. *Annual Report (AR)* (Basel).
- BIS. 2008. *Financial Globalization and Emerging Market Capital Flows* (BIS Papers No. 44) (Basel: BIS, Dec.).
- Black, David. 2007. "UK Sub-Prime Lender Victoria Goes into Administration," *Glasgow Herald* (Sept. 11), 32.
- Blanchard, Olivier. 2009. "The Crisis: Basic Mechanisms, and Appropriate Policies," *IMF Working Paper* WP/09/80.
- Bordo, Michael D., Claudia Goldin, and Eugene N. White, eds. 1998. *The Defining Moment: The Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century* (Chicago: University of Chicago Press).
- Bowe, John. 2008. *Nobodies* (New York: Random House).

- Bradsher, Keith. 2010. "A Labor Movement Stirs in China," *New York Times* (Jun. 10).
- Braithwaite, Tom. 2010. "Basel Standards Committee Is 'Succumbing' to Bank Lobbying," *Financial Times* (Jul. 20).
- Bremmer, Ian. 2010. *The End of the Free Market* (New York: Portfolio).
- Brill, Marta. 1999. "Prof Says Sweatshop Labor Aids Economies in U. Michigan Lecture," *University Wire* (Nov. 11).
- Brinkley, Douglas. 2003. *Wheels for the World* (New York: Viking).
- Brinkman, Richard L. 2004. "Free Trade: Static Comparative Advantage," in William A. Lovett, Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman, *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M.E. Sharpe), 96–100.
- Brooks, Rick. 2002. "Buying Jobs: How Big Incentives Won Alabama a Piece of the Auto Industry," *Wall Street Journal* (Apr. 3), A1.
- Brothers, Lance Eliot, John P. McCray, and Timothy P. Wilkinson. 1999. "Maquiladoras: Entrepreneurial Experimentation to Global Competitiveness," *Business Horizons* (Mar./Apr.), 37–43.
- Bryan, Lowell. 2010. "Globalization's Critical Imbalances," *McKinsey Quarterly* 3:57–68.
- Budrys, Aleksandras. 2010. "Russia to Set Up Food Sector Protectionism – Lobby," *Reuters News* (Feb. 18).
- Buffett, Warren. 2002 and 2003. Berkshire Hathaway "Shareholder Letter". Accessed Oct. 2009 at www.berkshirehathaway.com/letters/.
- Burns, John F. 1987. "Canada Opens Markets' Doors," *New York Times* (Jan. 13).
- Business Week*. 2001. "Dear Abby, You Goofed" (Sept. 10).
- Calomiris, Charles W. 2000. "Universal Banking 'American-Style,'" in Charles W. Calomiris, ed., *US Bank Deregulation in Historical Perspective* (New York: Cambridge University Press), 337.
- Canuto, Otaviano, and Marcelo Giugale, eds. 2010. *Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World* (Washington, DC: World Bank).
- Cappgemini SA and Merrill Lynch & Co. 2010. *World Wealth Report* (Jun.), www.us.cappgemini.com/worldwealthreport09/. Accessed Jun. 2010.
- Carer, Gabriel, and Chris Tighe. 2007. "Savers Queue to Move Their Money," *Financial Times* (Sept. 18), 2.
- Cassis, Youssef. 2006. *Capitals of Capital* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
- Central Bank of the Republic of China (Taiwan). "International Investment Position." Available online at www.cbc.gov.tw/.
- Champion, Marc, Joanna Slater, and Carrick Mollenkamp. 2009. "Banks Reel on Eastern Europe's Bad News," *Wall Street Journal* (Feb. 18).
- Chan, Sewell, and Jo Craven McGinty. 2010. "In Crisis, Fed Opened Vault Wide for U.S. and World, Data Shows," *New York Times* (Dec. 2), 1.
- Chanda, Nayan. 2007. *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization* (New Haven: Yale University Press).
- Chandler, Lester V. 1958. *Benjamin Strong: Central Banker* (Washington, DC: Brookings).
- Chang, Ha-Joon. 2002. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press).

- Chang, Ha-Joon. 2003. *Globalization, Economic Development, and the Role of the State* (New York: Zed Books).
- Chang, Ha-Joon. 2008. *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (New York: Bloomsbury Press).
- Chernow, Ron. 1990. *The House of Morgan* (New York: Simon and Schuster).
- Chinadaily.com.cn. 2010. "Suicides at Foxconn Reveal Woes" (May 26). Accessed Jun. 2010 at LexisNexis Academic.
- Choi, Won-Mog. 2007. "To Comply or Not to Comply? Non-Implementation Problems in the WTO Dispute Settlement System." *Journal of World Trade* 41 (5): 1043–71.
- Cimoli, Mario, Giovanni Dosi, and Joseph E. Stiglitz, eds. 2009. *Industrial Policy and Development* (New York: Oxford University Press).
- Cipolla, Carlo. 1982. *The Monetary Policy of Fourteenth-Century Florence* (Berkeley: University of California Press).
- Clifford, Mark L., and Peter Engardio. 2000. *Meltdown: Asia's Boom, Bust, and Beyond* (New York: Prentice-Hall).
- CNN Moneyweek. 1998. "Investors Brace for Statement Shock; Executive Cabinet Calls Out for Support" (Dec. 13).
- Cody, Edward. 2009. "Norwegian Hamlets Seek Wall Street Amends," *Washington Post* (Aug. 25).
- Cohan, William D. 2009. *House of Cards* (New York: Doubleday).
- Cohen, Stephen D. 1998. "Limits to Friendship: Why the US and the European Union Have Been Unable to Devise a Common Trade Strategy Toward Japan," *International Trade Journal* (Jun. 1), 198.
- Cohen, Stephen S., and J. Bradford DeLong. 2010. *The End of Influence* (New York: Perseus).
- Constantine, Gus. 2009. "Congo, A Country That's Broken," *Washington Times* (Sept. 8), 3.
- Corcoran, Terence. 2010. "The Rise of Global Statism," *Financial Post* (Apr. 12).
- Council of Canadians. 2010. "Open Civil Society Declaration on a Proposed Comprehensive Economic and Trade Agreement between Canada and the European Union." Available online at <http://canadians.org/>.
- Craig, Susanne, and Kara Scannell. 2010. "Goldman Settles its Battle with SEC," *Wall Street Journal* (Jul. 16), A1.
- d'Aquino, Thomas. 1992. "Suicide or Renaissance? Canada at the Crossroads," *Vital Speeches of the Day* (Mar. 31), 537–9.
- Davies, Paul J., Gillian Tett, and Peter Thallarsen. 2008. "Untimely Gamble on ABN Amro Is the Root Cause of RBS Woes," *Financial Times* (Apr. 23).
- Dearlove, Des, and Stuart Crainer. 2005. "Porter Thinks His Way to the Top," *The Times* (London) (Dec. 1), 5.
- Dibenedetto, Bill. 2008. "Maqs Are Back," *Journal of Commerce* (Oct. 13), 22.
- Dierikx, Marc. 2008. *Clipping the Clouds: How Air Travel Changed the World* (Westport, CN: Praeger).
- Dinan, Desmond. 2009. "European Integration: From the Common Market to the Single Market," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 133–50.

- Dosman, Edgar J. 2008. *The Life and Times of Raul Prebisch, 1901–1986* (Montreal & Kingston: McGill-Queen's University Press).
- Drucker, Peter. 1977. "The Rise of Production Sharing," *Wall Street Journal* (Mar. 15), 22.
- Drucker, Peter F. 1980. *Managing in Turbulent Times* (New York: HarperCollins).
- Drucker, Peter F. 1986. "The Changed World Economy," *Foreign Affairs* 64:4 (Spring), 768–91.
- Dunlap, Albert J., and Bob Andelman. 1997. *Mean Business: How I Save Bad Companies and Make Good Companies Great* (New York: Times Books).
- Duranty, Walter. 1931. "Russia Also Hit by World Crisis," *New York Times* (Apr. 3), 12.
- Duranty, Walter. 1932. "Soviet in 16th Year; Calm and Hopeful," *New York Times* (Nov. 13), E4.
- Dutt, Amitava K. 2005. "International Trade in Early Development Economics," in *Development Economics* (New York: Zed Books), edited by KS Jomo and Erik S. Reinert, 107–11, 120.
- Eales, Roy. 1981. "Challenge in Reverse: Foreign Investment in America," *McKinsey Quarterly* (Winter), 53.
- Ebenstein, Alan. 2001. *Hayek's Journey: The Mind of Friedrich Hayek* (New York: Palgrave Macmillan).
- ECB. 2010. *Financial Stability Review* (Frankfurt: ECB, Jun.).
- Eckes, Alfred E., Jr. 1975. *A Search for Solvency: Bretton Woods and the International Monetary System, 1941–1971* (Austin: University of Texas Press).
- Eckes, Alfred E., Jr. 1979. *The US and the Global Struggle for Minerals* (Austin: University of Texas Press).
- Eckes, Alfred E., Jr. 1995. *Opening America's Market* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press).
- Eckes, Alfred E., Jr. 2004. "US Trade History," in William A. Lovett, Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman, *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M.E. Sharpe), 36–92.
- Eckes, Alfred E., Jr. 2007. "Globalization," in Gordon Martel, ed., *A Companion to International History 1900–2001* (Oxford: Wiley-Blackwell), 408–21.
- Eckes, Alfred E., Jr. 2009a. "Europe and Economic Globalization Since 1945," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 249–69.
- Eckes, Alfred E., Jr. 2009b. *US Trade Issues* (Santa Barbara, CA: ABC Clio).
- Eckes, Alfred E., Jr. In press. "Administration of Trade Policy," in Mordechai Kreinin and Michael Plummer, *Oxford Handbook of International Commercial Policy* (New York: Oxford University Press).
- Eckes, Alfred E., Jr., and Thomas Zeiler. 2003. *Globalization and the American Century* (New York: Cambridge University Press).
- Economist*. 1979. "EEC and Japan: Answering Injury with Insult" (Apr. 7), 61.
- Economist*. 1984. "The Old World's New Fears" (Nov. 24), 93.
- Economist*. 1988. "Pity Those Poor Japanese" (Dec. 24), 48.
- Economist*. 1990. "Porter v. Ohmae" (Aug. 4), 53.
- Economist*. 2000a. "A Hard Landing" (Dec. 9).
- Economist*. 2000b. "A Tale of Two Debtors" (Jan. 20).

- Economist*. 2002. "The O'Neill Doctrine" (Apr. 27).
- Economist*. 2004a. "A Golden Age?" (Feb. 28).
- Economist*. 2004b. "Sweating for Fashion" (Mar. 6).
- Economist*. 2006. "Capital City: London as a Financial Center" (Oct. 21).
- Economist*. 2007. "No Country Is an Island" (Dec. 1).
- Economist*. 2009. "Gasping for Gas" (Jan. 7), 53.
- Economist*. 2010. "Science Behind Closed Doors" (Jul. 10).
- Eden, Lorraine, and Stefanie Lenway. 2001. "Introduction to the Symposium Multinationals: The Janus Face of Globalization," *Journal of International Business Studies* 32:3, 383–400.
- Edge Malaysia*. 2010. "Vietnam: Asia's Next Growth Story" (Mar. 29).
- Eichengreen, Barry. 1995. *Golden Fetters* (New York: Oxford University Press).
- Eichengreen, Barry. 2003. *Capital Flows and Crises* (Cambridge, MA: MIT Press), 17.
- Eichengreen, Barry. 2007. *The European Economy Since 1945* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- Eichengreen, Barry. 2008. *Globalizing Capital* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- El Boghdady, Dina, and Dan Keating. 2009. "The Next Hit: Quick Defaults; More FHA-Backed Mortgages Go Bad Without a Single Payment," *The Washington Post* (Mar. 8), A1.
- Elder, Bryce, and Neil Hume. 2008. "RBS Suffers 7% Fall as Fears Rise Over its US Subsidiaries," *Financial Times* (Jul. 16), 40.
- Elliot, Larry, David Teather, and Jill Treanor. 2010. "The Survivor," *The Observer* (Aug. 8).
- Engardio, Pete, Aaron Bernstein, and Manjeet Kripalani. 2003. "The New Global Job Shift," *Business Week* (Feb. 3), 50.
- Engel, Jeffrey A. 2007. "A Shrinking World," in Gordon Martel, ed., *A Companion to International History 1900–2001* (Oxford: Wiley-Blackwell), 52–64.
- Enright, Michael J., W. John Hoffmann, and Peter Wood. 2010. "Get Ready, Here China Inc. Comes," *Wall Street Journal* (Feb. 24).
- Esbenshade, Jill. 2004. *Monitoring Sweatshops* (Philadelphia, PA: Temple University Press).
- Essick, Kristi. 2001. "Guns, Money and Cell Phones," *Industry Standard Magazine* (Jun. 11).
- Estevadeordal, Antoni, Matthew Shearer, and Kati Suominen. 2007. "Multilateralizing RTAs in the Americas: State of Play and Ways Forward." Paper presented at the conference on Multilateralising Regionalism, Geneva, Sept. 10–12. Available online at www.wto.org/.
- European Round Table of Industrialists. See www.ert.be/home.aspx.
- Eurostat. 2008. *Food: From Farm to Fork Statistics*. Available online at <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>.
- EU-Russia Energy Dialogue. 2009. *Tenth Progress Report* (Nov.), http://ec.europa.eu/energy/international/bilateral_cooperation/russia/doc/reports/progress10_en.pdf.
- Evans-Pritchard, Ambrose. 2007. "Subprime Lenders Slammed by FSA," *Daily Telegraph* (London) (Jul. 5), 2.

- Evans-Pritchard, Ambrose. 2009. "Currencies Crumble on Debt Crisis Fears," *Daily Telegraph* (London) (Feb. 17).
- Fallows, James. 1994. *Looking at the Sun* (New York: Pantheon).
- Feldstein, Martin. 1983. "Is Industrial Policy the Answer?" *Vital Speeches of the Day*, 122–6.
- Ferguson, Niall. 1999. *The House of Rothschild, 1849–1999* (New York: Viking).
- Ferguson, Niall. 2003. *Empire* (New York: Basic Books).
- Ferguson, Niall. 2005. "Sinking Globalization," *Foreign Affairs* 84 (Mar./Apr.), 64–77.
- Financial Stability Board. "History." Accessed Jul. 2010 at www.financialstabilityboard.org/about/history.htm.
- Financial Times*. 1985. "Multinationals May Leave 'if Europe Does Not Unite'" (Apr. 25), 1:1.
- Financial Times*. 2009. "Deadline Clouds Boeing's Horizon" (Nov. 19), 16.
- Findlay, Ronald, and Kevin O'Rourke. 2007. *Power and Plenty* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- Fingleton, Eamonn. 2008. *In the Jaws of the Dragon* (New York: St. Martin's).
- Flockton, Christopher. 2009. "European Integration Since Maastricht," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 270–301.
- Florida, Richard. 2005. "The World Is Spiky," *Atlantic Monthly* (Oct.), 48–50.
- Fortson, Danny. 2006. "The Day Big Bang Blasted the Old Boys into Oblivion," *The Independent*, Oct. 29, 6.
- Fortune*. 2010. *Global 500*. Accessed Jul. 2010 at http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2010/full_list/.
- Foster, Peter. 2010. "Xbox Factory 'Using Teenage Slave Labor,'" *Daily Telegraph* (London) (Apr. 17), 16.
- Fox, Justin. 2009. *The Myth of the Rational Market* (New York: HarperCollins).
- Frank, T. A. 2008. "Confessions of a Sweatshop Inspector," *Washington Monthly* (Apr.).
- Friedlander, Michael M. 2002. "The Right to Sell or Buy a Kidney: Are We Failing Our Patients?" *Lancet* (Mar. 16), 971–3.
- Friedman, Milton. 1962. *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press).
- Friedman, Milton. 1979. "Hooray for Margaret Thatcher," *Newsweek* (Jul. 9), 56.
- Friedman, Milton, and Rose D. Friedman. 1998. *Two Lucky People: Memoirs* (Chicago: University of Chicago Press).
- Friedman, Thomas L. 1996. "Foreign Affairs Big Mac I," *New York Times* (Dec. 8).
- Friedman, Thomas L. 1999. *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus & Giroux).
- Friedman, Thomas L. 2005. *The World Is Flat* (New York: Farrar, Straus and Giroux).
- Fukuyama, Francis. 1992. *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press).
- Galbraith, James K. 2008. *The Predator State* (New York: Free Press).
- Gavin, Francis J. 2004. *Gold, Dollars, & Power: The Politics of International Monetary Relations, 1958–1971* (Chapel Hill: University of North Carolina).
- Giles, Chris. 2009. "Taxpayers Face a Generation of Pain," *Financial Times* (Nov. 25).
- Gladwell, Malcolm. 1993. "US Policy Seen Encouraging Wave of Chinese Immigration," *Washington Post* (Jun. 13), A25.

- Glassman, James K., and Kevin Hassett. 1999. *Dow 36,000* (New York: Three Rivers Press).
- Global Commission on International Migration (GCIM). 2005. *Migration in an Interconnected World* (Geneva: GCIM).
- Globe and Mail (Canada). 1979. "Governments Can't Do Much, IMF Says Economic Forecast Bleak" (Sept. 17).
- Globe and Mail. 1997. "Domestic Giants, Global Pip-squeaks" (Jun. 28).
- Goldsmith, Jack. 2010. "The New Vulnerability," *The New Republic* (Jun. 24), 21.
- Gonzalez-Paramo, Jose Manuel. 2009. "Fiscal Policy and the Financial Crisis" (Sept. 4). Accessed Feb. 2010 at www.ecb.int/press.
- Goodwin, Craufurd D. W. 2003. "Economics and Economists in the Policy Process," in Warren J. Samuels, Jeff E. Biddle, and John B. Davis, eds., *A Companion to The History of Economic Thought* (Oxford: Wiley-Blackwell), 610–11.
- Gorton, Gary B. 2010. *Slapped by the Invisible Hand: The Panic of 2007* (New York: Oxford University Press, 2010).
- Graham, Frederick. 1949. "New Planes Will Cut Flying Time This Spring," *New York Times* (Mar. 6), 27.
- Gramm, Phil. 2002. *Congressional Record* (Jul. 10), S6553.
- Greasley, David, and Les Oxley. 2002. "Regime Shift and Fast Recovery on the Periphery: New Zealand in the 1930s," *Economic History Review* 55:4 (Nov.), 697–720.
- Greenhouse, Steven. 2008. "Apparel Factory Workers Were Cheated, State Says," *New York Times* (Jul. 24), 2.
- Greenspan, Alan. 2005. "Economic Flexibility," remarks before the National Italian American Foundation, Washington (Oct. 12). Accessed at www.federalreserve.gov/.
- Greenspan, Alan. 2007. *The Age of Turbulence* (New York: Penguin).
- Greenspan, Alan. 2010. "Overseas Savings Glut Kept Long Term Rates Low," Testimony to US Financial Crisis Inquiry Commission (Apr. 7), www.fcic.gov/hearings/.
- Gross, Daniel. 2010. "The Days the Earth Stood Still," *Newsweek* (May 3), 46.
- Guidolin, Massimo, and Elizabeth A. La Jeunesse. 2007. "The Decline in the US Personal Saving Rate: Is it Real and Is it a Puzzle?" *Federal Reserve Bank of St. Louis Review* (Nov./Dec.) 89(6), 491–514.
- Gwynne, Peter. 1975. "The Cooling World," *Newsweek* (Apr. 28), 64.
- Hall, Kevin G. 2009. "How Moody's Sold its Ratings – And Sold Out Investors," *McClatchy Newspapers* (Oct. 18).
- Halper, Stefan. 2010. *The Beijing Consensus* (New York: Basic Books).
- Halsall, Robert. 2009. "The Discourse of Corporate Cosmopolitanism," *British Journal of Management* 20, S138.
- Hari, Johann. 2003. "Hypocrisy and the IMF," *The Independent* (Nov. 9).
- Headrick, Daniel R., and Pascal Griset. 2001. "Submarine Telegraph Cables: Business and Politics, 1838–1939," *Business History Review* 75:3 (Autumn), 543–78.
- Heimann, John G. 1980. "Deposit-Taking Institutions Can Widen Traditional Role if Freed of Restrictions," *American Banker* (May 2).
- Herring, Ronald J. 1999. "Embedded Particularism: India's Failed Developmental State," in Meredith Woo-Cumings, ed., *The Developmental State* (Ithaca: Cornell University Press), 306–34.

- Hershey, Robert, Jr. 1999. "Down and Out on Wall Street," *The New York Times* (Dec. 26), 3:1.
- Hirsh, Michael. 2010. *Capital Offense* (Hoboken, NJ: John Wiley).
- Hobson, J. A. 1902. *Imperialism* (New York: J. Pott).
- Hoenig, Thomas A. 2010. "Hard Choices," Federal Reserve Bank of Kansas City (Aug. 13), www.kc.frb.org/.
- Hoffman, David E. 2003. *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: Public Affairs).
- Holmes, Steven A. 1999. "Fannie Mae Eases Credit to Aid Mortgage Lending," *New York Times* (Sept. 30).
- Hopkins, A. G., ed. 2002. *Globalization in World History* (New York: Norton).
- Housego, David. 1984. "European Business 'Must Link to Face Outside Competition,'" *Financial Times* (Sept. 27), 1:1.
- Huber, Jurgen. 1981. "The Practice of GATT in Examining Regional Arrangements under Article XXIV," *Journal of Common Markets Studies* 19:3 (Mar.), 281–98.
- Hufbauer, Gary Clyde, and Jeffrey J. Schott. 2007. "Multilateralizing Regionalism: Fitting Asia-Pacific Agreements into the WTO System," Geneva: WTO (Sept. 10–12). Available online at www.wto.org.
- Hughes, Kent H. 2005. *Building the Next American Century* (Washington: Woodrow Wilson Center Press).
- Hull, Liz, and Lee Sorrell. 2010. "The Image Microsoft Doesn't Want You to See," *Daily Mail On-Line* (London) (Apr. 18).
- Ibarra, Marilyn, and Jennifer Koncz. 2009. "Direct Investment Positions for 2008," *Survey of Current Business* (Jul.), 32–4.
- ICC. 1999. Commission on Trade and Investment, "World Business Priorities for a New Round of Multilateral Trade Negotiations" (Jun. 21). Accessed at www.iccwbo.org/.
- ICC. 2001. "World Business and the Multilateral Trading System" (Nov.). Available online at www.iccwbo.org/.
- ICFTU. 2006a. "Cambodia: Annual Survey of Violations of Trade Union Rights." Accessed Jun. 2010 at www.icftu.org/.
- ICFTU. 2006b. "Internationally-Recognized Core Labor Standards in Bangladesh" (Sept.).
- IFSL. 2009. "London Maintains Leading Role in International Equity Trading Despite Market Volatility in 2008" (Jun. 15), www.ifsl.org.uk/.
- ILO. 2000. *Labor Practices in the Footwear, Leather, Textiles and Clothing Industries* (Geneva: ILO).
- ILO. 2004. *Towards a Fair Deal for Migrant Workers in the Global Economy* (Geneva: ILO), 8–9.
- ILO. 2009. *The Costs of Coercion* (Geneva: ILO).
- IMF. "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER)." Accessed Jul. 2010, at www.imf.org/.
- IMF. 1947–present. *Annual Report* (AR).
- IMF. 1980–present. *World Economic Outlook* (WEO). (Washington, DC: IMF).
- IMF. 2002–present. *Global Financial Stability Report* (GFSR). (Washington, DC: IMF).

- IMF. 2005. Independent Evaluation Office, *The IMF's Approach to Capital Account Liberalization* (Washington, DC: IMF).
- IMF. 2009. "The IMF's Role in Helping Protect the Most Vulnerable in the Global Crisis," IMF, Oct. 29. Accessed online at www.imf.org/.
- IMF. 2010. *The Human Cost of Recessions* (Washington, DC: IMF).
- IMF. 2010. *Principal Global Indicators* (Aug. 20), www.imf.org/.
- IOM. 2005. *World Migration Report* (Geneva: IOM).
- Inside US Trade*. 2009. "Lamy Sees Room for Climate Change Border Measures Under WTO Rules" (Jul. 3).
- Inside US Trade*. 2010. "EU Report: Scanning Mandate Would Create High Costs, Divert Security" (Feb. 26).
- Interlandi, Jeneen. 2009. "Not Just Urban Legend," *Newsweek* (Jan. 19), 41.
- International Contractors Association of Korea. "Current Status of Overseas Construction." Accessed Feb. 2010 at www.icak.or.kr/eng/kciw/kciw_01.php.
- Interpol. 2008. *2008 Annual Report* (Paris: Interpol).
- Irwin, Douglas A. 1996. *Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade* (Princeton: Princeton University Press).
- ITU. ICT Statistics. www.itu.int/. Accessed Jul. 2010.
- Jackson, Ian. 2009. "Economic Developments in Western and Eastern Europe Since 1945," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 95–112.
- Jackson, Roland. 2009. "Eastern Europe Faces Depression Without Bailouts: Analysts," *Agence France Press* (Mar. 26).
- James, Harold. 1996. *International Monetary Cooperation Since Bretton Woods* (New York: Oxford University Press).
- James, Harold. 2001. *The End of Globalization* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
- Jickling, Mark. 2010. *Causes of the Financial Crisis* (Washington, DC: Congressional Research Service, Apr. 9). Accessed at www.crs.gov/.
- Johnson, Simon, and James Kwak. 2010. *13 Bankers* (New York: Random House).
- Jonquieres, Guy de. 2006. "Global Trade: Outlook for Agreements Nears Moment of Truth," *Financial Times* (Jan. 25).
- Jonsson, Asgeir. 2009. *Why Iceland?* (New York: McGraw-Hill).
- Joshi, Manoj. 2010. "India Is High on the Hit List," *Mail Today* (India), Apr. 13.
- Kadlec, Charles W. 1999. *Dow 100,000* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).
- Kaletsky, Anatole. 1984. "Jobs: What Europe Can Learn from America," *Financial Times* (Feb. 13), 18.
- Kapur, Devesh, John P. Lewis, and Richard Webb. 1997. *The World Bank: Its First Half Century* (Washington, DC: Brookings).
- Karabell, Zachary. 2009. "What's Good For IBM . . . Is as Good as it Gets for America," *Newsweek* (Aug. 31).
- Karmin, Craig, and Joellen Perry. 2007. "Trading Up: Homeowners Abroad Take Currency Gamble in Loans," *Wall Street Journal* (May 29), A1.
- Katkakrosnar, Pat. 2007. "Flocking to 'the Detroit of the East,'" *Financial Times* (Dec. 17), 15.

- Kaufman, Henry. 2000. *On Money and Markets: A Wall Street Memoir* (New York: McGraw-Hill).
- Khanna, Parag. 2008. *The Second World: How Emerging Powers Are Redefining Global Competition in the Twenty-First Century* (New York: Random House).
- Kharas, Homi. 2010. "The Emerging Middle Class in Developing Countries," OECD Development Centre, Working Paper No. 285 (Jan.).
- Keynes, John Maynard. 1920. *The Economic Consequences of the Peace* (New York: Harcourt, Brace and Howe).
- Keynes, John Maynard. 1936. *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (New York: Harcourt, Brace).
- Kimball, Ann Marie. 2006. *Risky Trade: Infectious Disease in the Era of Global Trade* (London: Ashgate).
- Kindleberger, Charles P. 1973. *The World in Depression* (Berkeley: University of California Press).
- Kindleberger, Charles P. 1996. *Manias, Panics, and Crashes* (3rd edn., New York: John Wiley).
- King, Mervyn. 2009. "Speech to Scottish Business Organizations," Edinburgh, Scotland (Oct. 20). Accessed Oct. 2009 at www.bankofengland.co.uk/publications/speeches/2009/speech406.pdf.
- King, Stephen D. 2010. *Losing Control: The Emerging Threats to Western Prosperity* (New Haven, CN: Yale University Press).
- Klaus, Vaclav. 2006. "The Threats to Liberty in the 21st Century" (May 6). Available online at www.klaus.cz/.
- Klein, Brian P., and Kenneth Neil Cukier. 2009. "Tamed Tigers, Distressed Dragon Subtitle: How Export-Led Growth Derailed Asia's Economies," *Foreign Affairs* 88:4 (Jul./Aug.), 8–16.
- Klorn, Andy. 2003. "Mercosur and Brazil: A European Perspective," *International Affairs* 79(2): 351–68.
- Kohut, Andrew, and Richard Wike. 2008. "Assessing Globalization," *Harvard International Review* 30:1 (Spring), 70–4.
- Korea Times*. 2010. "From Cottage Industry to Global Export Powerhouse in 60 Years" (Apr. 9).
- Kovacheva, V., and D. Vogel. 2009. "The Size of the Irregular Foreign Resident Population in the European Union in 2002, 2005 and 2008," Hamburg Institute of International Economics, Working Paper No. 4.
- Kramer, Andrew E. 2008. "Empires Built on Debt Start to Crumble," *New York Times* (Oct. 18), 1.
- Kristof, Nicholas D. 1998. "Asia's Crisis Upsets Rising Effort to Confront Blight of Sweatshops," *New York Times* (Jun. 15), 1.
- Kristof, Nicholas D. 2004. "Antitrade Democrats Fail the World's Poorest," *International Herald Tribune* (Jan. 15), 6.
- Krueger, Anne O. 1997. "Trade Policy and Economic Development: How We Learn," *American Economic Review* 87:1 (Mar.), 1–22.
- Krugman, Paul. 1987. "Is Free Trade Passé?" *Journal of Economic Perspectives* 1:2 (Fall), 131.

- Krugman, Paul. 2001. "Reckonings; Hearts and Heads," *New York Times* (Apr. 22), 17.
- Krugman, Paul. 2007. "Trouble with Trade," *New York Times* (Dec. 28), 23.
- Krugman, Paul. 2010a. "Chinese New Year," *New York Times* (Jan. 1), 29.
- Krugman, Paul. 2010b. "Rare and Foolish," *New York Times* (Oct. 18), 35.
- Kunz, Diane B. 1997. *Butter and Guns* (New York: Free Press), 275–81.
- Kwong, Robin. 2009. "China Eyes a Bridge to the World through Hong Kong," *Financial Times* (Jul. 29).
- Lamont, James, and Kathrin Hille. 2010. "China Offers to Accelerate Trade Talks with India," *Financial Times* (Apr. 3).
- Landler, Mark. 2007. "US Credit Crisis Adds to Gloom of Arctic Norway's Long Night," *New York Times* (Dec. 2).
- Laquer, Walter. 2007. *The Last Days of Europe* (New York: St. Martin's).
- Laver, Ross. 1985. "Free Trade," *Maclean's* (Sept. 16), 24.
- Lee, B. J. 2010. "Selling South Korea: Lee Myung-bak Wants to Move His Country to the Center of the World," *Newsweek* (Feb. 8).
- Leigh, David. 1998. "Billions Hidden Offshore," *Guardian* (London) (Sept. 26), 1.
- Leitner, Kara, and Simon Lester. 2008. "WTO Dispute Settlement 1995–2007: A Statistical Analysis," *Journal of International Economic Law* 11 (1) (Feb.), 180–1, 192.
- Lenin, Vladimir Ilyich. 1916. *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism*. Available online at www.marxists.org/archive/lenin/works/1916/imp-hsc/index.htm.
- Levinson, Marc. 2006. *The Box* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- Levitt, Theodore. 1983. "The Globalization of Markets," *Harvard Business Review* 61:3 (May-Jun.).
- Lewis, Michael. 2009. "Wall Street on the Tundra," *Vanity Fair* (Apr.).
- Lewis, Paul. 1979. "O.E.C.D. Outlook Is Gloomy," *New York Times* (Dec. 20).
- Lin, Jennifer. 1998. "Your Pricey Clothing Is Their Low-Pay Work," *Philadelphia Enquirer* (Feb. 8), A1.
- Lipton, Eric. 2008. "Gramm and the 'Enron Loophole,'" *New York Times* (Nov. 17).
- Lipton, Eric, and Stephen Labaton. 2008. "Deregulator Looks Back, Unswayed," *New York Times* (Nov. 16).
- Lissakers, Karin. 1991. *Banks, Borrowers, and the Establishment* (New York: Basic Books).
- Liu, Melinda. 1993. "The New Slave Trade," *Newsweek* (Jun. 21), 34.
- Lohr, Stephen. 2007. "A Smarter Way to Outsource," *New York Times* (Jul. 5), 1.
- Lovett, William A., Alfred E. Eckes, Jr., and Richard L. Brinkman. 2004. *US Trade Policy: History, Theory and the WTO* (2nd edn., Armonk, NY: M. E. Sharpe).
- Ma, Josephine. 2008. "Scandal Will Stoke Fears of 'Made in China' Label," *South China Morning Post* (Sept. 13), 4.
- Maddison, Angus. 2006. *The World Economy* (Paris: OECD, Development Center Studies).
- Maddison, Angus. 2010. "Statistics on World Population, GDP and Per Capita GDP, 1–2008 AD," www.ggdc.net/Maddison. Accessed Jul. 2010.
- Magaziner, Ira, and Robert Reich. 1982. *Minding America's Business: The Decline and Rise of the American Economy* (New York: Vintage Books).

- Magee, Gary B., and Andrew S. Thompson. 2006. "'Lines of Credit, Debts of Obligation': Migrant Remittances to Britain, c. 1875–1913," *Economic History Review* LIX, 3, 539–77.
- Mahan, Rear-Admiral A. T. 1912. "The Great Illusion," *North American Review* 195 (Mar.), 319.
- Marotte, Bertrand, and Rheal Seguin. 2009. "Down 25%," *Globe and Mail* (Feb. 26), B1.
- Marx, Karl. 1848. "On the Question of Free Trade" (Jan. 9). Available online at www.marxists.org/archive/marx/works/1848/01/09ft.htm#marx.
- Marx, Karl, and Frederick Engels. 1848. *The Communist Manifesto*. Available online at www.anu.edu.au/polsci/marx/classics/manifesto.html.
- Mayer, Martin. 1998. *The Bankers* (New York: Plume).
- McCormack, Richard. 2010. "Made in the USA: The Plight of American Manufacturing," *American Prospect* 21:1 (Jan./Feb.), A2.
- McCraw, Thomas K. 1984. *Prophets of Regulation* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press).
- McGregor, James. 2010. "Red Flags over China's Trade Policies," *Washington Post* (May 14).
- McKenzie, Richard B. 1991. "The First and Second Reich: The Taming of an Industrial-Policy Advocate," *Cato Journal* 11:1 (Spring/Summer).
- Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, and William W. Behrens, III. 1972. *The Limits to Growth* (New York: Universe Books).
- Mettler, Ruben F. 1981. "Make Trade, Not War!" *Industry Week* (Aug. 10), 13.
- Metzler, Mark. 2006. "The Cosmopolitanism of National Economics: Friedrich List in a Japanese Mirror," in A. G. Hopkins, ed., *Global History: Interactions between the Universal and the Local* (New York: Palgrave Macmillan), 98–130.
- Michie, Ronald C. 2006. *The Global Securities Market* (New York: Oxford University Press).
- Mirza, Hafiz, John R. Sparkes, and Peter J. Buckley. 1996. "Contrasting Perspectives on American and European Direct Investment in Japan," *Business Economics* 31:1 (Jan.), 42.
- Mishel, Lawrence, Jared Bernstein, and Heidi Shierholz. 2008. *The State of Working America 2008/2009* (Washington: Economic Policy Institute).
- Mitchell, B. R. 1993. *International Historical Statistics: The Americas, 1750–1988* (New York: Stockton Press), 656, 753.
- Moch, Leslie Page. 2003. *Moving Europeans: Migration in Western Europe Since 1650* (2nd edn., Bloomington, IN: Indiana University Press).
- Moggridge, Arnold, ed. 1982. *The Collected Writings of John Maynard Keynes: Activities 1931–1939* (New York: Macmillan), XXI: 236–7.
- Mollenkamp, Carrick, and Serena Ng. 2007. "Wall Street Wizardry Amplified Credit Crisis," *Wall Street Journal* (Dec. 27), A1.
- Moore, Malcolm. 2010. "Two More Suicide Bids at Apple Factory," *Daily Telegraph* (London) (May 27).
- Morgan, Lee I. 1977. "Opportunities for Mutual Action," *California Management Review* 19:4 (Summer), 91–3.

- Morgenson, Gretchen. 2008a. "Behind Biggest Insurer's Crisis, A Blind Eye to a Web of Risk," *New York Times* (Sept. 28), 1.
- Morgenson, Gretchen. 2008b. "Debt Watchdogs: Tamed or Caught Napping?" *New York Times* (Dec. 7), 1.
- Morgenson, Gretchen. 2009. "A.I.G., Where Taxpayers' Dollars Go to Die," *New York Times* (Mar. 8), 1.
- Morrell, Liz. 2010. "Supply Chain – Up in Smoke," *Retail Week* (Apr. 30).
- MPI. "MPI Data Hub," www.migrationinformation.org. Accessed Jul. 2010.
- Murray, Sara, and Douglas Belkin. 2010. "Americans Sour on 'Trade,'" *Wall Street Journal* (Oct. 2), 1.
- Naisbitt, John. 1982. "Restructuring America," *US News* (Dec. 27), 49.
- Nakamoto, Michiyo, and David Wighton. 2007. "Bullish Citigroup Is 'Still Dancing' to the Beat of the Buy-Out Boom," *Financial Times* (Jul. 10), 1.
- Nanto, Dick K. 2010. *The Global Financial Crisis* (Washington: CRS Report for Congress, Feb. 4).
- Nanto, Dick K., and Shinji Takagi. 1985. "Korekiyo Takahashi and Japan's Recovery from the Great Depression," *American Economic Review* 72:2 (Papers and Proceedings) (May), 372–3.
- Neuman, William, and David Barboza. 2010. "U.S. Drops Inspector of Food in China," *New York Times* (Jun. 14).
- New Zealand Herald*. 2005. "Sweatshops Close to Home" (Jul. 29).
- New Zealand Herald*. 2010. "'Sweatshop' Claim Halts World Cup Toy Production" (Mar. 10).
- Nike. 2007–9. *Corporate Responsibility Report, 2007–2009*, 44, 56. Accessed Jun. 2010 at www.nikebiz.com/responsibility/.
- Noble, Kenneth B. 1995. "Thai Workers Are Set Free in California," *New York Times* (Aug. 4), 1.
- Norberg, Johan. 2009. *Financial Fiasco* (Washington, DC: Cato Institute).
- Observer*. 2009. "Millions Trapped by Equity Failings" (Aug. 16), 12.
- Obstfeld, Maurice, and Alan M. Taylor. 2004. *Global Capital Markets* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
- OECD. 1997–present. *Economic Outlook (EO)*.
- OECD. 2002. *International Mobility of the Highly Skilled* (Paris: OECD).
- OECD. 2005–present. *Factbook (FB)* (Paris: OECD). Accessible online at www.oecdlibrary.org/.
- OECD. 2008. *Growing Unequal?* (Paris: OECD).
- OECD. 2009. *Agricultural Policies in OECD Countries* (Paris: OECD).
- OECD. 2010. *StatExtracts* (Paris: OECD). Accessed Jul. 2010 at <http://stats.oecd/index.aspx>.
- Ohmae, Kenichi. 1985. *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition* (New York: Free Press).
- Ohmae, Kenichi. 1989a. "Managing in a Borderless World," *Harvard Business Review* 67:3 (May/Jun.), 152–61.
- Ohmae, Kenichi. 1989b. "Planting for a Global Harvest," *Harvard Business Review* 67:4 (Jul./Aug.), 136–45.

- Ohmae, Kenichi. 1993. "The Rise of the Region State," *Foreign Affairs* 72:2 (Spring), 78–87.
- O'Neill, Jim. 2001. "Building Better Global Economic BRICs" (Goldman Sachs: Global Economics Paper No: 66, Nov. 30), www.gs.com. Accessed Sept. 2010.
- O'Neill, Jim, and Anna Stupnytska. 2009. "The Long-Term Outlook for the BRICs and N-11 Post Crisis" (Goldman Sachs: Global Economics Paper No: 192, Dec. 4), <https://360.gs.com>. Accessed Sept. 2010.
- Ostry, Jonathan, Atish R. Ghosh, and Karl Habermeier. 2010. "Capital Inflows: The Role of Controls," International Monetary Fund Research Department (Feb. 19), 5. Available online at www.imf.org.
- Owen, Richard. 1988. "Europe 'Is on Course' for 1992," *The Times* (London) (Jun. 29).
- Paddock, William, and Paul Paddock. 1967. *Famine – 1975!* (Boston: Little, Brown).
- Page, S. A. B. 1981. "The Revival of Protectionism and its Consequences for Europe," *Journal of Common Market Studies* 20:1 (Sept.), 27–8.
- Palmisano, Samuel J. 2006. "The Globally Integrated Enterprise," *Foreign Affairs* 85:3 (May/Jun.), 127.
- Panagariya, Arvind. 2008. *India: The Emerging Giant* (New York: Oxford University Press).
- Panayi, Panikos. 2009. "Postwar Europe: A Continent Built on Migration," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 433–49.
- Paulson, Henry M. 2010. *On the Brink* (New York: Business Plus).
- Pinder, John. 2009. "Federalism and the Beginnings of European Union," in Klaus Larres, ed., *A Companion to Europe Since 1945* (Oxford: Wiley-Blackwell), 25–44.
- Pomfret, John. 2010a. "Australia Welcomes China's Investment, if Not its Influence," *Washington Post* (Feb. 14), A-1.
- Pomfret, John. 2010b. "China's Industrial Policy Is Bigger Concern than Yuan, US Executives Say," *Washington Post* (May 7), A24.
- Porter, Michael. 1990. *The Competitive Advantage of Nations* (New York: Free Press).
- Poulter, Sean. 2007. "Britain's Own Subprime Crisis 'Is Underway,'" *Daily Mail* (Dec. 2).
- Power, Jonathan. 1976. "The Deterioration of the World's Weather," *Washington Post* (Oct. 11).
- Public Citizen, Global Trade Watch. 2007 (Jul.). *Trade Deficit in Food Safety*. <http://www.citizen.org/documents/FoodSafetyReportFinal.pdf>.
- Public Papers of the Presidents: Ronald Reagan*. 1987. (Washington: GPO), 476–8.
- Pylynskyi, Yaroslav. 2009. "Migration Processes in the Contemporary World," *Problems of Economic Transition* 52:7 (Nov.), 83.
- Quinlan, Joseph P. 2003. *Drifting Apart or Growing Together?* (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations).
- Rajan, Raghuram G. 2010. *Fault Lines* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- Ramo, Joshua Cooper. 1999. "The Three Marketeters," *Time* 153 (6) (Feb. 15).
- Randoux, Fabrice. 2009. "Neighborhood Policy: EU Launches Eastern Partnership to Stabilize Six Ex-Soviet States," *Europolitique* (May 19).
- Rather, Dan. 2010. "Kidney Pirates," *Dan Rather Reports* (Apr. 27). Accessed Jun. 2010 via LexisNexis Academic.

- Reeves, Phil. 2003. "Scandal of Silk Industry Where Child Slaves Work Seven Days a Week," *The Independent* (London) (Jan. 24).
- Reid, Tim. 2000. "58 Die in Lorry Ride to Hope," *The Times* (London) (Jun. 20).
- Reich, Robert. 1982. "Making Industrial Policy," *Foreign Affairs* 60:4 (Spring), 852–81.
- Reinert, Erik S. 2007. *How Rich Countries Got Rich ... and Why Poor Countries Stay Poor* (New York: Carroll & Graf).
- Reinert, Erik S., and Sophus A. Reinert. 2005. "Mercantilism and Economic Development," in K. S. Jomo and E. S. Reinert, eds., *The Origins of Development Economics* (New York: Zed Books).
- Reinhart, Carmen, and Kenneth S. Rogoff. 2009. *This Time Is Different* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- Rennie, David. 2006. "McDonald's Condemned for EU Staff 'McPassport,'" *Daily Telegraph* (London), Sept. 13, 17.
- Reuters. 2009. "US European Bank Writedowns, Credit Losses" (Nov. 5).
- Reynolds, Larry. 1989. "Has Globalization Hurt America?" *Management Review* (Sept.), 16–17.
- Rickards, James G. 2008. "A Mountain, Overlooked; How Risk Models Failed Wall St. And Washington," *Washington Post* (Oct. 2).
- Rickards, Jane. 2009. "Over Protest, Taiwan Moves Toward Free Trade with China," *Washington Post* (Dec. 23), A10.
- Right Vision News. 2010. "Bangladesh: Why Must We Live with Fire Hazards?" (Mar. 10).
- Roach, Alfred J. 1987. "Caribbean Offers a Golden Opportunity," *Industry Week* (Mar. 9), 14.
- Robinson, Richard D. 1981. "Background Concepts and Philosophy of International Business from World War II to the Present," *Journal of International Business Studies* 12:1 (Spring/Summer), 13–21.
- Roncaglia, Alessandro. 2005. *The Wealth of Ideas: A History of Economic Thought* (New York: Cambridge University Press).
- Rose, Andrew. 2004. "Do WTO Members Have More Liberal Trade Policy?" *Journal of International Economics* 63:2 (Jul.), 209–35.
- Rosen, Ellen Israel. 2002. *Making Sweatshops* (Berkeley, CA: University of California Press).
- Ross, Ian Simpson. 1995. *The Life of Adam Smith* (Oxford: Clarendon Press).
- Rothermund, Dietmar. 1996. *The Global Impact of the Great Depression 1929–1939* (New York: Routledge).
- Roubini, Nouriel, and Stephen Mihm. 2010. *Crisis Economics* (New York: Penguin).
- Rugman, Alan M., and Alain Verbeke. 2008. "A Regional Solution to the Strategy and Structure of Multinationals," *European Management Journal* 26, 305–13.
- Saad-Filho, Alfred. 2005. "The Rise and Decline of Latin American Structuralism and Dependency Theory," in K. S. Jomo and E. S. Reinert, eds., *The Origins of Development Economics* (New York: Zed Books), 128–45.
- Sachs, Jeffrey. 2009. "America Has Passed on the Baton," *Financial Times* (Sept. 30), 1.
- Sachs, Jeffrey, and Andrew Warner. 1995. "Economic Reform and the Process of Global Integration," *Brookings Papers on Economic Activity* 1:1–118.

- Salter, Michael. 1986. "The Pitch for an Open Trade Policy," *Maclean's* (Mar. 24), 41.
- Samuels, Warren J., Jeff E. Biddle, and John B. Davis, eds. 2007. *The History of Economic Thought* (Oxford: Wiley-Blackwell).
- Schacht, Henry B. 1970. "Living with Change in the Seventies," *Management Review* (Nov.), 29.
- Schlesinger, James R. 2003. "Climate Change: The Science Isn't Settled," *Washington Post* (Jul. 7).
- Schooner, Heidi Mandanis, and Michael Taylor. 1998–9. "Convergence and Competition: The Case of Bank Regulation in Britain and the United States," *Michigan Journal of International Law* 4, 595.
- Schumpeter, Joseph. 1947. *Capitalism, Socialism, and Democracy* (2nd edn., New York: Harper).
- Schwartz, Peter, Peter Leyden, and Joel Hyatt. 1999. *The Long Boom* (Cambridge, MA: Perseus).
- Schwartz, Thomas Alan. 2003. *Lyndon Johnson and Europe* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
- Scottish Daily Record*. 2009. "Swoop on Sweatshop" (Sept. 19).
- Seligman, Joel. 2003. *The Transformation of Wall Street: A History of the Securities and Exchange Commission and Modern Corporate Finance* (New York: Aspen).
- Servan-Schreiber, Jean-Jacques. 1968. *The American Challenge* (New York: Atheneum).
- Shapiro, Irving S. 1973. "One-World Economics," *Vital Speeches of the Day* (Oct. 15), 18–22.
- Shenkar, Oded. 2005. *The Chinese Century* (Saddle River, NJ: Pearson).
- Shin, Annys, and Juliet Eilperin. 2009. "G-20 Grabs a Bigger Role in the Global Economy," *Washington Post* (Sept. 27), A01.
- Shleifer, Andrei. 2009. "The Age of Milton Friedman," *Journal of Economic Literature* 47:1, 123–35.
- Shultz, George P. 1995. "Economics in Action: Ideas, Institutions, Policies," *American Economic Review* 85:2 Papers and Proceedings (May), 4.
- Simon, R., and G. Button. 1990. "'What I Learned in the Eighties,'" *Forbes* 145:1 (Jan. 8), 100–10.
- Singer, Morris. 1983. "Ataturk's Economic Legacy," *Middle Eastern Studies* 19:3 (Jul.), 301–11.
- Sito, Peggy. 2010. "State Enterprises Moving in on Global Real Estate," *South China Morning Post* (Mar. 15), 3.
- Skidelsky Robert. 1994. *John Maynard Keynes: The Economist as Savior, 1920–1937* (London: Penguin).
- Skidelsky, Robert. 2009. *Keynes: The Return of the Master* (New York: Public Affairs).
- Skinner, Kiron K., Annelise Anderson, and Martin Anderson, eds. 2001. *Reagan in His Own Hand* (New York: Free Press).
- Smick, David. 2009. "Now What? How We Got into Today's Mess and Where We Go From Here," *The Weekly Standard* (Jul. 24).
- Smith, Adam. 1937. *The Wealth of Nations* (New York: Modern Library).
- Smith, B. Mark. 2003. *A History of the Global Stock Market* (Chicago: University of Chicago Press).

- Smith, Hedrick. 1998. *Surviving the Bottom Line* (Jan. 17) (Films for the Humanities & Sciences VHS ISBN: 978-0-7365-9870-5).
- Solomon, Lawrence. 2010. "Catastrophism Collapses," *Financial Post* (Canada) (Jul. 3), 19.
- Sommer, Nolan B. 1977. "The Challenges Facing the Multinational Corporation," *Vital Speeches of the Day* (Nov. 15), 85–9.
- Sorkin, Andrew Ross. 2009. *Too Big to Fail* (New York: Viking).
- South Africa, National Prosecuting Authority. 2010. *Tsireledzani: Understanding the Dimensions of Human Trafficking in Southern Africa* (Mar.). Accessed online Jun. 2010 at www.hsrc.ac.za/Document-3562.phtml.
- Srinivasan, T. N. 2007. "The Dispute Settlement Mechanism of the WTO: A Brief History and an Evaluation from Economic, Contractarian and Legal Perspectives," *The World Economy*, 1039–41.
- Steingraber, Fred G. 1996. "The New Business Realities of the Twenty-First Century," *Business Horizons* (Nov./Dec.), 1–5.
- Stiglitz, Joseph E. 2002. *Globalization And Its Discontents* (New York: W. W. Norton).
- Stiglitz, Joseph. 2010. *Free Fall* (New York: W. W. Norton).
- Stokes, Bruce. 2008. "Going Green in Trade Policy," *National Journal* (Feb. 9).
- Stone, Irving. 1977. "British Direct and Portfolio Investment in Latin America before 1914," *Journal of Economic History* 37:3 (Sept.), 690–722.
- Stone, Nan. 1989. "The Globalization of Europe: An Interview with Wisse Dekker," *Harvard Business Review* 67:3 (May/June), 90–5.
- Strauss-Kahn, Dominique. 2009. "Economic Stability, Economic Cooperation, and Peace—The Role of the IMF" address in Oslo (Oct. 23). Accessed Nov. 2009 at www.imf.org/external/np/speeches/2009/102309.htm.
- Streitfeld, David, and Gretchen Morgenson. 2008. "Building Flaw American Dreams," *New York Times* (Oct. 19), 1.
- Sullivan, Scott. 1984. "The Decline of Europe," *Newsweek* (Apr. 9), 44.
- Szporluk, Roman. 1988. *Communism & Nationalism: Karl Marx versus Friedrich List* (New York: Oxford University Press).
- Talbott, Strobe. 1992. "America Abroad: The Birth of the Global Nation," *Time* (Jul. 20), 70.
- Tam, Fiona, and Mimi Lau. 2010. "Shutters Slammed on Reporting of Strikes at Factories," *South China Morning Post* (Jun. 12), 1.
- Tappin, Steve, and Andrew Cave. 2009. "Hard Globalization," *Business Strategy Review* (Spring), 35–7.
- Teather, David. 2005. "Nike Lists Abuses at Asian Factories," *The Guardian* (London) (Apr. 14), 17.
- Tett, Gillian. 2009. *Fool's Gold* (New York: Free Press).
- Thai Press. 2010. "China Companies Warned of Increasing Labor Costs in China" (Jun. 14). Accessed via LexisNexis Academic.
- Thatcher, Margaret. 1993. *The Downing Street Years* (New York: HarperCollins).
- Thatcher, Margaret. 2002. *Statecraft: Strategies for a Changing World* (London: HarperCollins).
- Theil, Stefan, and Alan Mascarenhas. 2010. "A Green Retreat," *Newsweek* (Jul. 19).

- Times* (London). 1911. "Mr. Churchill on Free Trade and Peace" (Apr. 8), 6.
- Times* (London). 2006. "Sir Roy Denman" (Apr. 19), 60.
- Thomson, James, and Cara Stepanczuk. 2007. "Foreign Banks in the United States," *Economic Trends* (Cleveland: Federal Reserve Bank of Cleveland, Aug. 6), www.clevelandfed.org/research/trends/2007/0807/.
- Thurrow, Lester C. 1985. *The Zero-Sum Solution* (New York: Simon and Schuster).
- TI. 2009. *Corruption Perceptions Index 2009* (Berlin, Germany: TI).
- Tignor, Robert L. 2006. *W. Arthur Lewis and the Birth of Development Economics* (Princeton, NJ: Princeton University Press).
- Toffler, Alvin. 1980. *The Third Wave* (New York: Bantam Books).
- Toffler, Alvin. 1990. *Power Shift* (New York: Bantam Books).
- Toye, John, and Richard Toye. 2004. *The UN and Global Political Economy* (Bloomington, IN: Indiana University Press).
- Trentmann, Frank. 2007. *Free Trade Nation* (Oxford: Oxford University Press).
- Triffin, Robert. 1960. *Gold and the Dollar Crisis* (New Haven: Yale University Press).
- Uchitelle, Louis. 1989. "US Businesses Loosen Link to Mother Country," *New York Times* (May 21).
- United Kingdom Debt Management Office, *Quarterly Report* (various issues), www.dmo.gov.uk/. Accessed Jul. 2010.
- UNCTAD. 1991-. *World Investment Report (WIR) (annual)*. Available online at www.unctad.org/.
- UNCTAD. 2009. *Handbook of Statistics 2009 (HoS)*. Available online at www.unctad.org/.
- UNCTAD. 2010. *FDISTAT 2010*. Available online at www.unctad.org/.
- UNDESA. 2004. *World Economic and Social Survey 2004: International Migration* (New York: UN).
- UNDESA. *World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database*. Accessed Mar. 2010 at <http://esa.un.org/unpp>.
- United Nations. 2009. *The Millennium Development Goals Report* (New York: UN).
- United Nations Environment Program. 2005. *Environment and Trade: A Handbook* (2nd edn., Geneva: UN Environment Program).
- United Nations, General Assembly. 1974. "Declaration on the Establishment of a New International Economic Order" (May 1). Available online at www.un-documents.net/s6r3201.htm.
- UNODC. 2009. *The Global Report on Trafficking in Persons* (Vienna: UNODC). Available online at www.unodc.org/.
- UNODC. 2010. *The Globalization of Crime* (Vienna: UNODC). Available online at <http://www.unctad.org/>.
- UNWTO. 2010. "International Tourism Receipts 2009" (Apr.). Accessed Jul. 2010 at www.unwto.org/.
- USBEA. 2010a. "International Investment Position." Accessed Jul. 2010 at www.bea.gov/international/datatables/.
- USBEA. 2010b. "US International Transactions Accounts Data." Accessed Jul. 2010 at http://www.bea.gov/international/bp_web/.

- USBoC. 1878–present. *Statistical Abstract of the United States (SA) (annual)*, www.census.gov/.
- USCBO. 2010. *Budget and Economic Outlook* (Washington, DC: GPO, Jan.). Accessed Jul. 2010 at www.cbo.gov/.
- US–China Business Council, www.uschina.org/.
- USCIA. *World Factbook (WF)*. Available online at www.cia.gov/.
- USDoS. 2001–. *Trafficking in Persons Report (TIPR)*. Available online at www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/.
- USEconomic Report of the President (Washington, DC: annual).
- USEIA. 2008. *Country Analysis Briefs: Russia* (May). Available online at www.eia.doc.gov.
- USFRBG. 2009. “Flow of Funds Accounts” (Sept. 17). Accessed Dec. 2009 at www.federalreserve.gov/.
- USFRBSF. 2009. “US Household Deleveraging and Future Consumption Growth,” *FRBSF Economic Letter* (May 15).
- USGAO. 2009. *Supply Chain Security* (GAO-10-12) (Washington, DC: GAO, Oct. 30).
- USNIC. 2004. *Mapping the Global Future* (Washington: GPO, Dec.).
- US Senate Banking Committee. 1999. “Gramm’s Statement at Signing Ceremony for Gramm-Leach-Bliley Act” (Nov. 12). Available online at <http://banking.senate.gov/public/>.
- USTR. 1985–. *National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers (NTERFTB)*. Available online at www.ustr.gov.
- US Treasury. 2010. “Major Foreign Holders of Treasury Securities” (Jul. 16), www.treas.gov/tic/mfhhis01.txt.
- US Treasury. *Treasury Bulletin* (various issues). Available online at www.fms.treas.gov/bulletin/index.html. Accessed Jul. 2010.
- Van Damme, Isabelle. 2008. “Seventh Annual WTO Conference: an Overview,” *Journal of International Economic Law* 11:1, 155–65.
- Vogel, Ezra F. 1979. *Japan as Number One* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
- Waite, James. 2004. “Reducing the Cost of Distance: Technological Change and the Globalization of New Zealand, 1960–2000,” *Global Economy Journal* 4:1, Article 5.
- Wall Street Journal. 2008. “Dodd and Countrywide” (Oct. 10).
- Walters, Kenneth D., and R. Joseph Monsen. 1983. “Nationalization Trends in European Industry,” *McKinsey Quarterly* (Spring), 51–69.
- Wang, Chun Yu, and Walt F. J. Goodridge. 2009. *Chicken Feathers and Garlic Skin: Diary of a Chinese Garment factory Girl on Saipan* (New York: Passion Profit Company).
- Ward, Andrew. 2009. “McDonald’s Pulls Out of Iceland,” *Financial Times* (Oct. 26).
- Washington Post. 2008. “How They Saw it, What They Said” (Oct. 15), A08.
- Wayne, Leslie. 1989. “A Doctor for Struggling Economies,” *New York Times* (Oct. 1).
- Wedel, Janine R. 1998. *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe 1989–1998* (New York: St. Martin’s).
- Wehrfritz, George. 2005. “Vietnam Revs Up,” *Newsweek* (Nov. 28), 43.
- Wehrfritz, George, Erika Kinetz, and Jonathan Kent. 2008. “Lured into Bondage,” *Newsweek* (Mar. 24).

- Weiss, Martin A. 2008. *Sovereign Wealth Funds: Background and Policy Issues for Congress* (CRS Report for Congress, RL34336) (Sept. 3).
- Welch, John F. 1983. "The New Competitiveness: Can it Survive the Recovery?" *Vital Speeches of the Day* (Jul. 1), 549.
- WEF. 2009a. *The Africa Competitiveness Report 2009* (Geneva: WEF). Accessed Jul. 2010 at www.weforum.org/.
- WEF. 2009b. *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2009* (Geneva: WEF).
- WEF. 2010–11. "The Global Competitiveness Index 2010–2011 Rankings," at www.weforum.org/.
- WFE. "Statistics: Time Series." Available online at <http://world-exchanges.org/>.
- White, Nancy J. 1996. "Home Sweat Home," *Toronto Star* (Sept. 1), F1.
- White, Lawrence. 2009. "Investment Banking: China Buys into Raw Materials," *Euromoney* (Mar.).
- Wigmore, Barrie A. 1985. *The Crash and its Aftermath: A History of Securities Markets in the United States, 1929–1933* (Westport, CT: Greenwood Press).
- Wilkins, Mira. 1974. *The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1914 to 1970* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
- Williamson, John. 2002. "Did the Washington Consensus Fail?" speech (Nov. 6). Accessed Jun. 2009 at www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?researchid=488.
- Wilson, Dominic, and Raluca Dragusanu. 2008. "The Expanding Middle: The Exploding World Middle Class and Falling Global Inequality" (Goldman Sachs: Global Economics Paper No: 170, Jul.).
- Wolf, Martin. 2004. *Why Globalization Works* (New Haven: Yale University Press).
- Wolf, Martin. 2009. "The West No Longer Holds All the Cards," *Financial Times* (Sept. 24).
- Wonacott, Peter. 2010. "World Cup Lends South Africa Confidence to Unite Continent," *Wall Street Journal* (Jul. 18).
- Woo-Cumings, Meredith, ed. 1999. *The Developmental State* (Ithaca: Cornell University Press).
- Woodward, Bob. 2000. *Maestro: Alan Greenspan and the American Boom* (New York: Simon & Schuster).
- World Bank. 1978–present. *World Development Report (WDR)*.
- World Bank. 1993. *East Asian Miracle* (New York: Oxford University Press).
- World Bank. 1998–. *Global Economic Prospects (GEP)*. Available online at <http://web.worldbank.org>.
- World Bank. 2009. *Migration and Remittance Trends 2009* (World Bank, Nov. 3).
- World Bank. 2010. "Foreign Direct Investment – the China Story" (Jul. 17), www.worldbank.org. Accessed Oct. 2010.
- World Bank. "How We Classify Countries," <http://data.worldbank.org/>. Accessed Sept. 2010.
- World Bank. *World Development Indicators (WDI)*. Available online at <http://ddp-ext.worldbank.org>.
- WTO. 1998–. *International Trade Statistics (ITS)*. Available online at www.wto.org/english/res_e/statis_e.
- WTO. 2001. "Ministerial Declaration" (Nov. 14). Available online at www.wto.org/.

- WTO. 2003-. *World Trade Report (WTR)*. Available online at www.wto.org/english/res_c/r_eser_c/wtr_e.
- WTO. 2005-. *Trade Profiles (TP)*. Available online at www.wto.org/english/res_e/reser_e/trade_profiles_e.htm.
- WTO. "Dispute Settlement," Available online at www.wto.org/english/tratop_e/disp_e/.
- Wriston, Walter. 1980. "Technology, Inflation Render Fortress Banking Untenable," *The American Banker* (May 2).
- Wriston, Walter. 1982a. "Banking Against Disaster," *New York Times* (Sept. 14), A27.
- Wriston, Walter. 1982b. "The Information Society," *Vital Speeches of the Day* (Nov. 15), 92-5.
- Wriston, Walter. 1997. "Bits, Bytes, and Diplomacy," *Foreign Affairs* 76:5, 172-82.
- Yeates, Clancy. 2009. "Brakes Put on Chinese Investment," *The Age* (Melbourne, Australia) (Sept. 25), 1.
- Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. 1998. *The Commanding Heights* (New York: Simon and Schuster).
- Yerxa, Rufus. 2010. "Speech to the United Kingdom Public Interest Environmental Law Conference in London" (Mar. 26). Available online at www.wto.org/english/news_e/news10_e/envir_26mar10_e.htm.
- Young, John A. 1985. "Global Competition: The New Reality," *California Management Review* 27:3 (Spring), 34.
- Zachariah, Benjamin. 2004. *Nehru* (London: Routledge).
- Zacher, Mark W., and Tania J. Keefe. 2008. *The Politics of Global Health Governance*. (New York: Palgrave Macmillan).
- Zalewski, Jan. 2010. "EU, India Discuss Free Trade Agreement," *Global Insight* (Jan. 28).
- Zeng, Ming, and Peter J. Williamson. 2003. "The Hidden Dragons," *Harvard Business Review* (Oct.), 92.
- Zimmermann, Klaus, and Dorothea Schafer. 2009. "Germany Must Waste No Time in Reforming its Banks," *Financial Times* (Jul. 23), 9.
- Zoellick, Robert. 2008. "Modernizing Multilateralism and Markets" (Washington: Peterson Institute for International Economics, Oct. 6). Available online at www.piie.com/events/event_detail.cfm?EventID=86.
- Zweig, Philip L. 1996. *Walter Wriston, Citibank, and the Rise and Fall of American Financial Supremacy* (New York: Crown).

مسرد لأهم مصطلحات الكتاب

global cooling	ابرداد الأرض
human trafficking	الاتجار بالبشر
EU (European Union)	الاتحاد الأوروبي
New Deal	الاتفاق الجديد (الرئيس فرانكلين روزفلت)
framework agreements	اتفاقيات الإطار
Free-trade agreements (FTAs)	اتفاقيات التجارة الحرة
framework agreements	اتفاقية إطار
	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
NAFTA (North American Free Trade Agreement)	
multilateral climate-change agreement	اتفاقية التغير المناخي متعددة الأطراف
GATT	الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات)،
automation	أتمتة
phytosanitary measures	إجراءات الصحة النباتية
safeguards	إجراءات وقائية
consensus	إجماع
Beijing consensus	إجماع بيجين
Washington consensus	إجماع واشنطن
GDP (gross domestic product)	إجمالي الناتج المحلي
global warming	احترار الأرض

state monopoly	احتكار الدولة
foreign reserves	احتياطيات النقد الأجنبي
currency reserves	الاحتياطيات النقدية
import substitution	إحلال الواردات
global payments imbalances	اختلالات المدفوعات العالمية
chronic structural imbalances	اختلالات هيكلية مزمنة
PDA (Food and Drug Administration)	إدارة الأغذية والأدوية
waste management	إدارة النفايات
terrorism	إرهاب
cyber terrorism	إرهاب الفضاء الإلكتروني
FDI (foreign direct investment)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
acquisition	استحواذ
optimal use	الاستخدام أمثل
sexual exploitation	استغلال جنسى
referendum	استفتاء
private profligacy	الإسراف الخاص
nuclear family	الأسرة النووية
fixed exchange rates	أسعار الصرف الثابتة
introductory rates	أسعار فائدة أولية
long-term interest rates	أسعار فائدة طويلة الأجل
short-term interest rates	أسعار فائدة قصيرة الأجل
WMD (weapons of mass destruction)	أسلحة الدمار الشامل
integrated national markets	الأسواق القومية المتكاملة
open markets	الأسواق المفتوحة

market-oriented reforms	إصلاحات ذات توجه سوقى
fundamentalism	أصولية
reunification	إعادة توحيد
restructuring	إعادة هيكلة
unemployment benefit	إعانة بطالة
economic malaise	اعتلال اقتصادى
interdependence	الاعتماد المتبادل
dumping	الإغراق
impoverishment of the poor	إفقار الفقراء
market economy	اقتصاد السوق
macroeconomics	الاقتصاد الكلى
command economy	الاقتصاد الموجه
centrally planned economies	الاقتصادات المخططة مركزياً
market-oriented economies	الاقتصادات ذات التوجه السوقى
trickle-down economics	اقتصاديات التقطر
localization	الأقلمة
self-sufficiency	اكتفاء ذاتى
physical duress	إكراه بدنى
market mechanisms	آليات السوق
greenhouse gas emissions	انبعاثات غاز الصوبة الزجاجية
merger	اندماج
consumer spending	إنفاق المستهلكين
deficit-spending	الإنفاق بالعجز
openness	انفتاح

bail-out	إنقاذ (البنوك)
Exposure	انكشاف
easy credit	الائتمان الميسر
welfare programs	برامج الرعاية الاجتماعية
European Recovery Program	برنامج التعافى الأوروبي
	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص
Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons	
consumer goods	بضائع استهلاكية
unemployment	بطالة
BRIC countries	بلدان بريك (البرازيل وروسيا والهند والصين)
euro-zone countries	بلدان منطقة اليورو
World Bank	البنك الدولي
poor infrastructure	بنية تحتية سيئة
nationalization	التأميم
intra-regional trade	التجارة البينية داخل الإقليم
free trade	التجارة الحرة
carry trade	تجارة المناقلة
racial homogeneity	تجانس عرقى
trade liberalization	تحرير التجارة
political transition	تحول سياسى
central planning	تخطيط مركزي
bank run	تدافع لسحب الأموال من البنوك
creative destruction	التدمير الخلاق
deportation	ترحيل

packaging the debt	ترزيم الدين
collateralized-debt obligations	التزامات الدين المضمونة
dispute settlement	تسوية المنازعات
import-substitution industrialization	تصنيع إحلال الواردات
export-oriented manufacturing	التصنيع ذو التوجه التصديري
hyper-inflation	تضخم مفرط
economic recovery	تعافى اقتصادى
futures	التعاملات الآجلة
peaceful co-existence	التعايش السلمى
protective tariff	تعريفة جمركية حمائية
global sourcing	التعهيد العالمى
media coverage	تغطية إعلامية
discrimination	تفرقة
disintegration	تفكيك
Global Stability Report	تقرير الاستقرار العالمى
division of labor	تقسيم العمل
volatility	تقلب
manufacturing costs	تكاليف التصنيع
comparative costs	التكاليف النسبية
regional integration	التكامل الإقليمى
financial integration	التكامل المالى
accounting fraud	تلاعب محاسبى
entrepreneurship	تنظيم الأعمال
regulation of pollutants	تنظيم الملوثات

sustainable development	تنمية مستدامة
securitization	توريق
Euro sclerosis	التيبس الأوروبي
sovereign wealth	ثروة سيادية
organized crime	الجريمة المنظمة
organized crime	الجريمة المنظمة
political deadlock	جمود سياسى
credit quality	جودة الائتمان
living wage	حد أدنى للأجر
porous borders	حدود مسامية
brokerage-margin account	حساب هامش السمسرة
import quotas	حصص الاستيراد
human rights	حقوق الإنسان
rule of law	حكم القانون
totalitarian government	حكم شمولى
host governments	حكومات مضيفة
interventionist government	حكومة تدخلية النزعة
trade barriers	حواجز تجارية
non-tariff barriers	حواجز غير جمركية
incentives	حوافز
tax incentives	حوافز ضريبية
governance	الحوكمة
good governance	الحوكمة الرشيدة
dollar holdings	حيازات دولارية

privatization	خصخصة
adjustment plan	خطة تسوية
stabilization plans	خطط التثبيت
devaluation	خفض قيمة العملة
taxpayers	دافعوا الضرائب
abolitionists	دعاة إلغاء العبودية
subsidies	الدعم
high-income countries	دول ذات دخل مرتفع
low-income countries	دول ذات دخل منخفض
constant dollar	الدولار الثابت
welfare-state	دولة الرفاه
protectionist nation	دولة حمائية النزعة
multiracial democracy	ديمقراطية متعددة الأعراق
public debt	الدَّين العام
sovereign debt	دَّين سيادي
economic well-being	رفاه اقتصادي
deregulation of markets	رفع القيود عن الأسواق
leverage	رفع مالي
recession global	ركود عالمي
Zeitgeist	روح العصر
world view	رؤية كلية
commercial farming	زراعة تجارية
forced labor	السخرة
floating exchange rate	سعر الصرف المعوَّم

aging population	السكان الشائخون
supranational authorities	سلطات متعددة للقوميات
consumer goods	سلع استهلاكية
agricultural commodities	سلع زراعية
sub-investment-grade bonds	سندات ما دون الدرجة الاستثمارية
misgovernance	سوء الحوكمة
maldistribution of income	سوء توزيع الدخل
emerging market	سوق ناشئة
free-trade policies	سياسات التجارة الحرة
isolationist economic policies	سياسات اقتصادية انعزالية
macroeconomic policies	سياسات اقتصادية كلية
regulatory policies	سياسات تنظيمية
fiscal policies	سياسات مالية
social networks	شبكات التواصل الاجتماعي
global supply chains	شبكات التوريد العالمية
safety nets	شبكات أمان
multinationals	الشركات متعددة الجنسيات
multinational corporations	شركات متعددة الجنسيات
virtual corporation	شركة افتراضية
parent company	الشركة الأم
transparency	شفافية
foreign exchange	الصرف الأجنبي
hedge funds	صناديق التغطية
labor-intensive industries	صناعات كثيفة العمالة

smokestack industry	الصناعة التقليدية
knowledge-intensive industries	صناعة كثيفة المعرفة
mutual fund	صندوق استثمار
IMF (International Monetary Fund)	صندوق النقد الدولي
developed world	العالم المتقدم
developing world	العالم النامي
debt bondage	عبودية الدين
cumulative current account deficit	عجز الحساب الجارى التراكمى
trade deficit	عجز تجارى
trade deficit	عجز تجارى
default	العجز عن سداد الديون
sovereign default	العجز عن سداد الديون السيادية
external sanctions	عقوبات خارجية
shock therapy	العلاج بالصدمة
futures	علماء المستقبليات
unpaid labor	عمل غير مدفوع الأجر
labor-intensive operations	عمليات كثيفة العمالة
Globalization	العولمة
market-led globalization	العولمة التى تقودها السوق
current-account surplus	فائض الحساب الجارى
current-account surplus	فائض الحساب الجارى
trade surplus	فائض تجارى
outsourcing opportunities	فرص التعهيد الخارجى
Jobs	فرص عمل

corruption	فساد
common economic space	الفضاء الاقتصادي المشترك
dot.com bubble	فقاعة شركات تكنولوجيا المعلومات
capital account convertibility	قابلية الحساب الرأسمالي للتحويل
convertibility	القابلية للتحويل
gold standard	قاعدة الذهب
grass roots	القاعدة الشعبية (الناس العاديون)
gold-exchange standard	قاعدة الصرف بالذهب
Productivity	القدرة الإنتاجية
mortgages	قروض الرهن العقاري
sub-prime mortgages	قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض
sub-prime loans	قروض ذات تصنيف ائتماني منخفض
superpower	قوة عظمى
market forces	قوى السوق
emerging powers	القوى الناشئة
capital controls	قيود على رأس المال
environmental disaster	كارثة بيئية
Eastern bloc	الكتلة الشرقية
The Great Depression	الكساد العظيم
Commonwealth of Independent States (CIS)	كومنولث الدول المستقلة
Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية والبورصة
	اللجنة البين حكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي
IPCC (The Intergovernmental Panel on Climate Change)	
Commodity Futures Trading Commission	لجنة التعاملات الآجلة في السلع

Global Commission on International Migration	اللجنة العالمية للهجرة الدولية
bulls	لمتفائلون (فى البورصة)
bears	المتشائمون (فى البورصة)
Cassandras	المتكهنون
life expectancy	متوسط العمر المتوقع
doomsayers	متوقعو الشر
famine	مجاعة
post-industrial society	المجتمع ما بعد الصناعى
G-20	مجموعة العشرين
crony	محسوبية
credit risk	مخاطر ائتمانية
cost arbitrage	مراجعة التكلفة
labor arbitrage	مراجعة العمالة
dustbin of history	مزبلة التاريخ
autarkic course	مسار الاكتفاء الذاتى
government procurement	المشتريات الحكومية
multinational enterprise	المشروعات متعددة الجنسيات
multinational enterprises	مشروعات متعددة الجنسيات
sweatshops	المصانع الاستغلالية
currency speculation	المضاربة بالعملة
insiders	المطلعون على بواطن الأمور
information-processing	معالجة البيانات
food safety standards	معايير سلامة الأغذية
flat-tax rate	معدل الضريبة الموحد

literacy rate	معدل معرفة القراءة والكتابة
food supply	المعروض الغذائي
money supply	المعروض النقدي
multilateral negotiations	مفاوضات متعددة الأطراف
European Commission	المفوضية الأوروبية
subcontractor	مقاول من الباطن
sub-prime lenders	مقرضون ذوو تصنيف ائتماني منخفض
	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات
UNODC (UN Office on Drugs and Crime)	
	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
UNODC (UN Office on Drugs and Crime)	
PDA (Government Accountability Office)	مكتب المحاسبة الحكومية
self-sufficient	مكتف ذاتياً
fiscal solvency	ملاءة مالية
tax havens	ملاذات ضريبية
condominium	ملكية عقارية مشتركة
intellectual property	ملكية فكرية
AFTA	منطقة الآسيان للتجارة الحرة
	منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية
EMFTA (Euro-Mediterranean Free Trade Area)	
NGOs (nongovernmental organizations)	منظمات غير حكومية
World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development)	

International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
ILO (International Labor Organization)	منظمة العمل الدولية
tourist attractions	مواقع سياحية
African National Congress	المؤتمر الوطني الإفريقي
overseas suppliers	موردين من الخارج
competitiveness index	مؤشر القدرة التنافسية
balance of payments	ميزان المدفوعات
competitive advantage	ميزة تنافسية
absolute advantage	ميزة مطلقة
environmental activists	ناشطو الدفاع عن البيئة
activists	ناشطون
political and economic elites	النخب الاقتصادية والسياسية
consumerism	نزعة استهلاكية
protectionism	النزعة الحمائية
mercantilism	النزعة المركنتلية
per capita gross domestic product	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
	النظام العالمي للاتصالات المتنقلة
GSM (Global System for Mobile Communications)	
floating exchange-rate system	نظام سعر الصرف المعوّم
deglobalization	نقض العولة
offshoring	نقل الأعمال للخارج
sustainable growth	نمو مستدام
hierarchical model	نموذج تراتبي
cost savings	وفورات التكلفة
invisible hand	اليد الخفية

المؤلفة فى سطور :

ألفرد إيكس الابن

- هو أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة أوهايو والرئيس السابق للجنة التجارة الدولية الأمريكية.
- وقد نشر عدداً من الكتب عن التجارة الدولية والتمويل، والتنافس على الموارد العالمية، والعولة.
- كما أن إيكس رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذ سابق للاتحاد الدولي للتجارة والتمويل، وهو منظمة للاكاديميين والمهنيين من ٤٥ بلداً.
- وعمل كذلك محرراً لدوريته "ذا جلوبيال إيكونومي جورنال". وله مئات المقالات فى الدوريات الأكاديمية والصحف.

ومن مؤلفاته :

- Opening America's Market: U.S. Foreign Trade Policy Since 1766.
- U.S. Trade Issues: A Reference Handbook.
- Revising U.S. Trade Policy: Decisions in Perspective.

وشارك مع آخرين فى تأليف

- U.S. Trade Policy: History, Theory and WTO

المترجم فى سطور :

أحمد محمود

- عضو نقابة الصحفيين واتحاد الكتّاب المصريين وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.
- ويعمل حالياً رئيساً لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرية.
- شارك بترجمات فى عدد من المجالات الثقافية منها:
 - "وجهات نظر" و"الثقافة العالمية".
- وله العديد من الكتب المترجمة منها:
 - "طريق الحرير" و"الناس فى صعيد مصر"، و"عالم ماك"، و"تشريح حضارة"، و"أبناء الفراعنة المحدثون" و"مصر: أصل الشجرة" و"عصر الاضطراب" و"الرقابة والتعتيم فى الإعلام الأمريكى" و"حياة زوجية سعيدة" و"الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" و"سجلات تاريخية من مصر القديمة" و"عندما تتصادم العوالم" و"التجارة فى الزمن القديم الكلاسيكى" و"نظام عالمى جديد" و"الجمال" و"لن أكره" و"تطبيق النظرية السياسية" و"التكالب على نفط إفريقيا".

التصحيح اللغوى : نهلة فيصل
الإشراف الفنى : حسن كامل